IJA # 25

الكميّة و النوعيّة في الإستراتيجيّة الإسرائيايّة

Al-Kammīyah wa al-Nawīyah fī al-Istirātījīyah al-Isrāīlīyah

Harkābī, Yahūshafāṭ

Nicosia, 1986

دراسات وابحاث

الكمية والنوعية

في الاستراتيجية الاسرائيلية

الجزء الأول

تأليف

يهوشفاط هركابي (وآخ)

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

الكمية والنوعية
في الاستراتيجية الإسرائيلية

الكميّة والنوعيّة
في الإستراتيجيّة الإسرائيليّة

الجزء الأوّل

تأليف
يهوشفاط هركابي (وآخ)

ترجمة
وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

320.9569'4 «الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية»، تأليف يهوشفاط هركابي (وآخ)، ترجمه الى العربية وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة — نيقوسيا. وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ١٩٨٦. ٢٢١ ص.

جداول، رسوم بيانية، ببليوغرافية.

١ — اسرائيل، ٢ — الاستراتيجية، ٣ — النزاع العربي — الاسرائيلي، ٤ — اسرائيل — الجيش، ٥ — اسرائيل — القوة العسكرية، ٦ — البلاد العربية — القوة العسكرية، ٧ — الحرب العربية — الاسرائيلية، ١٩٧٣.
أ. العنوان. ب. هركابي، يهوشفاط.

ردمك ISBN 9963 - 570 - 52 - 8

حقوق الطبع محفوظة
وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة
ص. ب ٤٩٢٨
نيقوسيا — قبرص
الطبعة الأولى، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦

Manar Press & Publishing Agency Ltd.
P.O.Box 4928
Tlx. 4638 – Manar – CY
Tel. 473577
Nicosia – Cyprus

المحتويات

تقديم IX

الباب الأول: المصطلحات الأساسية والمنهج ١

– الكمية والنوعية والعلاقة بينهما

بروفيسور آسا كاشير ٥

– «ولأطلب حكمة وعقلا»

العقيد يتسحاق ٢٠

– القدرة على قياس قوة عسكرية

دكتور ادير فريدور ٦٥

– القوة والانتصار من منظور الكمية والنوعية

اللواء (احتياط) بروفيسور يهوشفاط هركافي ٩٦

– النظرية والمذاهب والتخطيط في بناء القوة العسكرية

الرائد آفي كوبر ١١١

الباب الثاني: نظرة تاريخية مقارنة ١٤٣

– هل يساعد الله الجيوش الكبيرة؟

بروفيسور مارتن فان كرفيلد ١٤٧

– امن اسرائيل – «رزمة النوعية والكمية»

العقيد أبراهام ايالون ١٦٠

ـ هل تمت المحافظة فعلا على فارق النوعية بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية؟
العقيد (احتياط) دكتور زئيف ايتان ١٩٣
ـ النوعية والكمية في حرب يوم الغفران
اللواء (احتياط) أبراهام أدان (بيرن) ٢٢٦

تقديم

تحرص «وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة» على ان تضع بين ايدي صانعي القرار والمسؤولين العرب (وجميعنا مسؤول) في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية، اهم ما ينشر في اسرائيل، بالعبرية، من مناقشات ودراسات وتحليلات تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وأوضاع العدو الداخلية. وفي هذا السياق تقدم الوكالة مجموعة من الدراسات والأبحاث، كتبها عدد من كبار المفكرين والاستراتيجيين والقادة السياسيين، تلقي نظرة اسرائيلية على مستقبل الكيان الصهيوني واحتمالاته في ضوء فهمهم لوقائعه الماضية وتطوراتها.

فاسرائيل ما زالت تعتبر نفسها، بعد نحو ٤٠ عاما على انشائها، أداة لتحقيق المشروع الصهيوني الطامح الى اقامة وطن قومي لليهود جميعا. والفلسطينيون لا يستطيعون القبول بذلك فوق ارضهم وعلى حسابهم. كما ان العرب، أشقاء الفلسطينيين، لا يستطيعون النظر الى اسرائيل إلا كمستعمر غاز يطمح الى التوسع على حسابهم أيضا.

يقال ان معرفة العدو جزء من الصراع معه، ونسمح لأنفسنا بالقول ان معرفة العدو هي الشرط الأول للصراع معه، مهما تكن أشكال هذا الصراع، ومهما تتباين الآراء في شأنها. ومن هنا اهمية ترجمة هذه الدراسات ونشرها.

هذا الكتاب، «الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية»، هو احد جزأي الكتاب الثالث من سلسلة دراسات وأبحاث، يعرض بتعمق لأحد عناصر الاستراتيجية الاسرائيلية، بل لأحد قيودها. وتتناول الدراسات الواردة فيه أبعاد هذه القيود والردود التي وضعت، او تلك التي يجب ان توضع لكسر الخلل الكمي بين الكيان الصهيوني والأمة العربية.

وقد اختيرت هذه الدراسات من مجموعة «الكمية والنوعية»، اصدار وزارة «الدفاع» الاسرائيلية، ١٩٨٥، آملين بأن تساهم مع غيرها من الدراسات والأبحاث في صوغ الرد العربي المطلوب.

الناشر

الباب الأول

المصطلحات الأساسية والمنهج

«ثمة أبعاد مهمة، حاسمة، نريد تعزيز سيطرتنا عليها، من أجل تحسين قدرتنا على تحقيق أهدافنا. واذا أطلقنا على ذلك اسم «تحسين النوعية»، فإننا نعني توجيه الاهتمام الى حل غير ناجع للمسألة. ففي بعض الأحيان نحتاج فعلا الى حلول كمية».

بروفيسور آسا كاشير

«الخبرة المحددة هي المهمة لفهم الظواهر لا التمييزات المبدئية بين الكمية والنوعية».

بروفيسور عوزير شيلد

«يمكن النظر الى مصطلحي «كمية» و«نوعية» قياسا بحجم «موسع» وحجم «مكثف»، كما هو متعارف عليه في العلوم الطبيعية... والعامل الحاسم هو التفاوت بين النوعيات لا اية قيمة مطلقة للنوعية».

العقيد (احتياط)
بروفيسور امنون يوغيف

«ان العوامل كافة، سواء «الكمية» منها او «النوعية»، هي عناصر القوة الشاملة التي يجب ويمكن، مبدئيا، ايجاد وسيلة للتعبير عنها بصورة كمية، من أجل اتخاذ قرارات على أساس علمي ودقيق على قدر المستطاع».

العقيد يتسحاق

«ان ابرز فشل في محاولة قياس القوة يكمن في عدم امكان تطبيقه على الوحدات غير المتجانسة في الوقت الذي نتعامل فيه بصورة عامة مع تشكيلات وجيوش كاملة.. حتى الآن لا توجد نظرية لقياس القوة العسكرية لتشكيلٍ او جيشٍ او دولةٍ ما».

دكتور ادير فريدور

«ان نوعية القيادة السياسية تؤثر بالتأكيد في الحرب، بصورة لا تقل، بل ربما تفوق نوعية المقاتلين، والنوعيات التكنولوجية والكمية... اذا كانت مشكلة التعارض بين الكمية والنوعية تواجه المراتب الدنيا، فإن المشكلة بالنسبة الى مراتب قيادة الحرب هي نوعية فقط، اي نوعية القيادة في فهم الظروف التاريخية والقدرة على الابداع لايجاد حلول ملائمة».

اللواء (احتياط)
بروفيسور يهوشفاط هركافي

«ان بناء القوة العسكرية عملية شاملة ومعقدة. ويمكن تحسين نوعيتها بجهاز فكري مركب يشمل العناصر التالية: نظرية عسكرية عالمية؛ ومذاهب على المستويات المختلفة مكيفة وفق الظروف الخاصة للدولة المعنية؛ والتخطيط».
الرائد آفي كوبر

الكمية والنوعية والعلاقة بينهما[1]

بروفيسور آسا كاشير*

يسمح الأسلوب الفلسفي المتعارف عليه بالانطلاق في اي موضوع او قضية من البداية، وعدم قبول الأمور كبديهيات، بل يجب التمحيص في مسألة ما يمكن ان يقال لتبرير البديهي او تفنيده. ولذا، فإن من شأن مقاربة فلسفية لأية مسألة ان تكون مرهونة بنزعة انتقادية متزايدة، وباستعداد لذبح «بقرات مقدسة».

يجدر أيضا تفحص مسألة الكمية والنوعية بهذا الأسلوب. وسأحاول ان أفصل ذلك بتحليل ثلاث مسلّمات في العلاقة بين الكمية والنوعية:

أ ـ المسلّمة الأولى: ثمة تناقض بين المفهومين: الكمية من ناحية، والنوعية من ناحية اخرى. وكلا المفهومين لا يمثل أمورا مختلفة فحسب، بل أيضا أمورا يتنافس بعضها مع بعض، ويناقض بعضها بعضا، بمعنى معين.

---

(١) هذا المقال هو صيغة مختصرة لحوار في موضوع الكمية والنوعية، اجرته دار «معراخوت».

* دائرة الفلسفة، جامعة تل ابيب.

ب ــ **المسلّمة الثانية**: من التفاهة القول ان «النوعية» امر مهم، وأما الكمية فهي امر أقل اهمية.

ج ــ **المسلّمة الثالثة**: (وهذه تسللت في مرحلة معينة من تاريخ الفلسفة الى الأمثال الشعبية): الكمية يمكن ان تتحول الى نوعية.

المسلّمة الأولى: التناقض بين الكمية والنوعية

أهناك حقا تناقض او تضارب او توتر بين الكمية والنوعية؟ ان الكلمتين العبريتين المجردتين «كمية» و«نوعية» مشتقتان من اسمي استفهام عبريين: «الكمية» من «كم» و«النوعية» من «كيف». فالأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بـ«كم» قابلة عادة للتحديد بمعطيات عددية. ويمكن ان تكون الأعداد من كل الأنواع: متتالية، وكسور، وصحيحة، او بمصطلحات مثل: «الكل» او «معظم» او «الكثير» او «قسم كبير»، اي ليست بالضرورة بصورة عددية دقيقة. وحتى لو قلنا ان جميع المقترعين تقريبا أيدوا حزبا معينا، او ان الكثيرين جدا من أفراد جمهور معين هم من أصحاب هذا الرأي او ذاك، فهذه اجوبة كمية لا نوعية، مع أنها غير دقيقة.

لدى استخدام كلمة «كيف»، فإننا نتساءل عن الصفات المختلفة لموضوعات نوليها اهتمامنا، او ما يمكن ان يكون لهذه الموضوعات من صفات. وكأجوبة، على سبيل المثال: رؤوفين ليس ذكيا، شمعون ذكي، ليفي خامل. عندما ننظر الى هذه الفوارق بين رؤوفين وشمعون وليفي، فإننا نحصل على الجواب الذي يعتبر في نظرنا جوابا نوعيا: كيف هو، وكيف ذكاؤه، وكيف غباؤه، وكيف فهمه؟

عندما نمعن النظر ــ من هذه الوجهة الحدسية ــ في الفوارق بين

الأجوبة عن السؤال «كم» وبين الأجوبة عن السؤال «كيف»، يتضح لنا على الفور ان المقصود هنا ليس التناقضات بين الكمية والنوعية على الاطلاق، بل هو نواحي الواقع المختلفة. لنفترض أننا نعد لائحة بأسماء بعض الأشخاص، ونذكر الى جانب كل اسم صفات صاحبه. ففي هذا البيان، الذي يضم أسماء أشخاص وصفاتهم، يمكننا التنبه الى عنصر الكمية: احصاء أشخاص ذوي صفات معروفة، او مجرد احصاء أسماء أشخاص يظهرون في القائمة؛ او التنبه الى عنصر النوعية: الاهتمام بصفات الأشخاص كمجموعة، او صفات مجموعة من الأشخاص، او صفات شخص واحد. فهذا واقع واحد، سوى ان التأمل فيه يتم من منطلق وجهتي نظر مختلفتين: مرة كمية، وأخرى نوعية.

علاوة على ذلك، ليست هناك اية وسيلة لمعالجة الكمية من دون معالجة النوعية، وليست هناك وسيلة لمعالجة النوعية من دون معالجة الكمية. عندما نجيب عن السؤال «كم»؟، فإننا نحافظ في حقيقة الأمر على نوعية الموضوعات التي نوليها اهتمامنا وهذه النوعية ثابتة، ونحصي كم من الموضوعات ذات هذه النوعية متوفر. وعلى العكس، عندما نتكلم عن نوعية معينة، فإننا نأخذ بالافتراض الواقع العددي لأوضاع مختلفة يمكن التمييز بينها، واحصاؤها، او مشاهدتها جنبا الى جنب كمقومات مستقل بعضها عن بعض. فعندما نسأل كيف رؤوفين وشمعون وليفي، هل هم أذكياء ام أغبياء، نفترض وجود بضعة اجوبة محتملة، وأن هناك أوضاعا مختلفة يتشابهون فيها في بعض النواحي، ويتمايزون فيها في نواح اخرى. ولهذا السبب، لا سبيل الى معالجة مسائل كمية من دون وضع فرضيات نوعية، ولا سبيل الى معالجة مسائل نوعية من دون وضع فرضيات بشأن الاحتمالات الكمية.

علاوة على ذلك، عندما نطرح مسألة الكمية والنوعية في الحياة اليومية، نفترض ان هذين الأمرين لا يناقض أحدهما الآخر فحسب، بل هما قابلان للمقارنة. فعندما نتساءل، ما الأفضل: ان يكون عندنا في أنظمة القوة عناصر عديدة من نوعية منخفضة، ام عناصر قليلة ذات نوعية عالية؟ ان مجرد وجود احتمال للتمييز بين هذين الامكانين والمقارنة بينهما، يقودنا الى استنتاجين: أولا، ان وصف كل واحد من هذين الوضعين يشمل أيضا تقويما للنوعية وللكمية؛ ثانيا، يمكن الحكم عليهما بمعطيات الأهداف المعينة نفسها التي نريدها، ويجري اختبار كل واحد من مقومات الكمية والنوعية في ضوء القدرة على تحقيق هدف معين بواسطته. وهكذا يمكن المقارنة بين التغييرات في الكمية والتغييرات في النوعية.

لدى اجمال البحث في المسلّمة الأولى، يمكن القول ان علينا ـ عندما نبحث في الكمية والنوعية ـ ألا نفكر في شيئين منفصلين لا يتماشيان معا، اذ ان المقصود هو منظوران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. اذن، يجب التفكير في كيفية استخدام كليهما عندما نصدر حكما على الواقع، او نريد التخطيط للمستقبل بصورة ناجحة.

المسلّمة الثانية: النوعية أكثر اهمية من الكمية

لدى تتبع تطور العلم نكتشف ان الانتقالات من مراحل فهم الظواهر البدائي الى فهم أكثر تقدما لها، هي انتقالات من وصف نوعي للظواهر الى وصف كمي، وليس في الاتجاه المعكوس.

نبدأ من التعبيرين التوراتيين «ساخن» و«بارد» والتعبير غير التوراتي «ما بين بين»، اي من التمييزات النوعية بين الحالات المختلفة

لشكل الماء، عبر حالة وسط نتكلم فيها عن «أكثر سخونة» و«أقل سخونة»، ثم نصل الى قياس درجة الحرارة. وهكذا الحال أيضا عندما نتكلم عن الأذكياء والنجباء، وعن غير النجباء والخمولين. وفي مرحلة أكثر تقدما، نستطيع التكلم عن النجابة كونها صفة قابلة للقياس (لا كصفة «نوعية»). وفي مجالات عديدة، كلما كان فهمنا لأمر ما أفضل بات احتمال قياسه أفضل. وحيث نكتفي بالتمييزات النوعية، يكون الفهم أقل دقة وأقل حساسية، وبالتالي تصبح القدرة على التنبؤ أقل حنكة منها في حالات التمييزات الكمية. ان مجرد الكلام عن النوعيات لا يرفع من مستوى النقاش، بل انه بالذات يشير في بعض الأحيان الى مستواه البدائي.

ان هذا لا يعني انه حيث لا نتطرق الى الكميات لا يكون فهمنا كافيا. عندما يجري الكلام عن سلّم قيم معين، لا فائدة من اقحام القياس فيه، في كل مرحلة وأخرى من مراحله. ثمة اذن سياقات يكون فيها اقحام الكميات خارجا عن الموضوع.

يختفي وراء التمييز السطحي بين الكميات والنوعيات تمييز أكثر اهمية، يقوم بدور رئيسي في أحكامنا، وهو التمييز بين أنواع مختلفة، او مستويات مختلفة، من المقاييس الكمية.

وحتى عندما نعرف كيف نقيس، ثمة فارق واحد مهم بين الأمور التي تقاس: هناك أبعاد كمية نتحكم فيها يقابلها أبعاد كمية لا نتحكم فيها، او هناك أبعاد كمية نتحكم فيها الى حد كبير يقابلها أبعاد كمية نتحكم فيها الى حد ضئيل. وهذا هو لب المشكلة، اذ ان هذا هو اهم تناقض وأكثره لفتا للانتباه في سياق الكميات والنوعيات كله.

عندما نضطر الى زيادة عدد الجنود العاديين المتيسرين لدينا، أمامنا بُعد يمكن التحكم فيه بسهولة نسبية. فاذا حصلنا على قائمة الجنود كافة وصفاتهم، نستطيع توفير جنود عاديين. لكن ماذا يجب ان نفعل اذا اضطررنا الى زيادة ضئيلة في عدد النقاط التي يحصل عليها كل جندي من مجموعة جنود معينة، وفقا لتصنيف ما ــ نقاط تتعلق بدرجة الذكاء (IQ) بالتصنيف النفساني الأولي... واللياقة البدنية والنوعية والوضع الصحي، وما شابه ذلك. ان كل واحد من هذه التصنيفات قابل للقياس بمعطيات عددية، لكن كيف يمكن السيطرة على هذه الأبعاد؟ كيف يمكن رفع مستوى الذكاء، والمستوى الطبي، ومستوى نوعية الجندي الفرد؟

اننا نُطلق عادة على هذه الأبعاد غير المسيطر عليها تسمية النوعية، لكن عندما يكون المقصود أبعادا من السهل نسبيا السيطرة عليها، فإننا نتكلم عن الكمية. فانتاج دبابات من نوع معين مسألة كمية. أما انتاج دبابات أكثر تعقيدا ــ الأمر الذي لا نعرف أحيانا كيف نفعله ــ فهذا أصبح مشكلة نوعية... ولماذا اصبح الدافع مسألة نوعية؟ لأننا لا نعرف كيفية تعزيزه كما نشاء. ولأننا نفتقر الى وسيلة التحكم في هذا البعد، فإننا نميل الى تسميته بـ«النوعية».

ثمة من يميل الى القول ان الأبعاد غير المسيطر عليها اهم من الأبعاد المسيطر عليها. وهذه بمثابة ربط العربة أمام الأحصنة. ان الأمور الأكثر اهمية هي بصورة عامة أكثر صعوبة بالذات بسبب أهميتها وانعكاساتها الواسعة، وبالتالي فهي غير قابلة للسيطرة عليها. وكونها أبعادا مهمة يفسر كونها أبعادا من الصعب السيطرة عليها، لا العكس.

المسلّمة الثالثة: الكمية تتحول الى نوعية

ان هذه المسلّمة هي أكثر نجاحات الماركسية ازدهارا. وليس هناك فكرة استطاعت الشيوعية والاشتراكية ترسيخها الى هذا الحد في وعي الناس، وحملهم على الموافقة عليها، مثل هذه الفكرة. وفي الحقيقة، ان هذه الفكرة بدأت عند هيجل، لكن انجلز هو الذي أدخلها في وعي الناس على نطاق واسع، اذ انه تكلم عن قوانين العسكرتاريا الديالكتية. ومن الأمثلة الكلاسيكية لهذه الفكرة: عندما نغير درجة الحرارة تنتقل المواد من شكل الى آخر: الماء يتحول فجأة الى ثلج، او الى بخار. وهناك مثال آخر لدى انجلز، وهو مثال عسكري ينسب الى نابليون: اثنان من المماليك يستطيعان التغلب على ثلاثة فرنسيين، لكن ١٠٠٠ فرنسي يستطيعون التغلب على ١٥٠٠ من المماليك، اي بتناسب عكسي: في نقطة يؤدي التغيير في الكمية الى تغيير في النوعية. وما لفت انتباه الماركسيين الذين عالجوا هذه المسألة هو الفكرة القائلة ان التغيير الكمي يمكن ان يؤدي الى ثورة. اذ انه في الوقت الذي يتم فيه زيادة عدد الفرنسيين رويدا رويدا في مواجهة المماليك، فإن التوازن ينقلب وينشأ وضع مختلف تماما. وهكذا، أيضا، فإن من شأن التغييرات الكمية التي تطرأ على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ان تسفر عن ثورات.

لكن ما الفائدة من ذلك؟ بالتأكيد، عندما نزيد في الكمية ننتقل أحيانا من نوعية واحدة الى اخرى. وعندما نقيس مدى الذكاء نبدأ بدرجة ٥٠، ثم ننتقل الى ٧٠، ١٠٠، ١١٠، ١٢٠، وهكذا دواليك. وفي الطريق «نقطع» الحدود النوعية التي تفصل بين المتخلفين جدا، والمتخلفين نسبيا، والمتوسطين، والأذكياء جدا، والنوابغ، وما الى

ذلك. ان هذا الأمر في غاية التفاهة. غير ان ما يلفت الانتباه في هذا المنحنى البياني هو انه ينطوي على تحولات. لنعد الى مثال المماليك والفرنسيين الجيد: اذا كان هذا المنحنى البياني مطردا ثابتا، واذا كان هناك تناسب يقضي بمساواة اثنين من المماليك بثلاثة فرنسيين، فإن ٢٠ مملوكا يوازون ٣٠ فرنسيا، وهلم جرا ــ عندها يمكن ان نتوقع ان يوازي ١٠٠٠ مملوك ١٥٠٠ فرنسي. لكن في الواقع، ينشأ تناسب مختلف في اتجاه عكسي. ومعنى ذلك ان شيئا ما قد حدث في الطريق، او انه حدث تحول ولم يعد الخط على منوال واحد، او انه حدثت قفزة ولم يعد الخط متتاليا.

اننا نشهد هذه الظاهرة في المجالات كافة لا في هذه النادرة التاريخية فقط. فعلى سبيل المثال: اذا زدنا في عدد الطلبة بالدولة، يمكن ان تنشأ في نقطة معينة «كتلة حرجة» من الأكاديميين. ومعنى فكرة الكتلة الحرجة هو، في حقيقة الأمر، ان الكمية تتحول الى نوعية. لكن بالنسبة الى كل ما يتعلق بالأكاديميين، لا يكفي ان يكون هناك أشخاص يعرفون مثلا كيف يصممون مفاعلات نووية، بل هناك حاجة أيضا الى عدد كبير من المهندسين العاديين المؤهلين للعمل في هذه الصناعة. واذا ما خفضنا عدد الطلبة، فإننا نتسبب بتعزيز مستوى الوسط، ذلك بأنه في نقطة معينة ــ تنشأ عندها كتلة حرجة من الوسطية ــ يبدأ الانحطاط، ولن يبقى هناك مستوى ثابت من الوسطية. ان الوسطية امر خطر يدمر نفسه.

الخلاصة

ثمة أبعاد مهمة حاسمة نريد تعزيز سيطرتنا عليها من أجل تحسين قدرتنا على تحقيق أهدافنا. واذا أطلقنا على ذلك اسم «تحسين النوعية»،

فاننا نعني توجيه الاهتمام الى حل غير ناجح للمسألة. ففي بعض الأحيان نحتاج فعلا الى حلول كمية. فمثلا: اذا نظرنا الى حل مشكلات اقتصادية معينة، يكفي أحيانا زيادة الرواتب بمقدار معين من أجل حل مشكلة مطروحة، وليست هناك حاجة ضرورية الى قلب النوعيات: تحويل كل اجير الى صاحب عمل. وبكلمات اخرى، يجب الامتناع أحيانا عن معالجة الأبعاد الصعبة وغير المسيطر عليها، بل يجب المحاولة في أماكن اخرى.

لدى إجراء تخطيط عقلاني لأعمالنا علينا ان نتساءل دائما ما هي الأهداف التي نريد تحقيقها، وما هي الوسائل المتوفرة لدينا، وعلينا اختيار الوسائل الأكثر ملاءمة، والأكثر فعالية. وبصورة عامة، فإن الوسائل متنوعة، ومقارنة بعضها ببعض تتم أحيانا بأبعاد نتحكم فيها، وأحيانا أكثر بأبعاد أقل تحكما. ويجب ألا نضع أبدا مبادراتنا وتخطيطاتنا كافة في جانب واحد فقط، لأن على هذا الجانب ملصقا تصنيفيا أكثر جمالا.

بروفيسور عوزير شيلد*

يفهم الجميع معنى «النوعية» و«الكمية» في سياق نقاشنا هذا العادي والطبيعي، ولا حاجة الى بذل الجهد لتوضيح هذه المعاني وتعريفها بدقة.

ان الكمية والنوعية لا تعتبران تعبيرا مطلقا لأية ظاهرة او متغير،

* دائرة التربية، جامعة حيفا.

وانما لسياق معين. فتلك الظاهرة وذلك التغير سميا في سياق ما «نوعية»، وفي سياق آخر «كمية».

اذا أخذنا حجرين ارتفاع كل واحد منهما مترا، ووضعنا أحدهما فوق الآخر، نحصل على جسم ارتفاعه مترين. وفي مقابل ذلك، اذا اخذنا شخصين درجة الذكاء لدى كل منهما ٨٠، فإننا لا نحصل على درجة ذكاء مقدارها ١٦٠. وهناك مثل آخر: فترة سجن لمدة عامين تبلغ ضعفي فترة سجن لمدة عام، اذا كان المقصود كلفة توفير الملابس والطعام للسجين او ميزانية وزارة الداخلية. لكن الأمر يختلف بالنسبة الى امكانات السجين للصمود من الناحية النفسانية. وفي هذا السياق، فإن العامين لا يعتبران بالضرورة ضعفي العام.

ولا يكمن الفارق، أيضا، بين النوعية والكمية في القدرة على القياس. وليست هناك ظواهر قابلة للقياس يقابلها ظواهر غير قابلة للقياس في جوهرها. في الامكان ان ننسب الى كل ظاهرة او متغير أعدادا. والمشكلة هي ما اذا كان لهذه الأعداد دلالة. ان دلالة الأعداد عامل وظيفي لمدى معرفتنا وفهمنا للظاهرة. ففي العلوم الاجتماعية امور قابلة للقياس أقل مما في العلوم الطبيعية، لأن علماء الطبيعة أكثر إلماما بالظواهر التي يتعاملون معها. وكلما ازدادت المعرفة اصبح التعامل مع الأعداد أقل اعتباطية.

كما انه لا يوجد جواب شامل لمسألة العلاقات المتكافئة او المتبادلة بين الكمية والنوعية، وهنا أيضا تتوقف الأمور على سياقيهما. مثلا: اذا كان الهدف انتاج أفكار لامعة، عندها لا يوجد علاقة متبادلة بين عدد الأطفال الذين يدرّسهم معلم وبين مدى إعداد الطفل وذكائه و قدرته على التعبير.

وفي مجمل الأمر، ان الخبرة المحددة هي المهمة لفهم الظواهر، لا التمييزات المبدئية بين الكمية والنوعية.

العقيد (احتياط) بروفيسور امنون يوغيف*

يمكن التعامل مع مصطلحي «كمية» و«نوعية» في السياق القياسي لمصطلحي الحجم «الانتشاري» والحجم «التكثيفي» المألوفين في العلوم الطبيعية. ويمكن التدليل الحسي على التمييز والارتباط بينهما بواسطة نموذج مستمد من مجال الطاقة.

من المعروف ان للطاقة أشكالا متعددة. ومن أجل المقارنة بين مجالات الطاقة المختلفة، فمن المتعارف عليه التعامل مع وحدة لقياس الطاقة بصورة معادلة لحجمين آخرين: يسمى الأول «انتشاري» وهو قياس للكمية؛ ويسمى الآخر «تكثيفي» وهو قياس للنوعية.

لنفترض أننا نريد اخضاع كتلة معينة لعمل ميكانيكي، ولدينا مثلا حجر موضوع على طاولة. وكي تنفذ هذه الكتلة عملا ميكانيكيا ليتحول في نهاية الأمر الى شكل آخر من أشكال الطاقة، يجب اسقاطها عن الطاولة الى مستوى أقل انخفاضا. فالانخفاض عامل تكثيفي لا انتشاري. ويمكن التدليل الحسي على الفارق بين المصطلحين بالطريقة التالية: اذا أضفنا الى الحجر الموضوع على الطاولة حجرا آخر، فإن مجموع الحجر الانتشاري يزداد بزيادة حجم الكتلة. وكلما أضفنا المزيد من الحجارة على الطاولة ازداد حجم الكتلة. لكن الأمر يختلف بالنسبة

* معهد وايزمن، رحوفوت.

الى الارتفاع. فالارتفاع، خلافا للكتلة، غير مرتبط بكمية المادة في المكان نفسه. كما ان حجرين على ارتفاع مترين لا يغيران الارتفاع فيبقى على ما هو عليه: مترين. واذا وضعنا كمية الكتلة نفسها على ارض الغرفة لا نستطيع تنفيذ اي عمل داخل الغرفة، لأن لا مجال أمام الحجارة للسقوط.

من الصعب جدا اعطاء الحجوم التكثيفية قيمة مطلقة، وليس لها غالبا قيمة مطلقة بل قيمة نسبية. وان كمية العمل التي يمكن تنفيذها بواسطة وحدة الكتلة الموجودة على الطاولة هي القوة الكامنة النوعية للكتلة، ويتوقف تحقيق هذه الطاقة الكامنة على ارتفاع الطاولة عن ارض الغرفة. وحتى لو وضعنا الطاولة على قمة جبل افرست فان المبدأ لا يتغير؛ اذ يحسب ان قدرة الكتلة على تنفيذ عمل تتوقف على فارق ارتفاعهما عن الأرض القريبة منهما، ولا تتوقف على الارتفاع المطلق.

اذا جعلنا المياه تتدفق من البحر الأبيض المتوسط وأسقطناها في البحر الميت (بفارق ارتفاع ٤٠٠ متر) نستطيع الحصول على طاقة وفيرة. ولولا الفارق في الارتفاع لما كنا قادرين على الحصول على اي عمل ميكانيكي من المياه، حتى لو جعلنا مياه البحر الأبيض المتوسط كلها تتدفق على البحر الميت. وبواسطة العمل الذي نفذ في أعقاب تساقط المياه، يمكن رفع قسم منها الى ارتفاع يفوق الارتفاع الذي كانت عليه في البداية. مثلا: اذا جعلنا مترا مكعبا من المياه يتساقط عن ارتفاع ٤٠٠ متر وأنشأنا طوربينا يحول ذلك الى عمل ميكانيكي، فإنه يمكن ان نرفع بواسطة رافعة او أية آلة شبيهة نصف متر مكعب من المياه الى ارتفاع ٨٠٠ متر (شرط ألا يحدث فقدان للطاقة). ونستخلص من

ذلك، ان العامل الحاسم هو التفاوت بين النوعيات لا اية قيمة مطلقة للنوعية.

عندما لا نميز بين القيم التكثيفية والقيم الانتشارية تقع أخطاء. وثمة مثل لهذه الأخطاء هو القوانين الخاصة التي ابتكرت في مجال الطاقة الحرارية. يمكن اخذ عمل ميكانيكي (يقاس بوحدة جول) وتحويله الى حرارة (تقاس بالوحدات الحرارية «كالوري»). يختزن البحر الأبيض المتوسط، مثلا، كمية كبيرة من الحرارة. لنفترض ان شخصا ما موجود على متن سفينة في عرض البحر، فهل يستطيع ان يستغل هذه الحرارة وينفذ عملا؟ كلا، في اي حال، لأنه يحتاج من أجل ذلك الى تفاوت في درجات الحرارة، اي ان العمل لا ينفذ إلا متى وجد بالقرب من خزان الحرارة خزان أكثر برودة منه.

ونظرا الى ان التفاوت في النوعيات هو العامل الحاسم، فإنه ينبغي تغذيته وتعزيزه طوال الوقت. واذا لم نفعل ذلك تختفي الميزة ولن يكون هناك اي امكان لخلقها مرة اخرى، حتى لو وُظِّف في ذلك مبلغ مالي كبير. وحتى لو سكبنا المال في المكان حيث الطاقة الكامنة أقل، فان الأمر لن يسفر عن اي مقابل، مثل المياه التي نسكبها في البحر الميت، والتي لن تتحول ثانية الى كهرباء لو جعلناها تتدفق في الطوربين الموضوع بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط. وكما ذكرنا، فإن النوعية المطلقة ليست هي الأمر الحاسم، بل التفاوت في النوعية. وعلى مجتمعنا العمل بصورة دؤوبة للمحافظة على الثغرة النوعية لمصلحته، وحتى توسيعها على قدر المستطاع.

وهنا ننتقل الى انعكاسات كل ذلك على بناء القوة العسكرية. ينبغي للجيش المحافظة على التفوق على الخصم في كل نقطة. أما في

ظروف من الدونية المطلقة في المجالات جميعا، فان نسب القوى الكمية لن تتغير. بل على العكس، ان زيادة القوة عن حجم معين لن تؤدي إلا الى الازعاج. اذا أدخلنا «أوغداه»* الى رقعة من الأرض لا يمكن ان تتسع لأكثر من سرية، فإن القوة ستجد صعوبة في التحرك. وهذا أيضا ما ينطبق على الأسلحة. مثلا: في سياق دبابة في مواجهة دبابة، اذا كانت (قذيفة) مدفع دبابة واحدة غير قادرة على اختراق درع دبابة اخرى، فإن آلاف الدبابات من النوع الأول لن تفيد أيضا. فالعامل الحاسم، اذن، هو الفارق في الطاقة الكامنة في نقطة الصدام.

في الحروب كافة التي وقعت في ارض اسرائيل منذ عهد القضاة، عندما كان القائد العسكري يتوصل الى استنتاج انه يتمتع بتفوق في القتال والقوة المواجهة له مفككة وغير قادرة على الحركة إلا في السهول، كان يكفيه ان يأخذ قوة صغيرة جدا، ويصعدها الى احد الجبال وينصب كمينا في الأماكن التي يستطيع فيها التصدي لقوة أكبر من قوته. وهذا يعني انه عثر على نقطة التفوق، واستخلص منها اقصى الفائدة واستغلها. وفي معارك حرب التحرير (حرب ١٩٤٨)، وفي عملية سيناء، وحرب الأيام الستة، وحتى في حرب يوم الغفران، لم تكن اية نسبة من القوى مفيدة في الأماكن التي لم يكن فيها تفوق.

عندما يجري التخطيط لبناء القوة العسكرية ينبغي لنا ان نتذكر ان انشاء لواء جديد في هذه الأيام مرهون بمبلغ مالي هائل. وان دبابة «مركفاه» مثلا، تكلف كما كلفت في حينه طائرة «فانتوم». غير ان الاضافة الهامشية الناجمة عن هذا اللواء الى نسب القوى لا تكاد

* تشكيل عسكري بحجم فرقة.

تذكر، وهي توازن عدد الأعطال في الحركة لدى الخروج من مخازن الطوارىء الى الحرب. وفي مقابل ذلك، فإن المبلغ نفسه اذا خصص لعناصر النوعية، يمكن ان يحدث ثورة في الجيش. وحتى الآن لم يجرؤ احد على اتخاذ قرار للسير في هذا الاتجاه، الذي لا يعني مجرد وقف الزيادة في الكمية، بل تقليص الكمية والتوجه نحو انشاء عناصر النوعية.

من البديهي ان تخطيط حجم القوة العسكرية ونسب القوى ينطوي على عناصر كثيرة. واذا ما بحثنا في كل عنصر على حدة، يمكن الاثبات بوضوح ان ثمة ضرورة لزيادة الكمية بسبب وضع الدونية. لكن بمفاهيم القدرة على الحسم، كان العامل المقرر هو ان نسب التدمير المعروفة لنا من الحروب السابقة ومن التنبؤات المتعلقة بظروف المستقبل، ستكون أكبر من نسب القوى الكمية. وليس من الضروري التوصل الى وضع كهذا في المجالات والاتجاهات كافة، بل ضمان توفره (التفوق النوعي) على صعيد الميزان الشامل وعلى صعيد كل ذراع عسكرية على حدة.

«ولأطلُبَ حكمةً وعقلاً»[1]

العقيد يتسحاق

«ان تفحصا غير متحيز للتاريخ العسكري المعاصر يقود الى استنتاج ان التفوق العددي يصبح من يوم الى آخر أكثر اهمية».

(كلاوزفيتس ١٨٣١ ـ ١٨٧٠)

«اصبحت النظرة اليوم الى العدد كأحد أكثر الأمور اهمية... لا يتحدثون إلا عن الجماهير. وتخاض الحروب بواسطة جماهير غفيرة وما شابه ذلك. ويختفي الانسان الفرد بين الجماهير، ولا يبقى سوى العدد. وتنسى النوعية. واليوم، كما في السابق، فإن النوعية وحدها هي التي تقود الى الانجازات».

(اردان دي ـ بيك ١٨٢١ ـ ١٨٧٠)

ما هي النوعية؟

من الأمور المألوفة، النظر الى مصطلح «النوعية» على انه امر يختلف بصورة جوهرية عن مصطلح «الكمية». وفي السياق الأمني، فإن من يرفع «راية النوعية» هم في الأساس المطالبون بتقليص الكمية، اي تقليص الجيش، او على الأقل تقليص ميزانيته. وكيف نواجه العدد؟ يكمن الحل في عنصر النوعية، ويمكن ايجاد مثل نموذجي لذلك في مقال

(١) سفر الجامعة، الاصحاح السابع: ٢٥.

مردخاي تسيبوري ـ «بالحيل تصنع الحرب»:[2] «النوعية التي سنطورها في العنصر البشري والوسائل القتالية النوعية الخاصة بنا والتي سنضعها في تصرفنا، ستكون العوامل الأساسية التي سننتصر بواسطتها... يجب ان تكون القوة التي على دولة اسرائيل ان تبنيها صغيرة، بما يتلاءم وقدرة دولة اسرائيل الاقتصادية والبشرية، قوة ترتكز على نوعية المقاتل وعلى النوعية الخصوصية لوسائل القتال».

ان «تقليص الكمية» مصطلح ملموس جدا. ويمكن ان يتجلى اقتطاع ميزانية الدفاع بكذا وكذا من مئات الملايين من الدولارات، بمفاهيم تعطيل أسراب طائرات، واخراج دبابات من نظام القوة، وحل أطر عسكرية وما شابه ذلك. كيف تقاس «النوعية» التي تشكل زيادتها شرطا حيويا للمحافظة على قوة عسكرية تكفينا لمواجهة أعدائنا؟ هل النوعية عامة «قابلة للقياس»؟ (تعريف «الكمية» في قاموس «ابن شوشان» هو: «مقدار شيء ما من ناحية مداه، وعدده، وحجمه او وزنه... الخ. وهذا ما يميزها من النوعية»). واذا لم تكن النوعية غير قابلة للقياس، كيف نحدد «قوة» الجيش الشاملة، ما هي «القوة» وكيف «تقاس»؟ في هذا المقال نناقش هذه الأسئلة وغيرها، في السياق الأمني العسكري.

ورد في المقدمة أعلاه ذكر نوعين للكمية: نوعية الانسان والنوعية التكنولوجية (او نوعية وسائل القتال). وفي اللغة اليومية نكثر من استخدام عبارات مثل «نوعية المياه»، «نوعية الهواء»، «نوعية الالتقاط في التلفزيون» وما شابه ذلك. ان معظم هذه المصطلحات قابل للقياس.

(٢) في مجموعة «ثمن القوة» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٨٤).

نقاش نوعية الماء، مثلا، بواسطة تركيز الاملاح المختلفة فيه. وهذا ما ينطبق على نوعية الهواء، او نوعية الالتقاط في التلفزيون. ان كلمة «نوعية» لا تستخدم هنا للدلالة على شيء غير كمي، بل تستعمل بمعنى «الجودة». ان «نوعية الماء» ما هي سوى «جودة الماء»، و«الجودة» ما هي سوى حجم كمي قابل للقياس.

وهذا ما ينطبق على نوعية الوسائل القتالية. ليس المقصود هنا سوى جودة الوسائل القتالية. ان نوعية طائرة إف ـ ١٦ احسن كثيرا من نوعية طائرة الفانتوم. ومعنى ذلك ان هذه الطائرة هي «أكثر جودة» (للهدف الذي من أجله وجدت) من طائرة الفانتوم. ان هذه «النوعية» (اي «الجودة») قابلة للقياس الكمي الدقيق بمصطلحات عددية تتعلق بنسبة اسقاط الطائرات في المعارك الجوية، ومدى الطيران، والقدرة على حمل الذخيرة، ودقة القصف وما شابه ذلك.

وماذا بالنسبة الى «نوعية الانسان»؟ ان الوضع هنا أكثر تعقيدا مثلا، لأننا نستخدم هذا المصطلح للاشارة الى عوامل قابلة للقياس فعلا (مثل: مستوى الثقافة، ومعرفة اللغات، والتدريب المهني... الخ). او للاشارة الى عوامل ليس من الواضح اذا كانت قابلة للقياس (مثل: القدرة على الارتجال، والدافع، والاجتهاد... الخ). وفي سياق هذا المقال، سأعرض حجتي وأشرحها، وهي ان **جميع العوامل التي لها في نهاية الأمر تعبير في ميدان القتال قابلة للقياس من حيث المبدأ**، او على الأقل قابلة للتخمين النزيه في اطار مجال محدد من عدم اليقين.

خلال حرب سلامة الجليل أسقط سلاح الجو الاسرائيلي نحو ١٠٠ طائرة وطوافة سورية في الجو، من دون ان يخسر طائرة واحدة. وبين ما أملى هذه «النتائج» جودة أنظمة الأسلحة («النوعية

والتكنولوجية») التي تم استخدامها على الجانبين. لكن قسما لا يقل اهمية يعود الى عامل الانسان: ابتداء بالطيار وانتهاء بالجهاز المتفرع الذي «يخدمه من قريب». لنفترض، مثلا، ان حسابا دقيقا لصفات نظام السلاح كان سيقودنا الى نسبة اسقاط متوقعة ١٠:١، اي اسقاط ١٠ طائرات سورية في مقابل خسارة طائرة واحدة من طائراتنا. لكن الحقيقة التي مفادها ان النسبة في حرب سلامة الجليل كانت أفضل من ١٠٠:١، تشير الى ان «نوعية الانسان» (بما في ذلك الطيار، ونظام المراقبة وغيره) في سلاح الجو الاسرائيلي، خلال حرب سلامة الجليل، أعلى من نظيرتها في سلاح الجو السوري بعشرة أضعاف على الأقل. ان مثل هذا التقدير مبسط جدا. ولم نميز هنا بين مساهمة القدرة على الارتجال التي يتمتع بها الطيار الاسرائيلي او مستوى تدريبه، وبين مساهمة الدافع لدى الطاقم الأرضي، او بين مساهمة القائد في فهم مبدان القتال وما شابه ذلك. لكن اعتبارات شبيهة قادرة على توفير أمثلة لمقولتنا، والتي بحسبها نستطيع ان نقيس، بصورة مبدئية، مفاهيم «غامضة» مثل «نوعية الطاقة البشرية».

ولمقتضى البحث، سأتكلم فيما يلي عن «الأنظمة القتالية». ان مصطلح «نظام» يمكن ان ينطبق على اطار تنظيمي (أوغداه، سرية... الخ) او نظام تسليح معين (صواريخ، أسلحة مضادة للدبابات، أسلحة مضادة للطائرات، طائرات... الخ). والنظام عبارة عن مجموعة من العناصر (أشخاص في الأوغداه او صواريخ في شبكة سلاح مضادة للدبابات... الخ). والمصطلح «كمية» سيخصص لعدد العناصر في النظام. والمصطلح «نوعية» يشير الى جودة العنصر في النظام.

ان «النوعية» ليست اذن «العنصر غير الكمي» في القوة العسكرية. فالقوة تنشأ من الدمج بين الكمية (عدد العناصر في النظام) والنوعية (جودة كل عنصر في النظام)، وهي أيضا قابلة للقياس الكمي.

أما باقي المقال، فينقسم الى جزأين: يتضمن الجزء الأول وصفا لطريقة تقدير القوة بعناصرها جميعا، سواء الكمية او النوعية. ولأسباب سيتم توضيحها فيما يلي، ركزت على نموذج من المجال الجوي. وعلى الرغم من انني اخترت نموذجا بسيطا، وعلى الرغم من انني حرصت على الامتناع عن التشكيلات الحسابية، واستخدمت قدر الامكان وسائل توضيحية (رسوم بيانية)، فمن الجائز ان تلاقي قراءة هذا الجزء بعض الصعوبات. فالقارىء الذي ينفر من الحسابات الدقيقة او العكس، اي القارىء الذي يعرف هذه التقنية، يستطيع القفز عن الجزء الأول والانتقال الى الجزء الثاني. وفي الجزء الثاني مركز ثقل المقال كله، وهو يتضمن ــ في الواقع ــ معظم الأفكار التي اردت عرضها. والنموذج الذي سيعرض في الجزء الأول لا يهدف إلا الى الاثبات الحسي للقارىء غير الخبير بالموضوع، أن المقولة التي «أروّج» لها في الجزء الثاني قابلة فعلا للتطبيق العملي.

تقدير القوة ــ مقاربة كمية للنوعية

ما هي القوة؟

يبنى الجهاز العسكري ــ الأمني بواسطة توظيف موارد (طاقة بشرية، وأموال، ووسائل مادية اخرى) بهدف الحصول على «القوة». وفي بعض الأحيان، ثمة حاجة الى «قوة رادعة» لمنع الحرب. لكن في

حال نشوب حرب على الرغم من ذلك (بمبادرتنا او بمبادرة العدو)، فإننا سنحتاج الى قوة فعلية لالحاق الهزيمة بالعدو، او على الأقل لحرمانه من تحقيق انجازات معينة. وهنا يطرح السؤال: ما هي القوة العسكرية وكيف تقاس؟ ان البحث الشامل في هذه المشكلة قد يتطلب كتابا ضخما، وهو يخرج عن اطار هذا المقال. ومع ذلك، من المستحيل تجاوزه من دون ايداء بعض الملاحظات.

ان مصطلح «القوة» مصطلح نسبي. ولا يمكن توفير الاجابة عما اذا كانت قوة الجيش الاسرائيلي كافية ام ان هناك حاجة الى تعزيزها، إلا من خلال النظرة الى العدو والى المهمات المنوطة بالجيش الاسرائيلي كما يجب ان تمليها الحكومة عليه. وهناك جواب معين يمكن اعطاؤه اذا كان المقصود الحرب الشاملة ضد ائتلاف مكوّن من أعدائنا جميعا، يطلب فيه من الجيش الاسرائيلي احتلال عواصمهم؛ وهناك جواب آخر اذا ما طلب من الجيش الاسرائيلي لجم هذا الائتلاف، او اذا كان المقصود القتال ضد عدو وحيد. وللقوة معنى فقط في سياق مخطط قتال معين، وهدف قتالي محدد. والقدرة هي الطاقة (الارادة) على تحقيق القوة لاحراز أهداف محددة، في مواجهة عدو معين. وينبغي التمييز بين القدرة العسكرية بمعناها الضيق، الذي يتعلق بالقوى الفاعلة مباشرة في ميدان القتال، وبين قدرة الدولة بالمعنى الواسع، الذي يشمل عوامل مثل: الجغرافيا، والسكان، والطابع القومي، والمعنويات القومية، والدبلوماسية، وغيرها.[٣] وفيما يلي سيكون التركيز الأكبر على الصعيد العسكري ــ الأمني المباشر. كيف نحدد القوة الضرورية للانتصار في

(٣) أنظر هـ. مورغنتاو، «السياسة بين الشعوب» (اصدار يحداف، ١٩٦٨)، الفصل ٩.

الحرب؟ يمكن صوغ هذا المبدأ بصورة ساخرة بعض الشيء بواسطة «قانون اتيلا» (نسبة الى ملك الهون):

قانون أتيلا: القوي ينتصر

اذا كان هناك بين القراء من يعتقد أننا نسوق نادرة، فإنني أحيله على كلاوزفيتس الذي قال في كتابه «حول الحرب»: «ان الاستراتيجية الأفضل هي ان تكون قويا جدا دائما، أولا بصورة شاملة، وبعد ذلك في نقطة الحسم» (المجلد الأول، الكتاب الثالث، الفصل ١١). وهذا طبعا نزعة طروادية خالية من المضمون، لكنها (النزعة) استخدمت كثيرا وليس عند كلاوزفيتس وحده. ويمكن ان نعثر عليها في المداولات التي تظهر في التلفزيون والصحافة بشأن موضوعي الأمن والاقتصاد. وفي الواقع، **لا توجد اليوم في دولة اسرائيل قدرة على قياس كمي لقدرة الجيش الاسرائيلي**. هناك قدرة كهذه ازاء عناصر معينة في القدرة (مثلا: العنصر المهم بحد ذاته هو سلاح الجو). لكن تنقصنا القدرة لقياس القوة الرئيسية للجيش الاسرائيلي، اي القوات البرية. وفي غياب قدرة كهذه لا مفر من الاعتماد على آراء بعض الخبراء، اي رئيس الأركان العامة ومساعديه، او قادة كبار آخرين اعتزلوا الخدمة في الجيش. ويتحول النقاش الى تداول الآراء الشخصية. وقد يعتقد احد الخبراء ان كل «اقتطاع مهم، سواء في الطاقة البشرية او في الوسائل، سيلحق الضرر بـ«العضلات» وبقدرتنا على توفير جواب تأهبي في الوقت الحاضر وفي المستقبل.»[٤] ويجد خبير آخر ان «من الجائز ان نكون قد

(٤) اللواء حاييم ارز، «حدود القدرة ــ الأسطورة في مواجهة الواقع»، في مجموعة «ثمن القوة»، مصدر سبق ذكره.

تجاوزنا نقطة التوسع المتاح، وعلينا اتخاذ قرار بعيد المدى بشأن تقليص حجم القوات، بهدف المحافظة على نوعية الجيش، بل تطويره... واذا ما اتخذ قرار بتقليص الجيش فسيكون في الامكان حشد معظم الوسائل المتوفرة وتوظيف موارد أكثر في عدد أقل من التشكيلات. ويمكن توزيع الوسائل القليلة المتوفرة على جيش أقل حجما، لكنه مسلح ومدرب جيدا؛[٥] فأيّ من الاستنتاجين هو الصحيح؟ هل يؤدي تقليص الجيش الى تقليص قوته، ام تعزيزها؟ وما دمنا نفكر بمعطيات «تقديرات الخبراء» لا بمفاهيم قياسية للقدرة على انجاز مهمات محددة في سيناريو معين، فإن لا خير في ذلك.

ثمة وسيلة مألوفة لتقويم القدرة العسكرية، اضافة الى الاستناد الى «تقويم الخبراء»، ترتكز على حساب نسب القوى العددية. فعلى سبيل المثال: ينشر معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن كل سنة، تقارير تسمى «ميزان عسكري»، يعرض فيها تفاصيل عن عدد الجنود في كل دولة (موزع بحسب الأسلحة البرية والبحرية والجوية)، وعدد القطع البحرية، وعدد الطائرات والدبابات وما شابه. ويمكن الاستدلال من هذه التقارير ان «دول المواجهة» (سوريا، والأردن، ومصر) تملك جنودا وطائرات ودبابات ضعفي ما تملكه اسرائيل (في وضع من التعبئة العامة). واذا ما أخذنا في الحسبان قوات مساندة من دول المواجهة، فإننا نحصل على نسبة ٣ ــ ٤ أضعاف تقريبا لغير مصلحة اسرائيل. وتبدو لي هذه المقاربة اسوأ وأخطر من مقاربة «تقويم الخبراء». ففي المقاربة السابقة، أُخذت في الحسبان (بنظرة موضوعية حقا) عوامل «نوعية»

(٥) اللواء يوسي بيليد، «إعداد الجيش للحرب في ظروف من الضائقة المالية»، المصدر نفسه.

(جودة أنظمة الأسلحة وليس عددها فحسب، وجودة الوحدات المقاتلة وما شابه)، وليس العوامل الكمية وحدها. ان تجربة الماضي (حرب يوم «الغفران» مثلا) تدلنا على ان نسب قوى ٣ ــ ٤ لمصلحة العرب لم تكن كافية للانتصار علينا. ماذا يمكن ان نستخلص من ذلك؟ ثمة من يستنتجون من ذلك انه ما دامت هناك نسبة كمية تتمثل بثلاثة او اربعة أضعاف لمصلحة العرب، فإن وضعنا جيد. حتى ان احد الباحثين يعتقد ان مجرد المحافظة على هذه النسبة تدل على أننا لا نزال نملك قوة عسكرية زائدة، وأنه يمكن اقتطاعها. . .[٦]

في كل حال، من الواضح ان القدرة هي تعبير عن الدمج بين «الكمية» (عدد الجنود في الجيش، وعدد أنظمة الأسلحة. . . الخ) وبين «النوعية» (جودة أنظمة الأسلحة، والخبرة بتشغيلها، وما شابه ذلك). ومن أجل تحقيق قدرة معينة (ضد عدو محدد وفي مهمة محددة)، يمكن ان نستخدم أحيانا كمية كبيرة من العناصر بنوعية منخفضة نسبيا، او تحقيق النتيجة نفسها بكمية ضئيلة من العناصر بنوعية عالية. وكل تضافر بين كمية محددة ونوعية معينة هو قدرة قابلة للحساب (مرة اخرى نعود فنشدد: ضد عدو محدد ومهمة محددة). ويمكن التعبير عن الفقرة الأخيرة برسم بياني (أنظر الرسم رقم ١) يسمى «منحنى المـردود». الخط أ في الرسم رقم (١) يعبر عن قدرة معينة. ويمكن الحصول عليها بواسطة «اللعب» بعوامل الكمية والنوعيـة. فكلما زدنا في الكميـة استطعنا السماح لأنفسنا بالحصول على نوعية أكثر انخفاضا، والمحافظة على القدرة أ نفسها. ولا يمكن بصورة عامة زيادة الكمية خارج عتبة معينة (خط «قيد الموارد» في الرسم رقم ١)، وليس في الامكان زيادة

(٦) اللواء هار ــ ايفين، «أولويات القوة في اسرائيل»، المصدر نفسه.

النوعية خارج عتبة معينة (خط «قيد التكنولوجيا» في الرسم رقم ١). الخط ب في الرسم رقم (١) يعبر، مرة أخرى، عن منحنى المردود بالنسبة الى قدرة معينة، والتي هي أكبر من القدرة أ.

نموذج: قدرة نظام القوات الجوية

من أجل التدليل الحسي على ما قيل حتى الآن، سنتطرق الى نموذج بسيط جدا، يطلب منا فيه تقديم قدرة سلاح جو افتراضي، يضم نوعين فقط من الطائرات: «طائرة متقدمة» وخفيفة، ذات نوعية عالية في

الرسم رقم (١): الكمية في مقابل النوعية

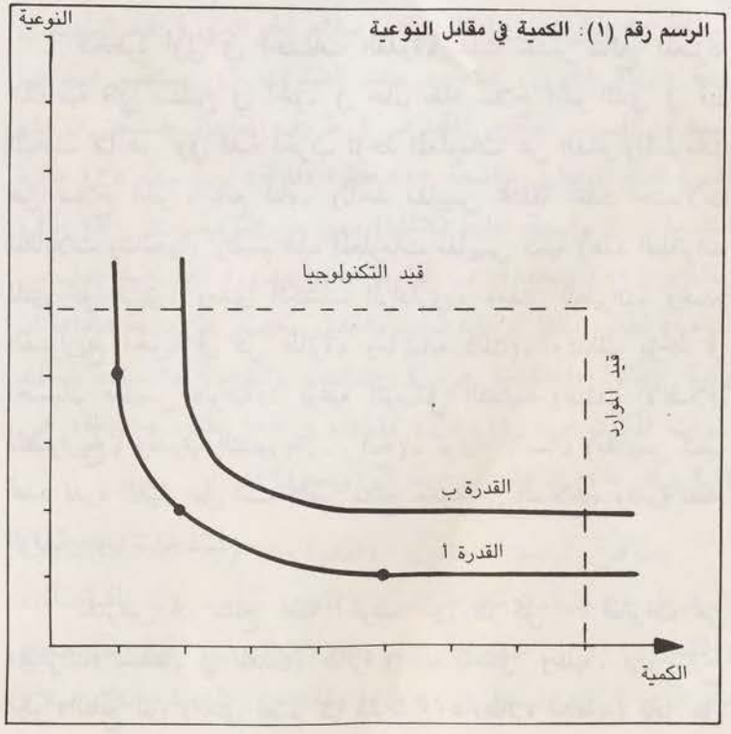

المعارك الجوية؛ و«طائرة قاذفة» ثقيلة نسبيا، ليست ذات جودة كبيرة في المعارك الجوية، إلا أنها ذات قدرة أكبر على قصف الأهداف الأرضية. ولنفترض أيضا ان سلاح الجو هذا قائم حاليا على «الطائرة القاذفة» فقط (٥٠٠ طائرة)، وهناك حاجة الى حساب القدرة من أجل اتخاذ قرار بشأن عدد الطائرات التي يجب اخراجها من نظام القوات وعدد «الطائرات المتقدمة» التي يجب الحصول عليها بدلا من الأولى. ولنفترض أيضا ان المقصود هو عدو معروف ومحدد وعدواني، والمهمة الأساسية المطلوب من سلاح الجو الذي في قيد البحث الاضطلاع بها، هي الدفاع الجوي في مواجهة هجوم فجائي يشنه العدو.

كخطوة أولى في احتساب القدرة، علينا تقدير نتائج المعركة الدفاعية التي ستشن في الجو، في حال بقاء سلاح الجو الذي في قيد البحث كما هو. وفي لعبة الحرب تؤخذ المعلومات عن العدو والمعلومات عن سلاح الجو «التابع لنا»، ونأخذ مقاييس مختلفة تحدد احتمالات المقابلات ونتائجها. وتضم هذه المعلومات مقاييس كمية (عدد الطائرات لدى كل فريق، ومدى الكشف الراداري، ومدى الطيران، وعدد الصواريخ الجوية في كل طائرة، وما شابه ذلك)، وكذلك يؤخذ في الحسبان مقاييس «نوعية»: نوعية الوسائل القتالية (غُلُف الاطلاق للصواريخ، وقدرتها التدميرية... الخ)، نوعية الانسان (مقاييس كمية تحدد قدرة الطيار على استخلاص نتائج معينة من السلاح، وقدرة نظام الرقابة، وما شابه ذلك).

لنفترض ان نتائج لعبة الحرب تبين ان كل ١٠ طائرات من «طائراتنا» تسقط، في المعدل، طائرة واحدة للعدو. وعليه، فإن سلاح الجو «التابع لنا» (الذي يضم كما ذكرنا ٥٠٠ «طائرة قاذفة») قادر على

اسقاط ٥٠ طائرة للعدو، من السرب الهجومي المعين للعدو. ولنفترض أيضا ان «الطائرة المتقدمة» الآنفة الذكر لا تختلف عن «الطائرة القاذفة»، لا بسرعة وصولها الى منطقة القتال ولا بالوقت اللازم لتسليحها وإعدادها للقتال، ولا بأي عنصر آخر سوى عنصرين: عندما تكون موجودة «داخل» معركة جوية، فإنها تسقط طائرات أكثر (نفترض اربعة أضعاف ما تسقطه الطائرة «القاذفة»)؛ وعندما تقصف أهدافا ارضية، فإنها تدمر أهدافا أقل (نفترض أقل بضعفين) من «القاذفة». وفي هذه الحالة ستكون هناك حاجة الى ١٢٥ طائرة فقط من النوع «المتقدم» من أجل تحقيق اسقاط العدد نفسه من الطائرات التابعة لسرب العدو الهجومي (اسقاط ٥٠ طائرة). واذا كانت قدرة سلاح الجو الذي في قيد البحث في مهمة الدفاع الجوي، ستحدد بعدد الطائرات التي يستطيع اسقاطها للعدو من السرب الهجومي المفترض في ظروف المفاجأة، فسنجد ان هذه القدرة قابلة للتحقيق بواسطة ٥٠٠ طائرة «قاذفة» او بواسطة ١٢٥ طائرة «متقدمة»، او بواسطة خليط (MIX) معين من النوعية (مثلا ١٠٠ طائرة «قاذفة» و ١٠٠ «متقدمة»). اذا ما حددنا بصورة اعتباطية «مقياس النوعية» لطائرة قاذفة كوحدة نوعية واحدة، نحصل على نتيجة مؤداها ان نوعية الطائرة «المتقدمة» هي ٤ وحدات، والنوعية «الوسط» لنظام القوات المكوّن من ١٠٠ طائرة «قاذفة» و ١٠٠ طائرة «متقدمة» هي ٢,٥. ان نتائج الاحتساب مبينة في الرسم (٢).

يعرض الرسم منحنيين: «القدرة ٥٠» (اي القدرة اللازمة لاسقاط ٥٠ طائرة من طائرات العدو من سرب المفاجأة)، و«القدرة ١٠٠». ان النقطة أ تلائم نظام القوات التي انطلق منها سلاح الجو الذي في قيد البحث (٥٠٠ طائرة «قاذفة»). النقطة ج تلائم سلاح

الرسم رقم (٢): قوة سلاح الجو في مهمات الدفاع الجوي

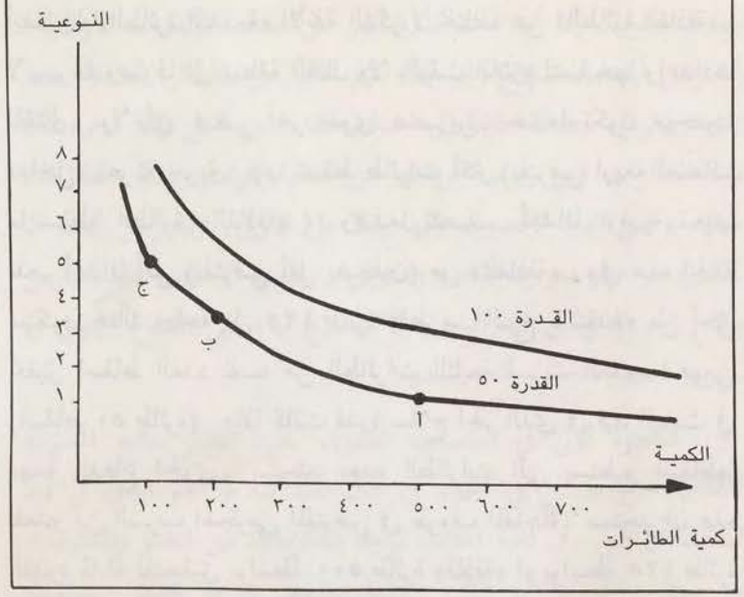

جو بديل كله «متقدم» (١٢٥ طائرة ذات القدرة نفسها). والنقطة ب تلائم سلاح الجو الافتراضي الثالث، والذي يضم خليطا من ١٠٠ طائرة «قاذفة» و ١٠٠ طائرة «متقدمة».

ان هذا النموذج مبسّط جدا. وفي الواقع، لا يجوز ان تكون الطائرتان متماثلتين تماما في مواصفاتهما جميعا باستثناء صفة واحدة او اثنتين. ويتمثل الاختلاف، بصورة عامة، بأن طائرة واحدة صيانتها أكثر سهولة، وتمكث وقتا أطول (او أقل) في الجو... الخ، وأن الاحتساب في هذه الحالة يصبح أكثر تعقيدا، لكن من الناحية المبدئية

هذا هو الاحتساب الذي يجريه معظم أسلحة الجو الكبرى في العالم لحل مشكلات بناء القوة.(٧)

ألعاب الحرب والمقاييس

ان «الأداة» الرئيسية التي استعنا بها للحساب هي «لعبة الحرب». وحقيقة ان المقصود هو «لعبة»، وليس بالحساب عن طريق معادلات مباشرة، ناجمة عن ان القدرة مصطلح نسبي. وينبغي لنا ان نأخذ في الحسبان ان قدرة فريق واحد هي دائما بالنسبة الى الفريق الثاني. يشترك في اللعبة لاعبان ــ خصمان على الأقل. وليس هنا المجال لدخول «نظرية الألعاب» او لوصف المشكلات العملية في بناء «لعبة حرب» مصداقة. لكن يجب التأكيد ان بناء نموذج للعبة مصداقة يستوجب فهما عميقا للعوامل التي تقرر النتيجة النهائية (اسقاط طائرات العدو مثلا) **والطريقة التي تتجلى فيها هذه العوامل بما في ذلك «النوعية» التي تترجم الى كمية**. ونظرا الى ان القوة العسكرية الواردة في «اللعبة» تتغير بصورة دائمة، فثمة حاجة الى مواصلة تطوير «اللعبة» واحتساب مستمر للمقاييس المختلفة التي تستند اليها.

كيف يتم تخمين مقاييس «النوعية» في اللعبة؟ بحسب مفهومنا،

---

(٧) أنظر مثلا: هيتش وماك كين، «اقتصاد الأمن القومي» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٧١)، الفصل السادس. والكتاب (الذي وضع في اطار معهد راند) يصف الوضع في الولايات المتحدة في الستينات. وهناك نموذج آخر لما يجري في السويد، يمكن ايجاده عند ب. شفارتس، «بحث في تنفيذ معارك وتحليلها» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٧٥).

ليست «النوعيـة» سوى جودة العنصر، اي وزنه النسبي في تأدية مهمة معينة في سيناريو معين.

لقد قلنا، في المثال الذي أوردناه أعلاه من دون شرح، ان طائرة «متقدمة» تسقط من الطائرات اربعة أضعاف ما تسقطه طائرة «قاذفة». كيف توصلنا الى هذا التخمين؟ ان العناصر كافة، المدرجة تحت عنوان «نوعية تكنولوجية»، قابلة للاحتساب، بصورة او بأخرى. لكن احد العناصر التي تحدد هذا المقياس هو «نـوعية الـطيار»، اي كفـاءته، وخبرته، وقدرته على النجاة من أوضاع غير متوقعة. . . الخ. كيف يمكن تحديد ذلك؟ ان المشكلة صعبة حقا، لكنها قابلة للحل استنادا الى تاريخ معارك جوية واقعية او «تدريبية». ويمكن تخمين كل عنصر بمساعدة بحث (كمي!) للمعارك الجوية التدريبية، شرط اجراء معركة متفرعة تستند الى تدريبات مع قوات، وتوجيهات، ووسائل قياس، ووسائل سيطرة ورقابة على المعركة، وما شابه ذلك. ان كل طيار يختلف عن قرينه، ولذا يجب ان تكون المقاييس الأساسية احتماليـة. ولا يمكن التكلم إلا عن توزع مسلك مجموعة معينة من الطيارين في معارك جوية، لا عن حجم تقريري (مطلق).

ان استخدام مقاييس احتمالية ضروري لسبب آخر لا يقل اهمية: عدم اليقين المتجسد في التنبؤات التي تتعلق بالحرب. ان مسلك قواتنا وكذلك مسلك العدو غير معروفين بصورة اكيدة، ولذا فلعبة حرب «جيدة» لن تكون أبدا تقريرية. ففي لعبة «جيدة» ينبغي لنا ان نأخذ في الحسبان **تطورات محتملة مختلفة** بالمقاييس نفسها. ويمكن العثور على مجمل شامل لهذه النقطة عند كلاوزفيتس: «يمكن القيام بذلك بواسطة قوانين الاحتمال. اذا لم يعد الخصم مفهوما غيبيـا بل دولة او حكومة

معينة، واذا لم تعد الحرب مجرد نموذج بل اصبحت حدثا محددا وملموسا، فعندها يوفر الواقع القائم المعطيات اللازمة لاحتساب الكميات الخفية التي يجب الكشف عنها» («حول الحرب»، المجلد الأول، الكتاب الأول، الفصل الأول).

ان استخدام المقاييس الاحتمالية يتطلب في الرسمين (١ و٢) أعلاه، عرض المنحنيات بخطوط «كثيفة» يعبر عرضها عن مجال عدم اليقين الآنف الذكر.

ثمن القــدرة

عالجنا حتى الآن (مسألة) تخمين القدرة، اي الفائدة التي يمكن استخلاصها من قوة عسكرية ما. ومن أجل حسم مسائل بناء القوة وتطوير النظريات القتالية ــ اذا كان يجب توظيف (الموارد) في النوعية او الكمية وما شابه ذلك ــ ثمة حاجة الى مقابلة الفائدة بكلفتها. ان مثل هذه الأبحاث المتعلقة بالمقابلة بين الكلفة والفائدة مألوف في جيوش كثيرة (في الانجليزيـة مصطلح خـاص لذلـك Cost-Effectiveness او Cost-Benefit. اقترح ان نستخدم بالعبريـة مصطلح «تـوعلوت» [جدوى] الذي هو كلمة تجمع بين الفائدة والكلفة. سيكون البديل المفضل هو الأكثر تشديدا على الفائدة).

لقد خصص مؤخرا لمسألة الكلفة، اي «ثمن القدرة»، كتاب كامل باصدار «معراخوت»، ولن اخوض فيها هنا باسهاب، بل سأتطرق فقط الى مسألة الكلفة بشأن موضوع «النوعية في مقابل الكمية». وكما بالنسبة الى قضية القدرة، فإنه يمكن هنا أيضا تحديد كلفة كل عنصر من عناصر القوة العسكرية. كذلك فإن احتساب الكلفة ليس عملا بسيطا. ان

الميزانية تشكل حقا عنصر الكلفة الأساسي، لكنه ليس الوحيد. وينبغي لنا ان نأخذ في الحسبان أيضا تكاليف غير مباشرة. والمشكلة في بعض الأحيان ليست بسيطة على الاطلاق (كيف نراعي مثلا «كلفة» حياة انسان؟).

لنعد الى نموذج بنية سلاح الجو التي سبق وصفها. لنفترض أننا قادرون على بيع الطائرات التي يتم اخراجها من نظام القوات وشراء طائرات اخرى بدلا منها بالسعر نفسه (اي أننا سنتجاهل مشكلة قدم الطائرات والانخفاض في سعرها). كم سيكلف نظام قوات معين؟ تشمل الكلفة عنصرا دائما لا يتغير (تقريبا) مع نظام القوات، وعنصرا آخر يتعلق مباشرة بعدد الطائرات وكلفة كل واحدة. ان كلفة الوحدة (ثمن الطائرة) تشمل هي الأخرى عنصرا دائما، وآخر تزداد قيمته كلما

الرسم رقم (٣): كلفة سلاح جو افتراضي

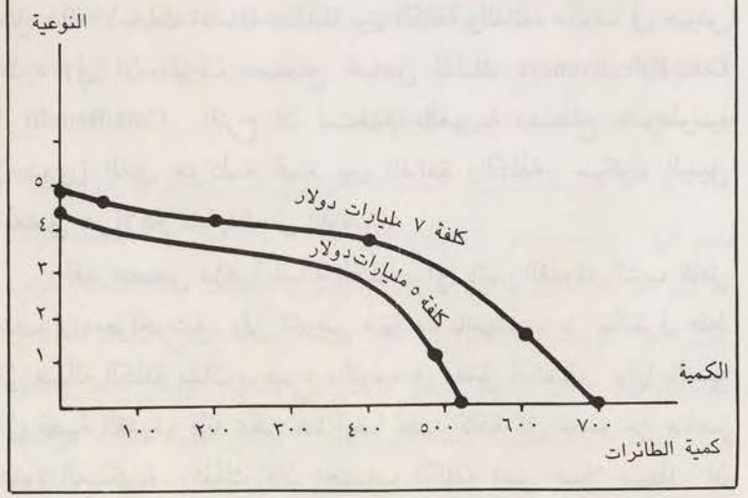

ازدادت نوعية الطائرة، وتنخفض قيمته كلما أنتجنا عددا أكبر من هذه الطائرة. وفي مجمل الأمر، اذا ما أخذنا في الحسبان **ميزانية ثابتة**، فإننا نستطيع توظيفها في شراء عدد كبير من الطائرات ذات النوعية المنخفضة، او في شراء عدد من الطائرات بنوعية أعلى. لنفترض ان المقصود فقط نوعان من الطائرات: «قاذفة» ثمنها ١٠ ملايين دولار للوحدة، و«متقدمة» سعرها ٢٥ مليون دولار للوحدة، على افتراض أننا ننتج كمية متساوية من النوعين (نحو ٣٠٠ طائرة)، وذلك (من أجل الحصول على «القدرة» نفسها، فإنه يمكن الاكتفاء بانتاج عدد أقل من الطائرات «المتقدمة»، لكن ينبغي لنا عندها ان نراعي ان سعر الوحدة منها سيرتفع). عرضنا في الرسم رقم (٣)، كما فعلنا في السابق، امكانات تسلحنا بميزانية معطاة (٥ مليارات دولار) وبميزانية أكبر (٧ مليارات دولار).

اين يجب التوظيف: في النوعية ام في الكمية!

اذا وظفنا مواردنا جميعا (الأموال والطاقة البشرية... الخ) في شراء كمية كبيرة من الوسائل القتالية، فسنضطر الى التساهل في مسألة النوعية المنخفضة، وستكون قدرة جيشنا في نهاية الأمر منخفضة. وهذا ما ينطبق على الامكان المتطرف الثاني: توظيف الموارد كافة في شراء عدد صغير جدا من الأنظمة بنوعية أكبر. ان الحل المثالي الذي يمكن الحصول عليه، بصورة عامة، هو التوظيف المشترك في النوعية والكمية. كيف نقرر الحل المثالي؟ رأينا انه يمكن احتساب قدرة الجيش الناجمة عن دمج معين بين النوعية والكمية (الرسم رقم ٢)، ورأينا أيضا انه يمكن احتساب الكلفة الموظفة في دمج معين بين الكلفة والكمية (الرسم

رقم ٣). ان الحل المثالي هو الذي يحقق أكبر قدر من القدرة بكلفة معينة أو، بدلا من ذلك، الذي يحقق قدرة معينة بالسعر «الأقل» من ناحية الدمج بين النوعية والكمية. وبالرسم البياني، يمكن الحصول على الحل المثالي بواسطة وضع الرسم رقم (٣) على الرسم رقم (٢) وايجاد «نقطة التقاطع» بين مجموعتي المنحنيات (أنظر الرسم رقم ٤).

الرسم رقم (٤): نوعية وكمية مثاليتان

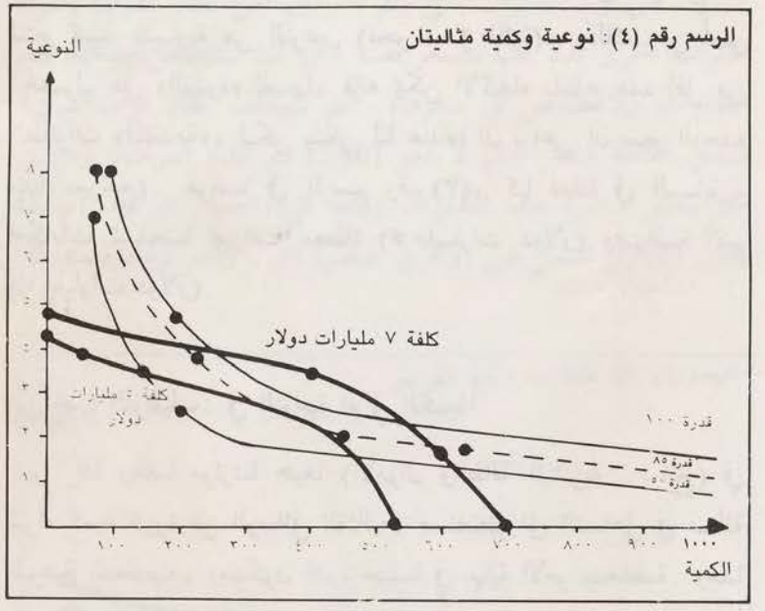

لنفترض أننا نريد تركيبا مثاليا من النوعية والكمية، في مقابل توظيف ٥ مليارات دولار. ان منحنى «قوة ١٠٠» لا يقطع منحنى «كلفة ٥ مليارات دولار». اي ان مثل هذه الكلفة لا يتيح الحصول على «قدرة ١٠٠»، والتي معناها اسقاط ١٠٠ طائرة معادية خلال أول طلقة جوية. ومن جهة اخرى، ان «منحنى ٥٠» يقطع حقا خط الكلفة

٥ مليارات دولار، لكن من الجائز الحصول على قدرات أعلى بالكلفة نفسها. ان القدرة المثالية هي التي يلامس المنحنى الذي يصفها خط الكلفة ٥ مليارات دولار. ويبين الرسم رقم (٤) ان هذه القدرة تتيح اسقاط ٨٥ طائرة معادية خلال الطلقة الجوية الأولى، ثم الحصول عليها بواسطة ٣٥٠ طائرة بنوعية وسطية ٢,٤ تقريبا. وبمعطيات هذه المشكلة التي نواجهها، يمكن بناء سلاح جو كهذا بواسطة ٢٠٠ طائرة «قاذفة»، و ١٥٠ طائرة «متقدمة».

ماذا يحدث اذا لم تكن «قدرة ٨٥» كافية؟ لنفترض أننا ــ لأسباب مختلفة ــ بحاجة الى اسقاط ١٠٠ طائرة معادية بالطلقة الجوية الأولى. في مثل هذه الحالة ينبغي زيادة الميزانية نصف مليار دولار آخر، وشراء ٥٠ طائرة «متقدمة» جديدة (اي الوصول الى ٢٠٠ طائرة «متقدمة» في نظام القوات). فهل هذا استثمار مجد؟ اي هل من المجدي استثمار نصف مليار دولار آخر لمقتضى اسقاط ١٥ طائرة معادية اخرى خلال الطلقة الجوية الأولى؟ **ليس لهذا السؤال جواب حسابي**. انه يتوقف على اختيار **المعيار** للحصول على قدرة كافية. ان هذا الاختيار هو دائما تقديري، ويتوقف على السياسة المتبعة في هذا المجال. ثمة حاجة الى جهة مقررة تختار بين البدائل. **وفي نهاية المسار لا يمكن تجنب** اتخاذ قرار من جانب الانسان. غير ان هناك فارقا هائلا وجوهريا بين متخذ القرارات المكلّف تحديد حجم الميزانية (او القدرة المطلوبة) استنادا الى تقديره فحسب، وبين متخذ القرارات الذي يستطيع تحديد موقفه بعد ان تعرض عليه المعطيات التي وصفناها. ان الطريقة الآنفة الذكر تمكن متخذ القرارات من فهم العلاقة بين القدرة التي يسعى لها وبين الثمن الذي سيضطر الى دفعه في مقابل هذه القدرة. يستحيل حقا تجنب

الالتفات الى العنصر البشري في القرار الأخير، لكن للمعطيات التي حسبناها قيمة ووزنا كبيرين في اتخاذ القرار السليم.

نموذج (مضاد): لافي

ان الانعدام الشائع للقدرة على البحث في مفهوم «النوعية» بصورة دقيقة وكمّية، يقودنا ــ على الأغلب ــ الى نقاش سطحي. ان فهم «النوعية» على أنها نقيض لـ «الكمية» وأن «الكمية» ترتبط بـ «القوة»، هو عادة فهم «فظ» وغير متطور (وفق المفهوم الغيبي، فإن التطور والحيلة والفكر الأصيل والحكيم تقع كلها في مجال «النوعية»). ان زيادة الكمية تتطلب، طبعا، زيادة ميزانية الدفاع. وهكذا قد نشاهد بسهولة استثمارات مالية كبيرة في الأمن تعكس مفهوما من «نزعة القوة» ذا طابع فظ ووحشي يتعارض مع النوعية. ويمكن ايجاد نموذج لهذا التحليل في مقال «أولويات القوة في اسرائيل»، بقلم اللواء هار ــ ايفين، الذي نشر في كتاب «ثمن القدرة». ويهاجم المؤلف قرار تطوير وانتاج طائرة لافي «كنموذج عام للمغالاة في القوة العسكرية». وهو يدعو الى استثمار الأموال في بدائل اخرى: تدعيم الاقتصاد، ولا سيما التعليم، وهما بحسب مفهومه عنصران حيويان في هذا التعبير المعقد الذي يسمى «قوة».

لا اريد هنا الخوض في جدل بشأن طائرة لافي، ذلك بأن القرار الخاص بتطوير هذه الطائرة وانتاجها معقد جدا، ويتطلب مراعاة مئات العوامل. ومن الجائز ان يكون هذا القرار حكيما، كما يمكن ان يكون مغلوطا فيه، لكنه اتخذ للأسباب نفسها التي تدفع اللواء هار ــ ايفين: الفكرة الرئيسية خلف طائرة لافي هي محاولة تعزيز **عنصر النوعية في**

سلاح الجو، من خلال معرفة انه لم يعد في الامكان توسيع العنصر الكمي أكثر من ذلك. ان الجيوش العربية تتعاظم بوتيرة اسرع من وتيرة تعاظمنا (في كمية الأنظمة ونوعيتها). فاذا كنا عاجزين عن اللحاق بهذه الوتيرة من الناحية الكمية، فإن هناك طريقا واحدا مفتوحا أمامنا، وهو توسيع نوعي لنظام القوات. ان النموذج الذي أوردناه آنفا يلقي ضوءا عمليا على هذه المشكلة. كان علينا، كبديل، ان نواصل شراء المزيد من الطائرات من الولايات المتحدة. في هذه الحالة، كنا سنوظف أموالنا في تطوير الصناعة الجوية الأميركية لا الاسرائيلية. ولذا، فإن القرار الخاص بتطوير طائرة لافي وانتاجها قرار خاص باقامة بنية تحتية تكنولوجية متقدمة في البلد. كما ان الاعتبار الخاص بمنع «نزوح الاسرائيليين عن البلد بسبب عدم توفر العمل في مجال الصناعة المميزة»[٨] في أعقاب ذلك، كان احد الاعتبارات الحاسمة في اتخاذ القرار. ان الهدف من (انتاج) طائرة لافي لم يكن توسيع سلاح الجو الاسرائيلي (كميا). بل على العكس، كان الهدف منه حل مشكلة القدرة، على افتراض حدوث جمود (بصورة او بأخرى) كمي، والحاجة الى ايجاد حل نوعي خاص بنا يعود بالفائدة أيضا في الوقت ذاته على الصناعة الاسرائيلية كلها.

تعددية أبعاد القدرة

من أجل التبسيط، وصفنا القدرة (والكلفة) بأنها مرتبطة ببُعدين فحسب: بُعد الكمية، وبُعد النوعية. وفي الواقع ان مفهوم القدرة متعدد الأبعاد. وبدلا من «الكمية» و«النوعية» كان من المفروض فينا

(٨) اللواء هار ــ ايفين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

التكلم عن «كميات» و«نوعيات» العناصر المختلفة في النظام العسكري. ففي معظم المشكلات العملية يكتسب البعد الزمني اهمية هو أيضا. ان القدرة التي يمكن التعبير عنها في حرب قصيرة تستغرق أسبوعا او اسبوعين، لا تشبه القدرة التي يمكن تطويرها خلال حرب تستغرق عشرات السنين (في الحالة الثانية تزداد اهمية أبعاد مثل عناصر الانتاج الصناعي والطاقة الاقتصادية... الخ). كما ان «النوعية» نفسها متعددة الأبعاد أيضا؛ انها ناجمة عن النظرية القتالية، والاستراتيجية، والقيادة العسكرية، والخبرة المهنية، ومعنويات المجندين، وجودة اجهزة الاتصال، والسيطرة والرقابة، وكفاءة الاستخبارات، وسائر العناصر الأخرى التي تسمى «مضاعفات القوة».[٩] وعندما نراعي هذه الأبعاد جميعا، يصبح من غير الممكن عرض المشكلة بصورة رسم بياني ثنائي الأبعاد ذي محورين. والطريقة واحدة من الناحية المبدئية، غير أنها تتطلب حسابا أكثر تعقيدا.

كثرة المعايير

في النموذج الآنف الذكر عرّفنا قدرة سلاح الجو بأنها عدد طائرات العدو التي يتم اسقاطها في الجو في سيناريو معطى. ما كان سيحدث لو تم أيضا تفحص مهمات اخرى لسلاح الجو: مهمات القصف مثلا؟ في مثل هذه الحالة، كنا سنحصل، من أجل مشكلة الميزانية نفسها، على حل مثالي آخر لتركيبة نظام القوات. اي سلاح جوي سنبني اذن؟ ان لنا في هذا السبيل شأنا باختيار معيار. اذا اخترنا معيار القدرة وفهم مهمة

(٩) أنظر النقاش في مسألة عناصر القدرة عند:
K. Knorr, *Military Power and Potential* (D.C. Heath, 1970).

الدفاع الجوي، نحصل على حل واحد. واذا اخترنا معيار القدرة وفق مهمات القصف، فسنحصل على حل آخر. هل يمكن اختيار معيار متوازن؟ واذا كان الأمر كذلك، اي وزن نضيفه الى كل مهمة؟ في الواقع، ان المشكلة الحقيقية أكثر تعقيدا. حتى لو ركزنا على مهمة واحدة فقط (مثلا الدفاع الجوي)، فمن المحتمل ان تنشأ عندنا معايير كثيرة: زيادة عدد الطائرات التي سنسقطها للعدو في الطلقة الجوية الأولى؛ تقليص عدد الخسائر التي سنتكبدها؛ الحؤول دون تضرر قواتنا التي يقصفها العدو... الخ. **ان الاختيار من المعايير رهن بصاحب القرارات**، لكن اختياره لن يتم إلا بعد اجراء حساب شبيه بذلك الذي عرضناه آنفا، بالنسبة الى كل مهمة ومعيار على حدة.

البحث في الأداء وتحليل الأنظمة

خلفية تاريخية

تعرف المقاربة التي وصفتها حتى الآن باسم مقاربة «البحث في الأداء» او «تحليل الأنظمة»، اي استخدام أساليب علمية (كمية) بهدف تزويد المقررين بأساس لاتخاذ قرارات في شأن المهمات الواقعة ضمن مجال مسؤوليتهم في ظروف عدم يقين. من المتعارف عليه التمييز بين المصطلح الذي يطلق عليه «البحث في الأداء»، الذي يركز في الأساس على صوغ وتحليل نماذج حسابية ضرورية لحل مشكلات طريقة العمل الفضلى (Optimigation)، وبين معنى اوسع يسمى «تحليل الأنظمة». ويعرف هذا (المصطلح) بأنه **أسلوب منهجي يهدف الى مساعدة متخذ القرارات في اختيار طريقة عمل مفضلة، بواسطة اجراء بحث في**

المشكلة برمتها، والبحث عن أهداف وبدائل والمقابلة بينها في ضوء نتائجها، عبر الأخذ في الحسبان (من المرغوب فيه ان يتم ذلك بصورة كمية) آراء الخبراء وحدسهم.[١٠] وفي العبرية يطلق على هذين المجالين اسم واحد «البحث في الأداء». وتجدر الملاحظة هنا ان ثمة خطأ في الترجمة تجذر جدا في اللغة المهنية الى درجة لم تعد هناك فائدة من اصلاحه. وكان من المفروض ان تكون الترجمة الصحيحة «البحث في العمليات» (لأن المقصود هنا Operations لا Performance). وقد ولدت الفكرة خلال الحرب العالمية الثانية، في سلاح الجو الملكي البريطاني، وسرعان ما تبناها الأسطولان البريطاني والأميركي. وكانت البداية متواضعة. فقد ألحقت بالقيادات العسكرية في بريطانيا، بفعل ضغط الحرب، مجموعات من العلماء (ولا سيما علماء طبيعيات) كانت مهمتهم العمل مستشارين علميين لمشكلات تكتية في الأساس.[١١]

كانت المشكلات الأولى، التي جرى حلها بواسطة البحث في العمليات: مهاجمة الغواصات الألمانية من الجو؛ وتحديد حجم القوافل

(١٠) علاوة على الكتب الآنفة الذكر لمؤلفيها هيتش وماك كين و ب. شفارتس، يستحسن جدا الاطلاع على الكتابين التاليين:

E. S. Quade and W. I. Boucher (eds.), *System Analysis and Policy Planning* (Elsevier, 1968); E. S. Quade (ed.), *Analysis for Military Decision* (Elsevier, 1970).

(١١) أنظر عند

P.M. Morse and G.E. Kimbali, *Methods of Operations Research* (Wiley, 1951)

وصفا شيقا لاقامة المجموعة، وخصوصا للعلاقة التي كانت قائمة بينها وبين اجهزة الاستخبارات (لن نتطرق الى هذه العلاقة هنا)، موجود لدى: ر. جونز، «حرب سرية جدا» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٨٤).

البحرية؛ والعلاقة الفضلى بين عدد السفن التجارية والسفن المرافقة؛ والبحث في استخدام الرادار (الذي أدخل آنذاك أول مرة في النشاط العملاني). وقد تم، مثلا، تحسين القدرات الهجومية ضد الغواصات الألمانية الى حد بعيد (بعد ادخال آلات تصوير في الطائرات، وتحليل الصور التي تم الحصول عليها خلال الهجوم، والتوصية بنقطة التصويب المثلى والعمق الأمثل لحدوث الانفجار)، الى درجة ان الألمان ظنوا ان لدى الانجليز أسلحة سرية ضد الغواصات.

بعد الحرب تطورت الأساليب التي اجرت تلك المجموعات أبحاثا في شأنها، الى اطار فرع في الرياضيات التطبيقية سمي، كما ذكرنا، البحث في العمليات، وتم تطوير تطبيقات لها في المجالات المدنية. وفي مفهومه الأصلي، اي استخدام أساليب علمية (كمية) كعامل مساعد لاتخاذ قرارات امنية ــ عسكرية، يستخدم البحث في الأداء (او تحليل الأنظمة) حاليا في الأسلحة الجوية كافة ومعظم الأسلحة البحرية الكبرى في العالم، سواء في الغرب (ولا سيما في المجال الجوي وأسطولي الولايات المتحدة وبريطانيا) او في الشرق (في المجالين الجوي والبحري، ومجال الدفاع الجوي) للجيش الأحمر.[١٢] وقد جرت في الولايات المتحدة محاولة تثير الاهتمام، ترمي الى تطبيق هذه الطريقة على مستوى الأسلحة جميعا، في البنتاغون (وزارة الدفاع)، كعون على اتخاذ القرارات في شأن توظيف موارد حتى الحد الأقصى في سلاح واحد على حساب نظيره. ولهذا الغرض اقيم سنة ١٩٦١، في عهد كينيدي، دائرة خاصة في البنتاغون. وقد حققت هذه الدائرة نجاحات، وتعرضت لاخفاقات،

(١٢) أنظر مثلا:

Y. V. Chuyev and Y. B. Mikhaylov, *Forcasting in Military Affairs* (Moscow, 1975).

واصطدمت بعداء صريح من جانب قادة الجيش، الى ان تم إلغاؤها في نهاية المطاف في عهد نيكسون، اذ احتل مكانها مجلس الأمن القومي.[١٣]

ان النقطة الأبرز في عرض ظاهرة «ظهور واختفاء» هيئات البحث في العمليات العسكرية في العالم، هي ان الهيئات التي صمدت عملت ـ في أغلبيتها الساحقة ـ في أسلحة الجو او الأساطيل (عموما القوات الجوية التابعة للأساطيل). وفي الجيوش التي امتلكت دفاعا جويا (وعموما دول الكتلة الشرقية)، جرى تطبيق البحث في العمليات على هذا السلاح أيضا. ولم يجر تطبيق البحث في العمليات على القوات البرية في اي جيش في العالم، باستثناء قطاعات محدودة جدا في الأسلحة البرية (كالمدفعية والاتصالات على سبيل المثال).

من المألوف اعادة أسباب هذه الظاهرة الى تعقيدات المعركة البرية، مقارنة بالبساطة النسبية للمعركة الجوية (قوات صغيرة نسبيا، لا وجود لمشكلات الممرات المسيطرة وطبوغرافية الأرض، والتجانس الكبير في جمهور الطيارين... الخ). وكما سأبين لاحقا، هناك سبب لذلك أكثر عمقا. ان أسلحة الجو (في العالم كله) هي أسلحة كثيفة التكنولوجيا، اجتذبت ولا تزال تجتذب نوعا معينا من الرجال. هؤلاء الرجال يواصلون بدورهم تطوير التكنولوجيا، ويخلقون تحديات جديدة،

(١٣) ان تاريخ هذه الدائرة والطرائق التي طورت فيها معروضة جيدا في كتاب هيتش وماك كين، مصدر سبق ذكره، وكذلك كتاب انتوبن وسميث، «ثمن الأمن» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٧٤).

وهناك تحليل انتقادي ورد عند ب. برودي، «الحرب والسياسة» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٨٠).

فتتشكل دائرة مغلقة تتمثل باجتذاب أشخاص ذوي ميول علمية تكنولوجية من جهة، وتطوير علمي تكنولوجي من الجهة الأخرى. لذلك، ففي نهاية الأمر تختلف طريقة التفكير ووتيرة التغييرات والطابع «الاجتماعي» لأسلحة الجو اختلافا كبيرا عن أنماط التفكير والوتيرة والطابع لدى الأسلحة البرية (في أنحاء العالم قاطبة). والحقيقة، فإن صعوبة تطبيق أساليب بحوث العمليات لتحليل النظم في المجال البري أكثر صعوبة منها في المجال الجوي، هي الظاهرة لا «المرض». فالمرض يكمن في الوزن المختلف الذي تحظى به «طريقة التفكير العلمي» في الأسلحة المختلفة، وهو وزن نابع من «طابع» (شخصية) هذه الأسلحة.

ماهية التفكير العلمي

السؤال المتعلق بـ «صورة التفكير العلمي»، او ما هو «الأسلوب العلمي»، سؤال قديم، وهو محور رئيسي في مجال خاص بالفلسفة يسمى «فلسفة العلم». وفي مكان آخر[١٤] توسعت في هذا الموضوع، ونصحت بتطبيق الطريقة البوبرانية (نسبة الى الفيلسوف كارل بوبر) في مجال الأبحاث العسكرية عامة والاستخبارية خاصة. ولن أتطرق لاحقا إلا الى نواحي الطريقة البوبرانية التي لها علاقة مباشرة بالمسألة التي في قيد البحث.

في ضوء الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها هذه «الطريقة»، يفهم العلم انه مجموعة من الفرضيات التي يجب ان يستخلص منها نتائج، ومقابلتها بمعلومات ترصدية. واذا كانت المعلومات الترصدية تناقض

(١٤) أنظر: «منطق التقدير الاستخباراتي»، «معراخوت»، عدد ٢٩٢ ـ ٢٩٣، آذار ـ نيسان / مارس ـ ابريل ١٩٨٤.

النتائج التي استخلصت من الفرضية التي في قيد البحث، فإنه يجب اعتبار ذلك كتنفيذ للفرضية (يسمى النموذج، اذن، النموذج الافتراضي ـ الاستنباطي). والفرضية التي لم تنفذ لا يمكن اعتبارها إلا «حقيقة حتى اشعار آخر»، اي حتى تتسنى لنا معلومات ترصدية مناقضة (في الواقع، علينا المبادرة الى تجارب، والبحث بصورة دؤوبة عن أوضاع قد تنكشف فيها معلومات مناقضة). ان الطريقة السليمة لـ «صناعة العلم» في نظر بوبر، ليست جمع المعلومات وتعميمها (هذه الطريقة تسمى الداليّة)، بل على العكس يجب في المرحلة الأولى وضع الفرضيات، وبعد ذلك ينبغي تفحصها في ضوء المعلومات الترصدية. ان «التعميمات» لا يمكن التحقق منها على الاطلاق، حتى لو كانت تستند الى احصاءات واسعة. ويمكن ان تظهر على الدوام حقيقة تنفيذية، ويمكن تفنيد تعميم بواسطة نموذج معاكس واحد.

ان نقطة الانطلاق الى البحث العلمي هي، اذن، المشكلة التي يجب حلها. أولا، ينبغي محاولة صوغ المشكلة، وبعد ذلك الاقدام على «استبعاد» الحلول المحتملة (التكهنات) بواسطة العلوم الترصدية. ووحده التكهن الذي لا يستبعد، اي ذلك الذي ينشأ ويتبين انه يتفق مع المعلومات الترصدية المعروفة، هذا التكهن هو وحده جدير («حتى اشعار آخر») باعتباره «حقيقيا». وان جمع المعلومات الترصدية لا يتم على الاطلاق بصورة «عمياء»، بل يجري في ضوء المشكلة التي نريد حلها. ان القاعدة الموجهة هي البحث عن المعلومات التي تنطوي على طاقة كامنة لتفنيد التكهن الذي في قيد البحث.

في الحقيقة ليس المقصود هنا «طريقة» بمعنى توضيحي دقيق (Alegory) يتوجب العمل وفقا لها، بل المقصود «مخطط»، بوصف عام،

يجب ان تنخرط فيه كل طريقة بحثية مفصلة. ويمكن التعرف في هذا المخطط على مرحلتين أساسيتين: مرحلة الخلق (خلق التكهنات)، ومرحلة الانتقاد (محاولة تفنيد التكهنات). وفي الحقيقة، ان هذا المخطط لا يتيح فعلا التوصل الى تنبؤ علمي دقيق «تماما»، وتقليص مجال الخطأ الى الصفر، لكنه يتيح التعلم من التجربة وعدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت.

نموذج: صاروخ جو / جو جديد

سنقيم الدليل الحسي على ما قيل آنفا باعطاء نموذج. لنفترض ان المراد ادخال صاروخ جو / جو جديد بعيد المدى في نظام القوات، وهناك حاجة الى تقدير تأثيره في نتائج المعارك الجوية. فلو كان المراد صاروخا قديما ومعروفا لأمكن جمع نموذج احصائي واسع من حروب سابقة وتحديد نسب اسقاط الطائرات (او اي مقياس ملائم آخر) بين سلاحنا الجوي وسلاح جو العدو بواسطة الصاروخ الذي في قيد البحث ومن دونه. لكن ما العمل عندما يكون المقصود صاروخا جديدا لم «يجرب» في القتال بعد؟

ان المخطط البوبراني قد يساعدنا هنا. وما يجب عمله هو طرح تكهنات بشأن «آلية» المعركة الجوية، اي بشأن تأثير أداء الصاروخ التنفيذي في قرارات الطيارين، ومسلكهم، وكفاءتهم، وما شابه ذلك. وبكلمات اخرى، يجب صوغ تكهنات بشأن نظرية المعركة الجوية. ويمكن ان نستنبط من هذه التكهنات (سوية مع الأداء التنفيذي للصاروخ الجديد) النتائج ونسب اسقاط الطائرات المتوقع في معارك الجو. ان التكهنات نفسها قابلة للاختبار في ضوء نتائج سابقة، حتى من

دون الصاروخ الجديد. لنفترض ان لدينا نظرية تقول بأن الطيارين معتادون على اطلاق صواريخ في «نهاية الغلاف» (اقصى مدى). ونظرا الى ان الصاروخ الجديد ذو مدى أكبر، فإنه يمكن احتساب كم ضعفا سيزداد عدد الصواريخ التي يطلقها طيارونا (بالمقارنة مع العدو)، واحتساب نسبة الاسقاط. ويمكن تفحص التكهن بشأن الاطلاق بأقصى مدى بواسطة تحليل معارك جوية سابقة (بصواريخ اخرى!)، وتحليل مناورات، وتنفيذ تجارب معدة سلفا... الخ. واذا اتضح ان النظرية غير صحيحة، فعلينا ان نحاول ايجاد نظرية اخرى «تتوافق» مع الحقائق التي نعرفها.

باختصار، اذا أدركنا لماذا كانت نتائج معارك جوية سابقة على ما كانت عليه، لأصبح في امكاننا أيضا التنبؤ بما سيحدث عندما يتغير قسم من المعطيات (ادخال صاروخ جديد، طائرة جديدة، او نظرية مثالية جديدة، وما شابه ذلك).

حول استخدام الاحصاءات

يستخلص مما قيل أعلاه، ان استخدام نماذج احصائية، اخذت من البحث في أحداث سابقة، من شأنه ان يضلل وأن يكون خطرا، اذا استعملناه بصورة مباشرة. وليس هناك خطأ أكثر فداحة من القول ان «نسبة اسقاط الطائرات المتوقعة في الحرب المقبلة في معارك جوية بيننا وبين العدو، ستكون ١٠ : ١ لأن الاحصاءات «تثبت» **ان هذا ما حدث في الحروب السابقة كافة.** ان الاحصاءات لا «تثبت» اي شيء سوى ان النتيجة في الظروف التي كانت سائدة كانت كذا وكذا.

ومن جهة اخرى، ثمة دور مهم للاحصاءات وللبحث في أحداث الماضي، في حصر ظواهر وعوامل يجب البحث فيها، ولا سيما بالنسبة الى ايجاد أساس من المعطيات ضروري لاختبار (تفنيد) النظريات العسكرية وتقدم العلوم العسكرية الأمنية.

لنأخذ، على سبيل المثال، تدمير فرقة في معركة برية. لقد تبين من بحث أميركي استند الى نماذج احصائية كبيرة (وخصوصا من الحربين العالميتين) ان الفرقة تتكبد ١٠ بالمئة من الخسائر خلال شهر من القتال.(١٥) واذا كانت الفرقة تشمل ٨٠٠٠ ــ ١٠,٠٠٠ رجل، سنجد ان المقصود هو ٢٥ ــ ٣٠ قتيلا لكل يوم قتال في المعركة. ومما يثير الاستغراب ان ندرك ان هذا العدد الذي احتسب، كما ذكرنا، في ظروف تختلف تماما عن ظروفنا، يضاهي معدل عدد خسائر الجيش الاسرائيلي، سواء خلال حرب الأيام الستة او حرب يوم الغفران (اذا ضربنا عدد الأوغدوت* على كل جبهة بعدد أيام القتال على كل جبهة وأجملنا الجبهات، نحصل على نتيجة مفادها ان أوغداه واحدة في الجيش الاسرائيلي خسرت في المعدل نحو ٢٥ رجلا في كل يوم قتال). ما هي دلالة هذا العدد الثابت؟ هل يمكن القول انه سيتكرر في المستقبل أيضا؟

ثمة ظاهرة شبيهة في السحق الجوي. فمن الأمور الذائعة انه في جميع الحروب الجوية المعاصرة (من الحرب العالمية الثانية وصاعدا) كانت نسبة انسحاق طائرات «الغرب» (الولايات المتحدة، وبريطانيا، واسرائيل... الخ) نحو ١ بالمئة من عدد الغارات الجوية في المعدل. وفي

(١٥) Staff Officers' Field Manual, *Organization, Technical and Logistical Data*, FM 101-10 Department of the Army, October 1961.

* الفِرَق.

حالات خطرة بصورة خاصة، مثل قيادة القاذفات البريطانية التي عملت خلال الحرب العالمية الثانية في عمق القارة، كان معدل سقوط الطائرات مضاعفا.(١٦) ومرة اخرى يسترعي انتباهنا هذا الاكتشاف الاحصائي، فكيف يمكن تفسيره؟

ان التفسير المعقول يمكن ان يكون ذلك الذي يعتبر وتيرة الانسحاق معطى خاضعا في الواقع لسيطرة القائد. ان قائد القوة (قائد أوغداه، او قائد سلاح الجو... الخ) يضبط، عن دراية او من دون دراية، وتيرة الانسحاق التي «يريدها»، اي الوتيرة التي هو على استعداد لأن «يفقد» فيها قوة كي يحقق أهدافه العسكرية. لماذا القائد غير مستعد لأن «يدفع» ثمنا أكبر؟ لأنه، في هذه الحالة، سيخسر كل قوته خلال وقت قصير. فلو كان معدل الانسحاق للغارة الواحدة ٢ بالمئة، لأمكن ان نبين (على افتراض ان الطائرة تقوم بـ ٣ غارات في اليوم، كما هو مألوف في الحروب العصرية) ان سلاح الجو سيخسر نصف قوته بعد ١١ يوما فقط من القتال! وعندما يقترب الانسحاق من هذا «الحد الخطر»، فمن المحتمل ان يرتدع القائد «ويتجنب ركوب المخاطر» أكثر من ذلك.

وعلى العكس، فعندما يكون القتال «خفيفا» يكون هناك ميل بشري نحو المزيد من الاقدام، الى ان يلجم هذا الاقدام حاجز الخسائر. وفي ضوء هذه «النظرية»، يمكن ان ندرك أيضا سبب تكبد

(١٦) نفذت قيادة القاذفات البريطانية خلال الحرب ٣٦٤,٥١٤ غارة، وخسرت ٨٣٢٥ طائرة (٢,٣ بالمئة). أنظر: د. جوك ر. هييم، «ملخص وقائع الحرب» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٨١)، ص ٣١٧.

قيادة القاذفات البريطانية سقوط عدد أكبر من الطائرات خلال الحرب العالمية الثانية: أولا، نفذت كل طائرة أقل من غارة جوية واحدة في اليوم في المعدل؛ وثانيا، كانت الحرب طويلة بما فيه الكفاية، بحيث أمكن خلالها «انتاج» طائرات وتدريب طيارين جدد.(١٧)

واذا كانت هذه النظرية صحيحة، يكون عندها التخمين الاحصائي لوتيرة السحق اليومي المتوسط صحيحا فقط بالنسبة الى أطر كبيرة (فرقة وما فوق) يكون للقائد فيها مجال مناورة كاف. ومن الواضح أيضا ان هذا الرقم لا بد من ان يكون صحيحا فقط في الحروب الطويلة «بما فيه الكفاية»، والصعبة «بما فيه الكفاية». وفعلا، فإن اعادة النظر في البحث الأميركي تدل على ان هذه الأرقام ملائمة للحالة التي كانت فيها القوة المسحوقة في وضع من الدونية (في القوة) الكمية بصورة تزيد على ٢ — ٤ مرات بالمقابلة بـ (قوة) العدو.

وبعد انجاز هذا البحث، محاولة فهم الصورة التي جاءت عليها الاحصاءات ولم تجىء على غيرها، عندها فقط يمكن استخدام (بحذر!) الأرقام. ويتبين من التحليل الآنف الذكر، ان في حالة عملية «سلامة الجليل» مثلا، لم يكن في الامكان تطبيق النتيجة الاحصائية لمتوسط سحق القوات.

(١٧) على غرار الاستنتاج بشأن معدل انسحاق فرقة برية، فإن الرقم الأهم هنا ليس، اذن، معدل سقوط الطائرات خلال الغارة الواحدة، بل خلال يوم واحد من القتال (بهذه المصطلحات، كان معدل سقوط الطائرات في الأسلحة الجوية المعاصرة ٣,٢ بالمائة في كل يوم قتال).

شروط ضرورية للتطور العلمي

إذا وافقنا على الطرح الذي عرض آنفا باسم بوبر، أمكن تحديد الظروف التي تتيح التقدم العلمي في المجال العسكري ـ الأمني (او في اي مجال آخر). وربما يتيح تفحص هذه الشروط افادتنا بسبب تطور طريقة بحث أداء العمليات، وتحليل الأنظمة في قطاعات معينة بالتحديد في جيوش العالم، وليس في قطاعات اخرى.

ان احد الشروط الضرورية سبق ان ذُكر، وهو وجود «بنك» معطيات ومعلومات من دونه لا يمكن تفنيد بعض النظريات. ومن الشائع في معظم الأسلحة الجوية في العالم، مثلا، القيام بتحقيق أساسي لاستخلاص المعلومات بعد كل طلعة جوية، بما في ذلك طلعات التدريب البسيطة. وكانت احدى الشكاوى التي صدرت عن طياري سلاح الجو والأسطول الأميركي خلال حرب فيتنام هي انه، بالاضافة الى حربهم ضد العدو الفيتنامي، كان عليهم ان يحاربوا أيضا «القائمين بالتحقيقات» بأنواعهم، والذين طلبوا منهم القيام بملء نماذج أسئلة لتلقيمها للحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) بعد كل طلعة. اني افترض ان شكاوى شبيهة قد تصدر أيضا عن طياري سلاح الجو الاسرائيلي. ومع ذلك، **من الصعب المبالغة في الأهمية الهائلة لمؤسسة استخلاص المعلومات**. ولا اقصد النهج المعروف الذي يسير عليه الجيش الاسرائيلي في هذا الصدد، اذ ان قادته يصعدون المنصة ويتحدثون عن «تجارب من المعركة». انني اقصد استخلاص المعلومات الدقيق، الكمي، المقترن بالتحليل العلمي لما حدث. واذا كان المقصود أحداثا صغيرة، فإنه يمكن ان يتم انجاز تحقيق استخلاص المعلومات كله من جانب المنفذين. أما في الحالات ذات النطاق الأوسع، فثمة حاجة الى الاستعانة بمحللين

مهنيين. لقد كتب احد النماذج التي اخترتها لهذا المقال اردان دي ـ بيك، الذي ربما لا يعتبر مفكرا عسكريا من الصنف الأول لكن له الفضل في فهم اهمية استخلاص المعلومات المنهجي للنظرية القتالية، بتأكيده ان «من الضروري فهم الأمس لمعرفة الغد.»[١٨]

والشرط الثاني الذي لا يقل اهمية عن الأول، وربما يفوقه اهمية، هو وجود «مجتمع مفتوح» كما يسميه بوبر. ولكي يكون في الامكان التقدم في المخطط العلمي الخاص بالابداع والانتقاد، ثمة حاجة الى أشخاص مبدعين من جهة، والى نشاط متفرع من الانتقاد المتبادل، اي محاولة متواصلة لتنفيذ النظريات التي «تطلق» على الملأ. وهذا النشاط غير متيسر إلا في مجتمع يمكن الحصول فيه على معلومات لها صلة بالموضوع، وتتوفر فيه حرية التعبير، ويجري فيه تقويم أشخاص واصدار الحكم عليهم بناء على مضمون كلامهم لا بناء على أسلوبهم ودرجتهم. وكلما كان الاطار العسكري أكثر تزمتا، وكلما كانت قواعد الانضباط أكثر تشددا، ابتعدنا أكثر فأكثر عن «المجتمع المفتوح» وعن توفير الخلفية اللازمة للتقدم الفكري العلمي. ان وجهة النظر القائلة ان «القائد هو الخبير المهني الأفضل بين أفراد القوة» (او الطابور، او اللواء... الخ) هي مقاربة مدمرة جدا. اذ ان هذه المقاربة تسبب ارتباك جنود وضباط صغار أمام قادة كبار، واضمار القدرة على الابداع، واختفاء شبه مطلق للانتقادات. وليس من قبيل المصادفة ان مثل هذا التوجه (السلبي) لم يتطور في الأسلحة التكنولوجية، اذ ان كل ضابط شاب تقني فيها يعرف بصورة عامة النظام (السلاح) المختص به أفضل من قادته (وتيرة

(١٨) أنظر: ي. فالخ، «نظريات عسكرية، تطورها في القرنين التاسع عشر والعشرين» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٧٧)، ص ١٣٣.

هؤلاء طبعا هي النظرة الشاملة لا التخصص بالتفاصيل). ان كنية «مار شريون» (سيد دروع) ليس لها نظير في سلاح الجو، وهذا ليس مصادفة.

حول اهمية الثقافة والنتيجة التدميرية للانضباط المتزمت

لقد كتب وقيل الكثير بشأن موضوع الانضباط في الجيش الاسرائيلي. فالانضباط، كما قيل، لا يتجزأ. فمن لا يعتمر قبعته كما يليق سيخل، في نهاية الأمر، بالتعليمات في المعركة. لقد اورد البعض هذا المفهوم بصورة مذهلة من التطرف عندما اعتبر ان «خلع القبعة عن الرأس» كان احد أسباب الاخفاق خلال حرب يوم الغفران.

انني لا اريد ان انقض بصورة مطلقة هذا المفهوم الذي يعتبر الانضباط عنصرا مهما. اذ انه من دون انضباط لا يمكن الاحتفاظ باطار عسكري مقاتل. لا افهم معنى الزعم ان «الانضباط غير قابل للتجزئة» (لماذا هناك علاقة بين الانضباط العملاني وصورة اعتمار القبعة؟ أهناك علاقة كهذه حقا؟). وأريد الاشارة، في الأساس، الى الأخطار الكامنة في «فائض الانضباط». **ان الانضباط الأعمى هو نقيض الفكر الاقتصادي.** ان الدعوة الى وجود انضباط متطرف نابعة من المفهوم الذي يعتبر القائد الجندي الأفضل. اي المفهوم الذي يعتبر سائر الجنود والضباط العاملين تحت امرته «دونيين» بمعنى معين، وان من الأفضل لهم الانصياع له، وإلا فاذا بدأ كل واحد منهم التفكير على حدة (فيما يتمتع به من خبرة وفهم أكثر محدودية)، فستتفكك الرزمة وتقع الكارثة. ان هذه فلسفة مدمرة، لا يمكن ان تسفر عن تطور تفكير مستقل ــ ابداعي وانتقادي.

من المقبول لدى الجميع ان «نوعية الانسان» تشكل احد الأرصدة الأساسية التي يملكها الجيش الاسرائيلي، ويجب تنمية هذا العامل. وبصورة عامة، عندما ننزل الى المستوى العملي، يتلخص هذا الشعار بالدعوة الى «اعداد» أفضل للمقاتلين، والى تعزيز «التدريبات»، ورفع مستوى «اللياقة» و«التخصص»، وما شابه ذلك.(١٩) ان هذا الرصيد من المفردات ينظر الى التشكيل المقاتل كنظرية الـ«آلة» التي ينبغي «تشغيلها» من دون خلل.

ان الرصيد **الحقيقي** المتوفر عندنا هو القدرة على الارتجال، وتقصير الخطوط، والعمل غير الاعتيادي الذي يمارسه الضباط والجنود على المستويات كافة. ان هذه القدرة تتنافى مع الانضباط العسكري المنشود، وهي **محصلة للفكر المستقل**...

ان هذا «العيب» لدى الانسان هو ميزتنا النوعية، هو وليس خبرته او تدريبه. ويجب تطوير هذه الخاصية. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة أطر «ديمقراطية» (نسبيا) في الجيش، وبواسطة الانفتاح، والاستعداد لسماع آراء خارقة، وباختصار: عدم التشدد في عبء الانضباط العسكري أكثر من اللزوم. واذا لم يتيسر القيام بذلك في الجيش كله، فإنه يمكن تطوير «جزر» كهذه على الأقل على غرار «مناخات مايكرو»، يتم فيها تشجيع القدرة على الابداع والفكر الانتقادي.

---

(١٩) أنظر مثلا: اللواء يوسي بيليد، «اعداد الجيش الاسرائيلي للحرب في ظروف من الضائقة المالية»، في كتاب «ثمن القوة»، مصدر سبق ذكره.

ثمة محصلة اخرى لـدعوتي الى تبني مقـاربة البحث في أداء العمليات وتحليل الأنظمة في قطاعات الجيش الاسرائيلي كافة، وتشجيع نمط تفكير «علمي» في هذا الجيش (وفق مفهوم بوبر)، وهي الطريقة التي يجب بواسطتها استخلاص الدروس من حروب الماضي.

ان الطريقة الشائعة لاستخلاص الدروس في الجيش الاسرائيلي هي «الطريقة الاستقرائية» في الأساس: سلاح معين او نظرية مثالية معينة «برهنت» عن جدواها في المعركة، وبالتالي ينبغي التزود بكميات كبيرة من هذا السلاح والاستمرار في اتبـاع هذه النـظرية القتـالية النـاجحة. واذا فشـل نظام سـلاح آخر فـإنه يجب التخـلي عنـه، او استبداله. ان هذه المقاربة مرفوضة، لأنها تتجاهل حقيقة ان الطريق الآخر يستخلص الدروس أيضا، وان الظروف التي ستسود ميدان القتال المستقبلي ستكون مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في حروب الماضي. ان الأسلحة التي «برهنت» عن جدواها وقادت الى الانتصارات، هي نفسها التي سيدركها العدو على أنها التحدي الذي لا بد من ابطال مفعوله في الحرب المقبلة. وقد ابدع في تلخيص ذلك اللواء (احتياط) حاييم هيرتسوغ.(٢٠)

«ان الخطأ الأساسي الذي ارتكبه الاسرائيليون في حرب يوم الغفران نجم، على سبيل المفارقة، عن انتصارهم في حـرب الأيام الستة. والحقيقة القائلة ان الجيش الاسرائيلي هاجم في تلك الحرب

(٢٠) اللواء (احتياط) حاييم هيرتسوغ، «حرب يوم الحساب» (اصدار عيدانيم، ١٩٧٥)، ص ٢٤٠.

جيشا مصريا انتشر بصورة متسرعة نسبيا، لم تحظ قط بتقويم كاف. وبناء عليه، خرج القادة الاسرائيليون من حرب الأيام الستة باحساس بأن الدبابة (والطائرة) قـادرة على كـل شيء، وهكذا بنـوا الجيش الاسرائيلي في ضوء معين من عدم التوازن. أما المصريون فقد أدركوا، في أعقاب تلك الحرب، ان المهمة التي أمامهم هي ابطال مفعول الدبابة والطائرة والتسبب بابطاء الوتيرة التي يستطيع بها الجيش الاسرائيـلي استخدام الاحتياط في الحرب المقبلة. وكانت الحلول التي وجدوها لهذا الغرض: مظلة صواريخ؛ الكميات المكثفة للأسلحة المضادة للدبابات؛ المفاجأة الاستراتيجية التي فرضت على الجيش الاسرائيلي ردا بالقطارة».

ان الطريقة الصحيحة لاستخلاص الدروس هي الصوغ الصريح للتقديرات التي تنجم عن المطالبة بـالتزود بنـظريات مثـالية معينـة او تطويرها، وتفحص مستمر لهذه التقديرات او اختبارها في مواجهة المعلومات الاستخبارية التي تتوفر بين الحروب. لم يستطع سلاح الجو، على سبيل المثال، التصدي كما يليق لنظام الصواريخ السوري خلال حرب يوم الغفـران. وهذا لا يعني مبـاشرة ان «اهميـة الطائـرة قد انخفضت»، وأن «القوات البرية مضطرة الى بنـاء نفسها من دون الاعتماد على سلاح الجو»، وما شابه ذلك. ان مثل هذه الدروس كان يمكن ان يكـون صحيحا لـو كان وراءه نـظرية (اي مجمـوعـة من التقديرات)، يمكن ان يُستخلَص منها **التنبؤ** بأنه حتى في ظروف الحرب المقبلة «يطوي الصاروخ جناح الطائرة». ولو كان عندنا نظرية كهذه لاستطعنا تفحص التقديرات التي يمكن التوصل اليها أساسا في ضوء تقويمات الوضع الجارية، والتحقق من صحتها او عدم صحتها. ان هذه النظرية كانت ستمكننا من تحديد تلك العوامل المهمة التي تقود الى مثل

هذه النتيجة، وربما كان من الممكن تعديلها (في ضوء نتائج عملية «سلامة الجليل» بتدمير نظام الصواريخ السوري، وأفترض ان سلاح الجو الاسرائيلي قام بعمل شبيه).

الحيلة أمام التكنولوجيا

ان النظرية الغيبية التي تعتبر ان هناك فصلا مطلقا بين «الكمية» (الضابطة للقياس) من جهة، وبين «النوعية» (غير القابلة للقياس) من جهة اخرى، تتجلى أحيانا في الدعوة الى العزوف عن التركيز على العوامل الكمية بصورة عامة، والمزيد من التركيز على العوامل النوعية: المقاتل، والحيلة، والقدرة الدفاعية، والحافز... الخ. ان النظرية التي حاولت عرضها في هذا المقال تأخذ في الاعتبار هذه العوامل كافة (سواء «الكمية» او «النوعية»)، التي ينبغي **ويمكن، مبدئيا، ايجاد وسيلة للتعبير عنها بصورة كمية**، من أجل اتخاذ قرارات على أساس «علمي» ودقيق قدر الامكان.

ان احد الاشكال الشائعة لهذه المقاربة الغيبية هو الذي يدعو الى استخدام «الحيلة» بدلا من «الاستعباد للتكنولوجيا». ان النموذج الشائع بين أنصار هذه المقاربة هو، بصورة عامة، نموذج داود وجوليات: جوليات مع درعه وقوته البدنية كان متفوقا كميا وتكنولوجيا على داود. وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاع داود تحقيق الانتصار بالحيلة الحكيمة. ان هذه المقاربة تقوم، في رأيي، على بلبلة في المفاهيم. ان السيىء في «الاستعباد للتكنولوجيا» ليس العنصر «التكنولوجي» بل عنصر «الاستعباد». ان «الاستعباد للحيلة» سيىء بالمقدار نفسه. ان «الحيلة» غير محصورة بصورة عامة في النظرية القتالية فحسب، فهناك أيضا «حيل

تكنولوجية»؛ وهذه بالضبط هي «الحيلة» التي استخدمها داود (فالمقلاع، كونه ذات مدى ابعد من السيف والرمح، شكل تكنولوجيا أفضل في ظروف تلك المعركة).

ثمة نماذج معروفة كثيرة من الاستعباد الذي قاد الى كارثة. ان الاستعباد يكون أحيانا لـ «التكنولوجيا»، وأحيانا اخرى لـ «الكمية»، وفي أحيان غيرها لـ «المفهوم»، وفي أحيان اخرى للنظرية القتالية. ان «الاستعباد» معناه فقدان القدرة على خلق تكهنات «مفاجئة»، ليست بديهية...

ان كل من مارس العمل مرة في التكنولوجيا المعقدة (الحواسب الالكترونية مثلا!) يدرك تعلق «المريض» بالآلة. لكن هذا لا يعني «قطع الحبل» والالقاء بالتكنولوجيا (سوية مع «المريض») في سلة المهملات. ويكون الحل أحيانا باستبدالها بتكنولوجيا اخرى أفضل. وليس من الممكن ايجاد حلول للمشكلات جميعا على صعيد النظرية القتالية واستخدام الوسائل. ففي حالات عديدة يجب تطوير حلول في بناء القوة والتكنولوجيا. ومن المفروض بالمسؤولين عن الجيش ايجاد حلول عسكرية لمشكلات تعترضهم وهم يؤدون المهمات التي أنيطت بهم. فاذا فوجئنا بوضع تنشب فيه حرب عندما لا تكون قواتنا على أهبة الاستعداد ــ من ناحية استيعاب أنظمة الاسلحة وبنية الجيش وغير ذلك ــ فإنه لن يكون أمامنا خيار سوى الارتجال، واستخدام القوة بصورة عفوية، ومحاولة القيام بمهماتنا على الوجه الأفضل. لكن الذكي، وفق احد التعريفات، هو الذي لن يصل الى أوضاع يستطيع المتبصر انتشال نفسه منها. وفي سياقنا هذا يتجلى الذكاء في بناء نظام القوات، والتطوير التكنولوجي الملائم (بما في ذلك الحيل التكنولوجية)، واختيار الوسائل القتالية

الملائمة، بحيث نصل الى الحرب من موقف التفوق، خطوة واحدة، اثنتان قبل العدو.

ان المقاربة التي تعتبر نظام القوات والوسائل القتالية معطيات يستطيع القائد العسكري الحق ان يعرف فقط كيف يستخدمها، هي التي أفشلت، بين امور اخرى، كلاوزفيتس العظيم. فهذا على الرغم من ادراكه للأهمية الحاسمة لعنصر نوعية القوات: حافزها، خبرتها، روحها القتالية... الخ، اعتقد ان التفوق العددي هو العنصر الأهم في المعركة، لأنه نظر الى حجم الجيش وتركيبه كمعطى تعينه الحكومة لا الجيش («حول الحرب»، المجلد ٨، الكتاب الثالث، الفصل ٨). ولهذا السبب لا يبقى للقائد العسكري سوى «استخدام ما هو متوفر عنده» بأقصى مقدار من القوة، اي بأكبر قوة عددية يستطيع حشدها.

ان حل المشكلات العسكرية يجب ألا يبدأ عندما تنشأ هذه المشكلات، اي عندما تنشب الحرب. فالوسيلة الوحيدة لتوفير هذا الحل هي التنبؤ بالمشكلات مسبقا، ومحاولة بناء القوة بصورة توفر لنا الحلول في الوقت الملائم. ويجب اشراك الباحثين في أداء المهمات في هذه العملية، علاوة على منفذي العمليات.

ان الاخفاق في التطرق الى المشكلات عندما تنشب الحرب فقط، لا يقود الى التقليل من اهمية دور بناء صحيح للقوة منوط برجال الجيش، والمزيد من التركيز على ادارة المعركة فحسب، وانما له أيضا تعبيرات كثيرة اخرى. وهذا هو أيضا الاخفاق الذي يقوم في أساس المقاربة التي تعتبر **توفير الانذار الاستخباراتي** جوهر العمل الاستخباراتي وقلبه. وبحسب مفهومي فإنه ــ مع احترامي للانذار ــ غير كاف للانتصار في

الحرب. ومن أجل تحقيق النصر يجب، بين امور اخرى، بناء جيش بصورة سليمة. ولهذا السبب ثمة حاجة الى معلومات استخباراتية شاملة عن العدو.

ان السؤال الشهير ــ «ما الذي أكثر حسما في المعركة الجوية: الطيار ام الطائرة؟» ــ هو سؤال مضلل. فالسؤال الصحيح هو: «ما الذي أكثر حسما في المعركة الجوية ــ الانسان ام الآلة؟» والجواب عن هذا السؤال بسيط: الانسان طبعا. لكن ليس الطيار وحده، بل الأشخاص الذين اشتركوا في بناء الآلة الصحيحة او في اختيارها.

الحرب: فن ام علم؟

بحسب مقاربة البحث في أداء العمليات وتطبيق المخطط البوبراني بشأن التفكير العلمي، فإن كل نشاط بحثي ينطوي على عنصر من الفن (الابداع) وعنصر تحليلي (الانتقاد). وهذا هو السبب الذي يجعل في نهاية كل مسار (او في بدايته) من الضروري ايجاد الانسان المقرر. ان المخطط البوبراني ليس بمثابة لوغارتم آلي يستطيع ان يوفر لنا، اذا ما عملنا في ضوئه، حلا مطلقا للمشكلات البحثية.

ان هذا المخطط يتضمن عنصرا ابداعيا، اي الحاجة الى خلق تكهنات ذات قوة تفسيرية وتنبؤية. فهذا العنصر جزء لا يتجزأ من العلم، من كل علم، بما في ذلك العلم العسكري (اي بحث أداء العمليات او تحليل الأنظمة). ونجيب عن السؤال «فن ام علم؟»، فنقول: «علم». لكنْ علم يشكل فيه الابداع الحر عنصرا حيويا، أشك في امكان «تعلمه».

الخلاصة

ان استخدام أساليب البحث في أداء العمليات، وتحليل الأنظمة في تحليل المشكلات العسكرية، مألوف في معظم الأسلحة الجوية المتقدمة في العالم، كما افترض انه مألوف أيضا في سلاحنا الجوي (افترض ان مهاجمة المفاعل النووي في العراق والقتال الجوي خلال عملية «سلامة الجليل» استندا الى أساليب البحث في أداء العمليات). ان الرسالة الأساسية لهذا المقال هي الدعوة الى استخدام هذه الأساليب في القوات البرية التابعة للجيش الاسرائيلي. وحاولت ان ابيّن ان هذا ليس قرارا سهلا، يمكن ان يتلخص في تعيين بضعة ضباط متخصصين بالبحث في أداء العمليات في الأماكن الملائمة، وانما تغيير أنماط التفكير في الأسلحة البرية وتغيير طابعها. لقد آن الأوان للقيام بذلك. وهنا المكان الملائم للقول ان دعوة شبيهة أطلقها القائد العسكري الصيني سون طاسو[٢١] قبل ٢٥٠٠ سنة: «القائد العسكري الذي يفوز في المعركة، يعمل حسابات كثيرة في قرارة نفسه قبل نشوب المعركة. والقائد الذي يخسر المعركة، يعمل حسابات ضئيلة قبلها. وهذا يعني ان الحسابات الكثيرة تقود الى النصر والحسابات الضئيلة تقود الى الهزيمة».

(٢١) سون طاسو، «حكمة الحرب» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٧٢)، ص ٢٠.

القدرة على قياس قوة عسكرية

دكتور ادير فريدور*

ثمة من يميزون بين الكمية والنوعية، فيعرّفون الأشياء التي يمكن قياسها او احصاؤها بكلمة الكمية، والأشياء التي لا يمكن قياسها بكلمة النوعية. وهذا التمييز غير صحيح، اذ يوجد أيضا نوع يمكن قياسه.

وقد انشغل كثيرون بقضايا الكمية والنوعية وتأثيرها في القوة العسكرية. (أنظر: تمير، ١٩٧٦؛ يادين، ١٩٧٢؛ ماعوز، ١٩٧٨؛ روتام، ١٩٧٨). ان مقالي هذا، الذي يتعلق بقياس القوة العسكرية، يتناول بصورة واضحة تلك الأشياء التي يمكن قياسها، كما يتطرق الى السؤال: هل القوة العسكرية ــ التي نشعر بتأثيرها بصورة بديهية وبالفطرة ــ قابلة للقياس؟ وما هي الوسائل لذلك؟

ما هي القوة؟

لا شك في ان مصطلح «قوة»، بحد ذاته، يحتاج الى توضيح. ان قوة اي عنصر ــ سواء كانت قوة سلاح او قوة دولة ــ يجب اختبارها على أساس سياقاتها المختلفة. على سبيل المثال: ان القتال البري لا يضاهي

* رئيس مركز الأبحاث العسكرية في هيئة تطوير وسائل القتال.

القتال الجوي. وحتى عندما يكون القتال الجوي هو المقصود، فان المعركة الجوية بين طائرات مقاتلة متنافسة لا تضاهي المعركة الجوية التي تقوم فيها طائرات احد الطرفين بمهاجمة أهداف ارضية للطرف الثاني، بينما تحاول طائرات الطرف الثاني اعاقة طائرات الطرف الأول عن أداء مهماتها.

وما دمنا في صدد الحديث عن القوة، فانه ينبغي لنا ان نطرح السؤال التالي: ما هو السياق الذي تستخدم فيه القوة؟ ان العبارة القائلة ان «القوة هي الكمية مضروبة بالنوعية»، عبارة وخيمة العواقب، وان كان واضحا ان هذه العبارة تعبر عن تطلع أجيال عديدة الى التوصل الى مقياس حقيقي ملموس يمكن بواسطته قياس القوة العسكرية لجيش ما او لدولة ما. ومن أجل تجسيد المشكلة، التي في هذا القول، فانني اضرب مثالين من مضمار الغذاء: ما هي قوة، او ما هي قدرة صرة من قطع الحلويات؟ للاجابة على ذلك، علينا ان نقرر أولا ما الذي نريده؟ اذا كنا نريد حلاوة في الفم، فعلينا ان نحدد كم تعطي القطعة الواحدة من الحلوى حلاوة في الفم. ولنفترض أننا أجرينا عدة تجارب، واكتشفنا ان القطعة الواحدة تعطي حلاوة في الفم لمدة ثماني دقائق، فتلك هي نوعية قطعة الحلوى. وبعد ذلك، علينا ان نعرف كم من قطع الحلوى يوجد في الصرة. ولنفترض أننا أحصيناها ووجدنا عددها عشرين قطعة. اذن، اجمالي قوة او قدرة صرة قطع الحلوى هو الكمية مضروبة بالنوعية: ثماني دقائق حلاوة ضرب عشرين قطعة حلوى، اي مائة وستين دقيقة من الحلاوة (٨ × ٢٠ = ١٦٠). لكن، هل من الممكن تطبيق أسلوب القياس هذا على قوة او قدرة الفلفل؟ بالنسبة الى الفلفل، تثار أيضا مسألة السياق: اين سيكون الفلفل؟ ان قدرة الفلفل توجد في السلطة،

وفي الحساء، وفي المربى. فأمامنا سياقات مختلفة، وفي كل سياق توجد للفلفل قدرة اخرى.

لذلك، فان الشرط المسبق لقياس قوة الجيش، او الدولة، هو استيضاح السياق الذي يعملان فيه ويتمثلان فيه: من هو العدو؟ هل هو ائتلاف؟ وهل يهدد جبهة واحدة؟ وما هو طابع الحرب؟ وهل هدف القوة الردع ام الدفاع ام الهجوم؟ وما هي البيئة التي تقع فيها الحرب؟ وما هو اتجاه الحرب؟ وفي اي موسم من السنة سيجري القتال؟ وما هي صورة تشكيل الجيوش، هل ستعتمد على قوات نظامية، ام على قوات احتياط؟ وهكذا دواليك.

قياس القوة

يتم قياس القوة على خمسة مستويات:

١ ــ قوة السلاح.
٢ ــ قوة وحدة متجانسة (وحدة عسكرية متجانسة).
٣ ــ قوة التشكيل (وحدة أساسية تضم دوما خليطا Mix من قوات من أنواع متباينة).
٤ ــ قوة جيش كامل.
٥ ــ قوة عسكرية لدولة.

لقد ادت أعوام من دراسة هذا الموضوع الى تحقيق انجازات ضخمة ومذهلة في مجال تقدير القوة، او كفاءة الأسلحة، والى تكوين خبرة في مجال تقدير قوة الوحدات المتجانسة، التي تعتبر بصورة عامة على مستويات منخفضة. لكن، في هذه المرحلة، لا توجد لدى الباحثين

استنتاجات ذات قيمة بشأن اي من المستويات الثلاثة العليا. فنحن لا نعرف قياس قوة التشكيل ولا قوة جيش او دولة، من حيث الكمية.

قوة السلاح

ان تحديد مفاهيم في موضوع تقدير قوة الأسلحة امر مهم، بسبب الأمل بأن يكون من الممكن قياس القوة العسكرية لأطر أعلى من خلال استخدام تلك المفاهيم او تلك الوسائل.

وقوة السلاح هي المقياس الذي يعكس الى اي حد يتوقع للسلاح ان يحقق مجموعة من نتائج محددة في ظروف تفصيلية ومتوقعة سلفا. والقوة مرتبطة بالمقاييس الثلاثة التالية:

أ ــ درجة الاستعداد: مقياس لحالة السلاح في بداية المهمة. والاستعداد يتأثر باجراءات الصيانة، واجراءات الرقابة، ومعدل الأعطال، وفترة الاصلاح، وقطع الغيار، وأفراد الصيانة، وما شابه ذلك.

ب ــ الموثوقية (الى اي مدى يمكن الاعتماد على السلاح خلال تنفيذ المهمة): مقياس لحالة السلاح في أوقات محددة خلال المهمة، عندما يكون وضع البداية معلوما. وهذه الموثوقية تتأثر بالموثوقية التقنية، وبظروف البيئة، وبمراحل النقص والتغطية، وما شابه ذلك.

ج ــ الكفاءة: مقياس لقدرة السلاح على تحقيق أهداف المهمة، عندما يكون وضع السلاح معلوما خلال التشغيل.

والعوامل المميزة للكفاءة هي: المدى، ومدى الحيدان، وفترة العمل المتوقعة او المحتملة للسلاح، والقدرة، وكيفية نقل المعلومة الى

الجهاز ومنه، والقدرة التدميرية (قدرة السلاح على تدمير الهدف)، وما شابه ذلك.

ولقد أمل باحثون عسكريون، طوال أعوام، بامكان استخدام تلك المقاييس في بحث قدرة، او قوة كيانات معقدة للغاية، مثل قوة الجيش. وبصورة مبدئية، فان هذا هو اطار عمل مقبول. وبصورة عملية، فاننا لا نعرف كيف ننفذ ذلك.

قوة وحدة متجانسة

ان الوحدة المتجانسة هي الوحدة التي فيها عدد من الأسلحة المتشابهة، او عدد من الجنود المتشابهين. وفي امكاننا، في هذه الحالة، ان نطرح أسئلة تتعلق بتشغيل الوحدة كمجموعة، متجاوزين نوعية او قوة كل عنصر من العناصر على حدة. ومن أجل تجسيد نوعية المقاييس المستخدمة عند البحث في قوة وحدة متجانسة، فاننا نضرب مثالا بسرب من سلاح الجو. فمن أجل قياس قوة سرب، يجب قياس العناصر التالية:

أ ــ عدد الطائرات الموجودة في السرب: وهذه المعلومة، في حد ذاتها، ليست طبعا مفتاح تحديد قوة السرب، لأنه حتى لو علمنا عدد الطائرات الموجودة في سرب ما، بالمقارنة بعدد الطائرات في سرب آخر، فاننا لا نستطيع حساب القوى النسبية. على سبيل المثال: اذا كانت الخدمة الأرضية لطائراتنا أكثر تفوقا، فان عدد الغارات التي يمكن لطائرة اسرائيلية القيام بها يزيد اربعة أضعاف عن الغارات التي يمكن لطائرة مصرية القيام بها في اليوم. وليس ثمة شك في ان هذا الأمر يغير،

بصورة جوهرية، من العمليات التنفيذية النسبية لسرب اسرائيلي بالمقارنة بسرب مصري.

ب ــ عدد الأطقم: المقصود بعدد الأطقم هو عدد الطيارين الذين يشغلون هذه الطائرات. وهناك اهمية للعلاقة النسبية بين عدد الأطقم وعدد الطائرات. وكذلك من المهم، أيضا، تحديد معدل تآكل عدد الطائرات بالمقارنة بمعدل تآكل عدد الأطقم، ودلالات وتأثيرات ذلك على امتداد فترة الحرب.

ج ــ قدرة كل طائرة على حدة: وهذه القدرة يمكن ان تتمثل في حمولتها من الذخيرة، وذلك عندما يكون المقصود مهاجمة أهداف ارضية او ادارة معارك جوية، او مهمة دفاعية جوية. وثمة مقياس آخر هو دقة اصابة الهدف. فاذا كانت قوة ما قادرة على اصابة أهدافها بصورة تفوق قدرة القوة الأخرى، فمن الممكن ان تكتفي القدرة الأولى بكمية ضئيلة للغاية من الطائرات لانجاز المهمة. ولقد تمثل هذا الموضوع، بصورة كاملة، في حرب الأيام الستة.

ويبدو للوهلة الأولى ان هذا الأمر لا يتعلق بتقدير قوة الوحدة المتجانسة، بل بتقدير قوة نظام سلاح معين. لكن من المفهوم ان تقدير قوة نظام السلاح في الوحدة المتجانسة هو جزء من تقدير قوة الوحدة ذاتها.

د ــ الدورة: المقصود بذلك الفترة الزمنية المطلوبة لدورة التشغيل الواحدة للطائرة. وهذه الفترة تحدد عدد مرات تشغيل الطائرات في الساعات الأربع والعشرين، ولا تقل أهميتها عن عدد الطائرات ذاتها.

هـ ــ القدرة على البقاء في الجو: المقصود قدرة الطائرات على البقاء منذ لحظة اقلاعها حتى وصولها لتنفيذ المهمة. وترتبط هذه القدرة المهمة بأساليب التنفيذ، وبوسائل فنية لا داعي الى تفصيلها هنا.

و ــ القدرة على البقاء: المقصود البقاء الأرضي، اي قدرة الطائرات على البقاء جاثمة على الأرض. على ان تكون قادرة على الاقلاع في وقت لاحق. ان قدرة سلاح الجو المصري على البقاء الأرضي في حرب الأيام الستة كانت منخفضة جدا. على سبيل المثال: شكل احد عناصر البقاء في احدى الحالات بستانا في احد مطارات منطقة «الدلتا»، حيث اخفى المصريون بين أشجاره طائراتهم آملين بألا يتم اكتشافها. لكن عنصر البقاء هذا لم يكن كافيا، اذ تم ــ كما هو معروف ــ تدمير الطائرات وهي جاثمة على الأرض.

ز ــ تعدد الأهداف: المقصود هو تنوع المهمات التي يمكن للوحدة المتجانسة تنفيذها. والفارق هو بين الوحدة القادرة على تنفيذ مهمة واحدة محددة، كانت قد تدربت على تنفيذها، وبين الوحدة المؤهلة لتنفيذ مهمات عديدة، حيث تخصص القيادة ــ طبقا لرؤيتها ــ هذه الوحدة لتنفيذ المهمات المختلفة.

ح ــ رصد القوة: المقصود هو التقسيم الفعلي لموارد الوحدة بين المهمات المختلفة في سياق معلوم. وهذا هو عنصر قوة تكتي ذو اهمية كبرى، في امكانه توفير ميزة محلية في القتال.

ان العناصر التي تم وصفها آنفا تجسد المقاييس الأساسية التي يجب البحث فيها لتقدير قوة السرب. وبعد تحديد تعبير كمي لكل عنصر منها، يجب أيضا تحليل الصورة التي يساهم بها كل عنصر في قدرة

الوحدة، وكذلك العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر. وبعد استخلاص نتيجة التحليل، يمكن تحديد جانب الكمية في قوة السرب، وهو ليس قياسا وحيدا بل مجموعة من المقاييس. ان الاعتبارات سالفة الذكر لا تنطبق عندما يكون المقصود وحدة كبيرة الحجم ـ مثل الأوغداه (الفرقة) التي لا تعتبر متجانسة في تشكيلها. ومصطلح «رصد القوة» مصطلح ضعيف جدا، اذ ان المقصود توزيع القوات غير المتجانسة من ناحية النوعية. ومن غير الممكن دراسة او البحث في عدد الأسلحة وعدد الأطقم بصورة بسيطة: فهل نحصي كل المركبات، ام نحصي المدرعات فيها فقط، ام الدبابات فقط؟ وهل نحصي جنود التشكيل جميعا، ام نحصي الجنود المقاتلين فقط؟

نموذج لانشستر

قدم المهندس الانجليزي لانشستر، رائد الباحثين في المعارك العسكرية الحديثة، مساهمة مهمة للغاية في قضية تقدير قوة الوحدة المتجانسة. ففي سنة ١٩١٥، ابتكر لانشستر نموذجا رياضيا يمكن اعتباره، على الرغم من بساطته، محاولة مهمة وتجريدية لقياس القوة.

لقد افترض لانشستر الفرضيات التالية:

أ ـ ان الحرب هي بين قوات متجانسة: اي ان وحدة ما تواجه وحدة اخرى، حيث يكون المحاربون في كل قوة مزودين بالوسائل القتالية نفسها، مثلا الأقواس والسهام في القوة الأولى، والرماح في القوة الثانية.

ب ـ ان الحرب تتم على مراحل، وفي كل مرحلة يستخدم

المحاربون في كل قوة من القوتين سلاحهم ضد محاربي القوة المعادية.

ج ـ ان حجم القوة «الزرقاء» في المرحلة «n + 1» هو حجمها في المرحلة «n» ناقص الجزء الذي تآكل.

يطلق كل حامل قوس قوسا في اتجاه خصمه، لكن لا ينجح كل حامل قوس في اصابة الهدف، وذلك لأن بعض حاملي الأقواس يخطىء الهدف، وفي حالات اخرى تكون السهام غير فعالة بالقدر الكافي. ولذلك، ينبغي لنا استخدام معامل رياضيات ما، يقيس قوة السهام ودقة اصابة الهدف، اي بالذات نوعية القتال. ويمكن القول، اذن، ان عدد المحاربين المصابين لدى الخصم يتلاءم مع عدد حاملي الأقواس، عندما يمثل العامل الرياضي التناسبي نوعية المحارب الذي يطلق السهام، لأن العامل الرياضي ليس إلا متوسط عدد الخصوم الذين في قدرة حامل القوس قتلهم في مرحلة واحدة. وإذا ما رمزنا الى عدد المحاربين في القوة «الزرقاء» بـ «B_n» في المرحلة «n» والى عدد المحاربين في القوة «الحمراء» بـ «R_n» في المرحلة نفسها أيضا، فإنه يمكن التعبير عما قيل آنفا بالمعادلة الرياضية التالية:

$$R_{n+1} = R_n - bB_n$$

$$B_{n+1} = B_n - rR_n$$

وتعبر المعادلة الثانية عن المسار نفسه بشكل متناسق بالنسبة الى المرحلة الأخرى، حيث تتبادل القوتان الضربات ومن الممكن تعقب تقدمهما.

ان الجدول رقم ١ يجسد هذه المسألة.

الجدول رقم ١

أ ـ	٢٨	٣١	٣٥	٣٩	٤٣	٤٨	٥٣	٥٩	٦٦	٧٣	٨١	٩٠	١٠٠	٠,١
	٢٨	٣١	٣٥	٣٩	٤٣	٤٨	٥٣	٥٩	٦٦	٧٣	٨١	٩٠	١٠٠	٠,١
ب ـ	١٦٩	١٦٩	١٧٦	١٧٢	١٧٦	١٨٢	١٩٠	٢٠٠	٠,١					
	٠	٨	٢٥	٤٣	٦١	٨٠	١٠٠	٠,١						
ج ـ	٦٧	٦٧	٦٨	٧١	٧٦	٨٢	٩٠	١٠٠	٠,٢					
	٠	٣	١٦	٣٠	٤٦	٦٢	٨٠	١٠٠	٠,١					
د ـ	٠	٣	١٦	٣٠	٤٦	٦٢	٨٠	١٠٠	٠,٢					
	١٢٢	١٢٣	١٣٦	١٤٢	١٥٢	١٦٤	١٨٠	٢٠٠	٠,١					
هـ ـ	٤	٥	٧	٩	١١	١٣	١٧	٢١	٢٦	٣٣	٤١	٥١	٦٤	٨٠	١٠٠	٠,٤
	٩	١١	١٤	١٧	٢١	٢٧	٣٤	٤٢	٥٢	٦٦	٨٢	١٠٢	١٢٨	١٦٠	٢٠٠	٠,١
و ـ	٨٥	٨٥	٨٦	٨٨	٩١	٩٥	١٠٠	٠,١								
	٠	٤	١٣	٢١	٣١	٤٠	٥٠	٠,١								
ز ـ	٦٧	٦٧	٦٨	٧٠	٧٣	٧٦	٨٠	٨٥	٠,١							
	٠	٥	١٢	١٩	٢٦	٣٤	٤٢	٥٠	٠,١							

في كل مثال بالجدول يصف السطر الأعلى القوة الزرقاء ويصف السطر الأسفل القوة الحمراء. وفي كل سطر يكون العدد الموجود الى اليسار هو المعامل الرياضي (b او r) الذي يعبر، كما سلفت الاشارة، عن نوعية المحارب في كل قوة. وتصف الأرقام التالية حجم القوة في المراحل الزمنية المتعاقبة. وحجم القوة يكون بالأرقام التقريبية. وفي المثال «أ» يوجد طرفان (الأحمر والأزرق) ولكل منهما ١٠٠ محارب، وفي كل مرحلة يوجد احتمال يقدر بـ ٠,١ (لكلا الطرفين الأحمر والأزرق) لاصابة الطرف الآخر. في المرحلة الأولى يطلق المحاربون المائة من الطرف الأزرق على المحاربين المائة من الطرف الأحمر، لكن من الطلقات المائة يصاب فقط ٠,١ حيث ينجحون في القضاء على ١٠ من الطرف الثاني، والأمر نفسه ينطبق أيضا على الطرف الأحمر بالنسبة الى الأزرق. ولـذا نجد، في المرحلة التالية، ٩٠ في مواجهة ٩٠، ويقوم الـ ٩٠ بالاطلاق على الـ ٩٠، وينجح ١٠ بالمائة من كل طرف في اصابة الهدف (اي ٩). ولذلك، في المرحلة القادمة، سيكون ٨١ محاربا في مقابـل ٨١، وتستمر الحرب بهذه الصورة.

وهذا سياق لا يتحقق فيه التفوق لأي من الطرفين. فالقوات متساوية في الكمية والنوعية، ونتيجة ذلك ينجم تآكل متبادل للقوات بوتيرة معينة. وبالمقارنة بذلك، اذا بدأنا بـ ٢٠٠ من الطرف الأزرق في مقابل ١٠٠ من الطرف الأحمر، فان «السماء» او الرياضيات ستعمل في مصلحة «الفيالق الكبرى».

وفي المثال «ب» يوجد ٢٠٠ من الطرف الأزرق في مواجهة ١٠٠ من الطرف الأحمر، ومن ناحية النوع هناك تساو. وقد استمر الطرفان في اصابة الهدف بنسبة ١٠ في المائة، لكن سرعان ما ابيدت القوة الحمراء،

بينما فقدت القوة الزرقاء قدرا ضئيلا ونسبيا من قوتها فقط اذ بقيت بـ ١٦٩ محاربا من الـ ٢٠٠ الذين كانوا لها في البداية. وفي القتال الذي تكون الكمية فيه متساوية في وضع البداية، لكن نوعية الطرف الأزرق أكبر بنسبة الضعف، فان الطرف الأزرق يأخذ في التقدم، وفي نهاية الأمر تظهر نسبة ٦٧ في مقابل صفر، بمعنى ان الطرف الأزرق ينتصر، كما هو متوقع، بفضل تفوقه النوعي (الجدول رقم ١، السطر ج).

والمثال المثير للغاية هو المثال «د». من أجل مضاهاة التفوق النوعي للطرف الأزرق، فاننا نحاول زيادة الكمية في الطرف الأحمر بنسبة الضعف. وفي هذا الوضع الذي ضاعفنا فيه نوعية القوة الزرقاء وكذلك كمية القوة الحمراء، هل تكون القوتان متوازنتين؟ كلا... فاذا كان خصمك يتفوق عليك من ناحية الكمية بنسبة الضعف، فانك لا تستطيع الاكتفاء بتحسين نوعيتك بنسبة الضعف لتصل الى التوازن. اذن، فالقوة ليست «الكمية ضرب النوعية»؛ فتأثير الكمية ملحوظ للغاية. فهل من قال «ان السماء تمنح الفيالق الكبرى عونها» كان يقصد ذلك؟ لكن، اذا بدأنا بـ ١٠٠ من الطرف الأزرق في مقابل ٢٠٠ من الطرف الأحمر (بمعنى ان الطرف الأحمر ضعف الطرف الأزرق)، بينما نزيد في نوعية الطرف الأزرق ــ من ناحية التصويب ــ اربعة أضعاف بالمقارنة بالطرف الأحمر، فان القوتين ستبدآن بالاقتتال، وستظهر نسبة قوى تقدر بـ ٢ : ١ وتستمر هذه النسبة على ما هي عليه طوال الوقت. وفي هذا الوضع تكون القوى متوازنة (الجدول رقم ١، السطر هـ).

وفجأة يتضح ــ تأسيسا على هذا النموذج المبسط ــ ان القوتين متعادلتان في قوتيهما. والمعنى انه في معادلة القوة، او في المقياس الذي نحاول به قياس القوة في وحدة متجانسة مجردة، ينبغي لنا ان نضع في

الاعتبار «تربيع» الكمية. ولا يجوز القياس هنا كما في مثال قطع الحلوى، اي كمية القطع ضرب فترة الحلاوة، وانما الكمية مربعة ضرب النوعية. اي ان في الامكان تحقيق التوازن بين القوتين اذا ما كان $bB^2 = rR^2$.

ويمكن القول ان لانشستر قد نجح، بمساعدة هذا النموذج الرياضي المجرد، في تجسيد مبدأ حشد القوة. في الجدول رقم (١) السطر «و» نرى ان لكل من الطرف الأزرق والطرف الأحمر ١٠٠ جندي، والطرفان يتمتعان بالمستوى نفسه من النوعية. بيد ان الطرف الأزرق ينجح، بفضل التكتيك الذكي والقرار القيادي، في تشتيت قوة العدو. وبمعنى آخر، فانه ينجح في حشد كل قوته (١٠٠) ضد ٥٠ فقط للعدو. وفي هذا الوضع يتغلب الـ ١٠٠ على الـ ٥٠، ويصلون في غضون فترة وجيزة الى تدمير الـ ٥٠ حيث لم يتبق للطرف الأحمر من الـ ٥٠ شيء، بينما تبقى للطرف الأزرق ٨٥. واذا وجهنا الـ ٨٥ ضد الـ ٥٠ الباقين، فان الـ ٨٥ يتغلبون على الـ ٥٠ (الجدول رقم ١، السطر ز). اذن، كانت القوتان متساويتين من ناحية النوعية. وبفضل تكتيك حشد وتركيز القوة الأولى ضد قوة جزئية للطرف الثاني، يحرز الطرف الأزرق النصر على الطرف الأحمر، وفي نهاية الأمر يبقى له ٦٧ في المائة من القوة.

نقد لنموذج لانشستر

تكمن الصعوبة البارزة للغاية، في محاولة قياس قوة، في عدم امكان تطبيق هذه المحاولة على غير الوحدات المتجانسة، في الوقت الذي ننشغل فيه ــ بصورة عامة ــ بالوحدات غير المتجانسة والتشكيلات والجيوش الكاملة. وبناء على ذلك، فان الأمثلة تعتبر ضعيفة من ناحية تطبيقها، وان كانت تنطوي على اهمية تاريخية او آنية.

وثمة مساهمة مهمة لنموذج لانشستر، وهي ايضاح مغزى المناورة والاحتمالات الكامنة فيها، وبالأخص احتمال ترجمة قتال المناورة الى سلسلة من المواجهات بين قوات متجانسة. ومعنى المناورة هو قدرة طرف ما على خلق حشد لقوة محلية. وبطبيعة الحال، فان قرار المناورة يرتبط بالحكمة وبالقيادة الحكيمة وبالتكتيك، وهي امور لا نعرف حتى الآن كيفية قياسها، وبالذات على مستوى التشكيلات. ان الشجاعة الجماعية والضمان المتبادل هما عنصران مهمان لم يتم تضمينهما قط في نموذج لانشستر، هذا على الرغم من أنهما شديدا الصلة بهذا المستوى من القوات المتجانسة. ما هي الشجاعة الجماعية؟ من أجل تجسيد هذا المصطلح، علينا أن نتخيل حرب خنادق بين جيشين متجانسين، حيث يخرج طرف ما في لحظة معينة من الخنادق وينقض على الطرف الثاني. فلماذا يرتفع الجندي الفرد من الخندق؟ بينما الرصاص يتطاير من فوقه مدويا، اذ انه بخروجه من الخندق يزيد ــ من دون شك ــ في احتمال فقدان حياته؟ وما الذي يدفعه الى ذلك؟ هنا، وباستثناء الشجاعة الشخصية، يعمل أيضا عنصر مهم جدا ينبع من القدوة؛ فالجندي الواحد لا يتصور ان يبقى قابعا في الخندق، بينما يقوم زملاؤه من اليسار ومن اليمين بعمليات الانقضاض. وفي اللحظة التي يحدث فيها هذا العنصر للجميع، فإنهم جميعا يقومون ويبدأون الانقضاض.

وفي هذا السياق، يجدر اقتباس ثلاث مقولات لـ «دي ــ بيك» من منتصف القرن الماضي (فالخ ١٩٧٨):

أ ــ «ان الانسان هو الأداة الأساسية في الحرب»؛ اي نوعية الانسان.

ب ــ «ان الروح المعنوية عامل رئيسي في النصر»؛ اي الشجاعة الجماعية، والضمان المتبادل.

ج ــ «ان اربعة رجال شجعان، لا يعرف بعضهم بعضا، لن يجرؤوا على مهاجمة اسد. لكن لو كانوا على يقين من المساعدة المتبادلة، فانهم سوف يهجمون من دون تردد»؛ اي علاقات الثقة والتنسيق.

ولقد كان هناك من حاولوا بناء نماذج لتأثير الروح المعنوية في حياة وحدة متجانسة. وقام الباحث العسكري وايز، في مطلع الخمسينات، ببناء نموذج مبسط بعض الشيء لكنه مهم، وهو النموذج الذي يدرس وحدة عسكرية توجد فيها مجموعتان: الأولى ذات دافع مرتفع ينبع من عوامل خارجة عن الحرب والسياق؛ والأخرى من «المترددين» ــ أولئك الواقعين تحت تأثيرات (وايز ١٩٥٣). فإذا قام أصحاب الدافع المرتفع بالتأثير على المترددين بالشكل الذي يزيد في دافعهم وروحهم المعنوية، فانهم ــ أي المترددين ــ سوف ينضمون وسيكون أداؤهم شبيها بالمجموعة التي تتمتع بالدافع والروح المعنوية المرتفعة. لكنهم، في مقابل ذلك، اذا رأوا الخسائر وكانوا على صلة بأفراد انهزاميين وسلبيين، فسوف يكون لذلك تأثير سيىء فيهم، وسوف ينضمون الى المجموعة السلبية.

ومن الممكن القيام بمحاولة للتحديد الكمي للتأثيرات المتبادلة والاتصالات بين المجموعات المختلفة داخل المجموعة المحاربة، وبذلك يمكن تقدير مدى اهمية تأثير هؤلاء او أولئك.

قوة التشكيل

يتسم التشكيل بوجود خليط من الأدوات في داخله، ولذلك تصبح عملية قياس قوته اكثر صعوبة وتعقيدا.

ويدخل في اطار المحاولات ــ الجدية تقريبا ــ لقياس قوة التشكيل، استخدام علامات القوة او علامات القدرة. وتلك هي التقنية

المألوفة (حتى في جيش الولايات المتحدة الأميركية) لتقدير القوى وتطبيق ألاعيب الحرب، وفقا لهذا التقدير، واجراء مناورات نظرية او مناورات أركان بناء عليها (U.S. Dept. Of Army, 1973).

وتمنح علامات القوة أولا للأسلحة والآليات المنفصلة، ثم بعد ذلك للوحدة، وأخيرا للتشكيل. ولنأخذ، كمثال، اربعة من نظم الأسلحة (أنظر جدول رقم ٢ ـ أ[1]): بندقية، دبابة ذات مدفع عيار ١٠٥ ملم، مدفع ذاتي الحركة عيار ١٥٥ ملم، صاروخ من طراز «تاو». وعلامة القوة ترتبط بالمدى الذي يستخدم فيه السلاح.

جدول رقم ٢ (قوة التشكيل)

أ ـ علامة القوة: للأسلحة، للوحدة، للتشكيل

نظام السلاح	المدى (بالمتر)				
	٣٠٠	٥٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	(فأكثر)
بندقية	١	٠,٥			
دبابة عيار (١٠٥)	٣٢	٣٢	٣٢	٣٠	
مدفع متحرك عيار (١٥٥)	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	
صاروخ من طراز (تاو)	٦٠	٦٠	٦٠	٥٠	

(١) الأرقام مأخوذة من جداول رسمية لجيش الولايات المتحدة الأميركية، ١٩٧١.
Stockfisch, 1975, U.S. Army Material, 1971.

ب ـ علامات القوة لوحدات خاصة:

كتيبة سلاح مشاة	٢٢٨٤	١٤٤٥	٩٦٢	٢٣٦	
كتيبة سلاح مشاة مدرع	٣٣٤٦	٢٤٢٦	١٩١٨	١٧٩٢	
كتيبة دبابات	٢٨٤٣	٢٤١٩	٢٢٧٠	٢٠٨٢	
كتيبة مدافع متحركة عيار (١٥٥)	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	

ج ـ علامات القوة طبقا لوضع القتال:

على مستوى الجبهة ضد:	١	٢	٣	٤	٥	
منطقة مفتوحة	٢	٣	٤	٥	٦	
دفاع سريع	١	٢	٣	٤	٥	
مواقع حصينة	١	٢	٣	٤	٥	
على مستوى الجناح، أو ضد:	١	٢	٣	٤	٥	
منطقة مفتوحة	٣	٦	٩	١٢	١٦	
دفاع سريع	٣	٦	٩	١٢	١٦	
مواقع حصينة	٢	٤	٦	٨	١٠	

د ـ معدل الخسائر طبقا للنسبة المعدلة:

نسبة الخسائر في الساعة	١	٢	٣	٤	٥	
للمهاجم	٤٠	٤٠	٢٠	٢٠	٢٠	
للمدافع	٢٠	٢٠	٢٠	٤٠	٦٠	

وفي هذا السياق، تجدر الاشارة فورا الى انه اذا أردنا الكشف عن عيوب هذا الأسلوب الأساسية، فان ذلك عملية سهلة جدا. على سبيل المثال: ان البندقية لا تمنح علامة قوة لمدى يصل الى ٧٠٠ متر او ١٠٠٠ متر، وهو المدى الذي لا تصيب فيه هدفها. ويوجد للبندقية على مدى ٣٠٠ متر علامة قوة تقدر بـ ١، وعلى مدى ٥٠٠ متر علامة قوة تقدر بـ ½ (في هذا المدى، ثمة شك فيما اذا كانت البندقية ستصيب شيئا على الاطلاق)، وتوجد للدبابة على مدى ٣٠٠ متر علامة قوة بـ ٣٢. فهل معنى ذلك انه اذا وضعنا ٣٢ حامل بندقية، فانهم سوف يحرزون في القتال انجازات مثل تلك التي تحرزها الدبابة؟ ان الاجابة ترتبط بالسياق وبعوامل اخرى عديدة يجب دراستها. اذن، ليس ثمة شك في وجود احتمالات عديدة لـ «قتل» الموضوع.

وعلى أي حال، فاننا بهذه التقنية نلخص علامات القوة، ونحصل على علامة قوة الوحدات العادية. وفي الجدول رقم ٢ «ب» تعرض اربعة أمثلة لمثل هذه الوحدات: كتيبة سلاح مشاة؛ وكتيبة سلاح مشاة مدرع؛ وكتيبة دبابات؛ وكتيبة مدافع متحركة عيار ١٥٥ ملم.

وفي هذه المرحلة لا مجال أمامنا للامتناع عن النقد: فهل القوة هي، في الحقيقة، محصلة؟ ألا توجد هنا ظاهرة المحصلة الثانوية المتضائلة؟ وربما ظاهرة التدعيم المتبادل؟ قبل سنوات من طرح هذا النموذج، قال لانشستر: ان القوة يتم قياسها بمفهوم معين طبقا لتربيع الكمية، وان القوة ليست محصلة نهائية. علاوة على ذلك، فاذا كان قياسنا بواسطة المحصلات النهائية، ألا نواجه هنا خطر امكان حدوث نسب تبادلية غير واقعية؟ بمعنى انه يمكن، بصورة ظاهرية، تغيير هيكل الكتيبة، واخراج كمية معينة من الدبابات منها ووضع عناصر اخرى

بدلا منها. واذا ظلت علامة القوة للوحدة في نهاية الأمر متساوية، فاننا نكون قد وصلنا الى شيء ما متوازن في قوتنا، وكلنا يفهم ان الأمر ليس دائما على هذا النحو. وأولئك الذين يتبعون هذا الأسلوب، انما يقترحون أيضا اخذ هذه القوى والمقاييس والعلامات، واجراء عملية حسابية للعلامات للحصول على نسبة القوى. بمعنى ان المقصود هنا ليس نسبة الكمية، بل نسبة القوى. وهم في حديثهم عن نسبة القوى، يعتبرون اكثر حكمة، اذ انهم بعد ان يقوموا بقياس القوة، يحسبون النسبة بين المهاجم والمدافع، وهي النسبة التي من شأنها اعطاء بيانات معينة عن نتيجة القتال.

وبخلاف النسبة، فانهم يتحدثون أيضا عن السياق. وهم يعدلون النسبة بين المهاجم والمدافع طبقا لوضع القتال: هجوم مباشر او غير مباشر، دفاع سريع او البقاء في مواقع حصينة. وهكذا يحصلون على «نسبة معدلة». وطبقا للجداول (علامة القوة طبقا لوضع القتال) في الجدول رقم ٢ «ج»، اذا كانت النسبة بين المهاجم والمدافع هي ١، ٢، ٣، ٤ او ٥، فانه يجب تعديلها وفقا لوضع المدافع. واذا كان المدافع موجودا في منطقة مفتوحة، فان النسب المعدلة مفصلة بالجدول. واذا كان موجودا في دفاع سريع او في مواقع حصينة، فالنسب الأصلية تظل كما هي. على سبيل المثال: اذا كانت نسبة القوى ٣:١ والمدافع موجود في دفاع سريع او في مواقع حصينة، فان النسبة آنذاك تظل ٣:١. وفي مقابل ذلك، اذا كان المدافع موجودا في منطقة مفتوحة ونسبة القوى هي ٣:١ لمصلحة المهاجم، فان النسبة المعدلة آنذاك هي ٤:١.

وعندما يكون المقصود هجوما غير مباشر، فان هذه النسب يتم ترجمتها الى نسب أعلى كثيرا، بمعنى انه اذا كانت النسبة هي ٣:١،

ولكن العدو موجود في منطقة مفتوحة، فان النسبة المعدلة هي في الحقيقة ١:٩. وفي مقابل ذلك، اذا كان العدو موجودا في مواقع حصينة، فان النسبة المعدلة هي ١:٦ فقط.

كيف يستخدمون النسب المعدلة؟ توجد هنا جداول اخرى.

الجدول الأول يحدد تقدم القوة، وجدول آخر يحدد معدل التآكل، وهكذا دواليك. ويمكن تجسيد ذلك عن طريق نسبة الخسائر في الساعة الواحدة للمهاجم والمدافع، في نسب القوى المعدلة. لكن الأرقام التي نحصل عليها عندها (أنظر الجدول ٢ «د») لا تثير الثقة. وبمعنى آخر، فاننا قد بنينا نظرية، ومن كثرة الجداول والأرقام يبدو ان التكتيك مقنع، لكن المغزى النهائي والحقيقي ضعيف جدا.

ولنذكر هنا تناولين آخرين لقياس قوة التشكيل: التناول الأول يؤكد ظاهرة التدعيم المتبادل للقوات في التشكيل، وذلك نتيجة الدمج الناجح. وهذا الأمر لم يتمثل قط في الأسلوب السابق، ذلك بأن كل عنصر في هذا الأسلوب تم جمع محصلته على حدة، وبعد ذلك تم جمع العناصر معا، وذلك بالتغاضي عن تأثير وجود هذه العناصر مجتمعة، وتأييد وتدعيم كل عنصر للآخر. بالاضافة الى ذلك، فانه لم يلتفت الى الاعاقات المتبادلة، اذا ما كان يوجد مثل هذه الاعاقات. فلا يوجد منسق بين القوات. ولقد تعرض هذا التغاضي لنقد شديد جدا، وبالذات من جانب ستوكفيش (Stockfisch, 1975).

والتناول الثاني يتعلق بأسلوب بديل لقياس قوة التشكيل. وهذا الأسلوب يقول: الحقيقة انه يجب عدم النظر الى عدد الجنود الذي هو مقياس ساذج، ولا الى عدد الدبابات الذي هو أيضا مقياس ساذج،

بل يجب النظر الى جوهر الموضوع: نأخذ كميات السلاح مضروبة بمستوى الأداء، وبذلك نحصل على مقياس القوة. وكمثال لذلك: خذ كتيبة مدفعية، افحص ما هي المنطقة التي تعرضت للقصف بقذيفة او عدة قذائف ثم اضرب ذلك بعدد القذائف في اليوم الواحد، فتحصل على مقياس قوة الكتيبة او قدرتها خلال يوم من القتال.

ان القتال عند رأس الجسر في انتزيو (كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤) من شأنه تجسيد السخافات، التي يمكن الحصول عليها من هذا الأسلوب. فهذا قتال يتوفر في شأنه توثيق كامل من كلا الطرفين: الجيش الرابع عشر الألماني من ناحية، والقوة الانجليزية ــ الأميركية (الجناح السادس) من ناحية اخرى.

ويتضح هنا انه في كل خسارة واحدة في الجيش الألماني، كانت كمية السلاح التي تم اطلاقها، طبقا لتسجيلات مختلفة، تتراوح بين ٢٢٥ كيلوغراما و ٤٠٠ كيلوغرام من ذخيرة الأسلحة الخفيفة، وبين ثلاثة أطنان وثلاثة أطنان ونصف الطن من الذخيرة الثقيلة الأرضية (مدافع الهاون والمدافع)، وكل ذلك من دون احصاء ما تم اطلاقه من السفن ومن الطائرات. فهل هذه هي النسبة التبادلية بين الجنود ووسائل القتال؟ اذن، يتضح لماذا ان مثل هذا النوع من المقاييس هو امر مشكوك فيه.

وهناك من يحاولون قياس القوة باحصاء عدد الجنود في التشكيلات المتعادية، وايجاد نسبة بينها (Canby, 1973). وفي هذا السياق، يجب الاشارة الى الملاحظات التالية: **أولا**: انه عندما «نحمل» قوة التشكيل (الفرقة) جنودا من تشكيلات أكبر، او من فيالق او من جيوش، فان

لذلك مغزى كبيرا. فالفيلق الأميركي بلغ تعداده سنة ١٩٧٠ اربع فرق، ولواء واحدا او لواءين مستقلين، وقوات اضافية بحد ادنى اجمالي يربو على ٨١ ألف رجل. وعندما «نحمل» هذا الفيلق جنودا من مستويات أعلى، يتضح ان العدد لم يزد بـ ٢٠ في المائة، لكن الى ضعفين، ونصف الضعف، اذ يصل الى ٢٠٠ ألف رجل. **ثانيا**: هل يكفي ان نعلم عدد الجنود في التشكيل؟ وبالتالي معرفة عدد المحاربين الذين ينفذون فعلا العمليات الحربية؟ بمعنى انه اذا أردنا احصاء عدد قادة الدبابات او أفراد المدفعية او الأفراد العاملين في فصائل سلاح المشاة، او الطيارين، من دون احصاء المؤخرة اللوجستية، فما هي النسبة التي نحصل عليها؟ طبقا لنظرية ستوكفيش، نحصل على نسبة ٧,٢ في المائة. فهل هذه هي النسبة التي نستخدمها، ام اننا نستخدم النسبة الشاملة؟ ان ذلك ينطوي على مشكلة كبيرة. **ثالثا**: عندما نحصي المحاربين الذين يشكلون ١٥ ألفا من ٢٠٠ ألف، فان تقسيم قدراتهم ليس موحدا تماما. ولقد شهدنا، على مدى التاريخ العسكري، حالات يبدي فيها الجندي الواحد، والطيار الواحد، وفرد المدفعية الواحد، قدرة غير عادية على تحقيق الأهداف، او شجاعة وقدرة على الصمود فريدتين في نوعيهما. وتعتبر «قوة تسفيكا» مثالا كهذا. فمثل هذه القدرة لا يمكن احصاؤها، ولو عرفنا عدد الجنود المحاربين.

من غير الممكن انهاء نقاش من هذا النوع، من دون عرض النموذج الشهير لعمل دفواي. ان هذا الشخص الذي يترأس معهدا تاريخيا باسم (Historical Evaluation and Research Organization – HERO) قد اوجد نموذجا تتطور قدرته مع مرور الزمن. في المراحل المبكرة (سنة ١٩٧٤)، كان دفواي حذرا جدا، وحدد ان هذا النموذج

يسمح بتقويم أحداث وقعت في الماضي، وليس له قدرة على التنبؤ. وبعد ذلك بعامين ونصف العام، قال: ان هذا النموذج لا يستخدم فعلا في التنبؤ، لكنه لو استخدم لهذا الغرض فلن يكون مخيبا للآمال. وفي الكتاب الذي اصدره عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (*Numbers, Predictions and War*) يظهر التحديد الذي يتباهى بأن هذا النموذج يسمح بالتنبؤ (أنظر: دفواي، ١٩٧٨). كان أسلوب دفواي على النحو التالي: اخذ مجموعة من ٢٠٠ معركة وقعت على مدى القرنين الماضيين، وأعطى الأسلحة التي شاركت فيها «علامات قدرة». وفي المرحلة التالية، قام ببناء «مقياس قدرة نظري» وقام بتعديله وتطويره طبقا لعوامل مختلفة للبيئة، من أجل الحصول على «مقياس قدرة عملي». وجمع كل العلامات الخاصة بالأسلحة المختلفة، وحصل على مقياس قدرة للجيش كله. وبعد ذلك، دقق النظر في العلاقة القائمة بين مقاييس القدرة هذه، وبموجبها تنبأ بالفريق الذي سينجح في تحقيق هدفه.

ولهذا المقتضى، استخدم دفواي ٧٣ من المتغيرات المتباينة (أنظر التفصيل في الجدول رقم ٣).

الجدول رقم ٣: المتغيرات القتالية

A. Weapons Effects

1. Rate of fire
2. Potential targets per strike
3. Relative incapacitating effect
4. Effective range (or muzzle velocity)
5. Accuracy
6. Reliability
7. Battlefield mobility
8. Radius of action
9. Punishment (vulnerability) factor
10-13. Armor performance factors (4)
14. Helicopter
15-21. Special weapons effects factors (7+)
22. Dispersion factor

B. Terrain factors
23. Mobility effect
24. Defense posture effect
25. Infantry weapons effect
26. Artillery weapons effect
27. Air effectiveness effect
28. Tank effect

C. Weather factors
29. Mobility effect
30. Attack posture effect
31. Artillery effect
32. Air effectiveness effect
33. Tank effect

D. Season factors
34. Attack posture effect
35. Artillery effect
36. Air effectiveness effect

E. Air Season Factors
37. Mobility effect
38. Artillery effect
39. Air effectiveness effect
40. Vulnerability effect

F. Posture factors
41. Force strength effect
42. Vulnerability effect

G. Mobility Effects
43. Characteristics of mobility
44. Environmental effect

H. Vulnerability Factors
45. Exposure consideration, general
46. Environmental effects, general
47. Across beach
48. Across unfordable river
49. Across major fordable or minor unfordable river

I. Tactical Air Effects
50. Close air support damage and casualties
51. Close air support morale effect***
52. Interdiction logistical movement**
53. Interdiction delays on ground movement**
54. Interdiction damage and casualties
55. Interdiction disruption effect***

J. Other Combat Processes
56. Mobility effects of surprise
57. Surpriser's vulnerability effect
58. Surprised's vulnerability effect
59. Other surprise effects**
60. Degradation effects of fatigue and casualties**
61. Casualty inflicting capability factor
62. Disruption**

K. Intangible Factors
63. Combat effectiveness*
64. Leadership**
65. Training / experience**
66. Morale***
67. Logistics*
68. Time***
69. Space***
70. Momentum***
71. Intelligence***
72. Technology***
73. Initiative **

* Sometimes calculable.
** Probably calculable; not yet calculated.
*** Intangible; probably individually incalculable.

لكي نجسد أسلوب دفواي، فإننا نركز على المستوى الأساسي الذي أعطى فيه دفواي الأسلحة علامة قدرة. ان دفواي يعطي الأسلحة علامة قدرة، ابتداء بالسيف او طلقة مسدس، وانتهاء بقنبلة ميغا طن (قنبلة زنتها مليون طن). وثمة جدول يعطي علامات القدرة في كل الأطياف. وعلامة القدرة هي حاصل ضرب هذه العوامل: معدل النيران، وعدد الأهداف المتعلقة بكل طلقة، واحتمال التعطل في طلقة واحدة، والمدى، ودقة التصويب (جدول، او تقويم)، والموثوقية (جدول، او تقويم)، وعامل المدفعية المحصنة (١,٠٥ ــ ١,١٠)، وعامل التوجيه (١,٥ للصاروخ الموجه)، وكثرة الفوهات، وكثرة الحمولات، وعامل المركبات، والانزال الجوي (٠,٧٥ اذا كان السلاح موجودا في طائرة).

على سبيل المثال: اذا نظرنا الى عامل المدى، فهو يساوي واحدا من اثنين: إما انه يساوي ١ ناقص الجذر التربيعي لواحد بالألف ضرب المدى بالأمتار، وإما انه يساوي ٠,٠٠٧ ضرب سرعة القذيفة (بالأمتار في الثانية)، ضرب ٠,١ ضرب الجذر التربيعي للقطر (بالمليمتر). هل هذان الأمران متساويان؟ واذا لم يكونا متساويين، متى وكيف يمكن استخدام كل واحد منهما؟ ولماذا يكون عامل المدى مؤثرا من خلال جذر المدى، او من خلال جذر القطر؟ ان دفواي يعطي تعليمات بشأن كيفية استخدام عامل المدى. وطبقا لهذه التعليمات، يجب ان يكون عامل المدى ١ على الأقل. وهذا يعني انه اذا أعطت احدى هاتين العمليتين الحسابيتين نتيجة تقل عن ١ فانه ينبغي لنا ان نأخذ ١. ويضيف سلسلة من التوجيهات: استخدم النسبة الثانية اذا كانت أكبر، وإلا اذا كان المقصود مدافع الهاون او الصواريخ، واذا كانت القيمة الأولى هي

الأكبر، خذ متوسطهما، وفي حالة مدافع الهاون والصواريخ خذ القيمة الأكبر. وبالنسبة الى القنابل، خذ القيمة الثانية واستعض عن السرعة بـ ٢٥٠ مترا في الثانية، واشتق القطر من خلال رسم بياني ملائم.

ان الأمر معقد فعلا. لكن التعقيد، كما هو معروف، ليس ضمانا للصواب. واذا فحصنا هذه المجموعة من الارشادات، فسوف نجد فيها تناقضا داخليا، يحول بيننا وبين تطبيقها.

وبحسب ما سنوضح لاحقا، فان محاولة ملاءمة نسب تجريبية مع معادلات كثيرة المتغيرات، هي امر محل شك كبير: من الممكن التوصل الى هذه الملاءمة عن طريق كثرة المتغيرات، لكن في ظل غياب نظرية توضح بنية المعادلة، لا يوجد اي سبب يدعو الى التكهن بأن هذه المعادلة قابلة للتطبيق فعلا.

ولكن، حتى اذا أخذنا هذا الأسلوب الموضح، هل يمكن استخدامه في تقويم مواجهات مستقبلية، اوحتى في توضيح معارك وقعت في الماضي؟ عندما نفحص هذا الأسلوب في ضوء معارك الحرب العالمية الثانية، يتضح انه غير ملائم. وانقاذا للأمر، يطرح دفواي عاملا جديدا «لم يكن واردا في الاعتبار»، وهو Combat Effectiveness Value - CEV، اي «قيمة الفعالية القتالية»، التي يجب فيها مضاعفة القوة. بالنسبة الى قيمة هذا العامل، «من المعروف» ان نسبته لدى الألمان كانت ١,٢، بينما كانت لدى الأميركيين ١ فقط. عندما نضاعف ونضرب بـ ١,٢، فان الأمور فجأة تتطابق في ٨٨ في المائة من الحالات. لكن اين وكيف نصل الى نسبة ١,٢؟ لا يوجد جواب على ذلك.

ويستطيع دفواي القول، أيضا، ان الفعالية القتالية لاسرائيل كانت في حرب يوم الغفران في مواجهة العدو ذات قيمة تصل الى ٢. وعندما نضع ٢ في المعادلات، فان كل شيء يكون ملائما. ولقد رفض القادة المصريون، الذين اجرى معهم مقابلات، الاعتقاد ان الفعالية القتالية الاسرائيلية كانت ذات قيمة تصل الى ٢. ومن ثم كان ينبغي لدفواي ان يجري معهم مفاوضات، توصلوا في نهايتها الى حل وسط وهو ١,٥. لكننا، عندما نستخدم النسبة ١,٥، لا نحصل على الجواب الصحيح في جميع المعارك (١٠٠ في المائة)، بل ٩٠ في المائة منها فقط. وطبقا لدفواي، فان القيمة في حرب الأيام الستة كانت ٢,٢٨.

ليس من الصعب التكهن بالأسلوب الذي استخدمه دفواي في حساب الفعالية القتالية: من المؤكد انه حسب ــ وفقا لأسلوبه ــ علامات القوة، ثم فحص الى اي مدى يجب مضاعفتها للحصول على النتيجة المطلوبة. والشيء الذي يثير القلق أكثر من غيره، هو انه بعد ان حصل دفواي على هذه النتيجة، أعلن ان لديه دروسا مستفادة على المستوى القومي، اي على مستوى الجيش الاسرائيلي. لا خوف... صحيح ان مستواه قد هبط بعض الشيء من سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٣، لكن ليس كثيرا، فقط من ٢,٢٨ الى ٢. هل يمكن ان نأخذ مثل هذا الاعلان مأخذ الجد؟ وهل هذه الأرقام راسخة في الواقع بالصورة الكافية؟

القاعدة النظرية لمحاولات قياس القوة

يستطيع خبراء الرياضيات بناء نماذج بسهولة كبيرة. فهم يستطيعون النظر الى التاريخ وتحديد ان مصير القتال (معدل التقدم،

ومعدل التآكل، وما شابه ذلك) يرتبط بسلسلة من العوامل: عدد الجنود، وعدد الدبابات، ومعدل النيران، وهكذا دواليك. لكن ما هو ثقل كل عامل؟ انهم يحاولون، من خلال التجربة، ملاءمة الثقل على أساس انهم عندما يحسبون الثقل مع الكمية، فانهم يحصلون على شيء ما يتلاءم مع التاريخ الماضي، ويستخدمون هذه المعادلة للتكهن بالمستقبل.

اسوق مثالا هزليا يكشف الخطر الكامن في هذا الموضوع: لنفترض انه «اتضح» يوما ما وجود تناسق بين طول وعرض المستطيل وبين مساحته، وعندما تغير الطول والعرض، تتغير المساحة أيضا. ونحن لا نعرف كيف تتأثر المساحة بالطول وبالعرض، ولذا نقوم بالقياس. يتضح انه عندما يكون الطول ٢ والعرض ٣ تكون المساحة ٦، وعندما يكون الطول ٣ والعرض ٤ تكون المساحة ١٢. اذن، لا شك في ان الطول والعرض يؤثران في المساحة. لننتبه الى ان هذا الأسلوب يضاهي القول ان عدد الدبابات والجنود يؤثر في حجم الحرب. كيف يمكن التكهن بالمساحة عندما نعرف الطول والعرض؟

لنأخذ «التاريخ» ونحاول التعرف على تأثير الطول وتأثير العرض في تقدير المساحة. نفترض ان للطول تأثيرا a وللعرض تأثيرا b، اي:

$$\text{المساحة} = a \times (\text{الطول}) + b \times (\text{العرض})$$

ان «القياسات» السابقة تحدد ان $2 \times a$ زائد $3 \times b$ تعطي او تساوي ٦، وكذلك $3 \times a$ زائد $4 \times b$ تساوي ١٢. ولنتوجه الى خبراء الرياضيات، الذين يستخدمون الحاسبات الالكترونية، وهم

يقولون ما هي قيمة a، وما هي قيمة b؛ اذ يتضح ان «التاريخ يكفي» لتحديد ان a هو ١٢ وأن b هو ـ ٦؛ أي:

$$\text{المساحة} = 12 \times (\text{الطول}) - 6 \times (\text{العرض})$$

والواقع ان من الواجب ايجاد نظرية توضح لماذا يؤثر العرض بصورة سلبية. لكن الظواهر الطبيعية تدعو الى الدهشة. فهل يستطيع احد ما ان يفسر لماذا يؤثر عنصر المدى في جذر قطر السبطانة؟ حتى هذا لا نعرفه، ولذا مطلوب نظرية ولا مناص من مواصلة البحث.

«في كل حالة تم فحصها»، تعتبر المعادلة سالفة الذكر ممتازة، اذ انه في الحقيقة عندما يكون الطول ٢ والعرض ٣ فان المساحة الدقيقة هي ٦:

$$٢ \times ١٢ - ٦ \times ٣ = ٢٤ - ١٨ = ٦$$

بيد ان ذلك لا يكفي. ومن الواجب تثبيت صحة «البحث»، هذا البحث بالاستعانة بتجارب اضافية. ولذا يختارون مصادفة (او من دون مصادفة) عناصر اضافية، مثل التربيع. لنأخذ مربعا مقاييسه هي ٦ على ٦، وبالقياس الدقيق يتضح ان مساحة المربع هي ٣٦. واذا اختبرنا هذه المعادلة، فان النتيجة تكون في غاية الروعة:

$$٦ \times ١٢ - ٦ \times ٦ = ٧٢ - ٣٦ = ٣٦$$

وأيضا، عندما نأخذ حالات متطرفة مثل المستطيلات الضخمة التي تصل مقاييسها الى ٣٠ على ١٠ ومساحتها ٣٠٠، فان المعادلة تصح. وبمعنى آخر، فانه يمكن تطبيق ذلك ابتداء بطلقة المسدس وأنتهاء بالقنبلة الذرية. لكن ماذا يحدث عندما نواجه مستطيلا مقاييسه ٢ و ٥ ومساحته ١٠؟ هل نضاعف أيضا «عنصر الفعالية»؟

يمكن القول، بأسلوب أكثر جدية، ان عجز هذه النماذج أمر واضح، وهو ينبع من عدم وجود نظرية. وليس هناك ما يدعو الى الافتراض ان المساحة هي مجموع الثقل ضرب الطول، والثقل ضرب العرض. فليست كل الأمور في الحياة تسير على هذا المنوال. فإما ان يكون هناك تفسير نظري، وإما ألا يكون. وليس لدى دفواي تفسير نظري. ولم تنجح تجربته في التنبؤ بقوة جيش او دولة.

ان قوة الدولة تنطوي على مجموعة من الجوانب المهمة: وضع الاقتصاد، وضع المخزون، وضع الاستعداد، البنية التحتية الخاصة بالمواصلات، الخطوط الداخلية، حساسية الامتصاص، الحساسية للثروات، الاصرار الايديولوجي، الاستقلال السياسي، وما شابه ذلك. ونحن ما زلنا حتى الآن بعيدين عن معرفة ثقل هذه الجوانب وقياسها.

خلاصة القول، انه لا توجد بعد نظرية لقياس القوة العسكرية لتشكيل او جيش او دولة. ومع ذلك، ثمة أمل بأنه اذا تقدمنا في مجال قياس قوة الأسلحة، فسوف نقترب في المستقبل من ذلك أيضا.

قائمة المراجع

١ ــ دفواي، ط. ن. «التكهن بعنصر المفاجأة في القتال»، «معراخوت»، ٢٦٠ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٩ ــ ١٢.

٢ ــ فالخ، ي. «نظريات عسكرية ــ تطورها في القرنين ١٩، ٢٠» (تل أبيب: معراخوت، ١٩٧٨).

٣ ــ تمير، أ. «النوعية في مقابل الكمية»، «معراخوت»، ٢٥٠ (١٩٧٦)، ص ٨ ــ ١٢.

٤ ــ يادين، ي. «النوعية في مقابل الكمية»، «معراخوت»، ٢٥٤ (شباط/ فبراير ١٩٧٢)، ص ٢ ــ ٧.

٥ ــ ماعوز، ش. «ملاحظات على استخدام لغة الرياضيات»، «معراخوت»، ٢٦١، ٢٦٢ (آذار/ مارس ــ نيسان/ ابريل ١٩٧٨)، ص ٣٩ ــ ٤٢.

٦ ــ روتام، أ. «ترميم في الطيرة»، «معراخوت»، ٢٦٠ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٢ ــ ٨.

٧ ــ Canby S.. NATO Military Policy: Obtaining Conventional Comparability with Warsaw Pact, RAND R — 1088 — ARPA (1973).

٨ ــ Dupuy T.N. Numbers Predictions and War. Bobbs — Merrill Company Inc., New York (1979).

٩ ــ Stockfisch J.A. Models Data and War: a Critique of the Study of Conventional Forces, RAND R — 526 — PR (1975).

١٠ ــ U.S. Army Material Command, Engineering Design Handbook, System Analysis and Cost Effectiveness, AMCP 706 — 191 — (1971).

١١ ــ U.S. Department of the Army, Field Manual Maneuver Control, FM 105-5 (1973).

١٢ ــ Weis H.K. Requirements for a Theory of Combat, BRL MR. 667 (1953).

القوة والانتصار من منظور الكمية والنوعية

اللواء (احتياط)
بروفيسور يهوشفاط هركافي*

يبدو ان الحرب صراع بين قوتين، يتم احراز الحسم فيه طبقا للحجم النسبي (للقوتين). وهكذا تتخذ مسألة القوة اهمية زائدة كمفتاح للانتصار. غير ان نظرة أكثر دقة تكشف ان هذه المسألة تنطوي على معضلة: ان ما يسمى القوة ليس دليلا يقود الى الانتصار، وان مصطلح «قوة» يرتبط بالعديد من المشكلات.

أولا: ينبغي لنا ان ننتبه الى ان القوة مفهوم نظري محض بحسب تنظيرنا. وفي الواقع لا توجد قوة، بل عناصر مادية ملموسة لحجم القوات ــ أفراد ووسائل قتالية ــ نشكل منها بحسب ما نشاء، ما يسمى القوة. ان اعتبار القوة كيانا مستقلا بذاته ينطوي على مبالغة تتمثل في «خطأ نسبة الواقعية الملموسة الى شيء غير واقعي او غير ملموس» (Fallacy of Misplaced Concreteness). **ثانيا**: عندما ننسب «قوة» ما الى عنصر او الى شخص، فإننا لا ننسب اليه اية صفة مستقلة بذاتها؛ فهذه صفة نسبية (Reletional Property) تعبر عن نفسها بالمقارنة، كما

* قسم العلاقات الدولية، الجامعة العبرية، القدس.

في قولنا «هو ثقيل» او «هو طويل»، حيث توجد مقارنة ما خفية بمعطى معين من الثقل او الطول، وهي المعطيات التي يتم استخدامها معيارا او مقياسا. وكذلك في قولنا «هو انسان قوي» (اي ذو قوة)، فالمقصود بـ «قوي» هنا المقارنة بأي متوسط عام. وتتمثل القوة في قدرة «أ» على جعل «ب» يفعل «ج» (علاقة بين ثلاثة عناصر)، او قدرة «أ» على فعل «ج» (علاقة عنصرين). والقوة ترتبط أيضا بما نتطلع الى تحقيقه بواسطتها. بمعنى أنها نسبية بالنسبة الى الهدف، ولذا فإن تقديرها يتم في ضوء هذا الهدف. لكن حتى لو كانت القوة مفهوما نسبيا للحجوم، فيه استمرارية النقصان والزيادة، فإنها ليست مفهوما قابلا للقياس يمكن ان نعطيه تعبيرا عدديا، حيث «وحدات القوة» لا تتشابه مع «وحدات المال» في الاقتصاد. وعندما نقارن بين شخصين: مَنْ اغنى من الآخر؟ فإننا نستطيع احصاء القيمة المادية لممتلكاتهما. والأمر يختلف عن ذلك عندما نقوم بمقارنة بين قوى جيوش او دول، وهي دوما مسألة تقدير وتقويم فقط، علاوة على أنها مرهونة بالظروف.

ثمة ميل الى الاعتقاد ان القتال هو الاختبار الطبيعي للتنافس بين قوتين، يتمثل الفارق بينهما في نتائجه. غير ان التاريخ ملآن بأمثلة للمعارك التي انتهت بانتصار القلة على الكثرة. وعلى سبيل المثال، فإن هزيمة الرومان على يد جيش قرطاجنة (٢١٦/٨/٢ قبل الميلاد) لا تعني، على الاطلاق، ان قرطاجنة كانت تتمتع بقوة أكبر. لقد كان للرومان في هذه المعركة ٨٠,٠٠٠ جندي راجل و٧٠٠٠ خيّال، وكان لهنيبعل ٤٠,٠٠٠ من الرجّالة و١٠,٠٠٠ من الخيّالة. وليس صحيحا أبدا ان المحاربين في جيش قرطاجنة، الذين كانوا يتألفون من خليط كبير من الشعوب، قد تفوقوا في قيمتهم القتالية او في قوتهم على المحاربين

الرومان. لكن القتال قد حسم بفضل جِيَل هنيبعل في إعداد محاربين واستخدامهم، لا بفضل القوة التي كانت لديه.

ومن الممكن ان ندخل في حسابات القوة كميات القوى البشرية ووسائل القتال، والتعبير عنها في وحدات تكتية، وأن ندخل في هذه الحسابات أيضا ــ بحسب التقدير ــ العناصر النوعية للمحاربين والتي تؤثر في مجموع القوى.

ويبدو انه يمكن الزعم ان نوعية القيادة العليا ونوعية القائد تدخلان في حساب مجموع القوى. ويحكى، فعلا، ان ولينغتون قد قال انه يعتقد ان وجود نابليون في معسكر الخصم، زاد قوته بـ ٤٠,٠٠٠ محارب. لكن نوعية القيادة العليا بالذات تختفي من حسابات القوة.

وتدخل عناصر دائمة في تقويم القيمة القتالية لجيش ما، ويمكن الافتراض ان الجيش الجيد يحارب دوما بصورة جيدة أيضا، وكأنما قوته بمثابة معطى موضوعي. وهذه الموضوعية تنبع من ان الجيش يتكون من أفراد كثيرين، وبناء على ذلك يمكن القيام بتعويضات احصائية، بمعنى انه اذا ضعف جندي ما فإن زميله يحارب ببسالة، وهذا الأمر ينطبق على الجيش نفسه الذي فيه معطيات ثابتة. بينما ان ماهية قرارات القيادة العليا هي موضوع يمكن ان يكون قابلا للتغيير، اذ ان القرار الموفق يمكن ان يكون نابعا من عوامل وليدة المصادفة، او ــ أحيانا ــ من قرارات الخصم او أخطائه.

من الممكن تقويم نوعية جيش ما على أساس نوعية القوى البشرية والتدريبات ومهارة التشكيلات والأسلوب العسكري والتنظيم التكتي، بما في ذلك نوعية القيادة على المستوى المتوسط، وما شابه ذلك. وتشكل

نوعية قرارات القيادة العليا، التي هي قرارات قليلة وذات مرة واحدة، صعوبة بالغة في عملية التقويم. لكن هذه القرارات بالذات يمكن ان تزيد في قيمة الجيش او تنتقص منها. ومن الصعب أيضا تقويم نوعية القيادة لأن فيها عناصر ليست بالضرورة متناغمة، اذ ان هذه النوعية لا تتمثل في القدرة العلمية على اختيار خطة جيدة فحسب، بل تتمثل أيضا في القدرة النفسانية على الاصرار وعلى دفع الآلة العسكرية للتغلب على الصعوبات والعقبات وعلى الاحتكاكات والمعارضات، وكذلك تتمثل في القدرة على الايحاء للفرق باستنفاد الحد الأقصى من القدرة.

وبالاضافة الى ذلك، فإن نتائج النجاح والفشل في القتال، مرتبة بصورة متسلسلة. فالخطأ في قرار ما على المستوى المنخفض والمتوسط يؤدي الى حدوث خسارة ضئيلة، لكن كلما صعدنا سلم القيادة زادت الخسارة التي يسببها خطأ او اهمال ما.

وعلى مدى التاريخ لم تتأثر نتائج المعارك البرية بقوة الأطراف المتصارعة فحسب، بل أيضا بمعطيات الأرض التي منحت ــ أكثر من مرة ــ ميزة لأحد الأطراف. والواقع ان هذا العنصر ليس مستقلا، اذ من الممكن ان يدخل ضمن نوعية القيادة التي تعرف كيف تختار لنفسها الأرض التي تلائم قواتها.

لقد افترض كلاوزفيتس ان الجيوش في أوروبا وصلت الى مستويات متشابهة من ناحية الأساليب التنظيمية والتدريبات ونوعيات القيادة، ولذلك اعتقد ان عنصر الكمية هو الذي يحسم نتائج الحرب في المستقبل، على الرغم من تشديده على عبقرية القيادة، بوضعه نصب عينيه فريدريك ونابليون كنموذجين قياديين أثّرا في تفكيره.

ولقد كانت هناك عهود كان فيها التنظيم التكتي والرغبة في القتال من جانب الجندي هما العنصر الأساسي، بينما كانت القيادة العسكرية العليا ذات اهمية محدودة. وقد حدث ذلك ــ على سبيل المثال ــ في الجيش الروماني في عهد الجمهورية. فلم يكن مصادفة ان استطاع الرومان السماح لأنفسهم بتغيير القيادة والقناصل بصورة يومية. كان القنصل في الأساس عضوا سياسيا اكتسب مهارة عسكرية، طبقا لأسلوب الرومان (يقول بوليبيوس انه من أجل اختيار شخص ما لتولي منصب سياسي في روما، كان على المرشح لتولي المنصب ان يثبت انه اشترك في عشر معارك عسكرية). لقد تحققت انجازات الجيش الروماني بسبب نوعية القتال على المستوى التكتي التي تركزت حول قائد السرية. وفي أغلب الأحوال، لم يكن هناك فارق تكنولوجي بين الرومان وأعدائهم، وكان الطرفان يستخدمان الأسلحة نفسها. لقد جاءت ميزة الرومان من التنظيم التكتي، ومن أسلوب القتال. وكان من الصعب مناورة الجيش او التشكيل اليوناني في أثناء القتال، لأنهما عبارة عن حشود كثيفة وثقيلة من القوات.

وقد انتقصت هذه الحقيقة، أيضا، من قدرة القيادة العليا. وفعلا، من المفارقات ان تكون الميزة للجيش الذي يكون فيه دور القائد محدودا، ذلك بأن عدد القادة الجيدين هو حقا ضئيل ومن الأفضل ألا يرتهن المقاتلون خلال القتال بشخص واحد من المحتمل ان يكون مريضا او متأثرا بحالته النفسانية في اللحظة الحاسمة. ولذلك، فإن تأسيس قتال جيد على المستوى التكتي ينطوي على انجاز عظيم القيمة، لكن هذا الأمر غير ممكن في ظروف الحرب الحديثة التي تخصص فيها اهمية كبيرة للقيادة.

ان الشيء المهم في الحرب هو النجاح فيها لا الانتصار في القتال. صحيح ان كلا الأمرين يرتبط بالآخر، لكنهما ليسا متشابهين. وبناء على ذلك، فإنه عندما نبحث في القوة ينبغي لنا ان نميز جيدا ما اذا كنا نبحث في «القوة» على المستوى التكتي ام على المستوى الاستراتيجي. وبالنسبة الى هذين المستويين بذلت محاولات لتوزيع القوة الى مكوناتها، ولتحليل العناصر او العوامل التي تشكل تلك القوة. وتم التوصل الى معادلات لقياس القوة في المعارك. وتوجد مقاييس مختلفة لتحليل القوة على المستويين الاستراتيجي والسياسي. وعلى سبيل المثال، نظر ريمون آرون الى القوة الاستراتيجية على ثلاثة مستويات:

١ ــ الأرض، سواء مساحة الأرض ذاتها او الموقع الجغرافي للدولة. مثلا: لأن بريطانيا جزيرة محاطة بالبحار، فإن هذا الأمر منحها قوة بحرية ساعدت في عظمتها.

٢ ــ الموارد، القوى البشرية كما ونوعا، والموارد المادية والقدرة على تحويلها الى ثروات سياسية وعسكرية. ويشتمل هذا المستوى أيضا على مساهمة المستوى التكنولوجي.

٣ ــ قدرة العمل الجماعي: وتدخل في هذا المستوى موهبة تطوير فكر عسكري، وابداع وحكمة وزعامة وتوحيد.

يتضمن البندان الأخيران عناصر نوعية لتحويل المعطيات الى وسائل، وبلورة الخبرة التي يمكن بمساعدتها استخدام تلك الوسائل (نظريات).

وهناك تمييز آخر بين «القوة المنظورة» ــ اي القوة المعبأة والمتاحة لدى نشوب الحرب، وبين «القوة الكامنة» ــ اي القوة المحتملة. وعلى

سبيل المثال، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية قوة عسكرية ضئيلة في بداية الحرب العالمية، غير ان الأساس الواسع للقوة الاقتصادية أتاح لها، فيما بعد، تطوير قوة عسكرية ضخمة. وهكذا تتضح ميزة الدولة الكبيرة التي كلما طال امد الحرب زادت احتمالات انتصارها، اذ يكون هناك امكان لترجمة قوتها الاقتصادية الكامنة الى قوة عسكرية منظورة. والقوة التي تستطيع دولة ما تعبئتها، وبالذات القوة البشرية، ترتبط أيضا بـ «نسبة التعبئة» المتمثلة في قدرتها على استنفاد قوة سكانها. وهذه القوة تتمثل في نسبة الأفراد الذين تم تعبئتهم من السكان. وفي روما كانت «نسبة التعبئة» مرتفعة، فنجحت ــ على الرغم من الهزائم التي منيت بها على يد هنيبعل ــ في مواصلة التعبئة وارسال فرق عسكرية جديدة.

وفي اسرائيل تعتبر «نسبة التعبئة» مرتفعة، بينما هي منخفضة في الدول العربية. وكلما كان تحقيق أهداف الحرب حيويا للغاية في نظر الدولة وشعبها، رجحت كفة الحيوية والأهمية لمصلحة الدولة، وكانت «نسبة التعبئة» عندها أعلى.

وثمة تمييز آخر قام بـه آرون، بين «القـوة» (Kraft, Force, Strength) التي هي وسائل تتيح الاكراه العنيف ــ الجيش ووسائل القتال ــ وبين «القوة» (Macht, Puissance, Power) التي هي أكثر اتساعا وتشمل كل العناصر التي تعطي تأثيرا، وتتضمن فعلا القوة (Force)، لكنها تنبع من وضع ما، وبالأخص الوضع الخلقي، والهيبة، وتأييد الرأي العام العالمي، والتوافق مع المعايير المألوفة التي تدعم المطالب السياسية لهذه القوة وما شابهها (مثل هذا التمييز بين القوة الطبيعية (Strength) وبين القوة الأكثر اتساعا (Macht, Power)، هو امر مألوف لدى مفكرين عديدين أمثال حنه ارندت).

وهذا هو تمييز مهم جدا، اذ ان لهذا العنصر دورا مهما في حساب قدرة دولة ما على التأثير في «لاعبين» آخرين في الميدان الدولي. وعلى سبيل المثال، فإن لهذا العنصر نصيبا وافرا في التغيير المهم جدا الذي طرأ على العالم منذ الحرب العالمية الأولى، اي التراجع الاستعماري المتمثل في انسحاب الدول الأوروبية الكبرى من مستعمراتها، على الرغم من ان اجمالي قوة هـذه الدول قـد فاق كثيـرا ــ ولا يقارن ــ قـوة شعوب المستعمرات، وعلى الرغم من ان القانون الدولي التقليدي قد ايّد ملكية هذه الدول للمستعمرات، تلك الملكية التي كانت مثبتة في مواثيق ومعاهدات معترف بها. غير ان هناك أحيانا فوق القانون الدولي مبادىء هي بمثابة «قانون دولي أعلى»، على الرغم من انه لم يسن، لكنه هو الذي حسم وأدى الى انسحاب الدول الأوروبية.

وعلى الرغم من اهمية التمييز بين «القوة» (Power) و«القوة» (Force)، في الاستخدامات اللغوية ــ بما في ذلك هذا المقال ــ فإننا اعتدنا الخلط بين هذين المفهومين.

وفي العلاقات بين اللاعبين تشكل القـوة، اذن، «استجابـة» الخصم وعناصر اخرى لرغبة هذا اللاعب. لكن القوة لا تكمن في القدرة على العقاب فحسب، بل أيضا في القدرة على منح مزايا يمكن بواسطتها تحقيق الاستجابة.

وتزداد قوة دولة ما كلما كانت هناك حاجة أكبر الى أفضالها. وعلاوة على ذلك يكون للدولة قدر كبير من القوة اذا استجيب لها بفعل هيبتها، او بفعل الاعتراف بعدالة توجهها، ومن دون ان تضطر أبدا الى استخدام وسائل الاكراه.

ولا بد من التمييز بين القوة العسكرية والقوة في أيام السلم.

ومن الممكن القول انه تتمثل في القوة العسكرية عناصر عديدة غير عسكرية، مثل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وليس صحيحا أبدا ما تزعمه أحيانا دوائر مدنية من ان العسكريين لا يرون هذه العناصر، ولذا فإن مطلبهم يتلخص في امر واحد، وهو تطوير قوات عسكرية حتى لو كان ذلك على حساب التطوير الاقتصادي والاجتماعي. والصحيح ان هناك منافسة بين المطالب العسكرية والمطالب الأخرى في قسمة موارد الدولة. وابداء الرأي في هذه المطالب امر في غاية التعقيد. ومن الممكن ان تكون «قوة» دولة ما متباينة طبقا لأبعاد مختلفة. مثلا: يمكن ان تكون الدولة وفيرة السكان لكن ذات اقتصاد ضعيف، او ذات قوة اقتصادية ضخمة لكن ذات قوة عسكرية ضئيلة (مثل السعودية). وهذه التباينات داخل الدولة تسمى «عدم الثبات على الوضع» (Status Inconsistency)، ومن شأنها ان تسبب داخلها توترات تؤثر في وضعها الدولي، ومن شأنها أيضا التأثير في مدى ثبات وضعها وقوتها.

وترتبط القوة أيضا بالرغبة في احراز امر ما، يكون هناك استعداد لاستخدامها من أجله. ومن المحتمل ظهور حالة يكون لأحد الأطراف فيها قوة قادرة على ايجاد حقائق جديدة، وتغيير الوضع الراهن. غير ان رغبة هذا الطرف تكون قد ضعفت، ولذا فإنه لا يضع على الاطلاق احراز الهدف المعين في أولوياته العليا، ولا يعمل من أجله. فتحقيق القوة، اذن، هو رهن أيضا بـ «قوة الرغبة». ويبدو لي ان هذا الجانب من القوة كانت له اهمية في الفكر القومي في اسرائيل، اذ ان احد التيارات القومية لدينا خشي ان يؤدي انعدام التجربة السياسية للشعب اليهودي في الميدان الدولي ــ وهو الانعدام الذي يعود الى نحو ألفي

سنة ــ الى ضعف الرغبة في عرض الأهداف وطرح المطالب. ولذا، فإن هذا التيار يرى ان وضع أهداف قومية كبرى هو ضرورة سياسية وتثقيفية. (والواقع ان انعدام التجربة السياسية كان من الممكن ان يؤدي أيضا الى ضعف القدرة على التمييز بين ما هو ممكن وبين ما هو مستحيل،[١] والى المبالغة فيما يمكن التطلع اليه، وبذلك يكون الفشل).

ان نتائج الحرب لا تتأثر بعلاقات القوى وكفاءة الزعامة فحسب، بل أيضا بالاختلافات الموجودة في القدرة على الامتصاص (التحمل). ان القوة العنيفة تعني القدرة على إحداث خسائر ودمار للخصم، وان الحرب هي المنافسة في «إحداث ألم». ولو كان احد الأطراف أكثر تحملا للخسائر لانتقص من قدرة خصمه على ان يسبب له ألما.

وعلى سبيل المثال، برز هذا الأمر في حرب فيتنام؛ فقد كان للأميركيين معطيات قوة أكبر بأضعاف المرات من معطيات قوة الفيتناميين، وعلى الرغم من ذلك فقد انتصر الفيتناميون بسبب قدرتهم على تحمل الخسائر.

ان القدرة على امتصاص الخسائر هي بمثابة بديل من القوة. ولقد توصل ستيفن روزن، الذي قام بتحليل هذه الظاهرة،[٢] الى الصيغة التالية لعلاقات القوى المؤثرة في نتائج الحرب:

---

(١) في شأن الفارق الذي ظهر في الفكر القومي بين هذين المذهبين، راجع كتابي: «نبوءة غير خيالية ــ دروس تمرد باركوخفا والواقعية في السياسة المعاصرة» (القدس: اصدار دومينو، ١٩٨٢)، ص ١٨٢.

(٢) Steven Rosen, «War Power and the Willingness to Suffer,» in B.M. Russett, *Peace, War and Numbers* (Sage Publications, 1972).

ميزان القوة العسكرية بين الدولتين «أ»، «ب» = قوة «أ» × القدرة على تحمل الخسائر من جانب «أ» / قوة «ب» × القدرة على تحمل الخسائر من جانب «ب»

وثمة مجال للتقدير انه في الحروب المتماثلة عندما يحارب الطرفان بالمستوى نفسه من العنف، وبالنوعية نفسها من الاستراتيجية والحرب، فإن الاختلافات في القوة هي التي تملي نتائج الحرب وتحددها.

لكن في الحروب غير المتماثلة بالذات، والتي حاربت فيها قوة ضعيفة دولة قوية، فإن النتائج لم تتأثر باجمالي حساب علاقات القوى. وهذا ما حدث ليس في فيتنام فحسب، بل أيضا في الحروب التي شنتها فرنسا في الهند الصينية وفي الجزائر. لقد حقق الطرف الضعيف فائدة من استخدام حرب العصابات، وذلك لأنه انتهج استراتيجية «اللعبة المضادة»[٣] (Anti-Game)، واستفاد منها على الرغم من دونيته في علاقات القوى. وهذا هو مثال آخر يبرهن ان علاقات القوى ليست الدليل الذي يقود ببساطة الى نتائج الصراع. وفي هذه الحالات، يتمتع الطرف الضعيف بميزة تمنحه اياها القوة غير الطبيعية والوضع الخلقي.

ان الاستعداد للمعاناة، وتحمل الضحايا، ينتميان الى الاطار الاجتماعي. وكلما كان الشعب أكثر تقبلا لهدف الحرب، وكلما توفر لديه الاستعداد للمشاركة في الجهد، زاد استعداده لتحمل معاناة الحرب، بل خوضها ببسالة.

لقد ابرز بروفيسور ميخائيل هاوارد هذا العامل في مقال نال

(٣) راجع كتابي: «الحرب النووية والسلام النووي» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٦٤)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

شهرة واسعة.[٤] والواقع ان بُعد الحرب الاجتماعي قد حظي قبل ذلك بابراز كبير في الكتابات العسكرية لماو تسي تونغ. وقد كرر ذلك كل الذين اقتفوا آثار ماو.

ان التعبير السياسي عن بُعد الحرب الاجتماعي هو الاتفاق العام للشعب او ما يسمى «الاجماع». وذات مرة لم يكن هذا عاملا مهما، وكان يكفي ان يصدر الحاكم أمرا كي يخرج شعبه الى الحرب. أما الآن فقد اصبح التأييد الشعبي للحرب واقناع الشعب بضرورتها وامكان تحقيق أهدافها، من الأمور المهمة للحرب. وتأييد الحرب من الداخل يتأثر الآن أيضا بالاتجاهات الموجودة خارج الدولة، وهي الاتجاهات التي تعرف باسم الرأي العام العالمي. والنقد الموجه الى الحرب من الخارج يمكن ان ينزلق الى الداخل، فيثير معارضة للحرب لدى الشعب.

ليس مصادفة ان خصص «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» في لندن (IISS) مؤتمره السنوي، في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢، لموضوع «الاجماع في امن الغرب»، وأصدر في شأن ذلك ثلاثة كتيبات لخص فيها المناقشات التي جرت في اطار هذا المؤتمر (الكتيبات ١٨٢ ـ ١٨٤). وفي هذا المؤتمر رسخ ميخائيل هاوارد مصطلح «الثقة بالنفس» (Reassurance) كدعامة أساسية للردع. فلا يكفي للردع ان نفرض تهديدا على الخصم، بل هناك ضرورة لأن يكون في ذلك المجتمع «اجماع» على تنفيذ هذا التهديد، واتخاذ أسلوب ايجابي ازاء وجهة النظر

(٤) Michael Howard, «The Forgotten Dimension of Strategy,» *Foreign Affairs*, Summer 1979.

هذا المقال وارد أيضا في كتابه:

The Causes of War (London: 1983).

الاستراتيجية الكامنة في صلب هذا التهديد. وهذه مشكلة رئيسية في الدول الأوروبية الآن.

وفعلا، فقد هزم الأميركيون في حرب فيتنام ــ من دون ان يهزموا في المعارك ــ بسبب العامل الاجتماعي وانعدام الاجماع وضعف «الثقة بالنفس» في الحرب، وهو الأمر الذي يطرح كشفا مهما آخر في الحرب: غياب الانتقال السهل من المستوى التكتي الى المستوى الاستراتيجي والسياسي. فما هو مفيد على المستوى التكتي لا يعتبر، بالضرورة، مفيدا على المستوى الاستراتيجي.

ان التعريف القديم للاستراتيجية، الذي تركز حول فكرة ان الاستراتيجية تهتم بايجاد ظروف اولية مريحة تؤدي الى نجاحات تكتية، هو تعريف ناقص. فمن المؤكد ان النجاحات التكتية عنصر مهم في النجاحات الاستراتيجية، لكنها ليست عنصرا كافيا لتشكيل النجاح الاستراتيجي والانتصار. ان المهمة الأولى للاستراتيجية، من حيث الأهمية، هي الحرص على ان تكون للنجاحات التكتية نتائج استراتيجية، والحيلولة دون جعل الانجازات التكتية عقيمة. ومن دون ذلك تكون الاستراتيجية مفتقرة الى اضفاء الجانب التكتي عليها، او ما يعرف باسم «تكتيك الاستراتيجية»، وهي المعضلة الموجودة في الافتراض انه يجب الاهتمام بالنجاحات التكتية، وأن الاستراتيجية ستهتم بنفسها كنتيجة اضطرارية للانجازات التكتية. وهذه هي معضلة النظر الى الحرب من منظور المعركة، والتي يحتمل ان يفشل فيها الضباط المتخصصون، اذ ان الضباط الذين تم تدريبهم لخوض المعارك يمكن ان يتصوروا ان ادارة الحرب ليست أكثر من ادارة قتال على مدى اوسع، حيث تبدو القيادة العامة أنها اصبحت سرية او كتيبة او لواء «موسعا».

ولقد كان كلاوزفيتس يقظا ومتنبها لهذه المعضلة، وذلك عندما أكّد ــ من منطلق نظريته الهدفية (اي التي تقوم على أساس الأهداف التي ترمي اليها الأمور) ــ ان القتال هو مجرد وسيلة في يد الاستراتيجية. وطبقا لذلك، عرّف الاستراتيجية بأنها «استخدام المعارك لضرورات الحرب» (انطلاقا من نظريته الهدفية أيضا، فإن التكتيك في مفهومه هو «استخدام الجيوش لضرورات القتال»). والحقيقة، ان مسؤولية الاهتمام بأن تكون للانجازات العسكرية نتائج سياسية، تقع على عاتق مستويات القيادة العليا السياسية والعسكرية. ولذا، فإنه ينبغي للمستويات القيادية: أولا، استبيان الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق النجاح في المعارك. ثانيا، الاهتمام بالظروف الاستراتيجية والسياسية ضمن ذلك. ولهذا الكلام مغزى كبير، وبالأخص في عصرنا اذ ان الحرب بين دول متوسطة وصغيرة ليست معركة مغلقة، بل معركة مفتوحة يمكن ان تؤثر، خلالها، ضغوط ومواقف عناصر ثالثة في نتائج الحرب، بل يمكن ان «تسلب» الانتصار من الطرف المنتصر. وهذا هو الاختيار الذي يقع في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة الى زعامة الحرب العسكرية والسياسية.

ولا يكفي أبدا نوعية المحاربين؛ فنوعية الزعامة السياسية تؤثر بالتأكيد في الحرب بصورة لا تقل ــ بل ربما تزيد ــ عن نوعية المحاربين والنوعيات التكنولوجية، وعن الكمية. ان حكمة الحرب حكمة سياسية في الدرجة الأولى، وحكمة عسكرية وتكنولوجية بعد ذلك. وبحسب ما قال أفلاطون: «ان الحكمة السياسية هي ام الحكمة العسكرية». لقد كان معروفا منذ القدم ان الاستراتيجية والحرب وسيلتان في يد السياسة. والشيء الجديد الذي اتى به كلاوزفيتس هو فقط التعبير القاطع الذي

أعطاه لذلك. واذا كانت مشكلة التوتر بين الكمية والنوعية تواجه المستويات الدنيا، فإن المستويات المسؤولة عن قيادة الحرب، والتي يشترك فيها عدد غفير، تواجه مشكلة النوعية فقط، اي نوعية الزعامة في فهم الظروف التاريخية والقدرة الابداعية على ايجاد حلول ملائمة.

النظرية والمذاهب والتخطيط في بناء القوة العسكرية*

الرائد آفي كوبر

ان دولة اسرائيل، المهددة من الخارج، والتي لم تتقرر حدودها او اعترف بها نهائيا، ولم يبلور مجتمعها بعد، والتي يعاني قسم من قيمها حالة من التضارب، وينوء اقتصادها بالعبء الأمني، وذات العدد القليل من السكان، لا تستطيع بناء قوتها القومية وقوتها العسكرية بصورة عادية بين ليلة وضحاها، وبطريقة عشوائية، وبمنظور ضيق، ووفقا لموارد تتيسر بين الحين والآخر.

ان بناء القوة العسكرية لدولة لها ظروفها الفريدة، كدولتنا، يقتضي استنفادا ناجعا لمجمل الموارد القومية والموارد المخصصة للأمن ولبناء الجيش. والشرط المهم لاستنفاد الموارد على هذا النحو هو الرؤية المتكاملة لعملية بناء القوة. وينبغي ان يعبَّر عن هذا التكامل في مجالات العمل القومي (السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والتكنولوجيا، والجيش)، وفي العوامل المؤثرة في بناء القوة على مختلف المستويات (الاستراتيجيا العليا، والاستراتيجيا، والمستوى العملاني، والتكتيك)

* من كتاب «الكمية والنوعية»، إصدار وزارة الدفاع، ١٩٨٥، ص ٧٩ ـ ٩٥.

بهرميتها، والتبادلية التي تميز العلاقات بينها، وفي الفكر الذي يكرس لعملية بناء القوة ـ النظرية العسكرية، المذاهب (العقائد) على اختلاف مستوياتها، والتخطيط (اتخاذ القرارات واعداد الخطط لتنفيذها)، وذلك كله تبعا للبعد الزمني.

والتفكير المجرد والمبدئي، الذي لا يهدف الى رفع العتب فحسب، هو العنصر المهم في نوعيتنا. وبصفته هذه فإنه، في حد ذاته، يقدم مساهمة لفكرنا الأمني. ومما لا شك فيه ان دمجه في عملية بناء القوة سيساعد في مجابهة أكثر نجاعة للتعقيد والمفارقة اللذين يتميز بهما «مسرح» اسرائيل الاستراتيجي.

ان بناء القوة العسكرية ليس نشاطا عسكريا أمنيا منفردا. فسياقه هو الأمن القومي الشامل للدولة، وهو يشتق منه ويؤثر فيه. وبناء القوة العسكرية ليس ثمرة للتخطيط فقط. ويقتضي تكامل العملية دمج أبعاد نظرية ومذهبية (عقائدية) في التخطيط الذي يشكل لب العملية في جميع الأحوال. والتخطيط هو ما يهدف الى منح الجيش، بصورة عملية، القدرة على أداء مهمته، في مسار طويل مستمر ومعقد تتخذ في سياقه قرارات، وتوضع خطط لتنفيذها. غير ان بناء القوة، اذا غابت الأسس النظرية والمذاهب، سيكون مشوبا بالخلل من النواحي التالية:

أ ـ انفصال معيّن عن ماهية مجال الأمن القومي والتخصص العسكري اللذين يشكلان أداتين ضروريتين لكل من يعمل في تخطيط الجيش. ووظيفة النظرية هي ملء هذا الفراغ بالاستناد الى النتاج الفكري والخبرة والدروس التاريخية العالمية في مجالي الحرب والاستراتيجيا.

ب ـ «استنباط الدائرة مجددا» مرة تلو الأخرى، من خلال التشديد على «المتغير» في مجالي الأمن والجيش، على حساب «الثابت»، وحتى «الدائم» في الحياة الأمنية والعسكرية للأمم عامة، والأمة المحددة خاصة. وفي هذا المجال، هناك دور ليس للنظرية العسكرية العالمية فقط، بل أيضا للدروس التي تستفيدها الأمة من نجاعة الحلول التي تمت ملاءمتها مع ظروفها، والتي بلورتها وتبنتها وطبّقتها في السابق، ومن قدرة هذه الحلول على ان تشكل معيارا لسلوك الدولة في المستقبل أيضا، اي المذاهب (العقائد) على اختلاف مستوياتها.

لذا تكمن نوعية البناء في تكامل العملية المرهونة بدمج النظرية والعقيدة والتخطيط، والمرهونة أيضا بالعلاقة المتبادلة والهرمية القائمة بين العوامل المختلفة التي يشملها كل من هذه الأسس. بالاضافة الى ذلك، فإن معضلات النوعية والكمية في بناء القوة العسكرية قائمة في مجالات وصُعد مختلفة ومتنوعة، سواء داخل الجيش او خارجه.

والتعرف على هذه الأسس وعناصرها، ومستويات التحليل ذات الصلة بمسار بناء القوة العسكرية، هو الهدف المركزي لهذا المقال.

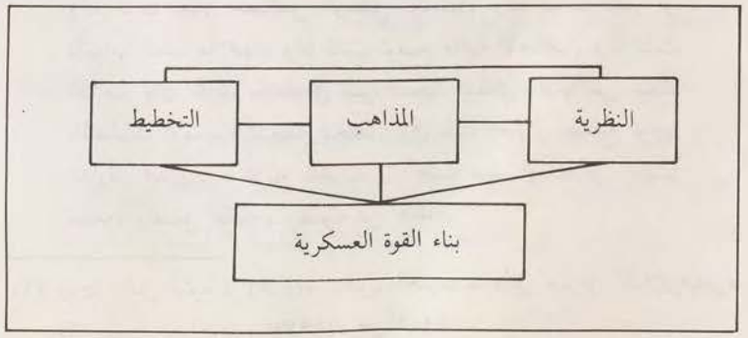

النظرية العسكرية وبناء القوة

النظرية العسكرية هي مجموعة من الفرضيات والقواعد العامة المجردة، تصف وتفسر الظواهر والمتغيرات الجوهرية والثابتة التي تؤثر في الحرب والاستراتيجيا، والعلاقة المتبادلة بينها، استنادا الى التجربة العملية والدروس المستفادة في هذين المجالين، والتي استخلصت من «مختبر» التاريخ العسكري.

وتعالج النظرية العسكرية مجالات متنوعة ـ بدءاً بمبادىء الحرب، وأشكال المعركة، وأنواع الحرب، والعلاقة بين الحرب والسياسة، والقيادة والسيطرة، وانتهاءً بالنصر والحسم وعواملهما.

وتتمثل مساهمة النظرية في عملية بناء القوة في اربعة جوانب مركزية:

أ ـ انها تمنح العاملين في بناء القوة البنية التحتية النظرية والفكرية للاشتغال بالمجال العسكري:

> «اذا كانت النظرية تبحث في الموضوعات التي تتألف منها الحرب، واذا كانت تميز بوضوح أكبر بين الأمور التي تبدو مختلطة لدى النظرة الأولى، واذا كانت تفسر خصائص الوسائل بكاملها، واذا كانت تشير الى تأثيراتها البادية ملامحها، واذا كانت توضح ماهية الأهداف، واذا كانت تكشف مجال الحرب بكامله في ضوء البحث النقدي، فإنها تفي عندئذ بالمتطلبات الأساسية المتعلقة بمجالها. وفي تلك الحال، تستطيع توجيه الدارس الذي يريد الالمام بالحرب... حيث ستنير له الطريق، وتيسّر تقدمه، وتصقل حكمه، وتصونه من الخطأ».(١)

(١) روجر اشلي ليئونارد (محرر)، «حول الحرب ـ دليل موجز لكلاوزفيتس» (تل ابيب: معراخوت، ١٩٧٧)، ص ١٠٢.

ب ـ تزود النظرية المشتغلين ببناء القوة بقاسم مشترك مفهومي، وبالتالي بلغة مشتركة:

> «ان المهمة الأولى لأية نظرية هي الفصل بين المصطلحات والأفكار المختلطة والمتشابكة في ظاهر الأمر. وبمجرد توصلنا الى الفهم السليم للأسماء والمصطلحات، سيكون في استطاعتنا ان نأمل باحراز تقدم بسيط وواضح، وعندها فقط سنكون واثقين بأن [المشتغلين ببناء القوة] يرون الأمور بالمنظار نفسه».(٢)

كثيرة هي المصطلحات ذات الصلة ببناء القوة العسكرية، التي نميل الى خلطها، او التي لا نفهم التمييز الدقيق بينها بدرجة كافية. مثلا: الكمية ـ النوعية؛ الردع ـ الحسم؛ النصر ـ الحسم؛ التدريب ـ المناورة؛ الانذار الاستراتيجي ـ الانذار التكتي؛ الدفاع التحصيني؛ الهجوم ـ الهجمة؛ الحرب الوقائية ـ الضربة المسبقة؛ ميزان القوة ـ ميزان القوى؛ ميزان القوى ـ ميزان التدمير؛ الخداع ـ المباغتة ـ التضليل؛ التفوق ـ الأفضلية؛ الخطوط الحمر ـ الأسباب المبررة للحرب؛ الالتفاف ـ الهجوم غير المباشر؛ قوة مضادة ـ قيم مضادة؛ عمق استراتيجي ـ ظهير استراتيجي؛ استخبارات ـ تجسس؛ وهلم جرا. ويهدف الاهتمام بالنظرية العسكرية الى المساعدة في توضيح المفاهيم، ويمكن له ان يؤدي الى ذلك.

ج ـ تساعد النظرية في تقسيم العوامل المؤثرة في بناء القوة الى مستويات في التحليل: السياسة؛ الاستراتيجيا العليا ـ التي تتناول العمل القومي الشامل الذي يشكل الأمن والجيش محورا له؛ الاستراتيجيا ـ التي تتناول استخدام القوة العسكرية او التهديد

(٢) دليل موجز لكلاوزفيتس، ص ٩٧.

باستخدامها كأداة لتحقيق أهداف سياسية، اي الحرب كمجموع كلي؛ المستوى العملاني ــ الذي يتناول خطوات مشتركة ما بين الأسلحة والقوات التي تشكل قسما من المجهود الحربي الشامل؛ التكتيك ــ الذي يتناول ادارة المعارك في الحرب في اطار الخطوات العملانية؛ وحتى التكنو ــ تكتيك، الذي يتناول تقنية استخدام القوات والوسائل في المعركة.

وهذا التقسيم مفصّل جدا بالمقارنة مع التقسيم الكلاسيكي، الذي يعتمد مستويين فقط: استراتيجيا وتكتيك. وهو يعبر عن صقل وتمييز للمفاهيم تبلورا عبر السنين.

ان الحدود الفاصلة بين مستويات التحليل ليست جامدة. فمستويات التحليل «على الرغم من أنها ملائمة لأغراض البحث، فانه لا يجوز مطلقا فصلها الى تقسيمات منفصلة؛ فعلاوة على ان كلا منها يؤثر في الآخر، فهو يمتزج به عند حدود التماس».(٣)

وفي الحقيقة، اذا اعتبرنا الاستراتيجيا، على سبيل المثال، «جسرا» بين المجال السياسي والمجال العسكري، فسيتبين لنا ان لها وجهين: الأول، عسكري يرتبط باستخدام القوة في الحرب، ويقتضي التدخل النشيط والدائم لأصحاب المهنة العسكرية؛ والثاني، سياسي يرتبط بتعريف غايات استخدام القوة والأهداف العسكرية للحرب. وهذان الوجهان للاستراتيجيا يجعلان منها شأنا يشترك فيه السياسيون والعسكريون معا.

(٣) ب. هـ. ليدل هارت، «استراتيجيا لمقاربة غير مباشرة» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٥٦)، ص ٣٢٩. تطرق ليدل هارت الى مستويي تحليل فقط: الاستراتيجيا والتكتيك.

بالاضافة الى ذلك، يمكن لموضوعات بناء القوة ان تتبع مستويات مختلفة من التحليل، وفقا للمعايير والسياقات التي يتم تفحصها فيها. مثلا: قرار تطوير وانتاج طائرة «لافي» يشكل، في سياقات معينة، قرارا سياسيا (خلق عدم تبعية) واقتصاديا (أداة لتطوير البنية التحتية العلمية والصناعية لاسرائيل) على مستوى السياسة او على مستوى الاستراتيجيا العليا؛ أما في سياقات اخرى (التكنولوجي والعسكري) فهذا القرار يقع في مجال المستوى العملاني او التكتي.

ان التقسيم الى مستويات من التحليل يشحذ ادراك بناة القوة فيما يتعلق بجانبين مركزيين: الجانب الأول هو السياق الذي تبنى القوة في اطاره ــ العمل القومي الشامل ــ الذي تطرقت اليه في بداية المقال؛ الثاني هو المعيار المركزي لبناء القوة، أي كون الجيش أداة في يد القيادة السياسية. ونظرا الى ان الحرب، على حد قول كلاوزفيتس، هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى، فمن الواضح ان منطق بناء الجيش واستخدامه منطق سياسي، ومن الواضح ان القيادة العسكرية التي تشتغل فعليا ببناء الجيش تخضع للقيادة السياسية التي تمسك بصلاحية ومسؤولية توجيه رجال الجيش الذين يقومون بالمهمة:

> «ان الجيش لا يقرر السياسة والنظام والقوانين والترتيبات الحكومية في الدولة، وهو لا يقرر حتى بنيته وترتيباته وخطوط عمله بصورة مستقلة، وهو طبعا لا يقرر بشأن السلم او الحرب. وليس الجيش إلا أداة التنفيذ، أداة الدفاع والأمن [للدولة]... لنظام الدولة، لخطوط السياسة الداخلية والخارجية، لاعلان الحرب وصنع السلام، لتنظيم الجيش وتشكيل صورته، وهذه جميعا تقع ضمن الصلاحية المطلقة للسلطات المدنية» (دافيد بن ــ غوريون).(٤)

(٤) «الجيش والامن» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٥٥)، ص ١٤١.

د ــ توفر النظرية مقاييس فكرية لبلورة المذاهب والخطط على مختلف مستويات بناء القوة ومراحله.

سنمثّل على ذلك مستخدمين موضوعين نظريين: أشكال المعركة، ومذاهب الحرب. وكما هو معروف، يختلف الدفاع والهجوم، كأشكال للمعركة، أحدهما عن الآخر في جوانب عديدة ومتنوعة تبحث فيها النظرية العسكرية بالتفصيل. ويتعلق احد الفروق بينهما ببنية وتنظيم القوة التي يقتضيها شكل المعركة، الذي تتبناه الدولة او الجيش وفقا لظروفهما الخاصة ــ على المستوى الاستراتيجي او العملاني او التكتي. فعلى سبيل المثال، اوصى الأستاذ الراحل سعاديا عميئيل، في تحليله للصراع التقليدي بين طرفين غير متساويين في القوة، بأن يتبنى الطرف المتخلف عدديا «استراتيجيا متوازنة متعددة الخيارات»، اعتبرها الطريقة الأفضل لتحقيق استقرار سياسي استراتيجي. وجزم أيضا بأن «تطبيق هذه المقاربة يستلزم بنية قوة برية مؤلفة من عنصرين: الأول، يشمل أطقم قتال مشتركة دفاعية تكون مهمتها الدفاع النشيط؛ والثاني، تشكيلات مشتركة هجومية. ويكون التشديد في العنصر الأول على القوة النارية الغزيرة والدقيقة، أما في العنصر الثاني فيكون التشديد على قابلية الحركة». (٥)

ويجب التعبير عن مبادىء الحرب، التي من المألوف اعتبارها خلاصة لأسس التفكير العسكري العالمي «في تخطيط وادارة اية معركة عسكرية، على المستوى التكتي والعملاني والاستراتيجي. ويتعين على

---

(٥) سعاديا عميئيل، «الدفاع التقليدي في ظروف التخلف العددي»، «معراخوت»، ٢٦٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، ص ٦.

القائد دراسة وتفحص وتقويم خطته لتنفيذ المهمة في ضوء مبادىء الحرب». (٦) وتكمن القيمة الفعلية للمبادىء في حقيقة كونها «مقياسا للتحكم، من يستعين بها.. تزداد حظوظ نجاحه.. وليست المبادىء سوى خطوط موجهة للتنفيذ، الذي يعتمد في المقام الأول على المنفذين انفسهم». (٧)

ويقيناً ان النظرية العسكرية لا تشمل وصفات للسلوك في أثناء الحرب، فكم بالحري لبناء القوة، سواء لأنها غير مكيفة لتلائم سياقات قومية متميزة، او لأن المجال الأمني والعسكري يتسم بدرجة عالية من الدينامية، وعدم اليقين، والتعقيد، وغياب العقلانية، التي تثقل على ايجاد بنية فكرية موجهة للتنفيذ. بناء على ذلك، فإن «الأكاديميين العسكريين المعتمدين لن يستطيعوا ان يقرروا بدقة اي الاستراتيجيات والقوات ستلزم لتحقيق أهداف معينة للسياسة الخارجية، نظرا الى عدم وجود قواعد وقوانين تحدد متطلبات كهذه، وقليلون هم من سيدّعون وجودها». (٨)

ويُحسن الأستاذ يهودا فالخ وصف العلاقة المتبادلة المرغوب فيها بين القول (النظرية العسكرية) والممارسة، اذ يقول:

---

(٦) اللواء موشيه باركوخفا (بريل)، «مبادىء الحرب في الجيش الاسرائيلي ــ هل تقتضي التعديل»؟، «باشريون»، ٤٧، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، ص ١٤.

(٧) العقيد أبراهام ايالون، «الداعي لمبادىء الحرب»، فصل من دراسة له في موضوع مبادىء الحرب ستنشر ضمن سلسلة «مركاز كوفيد» من اصدار «معراخوت».

(٨) أ. انتهوفن وك. سميث، «ثمن الامن» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٧٤)، ص ٧٣.

«لو شئنا وضع صيغة تعريف مبسط لشبكة العلاقات بين النظرية والممارسة في هذا الشأن الدموي المسمى الحرب، لرأينا ان الممارسة تطرح أسئلة تحاول النظرية الاجابة عنها. غير ان النظرية الصحيحة تتنازل سلفا عن الحق في املاء خط عمل متشدد... ومن الخطأ الاعتقاد ان رجل العمل ذا العقل السوي، الذي يفتقر الى الاعداد المسبق الملائم، سواء العملي او النظري، سيؤدي المهمة. والشرط الحيوي للنجاح هو الدمج بين المعرفة النظرية والعملية».(٩)

لقد واجهت النظرية العسكرية في السابق معضلات الكمية والنوعية مواجهة مباشرة. وسنسوق فيما يلي بعض الأمثلة فقط، التي تتناول ثلاثة أسئلة تتعلق بهذه المشكلة: ما الذي يضمن الانتصار؟ ما الأفضل: جيش نخبوي ام جيش شعبي؟ معايير كمية لحجم الجيش.(١٠)

أ ــ ما الذي يضمن الانتصار؟ في الامكان تحديد ثلاث مدارس فيما يتعلق بهذا السؤال: مدرسة أنصار التفوق العددي، ومدرسة أنصار التفوق النوعي، والمدرسة التي تؤيد الدمج بين الكمية والنوعية. ويمثل لودندورف وفوش، على سبيل المثال، المدرسة الأولى. اعتبر لودندورف التفوق العددي المفتاح لانهاء الحرب الشاملة بصورة سريعة، وبالتالي لمنع تقوض التكتل الداخلي للأمة ومناعتها الاقتصادية. وحاول فوش ان يثبت، بصورة حسابية، ان معدات الأسلحة الحديثة زادت في التفوق المادي للنار ومنحت الميزة للمهاجم. وفي الامكان اعتبار شليفان ودي ــ بيك ممثلين للمدرسة النوعية. فقد اعتقد شليفان انه وجد طريقة

(٩) «المذاهب العسكرية» (اصدار معراخوت، ١٩٧٧)، المقدمة للطبعة العبرية.
(١٠) تستند الأمثلة الى كتاب «المذاهب العسكرية».

لاخضاع الخصم المتفوق من الناحية الكمية بواسطة تطويقه من الجناحين وابادته، بناء على نموذج انتصار هنيبعل في كانّه؛ أما دي ــ بيك، فقد رفض «نظرية التشكيلات الكبيرة» لأنها، في رأيه، تجاهلت اهمية أبعاد النوعية، لا سيما اهمية الانسان. وبالمقارنة معهما، رفع كلاوزفيتس لواء الدمج بين الكمية والنوعية. فقد رأى فعلا ان التفوق العددي هو المفتاح للنصر، لكن فقط اذا اقترن بعامل المعنويات (معنويات القائد، معنويات الجيش، معنويات الشعب).

ب ــ جيش نخبوي ام جيش شعبي؟ طُرح هذا السؤال، بكل حدته، مع تحول الحرب الى حرب شاملة، بعد الثورة الفرنسية والثورة الأميركية. ويشكل دي ساكس، وجوميني، وفولر، وليدل هارت وغيرهم نماذج للمنظّرين الذين رفعوا لواء الجيش النخبوي المهني. وفي مقابل هؤلاء، هناك جماعة أنصار التعبئة الشعبية العامة، الذين أكدوا اهمية انخراط الشعب والروح النابضة فيه: لينين (الى ان تعلم الدرس المستفاد من الحرب العالمية الأولى التي قادته الى التراجع عن تفضيل الجيش الشعبي)، وماو، وجياب. ونجد في هذا السياق أيضا موقفا يؤيد الدمج. فزيكينت مثلا، الذي كان يميل فعلا الى الجيش النخبوي، لم يلغ اهمية الجيش الشعبي، ودعا الى بناء القوة العسكرية القائمة على التكامل بين جيش نظامي صغير مسلح ومدرب ومتحرك، يقدم ردا على الهجوم المباغت، وبين قوة دفاعية شعبية كبيرة، ادنى نوعية من الجيش النظامي لكنها قادرة، بفضل حجمها، على منحه الدعم الى حين القيام بهجوم وتأمين الحسم.

ج ــ الحجم الأمثل للجيش. شهدت النظرية العسكرية محاولات، مثيرة للسخرية في حد ذاتها، لتحديد «سقف» كمي للجيش.

وقبل كلاوزفيتس، سادت نظرة ذهبت الى ان ثمة حجما أمثل قياسيا للجيش، وأن تجاوزه يؤدي الى المساس به: ادعى مكيافيلي ان هناك حاجة الى ٥٠ ألف جندي؛ وحدد دي ساكس الرقم ٤٥ ألفا. وبناء على شهادة شليفان، كان لبسمارك أيضا موقف بشأن العدد الأقصى للجيش ــ ٢٠٠ الى ٣٠٠ ألف جندي... غير انه لا يجوز لنا ان ننسى ان النظرية العسكرية زودتنا أيضا بالمعيار العقلاني لكلاوزفيتس، الذي يرى ان كثافة القوة تتأتى من القدرة على تحقيق الهدف السياسي بواسطتها ــ لا أكثر ولا أقل.

ان الواقع الاستراتيجي المتعدد الأبعاد والشائك لعصرنا يقتضي، بلا شك، ايجاد حلول أكثر تطورا وأكثر ملاءمة من تلك التي تقترحها النظرية. غير ان الأسئلة الجوهرية والمعضلات الأساسية التي تتصدى لها النظرية تبقى سارية المفعول اليوم أيضا. ألا تتخبط الجيوش، في عصرنا الحاضر، في أسئلة على غرار: ما هو الانتصار؟ ما هي عناصره، وكيف يمكن تحقيقه؟ او في مسألة المقارنة والعلاقة بين الجيش المحترف والجيش الشعبي، او مسألة «الميزان الحرج» اللازم للجيش لكي يؤدي رسالته، او عدة مسائل اخرى ذات صلة ببناء القوة؟

المذاهب (العقائد) وبناء القوة

المذهب (العقيدة) عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات المبدئية المشتقة من الظروف الأمنية والاستراتيجية الفريدة للدولة، المصُوغة كبرنامج عمل للدولة وسلوكها في مجالي الأمن والجيش. وهناك من يعتبرونه «جسرا» بين النظرية العسكرية وتخطيط الشؤون الأمنية للأمة

وادارتها، لأنه يدمج المبادىء النظرية ويترجمها الى لغة العمل وفقا لظروف الدولة.

والمذاهب كامنة في مستويات التحليل المختلفة، بدءا بمستوى الاستراتيجيا العليا وانتهاء بالمستوى التكتي. وتتمثل مساهمتها في عملية بناء القوة في ثلاثة مجالات مركزية:

أ ــ يوفر المذهب «تجانسا ودمجا للمشكلات... وتوجها واتجاها عاما، أما في غيابه فتصبح كل مشكلة قضية قائمة بذاتها». (١١)

ب ــ يمثل المذهب العوامل «الثابتة» في التفكير الأمني ــ العسكري، وبذلك يضفي بعدا من الاستمرارية والثبات على هذا التفكير عامة، وعلى الاشتغال ببناء القوة العسكرية خاصة. ولا يتأثر المذهب بالأزمات، ولا يشكل ــ في حد ذاته ــ موضوعا لاتخاذ قرارات جارية:

> «ان السياسة عبارة عن مسألة مناورة ومرونة... وعندما نتحدث عن مبدأ امني، مذهب امني، فإننا نقصد أمرا أساسيا، أمرا لا يتغير كل مرة بحسب الأهواء. نقصد أمرا قائما على العوامل الأكثر ثباتا، لا على المتغيرات ــ على الثوابت بمنظور السنوات لا بمنظور الأسابيع او الأشهر». (١٢)

ج ــ يرشد المذهب مخططي بناء القوة ويوجههم («المذهب الأمني لا يخطط له، بل هو يسبق التخطيط ويشكل أساسا

(١١) اللواء (احتياط) يهوشفاط هركافي، «تأملات في مذهب الامن القومي»، «معراخوت»، ٢٧٠ ــ ٢٧١، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٢.

(١٢) اللواء يسرائيل طال، «تبلور سياسة الأمن ومذهب الأمن في اسرائيل»، محاضرة ألقيت في كلية الأمن القومي، ٢١ آذار / مارس ١٩٧٨.

له»)[١٣] لا سيما في الأوضاع التي تخلق فيها البيئة الاستراتيجية (أنظر أدناه) حالات تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، وبالتالي معضلات صعبة:

«يحتمل، في العديد من الحالات [المقصود هو أوضاع عدم اليقين]، ألا يجدي شيء سوى التقيد بمذهب أساسي واحد لا يرتبط باعتبارات، لكنه في الوقت نفسه يتحكم فيها... علينا ان نؤمن، بثقة كاملة، بأن موثوقية المبادىء المختبرة هي موثوقية أكبر كثيرا. حتى عندما نكون معرّضين لتأثيرات مشوشة ناشئة عن أحداث عارضة، فإنه لا يجوز لنا ان ننسى ان قيمتها [الأحداث العارضة] ليست كبيرة جدا. وبمنحنا الأفضلية لقراراتنا الأولية والتمسك بها في حالات الشك، فإننا نضفي على نشاطاتنا طابع المثابرة».[١٤]

ان مساهمة المذهب للعمل العسكري عامة، ولعملية بناء القوة ــ اي موضوع اشتغالنا ــ خاصة، مرهونة بنجاح القائمين على تطبيقه في تجنب الدوغماتية، اي تطبيقه «الأعمى»، من خلال تجاهل الاعتبارات المتعلقة بجوهر الموضوع والظروف:

«في تاريخ الجيوش المختلفة، كثيرا ما رددت جملة قصيرة وبسيطة، لكنها مع ذلك تقرر مصائر في بعض الأحيان: فعلنا ذلك دائما على هذا النحو، وليس ثمة سبب وداع الى التغيير... ويحتمل ان تكون هذه الكلمات، او كلمات مماثلة لها، هي التي استخدمها القنصل الروماني في تعليل قراره بقيادة جيشه في تشكيل تقليدي مغلق الى وسط الفخ الذي نصبه له هنيبعل في معركة كانّه. ويحتمل ان يكون الصليبيون قد قدموا التفسير نفسه عندما تورطوا، بكتائبهم فاقدة القدرة على الحركة

(١٣) اللواء (احتياط) يهوشفاط هركابي، «تأملات في مذهب الأمن القومي»، «معراخوت»، ٢٧٠ ــ ٢٧١، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٣.

(١٤) دليل موجز لكلاوزفيتس، ص ٨٣.

والمناورة، في جبال يهودا خلال حملاتهم ضد الأنصار العرب. ولا يستبعد ان يكون قادة الجيوش المرتزقة، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، قد نقضوا ــ بهذه الصيغة ــ المذهب القتالي الجديد والبنية الجديدة للهولنديين والسويديين، وأن يكون ورثة فريدريك الأكبر قد عللوا تمسكهم بتلك الأساليب التكتية والتنظيمية، التي كان لا بد من ان تفشل حيال الآلة العسكرية التي أوجدتها الثورة الفرنسية».[١٥]

وفي هذا السياق، يصف الدكتور ميخائيل هندل استيعاب اسرائيل لمذهبها باعتبارها غير مبدئية وغير عقائدية. ويشير الى ان المذهب الاسرائيلي يخضع للتغيير واعادة التفحص والتعديل، في عملية ثابتة وطويلة، الى درجة يمكن معها اعتبار مرونة المذهب احد اسس المذهب نفسه.[١٦]

والمذاهب المتصلة بالبناء العسكري هي: مذهب الأمن القومي، ومذهب الأمن (بما في ذلك مذهب الحرب)، ومذهب بناء القوة، ومذهب القتال. وسنتوقف أدناه عند الرابط بينها، انما ليس قبل ان نشير الى عاملين أساسيين يشكلان «المحور» المبدئي في الفكر الأمني والعسكري، اي المعطيات الأساسية للدولة من جهة، وقيمها وايديولوجياتها من جهة اخرى.

يُقصد بـ«المعطيات الأساسية» المعطيات الجيو ــ استراتيجية، الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية الأساسية الثابتة على مدى الزمن للدولة، غير القابلة للتغيير بسهولة، او خلال

(١٥) المقدم (احتياط) يسرائيل بار، «حول المحافظة والمرونة في الفكر العسكري»، «معراخوت»، شباط / فبراير ١٩٦٠، ص ٢٦.

(١٦) Michael I. Handel, *Israel's Political — Military Doctrine* (Harvard University, July 1973), p. 70.

الفترة المنظورة او حتى بصورة مطلقة، والتي ترتهن بها، بديهيا، قوتها القومية الفعلية والاحتمالية، وميزان القوة وميزان القوى بينها وبين جيرانها ومجال المناورة المتوفر لها. وفي السياق الاسرائيلي، مثلا، يبرز عدم التجانس الكمي والمادي الأساسي بين اسرائيل وجيرانها، وهو ما يترك بصماته على مجمل الفكر الأمني والعسكري.

ويُقصد بـ «القيم والايديولوجيا» مجموعة المفاهيم التي هي ارث المجتمع بكامله او مجموعات، او أفراد منه، والتي يمكن ان تكون ذات جذور وأصول ثقافية، دينية، قومية، اجتماعية ـ عالمية، او دمجا معينا من جذور وأصول كهذه. ويسمي الأستاذ شلومو افنيري مجموعة المفاهيم التي من هذا النوع «ايديولوجيا» «تحرك الناس وتشكل بنية تحتية بالنسبة اليهم، وركيزة ومبررا ومحفزا للعمل... مجموعة أفكار يمكن ايجاد ترجمتها في الواقع الذي ينشط فيه الناس... وليس القصد، بالضرورة، نشاطا متواصلا لحظة بعد اخرى... بل القصد نشاط عام موجَّه وفقا لمجموعة [المفاهيم] المذكورة». (١٧)

انه مجال نوعي واضح يقدم اجابة عن أسئلة من نوع: «لماذا نناضل»؟ «من أجل ماذا نناضل»؟ او «ما هي ساحات النضال»؟ (المجتمع داخل الدولة، الشعب، العدو)، وهو يترك طابعه على التوجه الأمني والاجماع والمعنويات والحوافز للدولة كلها ولمجموعات وأفراد داخلها، وله انعكاسات على الحوافز واصرار الجندي واستعداده

(١٧) الأستاذ شلومو افنيري، «الايديولوجيا كقوة»، «معراخوت»، ٢٨٥، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، ص ٣.

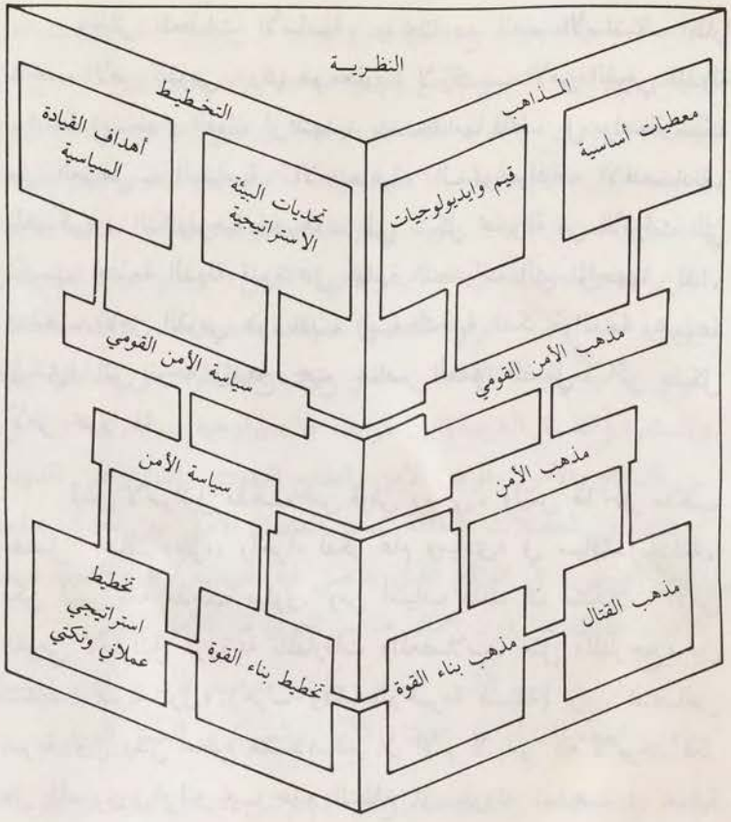

للتضحية في ساحة القتال، التي يجب تنميتها كجزء مهم من بناء القوة العسكرية. (١٨)

(١٨) بشأن الفكرة الصهيونية كايديولوجيا وتأثيرها في الأمن القومي، أنظر مقال العميد اهرون لبرن، «الفكرة الصهيونية كالعنصر الايديولوجي في القوة القومية»، «معراخوت»، ٢٨٥، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢، ص ٧ ـ ١١.

وتخلق المعطيات الأساسية، بدمجها مع القيم الأساسية، اطارا لمذهب الأمن القومي. وكما هو معلوم، لا يكتسب الأمن القومي للدولة بواسطة استخدام القوة، او التهديد باستخدامها فقط، بل بواسطة شبكة من العوامل ــ السياسية، الاجتماعية، الديموغرافية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية وغيرها ــ التي تشكل مجموعة من الأدوات التي تكسب مجتمعة الدولة قدرة على مجابهة التحديات التي تواجهها. لذا، فمذهب الأمن القومي هو، اذن، البنية التحتية الفكرية العامة ومجموعة المبادىء التي توجه وتدمج جميع عناصر العمل القومي، التي يشكل الأمن محورا لها.

ليس لاسرائيل مذهب امن قومي رسمي، وليس لها حتى مذهب مفصل. هناك «جزء» وأجزاء لفكر عام ومبادىء في سياقات مختلفة، لكن ليس ثمة مذهب مبلور. ومن أسباب ذلك ان مشكلات الأمن القومي لاسرائيل مزروعة بالمفارقات والمعضلات، مثل «التأرجح» بين تسديد «ضربة أولى» (حرب وقائية او ضربة مسبقة) وبين امتصاص ضربة أولى وشن هجوم مضاد؛ غير ان الأمر لا يعني انه لا يوجد فكر على المستوى، او انه يجب عدم التطلع الى بلورته كمذهب في عملية واعية. ومن المعروف ان بين الموضوعات المركزية التي يجب معالجتها، في اطار مذهب امن قومي اسرائيلي، ايجاد حلول للتخلف الكمي والمادي الأساسي لاسرائيل بالنسبة الى جيرانها وأعدائها. وهذا المعطى الأساسي يستلزم خلق أفضلية، واذا أمكن تفوق، في مجالات مركزية للقدرة ــ المألوفة منها وغير المألوفة ــ خلق نظام امني / عسكري واجتماعي / اقتصادي مُدمج يعزز فيه الاقتصاد والمجتمع والجيش احدهم الآخر في موضوعات عديدة كالطاقة البشرية، التكنولوجيا، الغذاء، الوقود،

المواصلات والصحة ــ سواء في زمن الهدوء او في زمن الطوارىء ــ خلق أدوات غير امنية لتعزيز الأمن (تسويات سياسية، ترتيبات امنية، ردع، تأمين دعم دولي سياسي، اقتصادي وعسكري قبل الحرب وفي سياقها)؛ بلورة معايير مدمجة (سياسية، اقتصادية، تكنولوجية) لتطوير نظم أسلحة أساسية بصورة ذاتية؛ بلورة مسارات منتظمة وهيئات ملائمة لاتخاذ القرارات والتخطيط في مجالات الأمن القومي؛ وهلم جرّا. كما يتعين على مذهب الأمن القومي التصدي صراحة لمعضلات، كتلك المتعلقة بموقع وأهمية البعد الاقليمي الذي توفره السيطرة على مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] بين الرابطة الايديولوجية ــ التاريخية والأمن، بين السلام والامن، او بين الأمن والطابع اليهودي والديمقراطي للدولة؛ او التصدي لمعضلات متعلقة بموقع العنصر الأمني بين مجمل عناصر الأمن القومي، في الواقع الذي يقتضي فيه التهديد لوجود الدولة هيمنة الأمن، وذلك من دون اهمال عناصر اخرى من الأمن القومي.

ومن مذهب الأمن القومي يُشتق مذهب الأمن، الذي يشمل مبادىء توجه النشاط في القطاع الأمني والعسكري للعمل القومي.

واذا عدنا الى استخدام المثل الاسرائيلي، يتعين علينا ان نكرر انه لم يجر قط صوغ مذهب امن اسرائيلي صريح ومبلور، لأسباب مشابهة لتلك التي حالت دون ايجاد مذهب امن قومي. مع ذلك، كان ثمة ــ ولا يزال ــ فكر مبدئي على مستوى مذهب الأمن. وما من شك في انه يفترض بمذهب الأمن، فيما يتعلق بموضوع الكمية والنوعية، ان يتمحور حول الجوانب المتعلقة بالقدرة على توفير رد عسكري ملائم، أيضا في ظل معطيات عدم التجانس الكمي، والقدرة على املاء مسارات الحرب بحيث لا يستطيع العدو التعبير عن طاقاته الاحتمالية الكمية بصورة

كاملة في مسار الحرب. وقد فعل مذهب الأمن الاسرائيلي ذلك ــ ولا يزال ــ في اطار القالب المثلث والتقليدي، الذي يشمل الردع والانذار والحسم. ففي مجال الردع، تُبذل محاولة للحيلولة دون مواجهة عسكرية بواسطة تطوير القدرة التي تتيح تكبيد العدو ضررا لا يحتمل، حتى في حالة التخلف في ميزان القوى الشامل. كما تحدد معايير تعرّف الظروف التي تقضي بدراسة، او باتباع، رد عسكري (خطوط حمر، أسباب مبررة للحرب)، بحيث تُستهل المواجهة الحربية وتدار بميزان قوى وظروف ارضية لا يستطيع العدو فيها، او لا يتمكن من استنفاد تفوقه الكمي، او استغلال قدرته الاحتمالية الكمية.

وفي مجال الانذار، يبذل جهد لتأمين معلومات مبكرة فيما يتعلق بنوايا العدو، او فيما يتعلق بخطواته لاتاحة الانتقال السريع من الانتشار الهادىء، الذي تكون فيه قوة الاحتياط ــ الجزء الأساسي من حجم القوات ــ غير معبأة وانما تقوم بوظيفتها في المجتمع والاقتصاد، الى انتشار الطوارىء، الذي يتضمن استنفادا اقصى للقوة، لمنع المفاجآت، بل تيسير استغلال الفرص بهذه الطريقة.

وفي مجال الحسم، اي المفتاح لتحقيق انجازات عسكرية قصوى في الحرب، يتمحور الجهد حول الوسائل الكفيلة بتحقيقها بسرعة ــ قبل تدخل الدول العظمى ــ بهدف اعادة حياة المجتمع والاقتصاد الى نصابيهما بلا تأخير؛ من خلال القدرة على نقل قوات بسرعة من جبهة الى اخرى بحسب الحاجة؛ في ابعد منطقة ممكنة عن نقاط الضعف الاستراتيجية للدولة؛ وفي خطوات تدمج بين تركيز القوة العسكرية من أجل خلق تفوق في نقاط حسم محلية وبين حد ادنى من سحق القوة (بواسطة

«استراتيجيا قائمة على الاقتراب غير المباشر» وخطوات تؤدي الى انهيار العدو، وما الى ذلك).

ويتعين على بناء القوة ان يعبر عن ثلاثية الردع والانذار والحسم، وأن يضمن عناصرها المهيمنة.

ومن مذهب الأمن يُشتق مذهبان آخران: مذهب بناء القوة ومذهب القتال، بينما يُعدّ مذهب القتال أيضا بين العوامل المؤثرة في تشكيل مذهب بناء القوة.

ومذهب بناء القوة هو مجموعة المبادىء التي توجّه تنظيم القوة وبنيتها وتجهيزها، لكي تستطيع خوض الحرب بنجاح، وفقا للمعالم التي حددت في مذهب الأمن. ولا توجد نظرية عالمية لبناء القوة العسكرية.

> «من المفهوم ان بنية جيش اسكندر المقدوني كانت انجع من بنية أعدائه الفرس. ومن الواضح ان بناء الفيلق الروماني كان أفضل من الجيوش كافة عبر فترة طويلة من الزمن. وفي المقابل، كشف هذا البناء عن مساوئه في ظروف لم يكن مهيَّأً لها، في صحراء ميسوبوتاميا، وفي غابات ألمانيا وبريطانيا. وقد اثبتت بنية الجيش الفارسي، الالماني او الكلتي ــ على الرغم من ضعفها المادي نسبيا ــ على تلك الجبهات، انها أكثر نجاعة من البناء المتطور للجيش الروماني. وقد شلّ التشكيل التكتي واللوجستي لجيش الثورة الفرنسية أعداءه الذين كانوا، مقارنة به، ثقيلي الحركة، وفاقدي القدرة على المناورة. وخلاصة الأمر انه ليس ثمة بنية مثلى، «مطلقة»، ولا يستطيع جيش ما نسخ بنية أفضل لجيش آخر بمحض ارادته. ومهمة مخططي اي جيش هي ايجاد الحل الذي يوافق المعطيات القائمة المعينة لشعبهم ولبلدهم على أفضل وجه». (١٩)

(١٩) يسرائيل بار، «مشكلات بنية الجيش الأميركي»، من كتاب: تسفي رعنان (محرر)، «الجيش والحرب في اسرائيل والعالم» (تل ابيب: سيفريات بوعاليم، ١٩٥٥)، ص ٥٨٤.

الى جانب ذلك، فإن مذهب بناء القوة، على الرغم من ضرورة تكييفه مع الظروف المحددة للدولة، سيكون انجع اذا اخذ بعين الاعتبار الجوانب التي يركز الفكر العالمي عليها. مثلا: اذا دمج ــ في كل بناء تنظيمي ــ خصائص القتال (شدة النيران، القدرة على المناورة، قابلية الحركة وما الى ذلك) في مبادىء التنظيم (الثبات، البساطة، المرونة).

ويتم بناء القوة على ثلاثة مستويات: فعلى المستوى الاستراتيجي، يتم تحديد أسلوب البنية والتنظيم وماهية المعدات والوسائل القتالية التي تمنح الجيش قدرة على المجابهة في الحرب كوحدة كاملة. واذا كانت القوة البرية هي الحاسمة، فإن ذلك يستلزم منح الأولوية للقوة البرية واعتبارها محور القوة بكاملها. واذا كانت قدرة القوة البرية على الحسم مرتهنة بالسلاح الجوي، فيجب ان تتمثل هذه الحقيقة في وزن هذا السلاح ضمن القوة العسكرية. كذلك تتحدد على هذا المستوى معايير النسبة بين الجيش الدائم والجيش النظامي وقوات الاحتياط، ومعايير حجم الجيش وحجم تشكيلاته، والنسبة بين التوظيفات في صيانة حجم القوات القائم والتوظيفات في زيادة القوة مستقبلا، وهكذا دواليك.

وعلى المستوى العملاني، يعالج مذهب بناء القوة موضوعات البنية، والتنظيم، وماهية المعدات والوسائل القتالية اللازمة لغرض تحقيق أهداف عسكرية تتم في اطار المجهود الحربي الشامل. مثلا: مسألة انشاء مرتبة وسيطة بين القيادة الاقليمية والتشكيل الأساسي، أي الأوغداه، او مسائل الدمج بين القوات والأسلحة.

وعلى المستوى التكتي، يتمحور مذهب بناء القوة حول الخلية التكتية الأساسية، اي حول التشكيل الأساسي. وهو يعالج، من جملة ما يعالجه، المعايير المتعلقة بنوع التشكيلات الأساسية، حجمها وعناصر

قوتها، وعصب قوتها، والنسبة القائمة ضمنها بين النيران والمناورة، بين المرتبة المقاتلة والمرتبة الوظائفية والمرتبة القيادية، وضمن المرتبة المقاتلة ــ بين القوات المهاجمة والمساندة وما شابه ذلك. ولا يوجد، هنا أيضا، تقسيم جامد بين المستويات، كما لا يمكن له ان يوجد. فقد يُطلب من الأوغداه، على سبيل المثال، وعلى الرغم من كونها تشكيلا أساسيا، القيام بمهمات عملانية، ويجب بناؤها بشكل يجعلها لا تفتقر الى هذه القدرة.

ان مذهب بناء القوة لا يتأثر مباشرة بمذهب الأمن فقط. ومن العوامل المؤثرة في تشكيله، مذهب القتال، اي مجموعة المبادىء التي تواجه نشاط الجندي، والقائد، والوحدة، والتشكيل، والأطر فوق التشكيل خلال القتال. ويكيّف مذهب القتال نفسه لمتطلبات مذهب الأمن، وللتطورات التكنولوجية ــ بما في ذلك لدى العدو ــ التي تخلق بالنسبة اليه ضغوطا من جهة وفرصا من جهة اخرى، ولمذهب القتال لدى العدو. وعليه ان يوفر ردا فكريا عليها كلها؛ ردا يستنفد مزايا قواتنا الى الحد الأقصى ويقلل من تأثير التكنولوجيا ومذهب القتال لدى العدو.

وتنضم التكنولوجيا، اذن، الى «ثنائي» مذهب بناء القوة ومذهب القتال، التي تنعكس وتتمثل أيضا، سواء في مذهب بناء القوة[٢٠] او في مذهب القتال.[٢١] فعلى سبيل المثال، تستوجب

(٢٠) أنظر: العقيد سيمحا ماعوز، «التكنولوجيا، الوسائل القتالية والجيش»، «معراخوت»، ٢٤٩، آذار / مارس ١٩٧٦، ص ١٠ ــ ١١.

(٢١) أنظر: المقدم آسا ليفين، «مبادىء الحرب حيال السلاح النووي»، «معراخوت»، نيسان / ابريل ١٩٥٩، ص ١٠٦.

الذخائر الموجهة دقيقة التصويب والحديثة اعادة تقويم حجم القوة الكافي (بافتراض أن نظم الأسلحة هذه تحسّن قدرة الجيش الصغير على قهر جيش أكبر منه)، وتؤثر في حسم المعضلة المتعلقة بتفصيل كثير من الوحدات الصغيرة او قليل من الوحدات الكبيرة، او معضلة تركيز القوات او توزيعها (بافتراض ان كثافة القوات تزيد في فرص التعرض للاصابة بواسطة الذخائر الموجهة دقيقة التصويب). وقد اثرت الدينامية الناشئة بين عناصر الثالوث ــ مذهب بناء القوة ومذهب القتال والتكنولوجيا ــ في تشكيل أنماط بنية وتنظيم الجيوش في التاريخ كله، وطبعا في الجيش الاسرائيلي أيضا. وعلى سبيل المثال، نتذكر الجدل الشهير الذي دار في الخمسينات بين مدرسة سلاح المشاة ومدرسة القتال المؤلل، والذي تصدره لاسكوف وزورياع. وأدى فوز المدرسة الممكننة أيضا الى تغيير في بنية الجيش وتنظيمه، كان في طليعته التشديد على المدرعات في القتال البري والتعاون بينها وبين القوة الجوية، التي اعتبرت شرطا لحرية عمل المدرعات.

تخطيط القوة العسكرية وبناؤها

ان التخطيط عملية منهجية تهدف الى محاولة تشكيل صورة المستقبل بقرارات تُتخذ في الحاضر. وتشمل العملية المعطيات الأساسية لاتخاذ القرارات، ومعاينة بدائل مختلفة، واعداد خطط لوضع البدائل الأفضل موضع التنفيذ.

ذكرنا أعلاه ان التخطيط يشكل لب عملية بناء القوة العسكرية. وبالمقارنة مع الأساسين الآخرين ــ النظرية والمذاهب ــ تتميز مساهمة التخطيط في بناء القوة بالخاصيتين التاليتين:

أ ــ الواقعية: ولهذه الواقعية جانبان:

العقلانية: يوجد التخطيط رابطة بين حجم القوة، وبنيتها، وتنظيمها، وتجهيزها، وعناصر نوعية اخرى خاصة بها، وبين تغييرات بطيئة، او سريعة، في توجيهات القيادة السياسية (أهداف او سياسة)، في التحديات التي توجدها البيئة الاستراتيجية، في تيسّر التكنولوجيا، وفي ضغوط الموارد (ميزانيات وطاقة بشرية)، وفي تعريف أهداف ومهمات القوة العسكرية، وما الى غير ذلك.

الحل الوسط: من الحلول الوسط، التي يعبر عنها في التخطيط، الحل الوسط بين ما يسمى «حاجات الأمن» (التي أحيانا ما تكون بلا حدود) وبين قدرة الدولة على تخصيص موارد لبناء القوة. «في الامكان... القول ان تنظيم الجيش هو في الواقع حل وسط بين الحاجات النابعة من مجمل دوره في أيام الحرب وبين اجمالي الوسائل الموجودة في تصرف القائمين على بنائه وتشكيله».[٢٢] ومن الحلول الوسط الأخرى، التي يقترن بها بناء القوة، الحل الوسط القائم بين جهات مختلفة داخل مؤسسة اتخاذ القرارات بشأن بناء القوة، او داخل المؤسسة العسكرية، التي تتنافس في نيل حصص أكبر للهيئات التي تترأسها. «ان الخطة... غالبا ما تكون نتيجة مساومة وحل وسط بين مختلف الجهات المعنية: الجهات المدنية ــ في قضايا الميزانية وكمية المخزون الاحتياطي ومدة الخدمة ونطاق التعبئة وما شابه ذلك؛ والجهات

(٢٢) المقدم متتياهو بيليد، «تنظيم القوات الأرضية المقاتلة»، «معراخوت»، آذار / مارس ١٩٥١، ص ٣٣.

العسكرية ــ فيما يتعلق بالوزن والدور اللذين سيخصصان لكل من القوات والأسلحة». (٢٣)

ب ــ **المرونة**: تتأتى خاصية التخطيط هذه، الى حد كبير، من الواقعية.

«لا تزال ذكرى الأزمات والصدمات، تلك السقطات والتقلبات، التي كان مصدرها التناقض بين الفكر العسكري القائم في بلاد معينة، والمستند الى ارث الماضي وبين واقع الحقبة، ماثلة في أذهان الجميع... وليس ثمة ضرورة لأن يكون المجهود المجرد لزيادة القوة المادية، وحتى النجاح في مجهود كهذا، متماثلين مع فكر عسكري مرن وجوهري. فبالنسبة الى ذلك، هناك ــ أولا وقبل كل شيء ــ مقياس واحد: القدرة على التكيّف للظروف الواقعية ــ سواء ظروف الحقبة عامة، او ظروف ذلك البلد المعين ــ حتى في اطار الموارد المقلصة، وفي ظلها بالذات». (٢٤)

«ان كل خطة هي عبارة عن قاعدة للتغيير». ويفترض بالتخطيط تغيير أنماط من الماضي، بحسب الضرورة، وتغيير قرارات عديدة، وتعديل قرارات قائمة وما الى ذلك، وبالتالي منح القائم على بناء القوة العسكرية قدرة على توفير اجابة فورية وملموسة في مجاله على التغييرات والمشكلات التي تنبثق بصورة متكررة.

من الناحية الفعلية، يحتمل ان تتناقض خاصية الواقعية للتخطيط مع المرونة، التي يفترض به توفيرها. فعلى سبيل المثال، كلما قويت

(٢٣) المقدم شلومو غازيت، «العوامل المؤثرة في صورة المؤسسة الأمنية»، «معراخوت»، ١٥١، نيسان / ابريل ١٩٦٣، ص ٢٦ ــ ٢٧.

(٢٤) المقدم (احتياط) يسرائيل بار، «حول المحافظة والمرونة في الفكر العسكري»، «معراخوت»، شباط / فبراير ١٩٦٠، ص ٢٦ ــ ٢٧.

ضغوط الموارد على حجم القوة العسكرية لاسرائيل ونوعيتها، ازدادت الضغوط في اتجاه الحل الوسط في كل ما يتعلق بـ «تحليل حالة الأسوأ المعقول» (Worst Plausible Case)، الذي اصبح لبنة مركزية في الفكر الأمني ــ العسكري للدولة. ومن شأن الجيش ان يلاقي صعوبة في الرد على التحديات حيال اي تشكيل من الأعداء، في كل وقت، وفي اي وضع لاستهلالها، وعلى جميع الجبهات في آن. ولا شك في ان هذا المساس بمرونته سيمس أيضا بحرية القرار والعمل لواضعي السياسة (مثلا، بين امتصاص «ضربة أولى» وتسديدها).

وهناك عاملان يشكلان منطلقا لجميع المتغيرات المؤثرة في مجال التخطيط: أهداف القيادة السياسية، وتحديات البيئة الاستراتيجية.

يُقصد بـ «**أهداف القيادة السياسية**» الأهداف على المستوى القومي الشامل، التي تحدد عمليا بواسطة القيادة السياسية، او التي يكون القادة مخولين وقادرين على تحديدها («سلطة بالنيابة»). وفي الواقع، لا يتوفر عامة تعريف ثابت للأهداف تضعه القيادة السياسية، سواء لأن واضعي السياسة يلاقون صعوبة في تعريفها، او لأنهم لا يتوصلون الى اتفاق بشأن تعريفها. ونتيجة ذلك، ينفذ التخطيط ــ الى حد كبير ــ استنادا الى تحليل لتحديات البيئة الاستراتيجية.

ان «**تحديات البيئة الاستراتيجية**» هي ــ من جهة ــ تهديدات، ومن جهة اخرى، فرص نابعة من تطورات مختلفة ــ سياسية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية وديموغرافية وغيرها ــ داخل الدولة او في الساحتين الاقليمية والدولية المحيطتين بها. وهذه التحديات تقع، الى حد بعيد، خارج نطاق سيطرة واضعي السياسة (بمثابة «كل شيء متوقع»)، وهي

في حكم المعطيات، ويتمثل تأثيرها على تشكيل السياسة في كونها تحدد حرية المناورة للدولة، وترسم مجالات القوة والضعف في ميزان القدرات والقوى بينها وبين خصومها، وتستلزم مجابهة واضعي السياسة لها.

ومن العاملين الرئيسيين الواردين أعلاه تشتق **سياسة الأمن القومي**، التي تنتمي الى مستوى الاستراتيجيا العليا. وهذه السياسة هي مجموعة الخطوط التي توجه السلوك «الجاري» للدولة في مختلف مجالات الأمن القومي، بغية تحقيق أهداف القيادة السياسية ومجابهة تحديات البيئة الاستراتيجية، من خلال دمج وتوجيه النشاطات في جميع مجالات العمل القومي، التي يشكل الأمن محورا لها.

وسياسة الأمن «تنزلنا» من مستوى الاستراتيجيا العليا الى مستوى الاستراتيجيا (بمثل ما تتوازى سياسة الأمن القومي مع مذهب الأمن القومي من الناحية النظرية، كذلك تتوازى سياسة الأمن مع مذهب الأمن من ناحية مستوى التحليل). وسياسة الأمن هي ذلك «الجزء» او «القطاع»، من سياسة الأمن القومي الشاملة، التي مهمتها توجيه النشاط الأمني. وبصفتها هذه، فإن سياسة الأمن هي السياسة التي تتقرر في اطارها أهداف الحرب التي تشكل، الى جانب عناصر سياسية اخرى، نقطة الانطلاق للتخطيط الاستراتيجي العملاني والتكتي، ولتخطيط بناء القوة على مختلف مستوياته.

ولا يكاد يكون هناك جدال بشأن ضرورة تعريف أهداف سياسية للحرب، تضعها القيادة السياسية، وتفصّل الغاية التي ترمي الحرب، او استخدام القوة العسكرية الى تحقيقها في السياق الذي يتعدى الحرب ــ سياق النزاع القائم بين الطرفين المتحاربين. ويكمن اختبار الحرب، الى حد بعيد، في مدى النجاح الذي احرز خلالها في تحقيق

الأهداف السياسية التي وضعت لها او، بكلمة اخرى: ان يفسّر تحقيق هذه الأهداف كانتصار في الحرب (على المستوى السياسي ــ الاستراتيجي). أما الفشل في تحقيقها فسيفسر كهزيمة / انهيار في الحرب على هذا المستوى. وتشتق أهداف الجيش في الحرب، او كما يصفها البعض «الأهداف العسكرية للحرب»، من الأهداف السياسية لها. وعلى الرغم من ان القيادة العسكرية تشارك مشاركة نشيطة في تحديدها، فلا شك في ان القيادة السياسية تتدخل، او ينبغي لها ان تكون قد تدخلت في بلورتها. وتنفيذ المهمات على المستوى العملاني او التكتي، او تحقيق الأهداف العسكرية للحرب، هو الأداة لتحقيق الأهداف السياسية للحرب، ويمكن له ان يشكل معيارا للانتصار او الهزيمة على المستوى العسكري.

وكجملة اعتراضية نشير الى ان تعريف أهداف الحرب يثير سؤالين مركزيين لا مجال هنا للتعمق فيهما: أولهما «يتعلق بالدولة التي تتبنى مذهبا أمنيا وسياسة امنية دفاعية / احباطية: هل تستطيع دولة كهذه تحديد أهداف ثابتة للحرب بصورة مسبقة؟ والسؤال الثاني هو: ألا يمثّل تحديد أهداف ثابتة للحرب خطر المبالغة في وضع الخطط، الأمر الذي من شأنه المساس بمرونة استخدام الجيش، وبالتالي حرية عمل القيادة السياسية؟

ويشتق **تخطيط بناء القوة العسكرية** من السياسة الأمنية. ويشكل تخطيط بناء القوة، خلافا لمذهب بناء القوة، صورة الجيش لفترة محددة (قصيرة او متوسطة او طويلة)، استنادا الى تقويمات الوضع على مختلف المستويات (صورة استخباراتية للوضع تشكل مادة خاما لتقويم استخباراتي يشكل مادة خاما لتقويم استراتيجي للوضع) والتي تقرر «المناخ» الاستراتيجي الذي سيتعين على الجيش العمل فيه. واستنادا الى

هذه التقويمات، يتم تفحص منهجي لبدائل مختلفة من بنية الجيش وتنظيمه وتجهيزه، الغاية منها تمكين واضعي السياسة من ادراك مستوى الأمن الذي يوفره كل بديل واتخاذ القرار، مع الأخذ في الحسبان المجازفات التي يأخذونها على عاتقهم. وبعد القرار، يجري اختبار وسائل مختلفة لتطبيق الخيار، الذي تم انتقاؤه، ويصار الى بلورتها في خطط.

ومما يؤثر في تخطيط بناء القوة أيضا، **التخطيط الاستراتيجي، العملاني**، وحتى **التكتي**، الذي يشتق بدوره من سياسة الأمن، وخصوصا من تحديد أهداف الحرب. ذلك بأن التخطيط الاستراتيجي، العملاني والتكتي، يقرر عمليا الظروف التي ستستخدم فيها القوة، وخصوصا مواصفات الحرب التي تشمل توجيهات فيما يتعلق بالوضع السياسي، ومعطيات استهلالها، ومدة الحرب، والمخزون الاحتياطي اللازم للصمود فيها، وأنماط التعاون مع جهات اجنبية في سياقها، وما الى ذلك.

في الامكان الاطلاع على الطريقة التي يتأثر فيها بناء الجيش بسياسة الأمن في كتاب ادوارد لوتفاك «الاستراتيجيا العليا للامبراطورية الرومانية».(٢٥) كانت سياسة الأمن القومي لأدريانوس وخلفائه تقوم على وقف نمو الامبراطورية وتكييف الدفاع عنها مع الواقع الجديد الذي اختفت فيه عمليا الأخطار الفعلية التي تهدد روما. وقد تبنت سياسة الأمن، التي اشتقت منه، حماية الحدود الطويلة بواسطة دفاع شامل وقائي يدمج تشكيلات دفاعية ثابتة ــ لمعالجة تهديدات «صغيرة»

(٢٥) ادوارد ن. لوتفاك، «الاستراتيجيا العليا للامبراطورية الرومانية» (تل ابيب: اصدار معراخوت، ١٩٨٢).

ومستمرة ــ من جهة، مع قوات متحركة وهجومية ــ لكبح الهجمات وارباك التهديدات الأكثر جدية من جهة اخرى. ولم تستلزم سياسة الأمن هذه ادخال تغييرات أساسية في بنية الجيش الروماني، الذي واصل الاعتماد على جيوش اقليمية نُظمت حول الفيالق التي رابطت في مختلف مناطق الامبراطورية بصورة دائمة، وبقيت تشكل الأداة الاستراتيجية الأساسية للقتال الواسع النطاق. غير أنها استلزمت «تكييفا» تنظيميا وبنيويا على المستويين العملاني والتكتي، مثل: انشاء قوات احتياطية ــ وحدات فرعية بحجوم متغيرة اخرجت من الفيالق ــ كان في الامكان تحريكها بحسب الحاجة؛ تعزيز دور الأسلحة المساندة ــ قوات خفيفة مدربة ومجهزة كانت ملائمة لمهمات الحراسة والمرافقة او للقتال المحدود والمتحرك في آن؛ انشاء تشكيلات جديدة سدت الثغرة ما بين الفيالق وسرايا الـ ٥٠٠ التابعة للأسلحة المساندة، وسرايا الـ ١٠٠٠، وكتائب الـ ١٠٠٠؛ انشاء وحدات خاصة اصغر من سرايا الـ ٥٠٠، الغاية منها انعاش روح القتال التي اصبحت «مكبوتة» بحكم الظروف الأمنية الجديدة. وعلى مستوى الاقليم، انشئت أطقم قوات بواسطة دمج سرايا خيالة مع مشاة من الأسلحة المساندة، وحتى من الفيالق، للحصول على الفعالية المزدوجة ــ الثابت والمتحرك. أما على المستوى المحلي المقلص، فقد تم الحصول على هذه الفعالية بواسطة كتائب مختلطة من المشاة العاديين وخيالة خفيفة.

خلاصة

حاولت في هذا المقال الاشارة الى ان بناء القوة العسكرية عملية شاملة ومعقدة، والى ان في الامكان تحسين نوعيتها بنظام فكري مختلط

يشمل الأسس التالية: نظرية عسكرية عامة، ومذاهب (عقائد) على المستويات المختلفة المكيّفة مع الظروف المميزة للدولة، وتخطيط.

وللأسس المذكورة أعلاه تأثير متبادل فيما بينها. ففي حين ان النظرية العسكرية والمبادىء ــ على سبيل المثال ــ تشكل مادة لعملية التخطيط، فمن شأن التطورات الجارية في مجال التخطيط (مثلا: تغييرات في ساحة المعركة المستقبلية) ان تقتضي تغييرات في المبدأ، وحتى ان تضع تحديات أمام النظرية العسكرية (كما حدث مع استخدام السلاح النووي).

وثمة مساهمة اخرى لاعتبار بناء القوة نشاطا يتجاوز نطاق التخطيط، وحتى نطاق الجيش، تكمن في فهمنا ان مشكلات الكمية والنوعية، التي غالبا ما نميل الى النظر اليها بمنظار ضيق، نابعة من خارج النطاق العسكري، وهنا أيضا توجد ــ في بعض الأحيان ــ المفاتيح اللازمة لمجابهتها.

الباب الثاني

نظرة تاريخيّة مُقارنة

«ان قوة الولايات المتحدة العسكرية غير متوازنة. ويعتبر عدم التوازن داخليا (اي ان هناك فجوة بين نوعية القوة البشرية التي تخدم في الجيش الأميركي وبين نوعية معدات القتال الأميركية)، وخارجيا (اي ان الجيش الأميركي أقل من الناحية الكمية اذا ما قورن بالجيش السوفياتي)».

الدكتور ميخائيل هندل

«لم يتخل الجيش السوفياتي لحظة واحدة عن محاولة التساوي، وربما التفوق أيضا من الناحية التكنولوجية ــ من حيث الكمية والنوعية ــ على جيوش اخرى، وبصورة خاصة على جيش الولايات المتحدة التي تعتبر دائما المثال التكنولوجي الذي لا يصل اليه احد».

الدكتور آمنون سيلع

«أدخلت في الجيش الصيني خلال السنوات الأخيرة تغييرات بعيدة المدى، من خلال نقل مركز الثقل من الكمية الى النوعية».

بروفيسور ايلي يوفيه

«كل كلام بليغ كالذي يقول ان (لدى الجيوش العربية أعدادا كبيرة من الأفراد ووسائل القتال، بينما نتميز نحن بتفوقنا النوعي)، يعتبر خطرا بسبب تجاهله ان الجيوش العربية تحاول تحسين نوعية قواتها».

العقيد (احتياط)
الدكتور زئيف ايتان

«عندما تكون علاقات القوى اسوأ من نسبة ١:٢، لا يمكن تحقيق النصر تقريبا؛ وعندما تكون اسوأ من نسبة ١:٣ يكون الخيار بين التنازل عن الخيار العسكري والدفاع عن النفس بعناد، او المقامرة (على رأس المال كله)».

بروفيسور مارتن فان كرفيلد

«فيما كانت قوة الألمان كامنة؟ انها كانت كامنة في ثلاثية التنظيم ـ القيادة ـ التكتيك، لا في كمية شبكات الأسلحة او نوعيتها».

المقـدم بـني

«ليس هناك عامل واحد يمكن الاشارة اليه بصورة مؤكدة انه السبب الأساسي في فشل اليهود في المعركة بالجليل. بل هناك مجموعة عوامل... ادى الربط بينها جميعا الى انتصار الرومان. حتى القول ان نوعية الـرومان ادت الى انتصارهم لا يعبر عن الحقيقة الكاملة، لأن الرومان انتصروا الى حد كبير نتيجة أخطاء اليهود».

المقدم (احتياط)
تـسـفي عـوفـر

«لا يستطيع قليلو العدد الذين يتمتعون بالنوعية ان يتغلبوا وحدهم عـلى الكمية؛ فالكمية تكمل نوعية القلة. غير ان النوعية تبرز أكثر عند الاختبار ويكون تأثيرها مصيريا».

العقيد أبراهام ايالون

«ان الدرس الأساسي المستفاد من حرب يوم الغفران هو عدم تفضيل النوعية والتركيز عليها بدلا من الكمية، بل بناء قوة كمية، والعناية في الوقت نفسه بتحسين المستوى النوعي لهذه القوة».

اللواء (احتياط)
أبـراهـام أدان

هل يساعد الله الجيوش الكبيرة؟

بروفيسور مارتن فان كرفيلد*

قـال نـابليـون: «ان الله يسـاعـد الجيـوش الكبيـرة». وكتب كلاوزفيتس ان القاعدة الأولى في الاستراتيجية هي ان أكون قويا بصورة عامة، وقويا في الموقع الحاسم بصورة خاصة. وكتب لانشستر ـ وهو عالم رياضي انجليزي وأحد رواد تحليل الأنظمة والبحث في العمليات التنفيذية ـ ان نسبة القوى بين جيشين تساوي النسبة بين تربيع عدديهما. ولنفترض ان هناك جيشين قوام أحدهما ٢٠ ألف شخص، وقوام الثاني ١٠ آلاف شخص، فإن نسبة القوى بينهما ـ بحسب نظرية لانشستر ـ لا تكون ٢ : ١، بل ٤ : ١، اي النسبة بين تربيع العشرين ألفا وتربيع العشرة آلاف.

وزعم ليدل هارت ان نسبة الكمية اللازمة للهجوم والدفاع تتغير نتيجة بعض العناصر، مثل: الأسلحة الحديثة، وقوة النيران المضاعفة، وخلافه. وعبّر عن ذلك بالأرقام ـ ٣ : ١، ٥ : ١، ٨ : ١، ١٦ : ١ ـ لكنه امتنع عن توضيح او عرض بيانات. وعلى ذلك، فمن الصعب ان نسبر غور رأيه.

---

* قسم التاريخ العام، الجامعة العبرية بالقدس.

وفي المقابل، عندما نمعن النظر في التسلسل التاريخي لأحداث العصور الوسطى، فإننا نجد ان الكمية لم تفهم قط على أنها ذات اهمية. فنجدهم يذكرون كل حصان سقط، وكل رمح كسرت، وكل حزام او شدة تمزقت، وكل بطل استشهد، لكنهم لا يذكرون تقريبا اية أرقام. وعندما تُذكر أرقام، فإنها تكون خيالية ولا يقبل بها العقل. وعلى سبيل المثال، ففي معركة كريسي (سنة ١٣٤٦) ربما يكون قد اشترك ٢٠ ألف فرنسي، لكن ــ على حد قول المؤرخين ــ اشترك فيها ٣٠٠ ألف مقاتل وربما ٤٠٠ ألف مقاتل، واحتشد كل جانب من الجانبين المتحاربين في ساحة مساحتها ١٠٠ متر في ١٠٠ متر. . . [هكذا في الأصل] وكانت النظرية المعمول بها ان النوعية هي الفيصل لا الكمية، وفُهم عامل الكمية على انه غير ملائم وأشاروا اليه في أوقات نادرة فقط.

تعتبر الأرقام شيئا غير دقيق. ولا اعرف جيشا ما في التاريخ اعترف علانية بأنه حارب جيشا اصغر منه، وذلك للسبب البسيط التالي وهو: انك اذا خسرت، «فمن الواضح» ان خصمك كان يتمتع بأفضلية. واذا انتصرت، «فمن الواضح» أنك فعلت ذلك على الرغم من أفضلية الخصم، اذ انه ليس من الحكمة هزيمة جيش اضعف من الناحية العددية، ويتوقف كل شيء على الجانب الذي ننظر منه الى الأمور. فتلك المعركة الشهيرة التي وقعت في القرن الثامن عشر، والتي يذكرها الانجليز كأكبر وأعظم معركة، تغلبوا فيها هم ــ الأقل عددا والأبطال ــ على حشود الفرنسيين.[1] تلك المعركة يعرضها الفرنسيون برواية مختلفة فيقولون: لقد صمد مقاتلون فرنسيون قلائل في وجه عدد

(١) معركة مالياكيه (١١ أيلول / سبتمبر ١٧٠٩).

أكبر من المقاتلين الانجليز والهولنديين والبروسيين والنمساويين وغلبوهم.

كذلك بالنسبة الى موضوع «حصر الجثث» (body count) الذي لا أساس له من الصحة، فإنه لم يتم اختراعه في فيتنام، بل قبل ذلك بمدة بعيدة. فهل يستطيع احد، وسط زحام المعركة وضجيجها، ان يحصي كم فردا قتل، وكم فردا جرح ثم توفي، وكم فردا هرب، وكم فردا اختفى فحسب، وكم فردا وقع في الأسر، وكم فردا جرح في البداية وبعد ذلك قتل او وقع في الأسر في البداية ثم جرح، او العكس؟

ان موضوع الكمية والنوعية، اذن، يمثل مشكلة: أولا، لأنه ليس هناك اتفاق بالنسبة الى اهمية النوعية وأهمية الكمية؛ ثانيا، لأن البيانات لم تكن دقيقة في اي وقت، على الرغم من كل الاحصاءات وعلى الرغم من كل الحاسبات الالكترونية.

ان تحليل الكمية والنوعية على امتداد التاريخ، بهدف معرفة الصعوبة المرتبطة بهذين التعبيرين، سيتم على فترتين زمنيتين: كمية في مقابل نوعية حتى سنة ١٩٠٠، وكمية في مقابل نوعية بعد سنة ١٩٠٠.

نوعية وكمية حتى سنة ١٩٠٠: قانون الـ ٢ : ١ والحالات الشاذة

لقد دارت المعارك حتى سنة ١٩٠٠ تقريبا بصورة التقت فيها القوات الأساسية من كلا الجانبين في وقت معروف، وفي مكان معروف، وفي بعض الأحيان أيضا بعد تنسيق مسبق (حتى لا يفقد احد، لا قدر الله، زميله بطريقة الخطأ)، واصطدم كل منهما بالآخر في الوقت الذي يمسكون فيه بالحراب والرماح او البنادق او المدافع. وطبعا،

لم يحارب كل الجنود دفعة واحدة، اذ انه كان منهم الاحتياطي، وكان هناك جنود لم يصلوا الى ميدان المعركة، سواء بطريق الخطأ او بغير طريق الخطأ. ويمكن ان نجد في معارك ما قبل سنة ١٩٠٠، وفي أوقات نادرة جدا فقط، ان نسبة القوات بين الأطراف المتحاربة كانت ٣:١ وأكثر، وقد سجلت في قاموس اجنبرجر[٢] للمعارك ٦٠٠٠ معركة تقريبا. ولا تحتوي كلها على أرقام، لكن يمكن ان نحصر بينها ١٥ الى ٢٠ حالة فقط كانت النسبة فيها أكبر من ٣:١. وهذه الحقيقة ليست مفاجئة، اذ انه في نهاية الأمر، اذا وجدت قوة نفسها في موقف ضعيف بنسبة ١:٣، وطبقا لحالة لانشستر ان ميزان القوى في مثل هذه الحالة هو ١:٩، فإن الخيار المتوفر لها عندئذ هو إما ان تهرب من ميدان المعركة وإما ألا تدخل المعركة. ومن الواضح في مثل هذه الظروف عدم نشوب الحرب.

وليس معنى ذلك انه لا توجد حالات شاذة. وهكذا، فإن هيرودوتس يحدثنا، مثلا، عن مليون ونصف المليون من جنود الفرس الذين حاربوا ضد ٧٠٠٠ جندي من الحلف الاغريقي، وبعد ذلك ضد ٣٠٠ من جنود اسبارطة في ترموبيلي (سنة ٤٨١ قبل الميلاد). ولنفترض انه كان لدى قائد المعسكر الفارسي، في احسن الحالات، ١٥٠ ألف فرد، فكم فردا منهم نجح في الاندفاع مرة واحدة داخل الممر الضيق في ترموبيلي، وكم طابورا امتد على طول عشرات الكيلومترات من الخلف؟ وحتى اذا كان الفرس قد تمتعوا بأفضلية كبيرة في ميدان المعركة، فمن الواضح انه لا يمكن ان يكون الجانب الفارسي قد ضم مليونا ونصف

(٢) David Eggenberger, *A Dictionary of Battles* (New York: Thomas Y. Crowell Company, 1967).

المليون فرد، اذ ان ذلك امر مستحيل من الناحية الطبيعية البشرية. ويقول تكيتوس انه في معركة فرولنيوم الثانية (سنة ٦١ ميلادية) قتل ٤٠٠ فرد من الروم، و ٨٠ ألفا من برتونيا. فهل معركة تكون نسبة الخسائر فيها ١:٢٠٠ تستحق، بصورة عامة، ان تسمى معركة؟ أوليس من الأصح ان نعتبرها مذبحة؟ ويحتمل انه لم تحدث هناك مذبحة أيضا، بل خيال قائد ما فقط قام بحصر الجثث، لكن كيف يمكن حصر جثث ٨٠ ألف شخص؟ هل يسيرون بين الجثث ويحصونها واحدة واحدة؟ ان الحالات الشاذة تعتبر في معظمها، اذن، شبه خيالية، ومن الصعب الأخذ بها بجدية. قليلة جدا أيضا الحالات التي انتصر فيها جيش حجمه أقل من نصف الجيش المواجه له. وفي ظروف ما قبل سنة ١٩٠٠، وعندما كانت النسبة اسوأ من ١:٢، كان من المستحيل تقريبا تحقيق النصر. والأمثلة غير العادية اثنان: معركة في كانّه (سنة ٢١٦ قبل الميلاد) هزمت فيها قوات قرطاجنة ـ بقيادة هنيبعل ـ الروم، ومعركة لويتن (سنة ١٧٥٧) التي حارب فيها فريدريك الثاني الكبير النمساويين وانتصر. وفي كلتا الحالتين كانت الغلبة للتكتيك الأفضل، والقيادة الأفضل، والقيام بمخاطرات كبيرة. ففي الحالة الأولى، تقدم الرومان ودحروا قوات قرطاجنة، وعندها قام جناحا هنيبعل بعملية تطويق شبه كاملة. ويقال ان ٨٠ ألف روماني قد فقدوا حياتهم في يوم واحد. وقد جاءت المخاطرة الكبيرة، التي قام بها قائد قرطاجنة، نتيجة عدم التأكد من قدرة قلب الهجوم على الصمود. فلو تفككت منطقة الوسط، لأصبحت هذه أيضا نهاية جيش هنيبعل. ولم تكن جودة جندي قرطاجنة هي التي حسمت المعركة ـ فليس هناك اي دليل في العالم على ان جندي قرطاجنة كان أفضل من الجندي

الروماني ــ ولا أسلحته أيضا، اذ ان كلا الجانبين استخدم السلاح نفسه لأن هنيبعل سلح جنوده بأسلحة رومانية. وكانت الأسباب التي حسمت المعركة هي التكتيك الأفضل، والقيادة الأفضل، والاستعداد الأفضل للمخاطرة.

وحدث شيء مماثل أيضا في لويتن. فقد قام فرسان القائد البروسي فريدريك الثاني بعملية تضليل وخداع. وفي اثناء ذلك، استغلت القوة الأساسية واقع انه لم يكتشف احد مكانها (فقد كانت هناك منطقة ميتة تفصل بينها وبين النمساويين، ولم يتنبه الأخيرون للبروسيين على الرغم من انه كان في استطاعتهم ان يعرفوا انهم كانوا على وشك التعرض لهجوم)، فانقضت دفعة واحدة في هجوم تضليل على الجناح الأيمن للقوات النمساوية. وبعد ذلك، تقدمت نحو الجناح الأيسر في خط دائري. هذه هي، اذن، احدى الحالتين الوحيدتين في التاريخ، اللتين تحقق فيهما النصر في حالة عدم توازن يفوق ١:٢، بفضل التفوق في التكتيك، وفي القيادة، وفي الجرأة، وفي الاستعداد للقيام بمخاطرات، وربما في التأهيل أيضا. وباستثناء المثالين النادرين المذكورين آنفا، وربما بعض أمثلة اخرى مشابهة لهما، فإن التاريخ يثبت انه حتى سنة ١٩٠٠ كان من الممكن تحقيق النصر في ميدان المعركة فقط اذا كانت علاقات القوى، على الأقل، بنسبة ٢:١.

نوعية وكمية منذ سنة ١٩٠٠

منذ سنة ١٩٠٠، اصبحت المشكلة أكثر تعقيدا. فالجيوش تقدر بالملايين، وتنتشر على جبهات طولها مئات الكيلومترات، وأحيانا آلاف الكيلومترات (كما هي الحال في السنوات ١٩٤١ ــ ١٩٤٥) في روسيا،

وتنتشر في العمق أيضا، بحيث ان جزءا بسيطا فقط من كل القوات يحارب في اي وقت معلوم. وقابلية القوات للحركة تعتبر هائلة: فسلاح الطيران يقوم بطلعات على بعد مئات الكيلومترات من الخلف، ويتدخل هو الآخر في المعركة. ففي فيتنام، مثلا، ظهرت القاذفات من طراز B-52 بصورة مفاجئة من تايلاند او من اليابان، على ارتفاع ٥٠ ألف قدم، وألقت قنابلها وهربت. فكيف يمكن تقدير ومقارنة علاقات رقمية في مثل هذه الظروف؟ وكم جنديا تساوي طائرة B-52 واحدة؟ محتمل أنها تساوي، في بعض الظروف، ألف جندي. لكن يحتمل، من ناحية اخرى، انه في مقابل كل جندي واحد من فيتنام الشمالية تقتله هي، يحتاج الأمر الى ٥٠٠ جندي للاعتناء بالطائرة B-52 وصيانتها، فتصبح قيمتها العملية آقل من الصفر. وازاء الظروف المتغيرة التي نشأت، وبصورة خاصة بعد سنة ١٩١٨، لم يعد من الممكن الحديث أبدا عن معركة بمفهومها السابق، بل عن سلسلة من الاشتباكات فقط تحدث باستمرار في الزمان والمكان نفسيهما. وتتغير علاقات القوى من اشتباك الى آخر؛ فوحدة من حجم معين يمكنها ان تحارب ضد وحدات من حجوم مختلفة، في مراحل مختلفة من المعركة، وباستخدام وسائل قتال متنوعة ومتغيرة. وفي أغلب الأحيان، لا يعرف احد من الذي يحارب من، وكم عدد الجنود المشتركين في القتال. ومن الصعب، بصورة خاصة، تقدير قوة العدو. ويظهر ذلك، مثلا، في تقارير بصيغة «انهم متفوقون علينا»، والمعروفة لنا من حرب عيد الغفران. ويميل كلا الجانبين الى المبالغة في قوة العدو، سواء نتيجة الخوف او لاظهار الى اي مدى يسيطرون على الوضع على الرغم من خطورته.

ومع هذا كله، فإن هناك ــ في بعض الأحيان ــ جبهات محددة

يتحاربون على امتدادها، كما حدث في الحرب العالمية الأولى وفي الحرب العالمية الثانية (في العلمين، او في كورسك). وفي مثل هذه الحالة، من الممكن تخفيض عدد الجنود في قطاع واحد من الجبهة، للقيام بمخاطرة، وحشد وتركيز قوات أكبر في قطاع آخر، وتحقيق أفضلية محلية تصل الى ٣:١، الأمر الذي يعطي فرصة للنصر، وان كان لا يشكل ضمانة لتحقيقه. ففي سوم (سنة ١٩١٩) كان البريطانيون يتمتعون بنسبة أفضلية تفوق ٢:١، لكن هجومهم مني بفشل تام. وفي مقابل ذلك، كانت علاقات القوى في العلمين تتراوح بين ٢:١ و٣:١ (ويتوقف ذلك على الطريقة التي يقارنون بها أعداد الجنود والمدرعات). وبعد عشرة أيام، رجحت الكفة فعلا.

وفي نهاية الأمر، فإن الفيصل ليس علاقات القوى الكمية، ولا حتى نوعية الجنود. وسيكون من الصعب جدا اثبات ان الجندي الألماني الذي اقتحم الخطوط البريطانية سنة ١٩١٨ كان احسن من الجندي البريطاني الذي هاجم وفشل سنة ١٩١٦. وقد زعم لوندندورف، سنة ١٩١٦، ان الجنود البريطانيين يعتبرون أُسودا تقودهم حمير. اي ان الجنود البريطانيين، في رأيه، لم يكونوا سيئين بل القيادة البريطانية هي التي كانت سيئة ــ وكان الحق الى جانبه. وفي الحالات التي ذكرناها آنفا، لم يتحقق التفوق بفضل نوعية الجنود ولا حتى بفضل نوعية المعدات والأسلحة، بل بفضل القيادة والتنظيم والتكتيك والأساليب. ففي العلمين، كان مونتغومري يتمتع بتفوق نسبته ٢:١ في عدد الجنود و٤:١ في الدبابات، لكن هاتين النسبتين بالكاد كانتا كافيتين لاقتحام الجبهة الألمانية واختراقها. وبالنسبة الى جبهات اخرى، لم تكن فيها خطوط واضحة تقريبا كما كانت الخطوط في العلمين، فمن

الصعب الحديث عن نسب رقمية، إلا اذا درسنا النسبة العامة بين كلا الجيشين. ففي مثل هذه الظروف، لا نعرف من يحارب من، وعلاقات القوى تتغير بسرعة هائلة من لحظة الى اخرى. وفي مقابل ذلك، من الأوفق الحديث ــ في مثل هذه الظروف ــ عن استغلال أفضلية الوقت والمكان ــ وهو الاستغلال الذي يتطلب، طبعا، القيام بمخاطرة، كما يتطلب في الوقت نفسه جنودا وضباطا أكفياء سريعين في اتخاذ القرارات، ويتمتعون بالحكمة والجرأة والقدرة على الارتجال، ويستطيعون القيام بمهمات صعبة وخطرة بمبادرة منهم وبقرار لا يستغرق أكثر من ثانية.

وأبرز مثال لذلك هو سلاح الجو الاسرائيلي في حرب الأيام الستة. فقد كانت النسبة العددية العامة في حرب الأيام الستة ١:٢ تقريبا لغير مصلحة اسرائيل، لكن سلاح الجو قام بمخاطرة صعبة (فقد بقي عدد قليل فقط من الطائرات لحماية أجواء الدولة)، وتعامل مع أعدائه واحدا تلو الآخر؛ فتعامل في البداية مع المصريين، وعندها لم تكن النسبة ١:٢ بل ١:١ (بالتساوي). ثم تعامل مع الأردن، وسوريا، والعراق، التي اصبح سلاحنا الجوي يتحرك ضدها من خلال أفضلية عددية. وعندئذ لم ترجح المخاطرةُ وحدها الكفةَ، بل القيادة الأفضل أيضا، والاستخبارات الأفضل، والطيارون الأفضل، والأطقم الأرضية الأفضل ــ وفوق هذا كله، الاستغلال الأفضل للزمان والمكان.

وقد حدثت في البر امور مماثلة؛ ففي سيناء نقلت ألوية من تشكيل الى آخر لتوفير أفضلية محلية على العدو، في المكان الملائم وفي الوقت الموافق. ومن المشكوك فيه ما اذا كانت هناك حالة واحدة في حرب الأيام الستة كلها، كانت فيها قوات الجيش الاسرائيلي على جبهة سيناء أقل من الناحية العددية. وبالاضافة الى ذلك، فإن للقدرة على

الاستغلال الأمثل للوقت والمكان حدودا أيضا. ففي سنة ١٥١٩، حاربت فينيسيا (البندقية) وحدها ضد «حلف كمبري» الذي اشتركت فيه كبرى الدول العظمى في ذلك الوقت ــ امبراطورية الشعب الألماني العظمى وفرنسا ــ في الوقت الذي قدمت فيه دولة البابا مساندتها أيضا ــ ولولا حل الحلف في اللحظة الأخيرة، لكانت البندقية قد اختفت في ذلك الوقت وليس في سنة ١٨٠٠ على يد نابليون.

وهناك مثال آخر لقيود استغلال عامل الوقت والمكان، نجده في حرب فريدريك الثاني ضد النمسا وفرنسا وروسيا معا (سنة ١٧٥٦). وبالتقدير الظالم كان تفوق الحلفاء، من ناحية عدد السكان، يتراوح بين ١:٢٠ و ١:٥٠. وكان فريدريك على وشك الانهيار، على الرغم من المساعدة المالية التي قدمتها له بريطانيا، وعلى الرغم من عبقريته العسكرية. لكن فجأة ماتت امبراطورة روسيا، اليزابيت، في سنة ١٧٦٣ وتولى السلطة بدلا منها القيصر المجنون بيوتر. وكانت زوجة بيوتر ألمانية، وكان هو نفسه يحب الجنود بصورة عامة ويحب فريدريك بصورة خاصة. وأعلن، عندئذ، انه يود العيش في سلام مع فريدريك الكبير، وسارع الى توقيع معاهدة معه. وأطلق على هذا الحدث بعد ذلك اسم: «معجزة آل براندنبورغ».

والنتيجة هي انه اذا كان التفوق العام ينوف حجما معينا، فإن اية عبقرية او سرعة او نوعية لن تجدي عندئذ. فحتى عبقرية نابليون، وهو من كبار القادة العسكريين في العصور كافة، قد فشلت في نهاية الأمر عندما ظهرت منذ سنة ١٨١٣ فصاعدا الكتائب الكبيرة في الجانب الآخر بدلا من ان تكون في جانبه. كذلك الجيش الألماني، العظيم في

فعاليته، فشل في الحربين العالميتين، اذ كانت الجيوش الكبيرة موجودة في الجانب الآخر.

اذا كانت النسبة اسوأ من ١:٣ ــ اصنع السلام، ودافع عن نفسك بصلابة وتفاءل بالخير او قامر «على الخزينة كلها»

لقد اصبحت مشكلة الكمية في المعركة الحديثة معقدة، وليست لها حلول مطلقة وواضحة. وبالاضافة الى ذلك، يمكن القول بكل تأكيد انه عندما تكون النسبة اسوأ من ١:٣ يصبح الوضع خطرا. ويكون الخيار، في هذه الحالة، بين التنازل عن الخيار العسكري (توقيع معاهدة سلام) وبين استمرار المواجهة العسكرية في واحد من الاحتمالين التاليين: الدفاع عن النفس بصلابة واصرار (على أمل حدوث تحسن مفاجىء)، او المقامرة «على الخزينة كلها». وتكمن الفائدة من الدفاع عن النفس بصلابة في حقيقة ان الدفاع يحتاج الى قوات أقل مما يحتاج اليه الهجوم، وكذلك في الفرصة التي يتيحها الدفاع لإنهاك قوى العدو. وقد نجح الدفاع بصلابة في حالة فريدريك الثاني (ولو انه خرج من القضية رجلا عجوزا ومحطما)، لكنه فشل في حالة هتلر الذي افترض في عدة مناسبات قرب نهاية الائتلاف الذي تحالف ضده. وفي نهاية الأمر حُلَّ، فعلا، لكن في وقت متأخر جدا بالنسبة الى هتلر. ودافع اليابانيون عن انفسهم بصلابة أيضا في نهاية الحرب العالمية الثانية، من دون ان تكون لديهم اية فكرة عن المفاجأة التي أُعدت لهم في لوس ألموس.

وقد قال العميد يسرائيل طال عن أسلوب العمل الثاني ــ وهو المغامرة: «في استطاعة الجانب الضعيف ان يقوم بمخاطرة جبارة كما فعل سلاح الجو في حرب الأيام الستة، ويحشد كل قواته ويهاجم بضربة

واحدة. فاذا نجحت هذه الضربة وهذا الهجوم فخيرا، لكن اذا فشلت ــ لا قدر الله ــ فإن المهاجم يكون اشبه بمن راهن على خزينة مصرف اللعب المملوءة وخسر». ومن أجل استخدام أسلوب العمل الثاني، فإن الأمر يتطلب أفضلية نوعية: قيادة أفضل وأكثر جرأة، وتكتيك أفضل، وتنظيم أفضل. وفي الوقت الذي يعتبر فيه أسلوب العمل الأول أسهل ومريحا أكثر، اذ ان كل ما يجب عمله هو الوقوف في المكان واطلاق النار على كل من يقترب، فإن الأسلوب الثاني يعتبر معقدا، اذ يرتبط بضرورة الاحتفاظ بأفضلية نوعية.

أوراق لعب جديدة

كيف تتأثر مسألة الكمية والنوعية بظهور السلاح النووي؟ لا شك في ان صاروخا نوويا واحدا يمكنه ان يدمر بسهولة كلا من موسكو وواشنطن أيضا، لكن المشكلة هي: هل هناك اي هدف سياسي في العالم يستحق، من أجل تحقيقه، المخاطرة بالقضاء على واشنطن او موسكو؟ يمكن الادعاء ان السلاح النووي يجعل علاقات القوى العددية أقل موضوعية، وغير ملائمة. وتستند الى ذلك طبعا استراتيجية دول مثل فرنسا والصين. وقد احسن ديغول في التعبير عن ذلك عندما قال: «اننا نستطيع ردع الاتحاد السوفياتي لا لأنه لا يستطيع القضاء علينا خلال عدة ساعات، بل لأننا نستطيع ان نبتر له ذراعه. صحيح انه لن يبقى شيء من فرنسا، لكن من شأن الاتحاد السوفياتي ان يبقى من دون موسكو ومن دون لينغراد ومن دون كييف، وهذا امر حسن جدا بالنسبة الينا».

ان استراتيجية دول، مثل فرنسا والصين، تعتمد اذن على

الافتراض ان النسبة الرقمية تصبح أقل اهمية في الظروف النووية. فحتى لو اصبحت ١٠:١ او ٢٠:١ او ٥٠:١ ــ واذا وصل صاروخ نووي واحد فرنسي الى موسكو ــ فقد انتهى الأمر. وعدم التأكد مما اذا كان سيصل ام لن يصل هو الرادع.

تعالوا نتصور ان ليبيا ترغب في شن حرب ضد الولايات المتحدة. ففي مثل هذه الحالة سيكون في الطرف الأول مليونان من العرب الأميين، بينما سيكون في الجانب الثاني أكبر دولة تكنولوجية في العالم. وما دمنا نتحدث عن وقوع حرب تقليدية بينهما، فإن احتمال نشوب حرب بين الاثنتين يثير الضحك والسخرية. لكن اذا افترضنا ان لدى ليبيا عشرة صواريخ مزودة بسلاح نووي، ونجح أحدها ــ بعد الضربة الأميركية الأولى ــ في الوصول الى واشنطن، عندها لن يكون هناك مجال للسخرية والاستهتار. فالمقصود بذلك، في هذه الحالة، علاقات قوى من نوع مختلف تماما. وعلاوة على ذلك، فإن القذافي الليبي أيضا يفهم انه اذا أطلق صاروخا نوويا على واشنطن، فسوف يكون ذلك انتحارا. ففي مقابل كل صاروخ نووي يسقطه على واشنطن، سيسقط على بلده ١٠٠ صاروخ أميركي. ومن شأنه ان يفعل ذلك فقط اذا اصبح في موقف حرج، ولم يبق لديه ما يخسره. لكن يمكن الافتراض انه سيمتنع عن ذلك اذا دار النزاع في شأن حقوق الصيد في البحر الأبيض المتوسط. فمن أجل الدفاع عن حقوق الصيد في البحر الأبيض المتوسط يتطلب الأمر قوات تقليدية، وتسري في هذا السياق الادعاءات التي شرحناها في هذا المقال؛ اي انه لا يمكن تحقيق النصر عندما تكون علاقات القوى اسوأ من ١:٢ تقريبا، كما انه يجب التفكير في حلول اخرى مختلفة تماما عندما تكون علاقات القوى اسوأ من ١:٣.

امن اسرائيل – «رزمة النوعية والكمية»

العقيد أبراهام ايالون*

. . . . . .

«رزمة» النوعية والكمية

كان في استطاعتي ان اضيف وأجيء بنماذج من العهد القديم، لكن يكفي هذا لاجمال الجواب عن السؤال الذي طرحته في مستهل الكلام وهو: ما هي النوعية، وما هي الكمية، وما العلاقة بينهما؟

ان النوعية ليست خاصية واحدة بل مجموعة من الخواص. وهي بطبيعتها غير قابلة لقياس دقيق، بخلاف الكمية التي يمكن قياسها. لكن لا يصح ان نعتبر أقوالا، مثل «نوعية في مواجهة كمية» و «قلة في مواجهة كثرة»، بمثابة مصطلحات مترادفة، وأن نستخلص من ذلك ونحكم بأن «القلة» معناها «النوعية»، حتى لو كانت «الكثرة» معناها «الكمية». ذلك لأنه يمكن ان يكون هناك قلة تعوزها النوعية، كما يمكن ان يكون هناك كثرة ذات نوعية. زد على ذلك: بما ان المصطلح ذاته يفحص في معظم الحالات (على سبيل المثال شعب او دولة او جيش) سواء بصورة كمية او بصورة نوعية، فلا مجال لوضع النوعية في مقابل الكمية، بل

* يستعين الكاتب في بداية بحثه، فيما يتعلق بالموضوع، بأمثلة مطولة من «التوراة» – العهد القديم. (المترجم)

يجب اعتبارهما وحدة واحدة: بمثابة «رزمة من النوعية والكمية». وهذا يشكل – كما سنرى – «معامل» يزيد او ينقص من قيمة القلة او الكثرة، اللتين تجابه كل منهما الأخرى.

والى جانب هذا يجب القول ان تحديد او تعيين المقادير داخل «الرزمة» (مقادير النوعية من ناحية، والكمية من ناحية اخرى) ليس ثابتا. بل العكس، اذ انه يتغير وفقا للظروف والحيلة. ولتجسيد ذلك نقول: عندما يكون المقصود القلة، يكون من الطبيعي انهم يحتاجون الى «رزمة» أساسها النوعية، في حين تستطيع الكثرة الاكتفاء بـ «رزمة» قليلها نوعية. هذا، علاوة على ان القلة ملزمة بحد ادنى من النوعية، وهي من دون هذه النوعية تعتبر كأنها لا شيء، مثل الصفر.

وبما انه من داخل «رزمة» النوعية والكمية، من المحتمل ممارسة لعبة البديل بين الاثنين، فإنه يمكن ان نستخلص – ظاهريا – ان بينهما تناقضا، وأقصد بهذا القول: ازدياد النوعية على حساب الكمية او العكس. وهذا الأمر ليس صحيحا بالضرورة، ذلك بأن النوعية لا تأتي لاستبدال الكمية بل لتعزيزها، وكذلك أيضا الكمية بالنسبة الى النوعية. كل شيء وفقا للظروف والتكتيك، وهي الأمور التي تحدد تعيين التناسب بين الاثنين، في حالة المواجهة بين قلة وكثرة.

من هنا أيضا، فإن من الأفضل التحدث عن «قلة (بكمية ضرورية) ذات نوعية» في مواجهة «كثرة (بنوعية ضرورية)»، عن ان نتحدث عن مجرد «قلة في مواجهة كثرة». كذلك يقال، في هذا السياق، ان القلة لا تتغلب دائما على الكثرة، حتى لو انتصرت في البداية في عدد من المعارك، لأن الكمية في نهاية الأمر هي الحاسمة في حالات كثيرة،

او ــ بحسب تعبير سون تاسو: «على الرغم من ان جيشا صغيرا يستطيع ان يخوض حربا شرسة، فإن مصيره ان يسقط في النهاية بيد الجيش الأكبر منه ويستسلم له».

كما ان هناك مجالا للقول ان نوعية (مجردة)، في مواجهة كمية، لا تمثل معادلة متوازنة الجناحين ــ وبالتأكيد ليس معادلة جناحها «النوعي» أقوى من جناحها «الكمي». اذ ان انتصار احد الجناحين على الآخر لا يستوجب دمجا سليما لـ «رزمة الكمية والنوعية» فحسب، بل يستوجب أيضا تكتيكا سليما يعرف كيف يستغل الظروف ونقطة ضعف الجناح الآخر.

كذلك فإن التكتيك والظروف تغير «رزمة الكمية والنوعية» خلال المعركة او الحرب. ولتجسيد ذلك: في قصص العهد القديم التي أوردناها، والتي يتم التركيز فيها في بداية المعركة على عنصر المفاجأة ــ التي هي الجزء الجريء في التكتيك ــ تشمل «رزمة» القوة الاسرائيلية نوعية أكثر من الكمية، بينما في نهاية المعركة ــ التي يتم التركيز فيها على الحسم ــ تشمل الـ «رزمة» كمية أكثر من النوعية. وأقصد القول: ان الكمية يجب ان تنضم الى نوعية القلة لتحقيق الحسم والانتصار النهائي.

يفهم مما قيل ان علاقات النوعية والكمية في «الرزمة» تتغير على محور الزمن؛ فبينما تبرز مميزات النوعية في بدايته، تبرز مميزات الكمية في آخره. لكن هناك، في جانب المميزات، اوجه نقص ــ أيضا ــ للكمية والنوعية معا. على سبيل المثال: تؤدي النوعية والكمية معا، أحيانا، الى ثقة مفرطة. هذا علاوة على انه حتى لو كان للكمية قوة استمرار، وهو الأمر الذي لا يتوفر للنوعية، فإن من الصعب جدا تجسيد الكمية

كلها، اذ ان عملية قيادة الكثرة ــ خصوصا ائتلاف قوات ــ ليست مفروشة بالورود. على اية حال، من الأسهل قيادة قلة، وبكل تأكيد عندما يكون المقصود قلة تتميز بنوعية.

وعلى الرغم من كل ما قيل، فلا يزال هناك مجال للسؤال: ما هو، في نهاية الأمر، العامل الأكثر تأثيرا في تحديد الـ «رزمة»: النوعية ام الكمية؟ يورد المؤيدون للنوعية أدلة وبراهين تاريخية تشير الى انه يجب ألا نخشى عدوا يملك كمية ولا يملك نوعية، وأن القلة ذات النوعية قد تغلبت غير مرة على الكثرة التي لم تكن تملك مثل هذه النوعية. وفي المقابل، يدعي المؤيدون للكمية ان الكثرة ستنتصر في النهاية، وأن الأمر ليس سوى مسألة وقت. ويبدو بالنسبة اليّ ان كلا الادعاءين صحيح، غير ان الأمور مرهونة بمجموعة من العوامل التي نطلق عليها تعميما اسم «ظروف». ولتجسيد ذلك: ان الظروف التي صادفت شمشون في هيكل داغون* مكنته من قتل فلسطينيين (فلستيم) في موته أكثر مما قتل في حياته، في حين ان الظروف التي كان موجودا فيها في بيت دليلة مكنت قادة الفلستيم من التغلب عليه واقتلاع عينيه وادخاله السجن. وتجسيد آخر: ان سبط بنيامين الصغير (القليل العدد) ــ الذي تميز بمحاربين ذوي نوعية ــ تغلب مرتين على محاربي عموم مملكة اسرائيل، الذين كانوا يفوقونه أكثر من عشرة أضعاف، عندما مكنته الظروف من محاربتهم متفرقين. لكن، في نهاية الأمر، حلت الهزيمة بسبط بنيامين في المعركة الثالثة، بقوة الكمية والتكتيك (الحيلة) (حيلة يهوشع في احتلال الأطلال) التي استخدمها محاربو عموم مملكة اسرائيل.

---

* داغون احد آلهة الفلستيم القدامى بحسب ما جاء في العهد القديم. (المترجم)

وهكذا يتبين لنا انه لا يجوز ان نفصل مناقشة مسألة النوعية والكمية عن النقاش في شأن الظروف والتكتيك، خصوصا وأن الظروف والتكتيك تعد من العوامل التي تحدد مقادير النوعية والكمية في الـ «رزمة». كما انه يمكن القول، في هذا الصدد، ان الظروف والتكتيك أكثر حيوية للقلة التي تعتبر الظروف المريحة والتكتيك السليم بالنسبة اليها شرطا ضروريا، في حين انه بالنسبة الى الكثرة ــ التي تملك قوة استمرار وقوة «امتصاص» لأخطاء أكبر من أخطاء القلة ــ فإن هذه الظروف والتكتيك هي فقط شرط مرغوب فيه ومفضل.

مكانة «رزم» النوعية والكمية في «معادلة الأمن القومي»

ان الدراسة الأكثر تعمقا لمسألة «رزمة النوعية والكمية» تقودنا الى استنتاج ان هذه «الرزمة» متغيرة، فيما يتعلق بمقاديرها، ليس على محور الزمن فقط وليس بحكم الظروف والتكتيك فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالعناصر والمقومات المختلفة التي تشكل «معادلة الأمن القومي» لكل طرف من الأطراف المتواجهة.

ولقد كتبت عن «معادلة الأمن القومي» مجموعة من المقالات (في الفترة من سنة ١٩٨٠ الى سنة ١٩٨٤) نشرت في المجلتين الناطقتين باسم الجيش الاسرائيلي: «معراخوت»، و«سكيراه حودشيت»، والمجلة الدورية التي تصدر عن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي (بالانجليزية). ولن اكرر الكلام، بل سأقدم باختصار ما هو مطلوب لدراسة مسألة ما هو مكان النوعية والكمية في تلك «المعادلة».

تقوم فكرة «معادلة الأمن القومي» على الافتراض انه على غرار

الـ «ارتباط» القائم بين جزأي معادلة رياضية، هناك أيضا «ارتباط» بين الهدف القومي لكل دولة والتحدي الذي يواجهها من ناحية، وبين قدرتها (مواردها، وامكاناتها، وجاهزيتها)، وتكتيكها (سياسة، واستراتيجية)، وقدرتها على استغلال كل ذلك وحرية عملها من ناحية اخرى. وكل تلك الأمور مشروطة، طبعا، بنوعية النخبة التي تقود الدولة (صانعو القرارات، ومقدمو المعلومات، ومقدمو المشورة) وكذلك بنوعية «رزمة» (او بالأحرى «رزم») النوعية والكمية لديها.

وهنا في الامكان القول ان من الخطأ الاعتقاد ان الكمية ضرب النوعية تساوي «قوة» كما يعتقد، مثلا، الدكتور ميخائيل هندل،[1] ذلك بأن «رزمة النوعية والكمية» ليست بالضرورة «حاصل ضرب»، بل «اجمال». والأهم من ذلك هو ان تركيبها الداخلي يختلف في كل واحد من مقومات وعناصر «معادلة الأمن القومي». ولتجسيد ذلك: سيكون من الحماقة القول ان قوة النخبة التي تتولى القيادة هي حاصل ضرب كمية صانعي القرارات، وموفري المعلومات، ومقدمي المشورة بنوعيتهم. بل العكس هو الصحيح: فالكمية في هذه الحالة تعتبر عقبة أمام عملية اتخاذ القرارات. والدليل على ذلك: في أوقات الأزمات بالذات يستخدم مجلس وزراء حرب عدد أعضائه قليل بالنسبة الى أعضاء الحكومة في مجملها.

وفعلا، هناك احتمال لأن نقع في الخطأ عندما نقول ان قدرة دولة ما هي حاصل ضرب الكمية بالنوعية. لكن في اللحظة التي ندخل

---

(١) ميخائيل هندل، «الكمية في مواجهة النوعية في بناء بنية تحتية عسكرية»، «معراخوت»، ٢٨٦، شباط / فبراير ١٩٨٣.

فيها في التفاصيل نجد ان المهم أساسا، بالنسبة الى الموارد، هو الكمية، في حين أننا نجد، فيما يتعلق بالوسائل، ان النوعية لا تقل اهمية: ناهيك بالحديث عن «رزمة الجاهزية» (التهيؤ والاستعداد والتأهب) التي يعتبر الجزء الحاسم فيها، مجددا، هو النوعية.

واذا كنا قد قلنا ما قلناه بالنسبة الى قدرة الدولة، اية دولة، فسنكون محقين بالتأكيد اذا قلنا ان تكتيكها السياسي والاستراتيجي، وقدرتها على استغلال قوتها وأيضا تكتيكها، ومدى حكمتها في ان توفر لنفسها حرية عمل وتستغلها، ونوعية هدفها القومي (وموازنته بالنسبة الى كل هذه العناصر وبالنسبة الى التحدي الذي يواجهها) – هي أولا وقبل كل شيء مسألة نوعية.

وفي ضوء كل ما قيل حتى الآن، يمكن ان نجمل ونقول انه في «معادلة الأمن القومي» لا يمكن وضع «معامل ثابت» لـ «رزمة الكمية والنوعية»، ذلك بأن تحديد مقدار «التكتيك» يتغير من عنصر الى آخر في عناصر المعادلة. علاوة على ذلك، علينا ان نأخذ في الحسبان التغييرات التي تطرأ على «التكتيك» على محور الزمن، التي سبق ان لمّحنا اليها.

ويتطلب موضوع محور الزمن توسعا معينا، كي نفهم فكرة اخرى مرتبطة بمفهوم «معادلة الأمن القومي»، وهي فكرة «التحول التاريخي» التي تقول ان كل دولة، تمثلها «معادلة الأمن القومي» الخاصة بها، تتحرك في توجه تاريخي معين من الماضي، مرورا بالحاضر الى المستقبل المجهول، بينما معادلتها محاطة بدوائر (ظروف): داخلية واقليمية، بل في «خطوط متعرجة» (هبوطا وصعودا) على غرار حركة الثعبان.

وتستوجب هذه التقلبات من النخبة التي تتولى قيادة الدولة تعديل

«المعادلة» – بما في ذلك العناصر المتعلقة بـ «رزم النوعية والكمية» المنتشرة فيها – اضافة الى وتيرة واتجاه حركتها، كل شيء وفقا للظروف. وعلى سبيل المثال: تهتم النخبة التي تتولى القيادة، في حالة التوتر، بتغيير النسبة القائمة بين الموارد والوسائل في عنصر القدرة القومية في المعادلة، بحيث يتحول جزء أكبر من الموارد الى وسائل، وبهذه الطريقة يتجسد بصورة أكثر كمالا عنصر استغلال القوة. وفي مقابل هذا، تهتم النخبة التي تتولى القيادة، في حالة الهدوء، بتغيير النسبة بين عناصر الجاهزية القومية، اي تقلل من التهيؤ وتوسع بحسب الحاجة الاستعداد الفوري (العسكري)، او البعيد المدى (الموارد التي تغذي متطلبات الجيش).

ان تحديد النسبة بين عناصر ومقومات «معادلة الأمن القومي» المختلفة وفي داخلها – وبين كل هذه العناصر ونوعية تحديد مقادير «رزمة النوعية والكمية» – ليس مشروطا فقط دائما بارادة النخبة التي تتولى القيادة. ذلك بأن هذا التحديد مرتبط بنوعية التحدي (التهديدات، والضرورات، والفرص، وعمليات الاسناد والدعم وغيرها) الذي يواجه النخبة التي تتولى القيادة، والدولة التي تقودها النخبة. وهكذا حدث ان دولة اسرائيل الصغيرة وفقيرة الموارد كان عليها في الماضي – وعليها اليوم أيضا – ان تحتفظ بوسائل دفاعية كبيرة بالنسبة الى الموارد التي تملكها، وذلك فقط لأن الجيوش العربية هي في معظمها قوة نظامية، تعسكر بصورة دائمة على مقربة من حدودها. علاوة على ذلك، كان على اسرائيل – وعليها اليوم أيضا – ان تحتفظ بـ «رزم نوعية وكمية» مع تحديد مقادير خاصة بها، أساسها النوعية لكنها تشتمل أيضا على كمية معينة لا مجال لتجاوزها. ذلك بأن النوعية وحدها لن تصمد في مواجهة الكمية، حتى لو كان مثل هذا القول شائعا، مثلما ان الكمية

وحدها ــ من دون نوعية عالية لا يمكن تجاوزها ــ لن تصمد في مواجهة نوعية لا يضمن استغلالها سوى كمية معينة فقط.

وينبغي لنا ان نذكر، في هذا الشأن، انه كان لاسرائيل ــ علاوة على متطلباتها الدفاعية ــ متطلبات قومية حيوية اخرى: الاستيطان، والهجرة والاستيعاب، وتقليص الهوة بين الطبقات والطوائف، والتعليم والتدريب المهني، والنمو الاقتصادي وغيره. كل هذه الأمور تؤثر في الأمن وتتأثر به، الأمر الذي له طبعا تأثيرات في «رزم النوعية والكمية» المرتبطة بأمن اسرائيل، ايجابا ام سلبا. اذ أنها تشكل، في كثير من الحالات، ضغوطا لا على عناصر ومقومات الأمن فقط، بل أيضا على مفهوم الأمن وأساليب تحقيقه.

وما قيل في تأثير متطلبات اسرائيل القومية الحيوية خارج اطار الأمن ينطبق بالتأكيد على كل ما يتعلق بتأثيراتها:

أ ــ تأثير المحيط الدولي، وبالتحديد تأثير الدولتين العظميين على اسرائيل، خصوصا وأن اسرائيل ليست مرتبطة، رسميا، بأي حلف سياسي او عسكري.

ب ــ تأثير المحيط الاقليمي، الذي في معظمه مستمر في علاقات عداء باسرائيل. هذا بينما يشير ميزان القوى الأساسي بين اسرائيل وجاراتها الى هوة كمية ضخمة (من ناحية السكان والمساحة وغيرهما). وتتوازن هذه الهوة ظاهريا بمساعدة تفوقها النوعي (خصوصا في القوى البشرية)، وبمساعدة طريقتها المتطورة في تعبئة الاحتياط. لكن الحقيقة هي ان حجم ونوعية وتشكيل وتركيبة الجيوش العربية آخذة في التحسن منذ حرب ١٩٤٨، سواء من ناحية الكمية او النوعية، في حين

يجد الجيش الاسرائيلي صعوبة في اللحاق بها. ومن ناحية اخرى، تشير التجربة التاريخية الى ان تشكيل الائتلاف العسكري العربي ــ الذي ينشأ من حين الى آخر لمحاربة اسرائيل ــ ونوعيته، لا يتطوران، بل بالعكس يتمخضان عن كمية تأتي، في الغالب، على حساب النوعية.

ج ــ تأثير واقع ان اسرائيل تعاني، حتى بعد مكاسب حرب الأيام الستة، نَقْصَ عمق استراتيجي (كمية)، لكن لديها تفوقا في الخطوط الداخلية (نوعية).

د ــ تأثير واقع ان اقتصاد اسرائيل، الذي كان يتمتع بمعدل نمو بين المعدلات الكبيرة في العالم، يراوح منذ حرب يوم الغفران في مكانه، وخصوصا بسبب عبء الأمن. ونقول، في هذا الصدد، ان سباق التسلح الذي يجري في الشرق الأوسط منذ صفقة الأسلحة التشيكية سنة ١٩٥٥، ليس سباقا في كمية ونوعية الأسلحة فحسب، بل هو سباق ميزانيات دفاع، خصوصا وأن ثمن الأسلحة يرتفع بسرعة مذهلة كلما تطورت التكنولوجيا العسكرية. وفي مجال الميزانية، يتمتع العرب بتفوق كمي على اسرائيل بفضل موارد النفط والبترودولارات الموجودة في حيازتهم. ويتوازن هذا التفوق، الى حد كبير، بفضل المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة الأميركية لاسرائيل. لكن لهذا عيبه: ازدياد ارتباط اسرائيل أكثر فأكثر بالولايات المتحدة، وبذلك تتقلص نوعية حرية عملها.

هـ ــ تأثير واقع ان هوة المواقف السياسية في شؤون الأمن، التي كانت محدودة جدا حتى حرب يوم الغفران، تزايدت ووصلت الى ذروتها في حرب سلامة الجليل، خصوصا وأن الجهاز السياسي في اسرائيل

الديمقراطية مقسم أكثر من اللازم (أنظر عدد القوائم التي تتصارع في انتخابات الكنيست، والتي نتيجتها «الكمية على حساب النوعية»).

و ـ تأثير الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الجيش الاسرائيلي، والتي حكمها حكم الكمية التي تتحول الى نوعية.

النوعية والكمية في اختبار «الأمن الجاري» و «الأمن السياسي»

لقد تراكمت خبرة الجيش الاسرائيلي في مجالين رئيسيين: الأمن الجاري ـ اي عملية السهر على امن الدولة وقت الهدوء؛ والأمن الأساسي ـ اي عملية الاستعدادات للحرب والصمود فيها.

هناك من يعتبرون مشكلة الأمن الجاري مشكلة تأهب يكون التركيز فيها على النوعية، بينما يعتبرون مسألة الأمن الأساسي مشكلة تهيؤ يكون التركيز فيها على الكمية. علاوة على ذلك، يرى هؤلاء أيضا وجود مشكلة تنافس بين الاستعداد والتهيؤ، تتسبب بأن تأتي معالجة الأولى على حساب الثانية. وهذا يعني: متطلبات الاستعداد تضر بالموارد المخصصة للتهيؤ. وان كانت هذه النظرة تنطوي على شيء من الحقيقة، إلا أنها تتجاهل ضرورة الاهتمام بانتاج السيف وشحذه. ذلك بأن نشاط الجيش الاسرائيلي في اطار الأمن الجاري ـ وبالتأكيد اذا ذكرنا العمليات الانتقامية على اختلاف أنواعها ـ اوجد ويوجد مستويات نوعية من القتال تتجسد في فترة الحرب. وللدقة يقال: بما ان معالجة الأمن الجاري تجري بأسلوبين ـ أسلوب دفاعي (اقامة عوائق، وشق طرق، واقامة مواقع، ودوريات، وكمائن وما شابه ذلك)، وأسلوب هجومي (عمليات انتقامية وما شابه ذلك)، فإن مساهمة الأمن الجاري

للنوعية ليست موحدة. بل العكس، ان الأسلوب الدفاعي يستوجب كمية كبيرة نسبيا من الموارد والجهود نتائجها ـ مع كل أهميتها ـ محدودة، في حين ان الأسلوب الهجومي يتمثل ـ بسبب ضرورات وظروف مختلفة ـ في كمية صغيرة من عمليات نوعية نتائجها أكثر جوهرية، وان كانت لها قيود لا بأس فيها. والعمليات المقصودة، والتي معظمها عمليات انتقامية، من الضروري ان تكون انتقائية في الأهداف، وفي حجم القوة، وفي تحمل المخاطرة العسكرية والسياسية التي تنطوي عليها، لأنها اذا لم تكن كذلك فستخطىء هدفها. من هنا، فإن من المهم، بصورة خاصة، ان يكون تحديد هدفها نوعيا، كما ان من المهم ألا ينحرف تحقيق الهدف عن الهدف نفسه (راجع عملية قبية). ولم يتم دائما الحرص على هذا، فقد حدث أكثر من مرة ان حققت العمليات الانتقامية الشيء ونقيضه. والى جانب هذا، يمكن ان نقول ـ تعميما ـ ان العمليات الانتقامية قد ساهمت، في نهاية الأمر وبنوعيتها أكثر منه بكميتها، في تقليص النشاط المعادي لاسرائيل، وفي حياة أكثر انتظاما في مناطق حدودها، وفي الحفاظ على المعنويات في اسرائيل، وفي اضفاء صورة رادعة على قواتها ـ وذلك مجددا بفضل النوعية أكثر منه بفضل الكمية.

ان قدرة الردع تنتمي الى مجال الأمن الأساسي اكثر مما تنتمي الى مجال الأمن الجاري. لأن ما هو مطلوب من الجيش الاسرائيلي، في المجال الأول، هو قدرة ردع تمنع الحرب، وقدرة حسم في حال وقعت على الرغم من كل شيء. وتستوجب هاتان القدرتان بناء قوة تضمن فعلا كميتها ونوعيتها، تنظيمها وتجهيزها، تدريبها وسلوكها ردعا وحسما.

وتثبت التجربة التاريخية لدولة اسرائيل منذ قيامها، ان الـ «أولوية» تعطى للحسم الذي معناه: منع العدو من تحقيق أهدافه من ناحية، وتحقيق أهداف اسرائيل من ناحية اخرى. ذلك بأنه على الرغم من ان اسرائيل تطلعت على الدوام الى تجنب الحرب، وبنت لهذا الغرض قدرة ردع، فإنها اضطرت الى القتال منذ اقامتها ست مرات.

أ ـ غزو الجيوش العربية لحدود دولة اسرائيل فور قيامها اوجد خطرا على وجود الدولة في حد ذاته ـ في «حرب الاستقلال» (١٩٤٨).

ب ـ خوف من تغيير خطر في ميزان القوى، في أعقاب الصفقة التشيكية ـ في عملية «قادش» (١٩٥٦).

ج ـ ضرب مصلحة حيوية لدولة اسرائيل (اغلاق مضائق تيران)، وحشد تهديدي لقوات عسكرية عربية على طول حدودها مع اسرائيل ـ في حرب الأيام الستة (١٩٦٧).

د ـ محاولة استنزاف القوات الاسرائيلية، خصوصا على جبهة قناة السويس ـ في حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠).

هـ ـ هجوم مفاجىء على دولة اسرائيل ـ في حرب يوم الغفران (١٩٧٣).

و ـ تهديد المخربين، وتهديد سوري محتمل لشمال الدولة ـ في حرب سلامة الجليل (١٩٨٢).

وقد برهن الجيش الاسرائيلي عن قدرته على الحسم في ميدان القتال في كل هذه الحروب (ربما باستثناء حرب الاستنزاف التي استمرت وقتا أطول من اللازم ـ ١٧ شهرا). وفي كل هذه الحروب (باستثناء

حرب الاستنزاف) كانت الأهداف العسكرية للحرب هي تدمير أكبر قدر من قوات العدو، والاستيلاء على أراض. لكن هذه الأهداف لم تحدد كلها مسبقا. بعبارة اخرى: لم يكن تحديد الهدف في هذه الحروب «نوعيا» بما فيه الكفاية.

وترتبط هذه الظاهرة بتطور مفهوم الأمن في اسرائيل، الذي كانت احدى مقولاته «نوعية في مواجهة كمية»، لأننا «قلة في مواجهة كثرة»، من دون الانتباه الى ـ او الاهتمام بالتناقض الداخلي الموجود في هذه المقولة.

في السنوات الأولى من الخمسينات، عندما كان الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية جيوشا صغيرة، تقوم أساسا على سلاح المشاة، قالت اسرائيل ان المرحلة الأولى من الحرب ـ من ناحيتها ـ ستكون مرحلة صد؛ وهذا اعتماد على قوة نظامية صغيرة وشبكة دفاع اقليمي، اي الاعتماد أساسا على النوعية التي تتيح تعبئة قوات الاحتياط. وفقط بعد ان راكم الجيش الاسرائيلي كما، اصبح «المفهوم» يقضي بالانتقال الى هجوم مضاد، اي نقل الحرب الى أراضي العدو. وبهذا الشكل، فليس المقصود «نوعية في مواجهة كمية»، بل نوعية يتم تعزيزها بكمية، على محور الزمن، كما هي الحال في قصص «العهد القديم» التي أوردناها كي نوضح مفهوم «رزمة الكمية والنوعية».

وفي فترة اعادة تنظيم الجيش الاسرائيلي، بعد عملية «قادش»، تقرر تغيير جدول اوسلم الأولويات في داخله: اهمال سلاح المشاة التقليدي والدفاع الاقليمي، ورفع سلاح الجو والمدرعات والمظليين الى رأس قائمة الأولويات. لكن بقيت سارية آنذاك، أيضا، مقولة «نوعية

في مواجهة كمية». وفي حقيقة الأمر، ان اعادة تنظيم الجيش الاسرائيلي في حد ذاتها لم تأت إلا للرد على كمية ونوعية العدو اللتين تحسنتا. وأقصد بذلك انه: ليس عرضا او مصادفة ان الجيش الاسرائيلي قد زاد ليس في نوعيته فقط بل أيضا في كميته. علاوة على ذلك، ولأن الجيش الاسرائيلي زاد بالذات في هذين المجالين، فقد اخذ مفهوم الأمن صورة مختلفة ولم يعد يشدد على ضرورة نقل الحرب الى أراضي العدو فحسب، بل أيضا على القدرة على ذلك؛ وبالمناسبة، من خلال «القفز» عن مرحلة الصد، وذلك طبعا شرط ان يتم تعبئة رجال الاحتياط الذي يشكلون معظم كمية الجيش الاسرائيلي، في الوقت المحدد. ومن الطبيعي ان يزيد هذا الشرط في اهمية الانذار الاستخباراتي، وتم لهذا الغرض زيادة حجم سلاح الاستخبارات ليس في نوعيته فقط بل أيضا في كميته. وهذا يثبت مجددا ان المقصود ليس «نوعية في مواجهة كمية» بل «رزمة نوعية وكمية» اسرائيلية في مواجهة «رزمة كمية ونوعية» عربية (انتبه الى ترتيب كلمتي ــ نوعية وكمية ــ في جزأي هذه الجملة).

وكما حدث في أعقاب عملية «قادش»، كذلك أيضا في أعقاب حرب الأيام الستة؛ فقد تبلور مفهوم امني مختلف، ذكّر الى حد كبير بمفهوم بداية الخمسينات. هذا المفهوم لم يأخذ في الاعتبار الوضع الجيوستراتيجي الذي نشأ في أعقاب مكاسب الحرب (عمق استراتيجي وما شابه ذلك) فحسب، بل أيضا علاقات اسرائيل بالدولتين العظميين، والاجماع الوطني والحساسية الشعبية تجاه الخسائر في الأرواح. ويقول مفهوم أواخر الستينات: ان امتصاص هجوم العدو وصده الى حين تعبئة الاحتياط، ثم الانتقال بعد ذلك الى هجوم مضاد، من شأنها ان تؤدي الى الحسم بواسطة نقل الحرب الى ارض العدو.

واذا كان المفهوم المذكور قد اعتقد ان نوعية الانذار، ونوعية القوى البرية النظامية قليلة الكمية، ونوعية سلاح الجو تستطيع التغلب على كمية ونوعية العدو، فقد جاءت حرب يوم الغفران لتثبت خطأ ذلك المفهوم. ولا غرابة، اذن، في ان دروس هذه الحرب ــ ناهيك بالحديث عن التطور الكمي والنوعي للجيوش العربية في أعقابها، خصوصا جيوش الجبهة الشرقية وعلى رأسها سوريا ــ قد ادت الى جهد لم يسبق له مثيل في زيادة حجم قوات الجيش الاسرائيلي. والمقصود: استيعاب نظم أسلحة جديدة، وتدعيم أكثر توازنا للأسلحة في القوات البرية، وزيادة حجم جيش الاحتياط والجيش النظامي، وتدعيم جهاز الانذار وغير ذلك. لكن كان معنى هذه الأمور، بصورة عملية، زيادة الكمية أكثر من زيادة النوعية. بل هناك من يقول: زيادة الكمية على حساب النوعية، والأسوأ من هذا: على حساب اقتصاد اسرائيل الذي تدهور، وكذلك على حساب حرية عملها التي تقلصت، بسبب التبعية المتزايدة للولايات المتحدة التي ساعدت اسرائيل في زيادة قوتها. ونتبين ان المقصود، مرة اخرى، ليس «نوعية في مواجهة كمية» بل «رزمة كمية ونوعية»، ربما لم تكن متوازنة كفاية، بسبب صدمة حرب يوم الغفران.

وعلى اية حال، سيجد المشككون فيما قيل صعوبة في الادعاء ان حرب سلامة الجليل ــ ويسري هذا أيضا بالنسبة الى عملية «قادش» ــ قد ادت باسرائيل الى تجسيد مقولة «نوعية في مقابل كمية»، ولو أيضا في المجال الجوي الذي أظهر فيه سلاح الجو الاسرائيلي نوعيته الحاسمة أمام الصواريخ المضادة للطائرات وسلاح الجو السوري. هذا، بالاضافة الى ان حرب سلامة الجليل قد اثبتت ان تعاظم القوة الكمية والنوعية وحده لا يكفي، بل هناك ضرورة لوجود اجماع وطني كامل.

ان الاجماع الوطني، الذي هو جزء من عنصر الجاهزية في «معادلة الأمن القومي»، هو أولا وقبل كل شيء موضوع نوعي، ولمزيد من الدقة، فإنه موضوع كمية المؤيدين للهدف القومي الذي يتحول الى نوعية، كلما ازدادت الكمية. ان هدف اسرائيل القومي لا يمكن فصله عن مفهومها الأمني، الذي تبلور في الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧، لكنه بدأ يتعرض لهزات نتيجة مكاسب حرب الأيام الستة بالذات ونشوء العمق الاستراتيجي.

مر المفهوم المذكور بهزات أيضا في أعقاب حرب يوم الغفران، وقدوم السادات الى القدس وتوقيع اتفاقيتي السلام مع مصر. على سبيل المثال: نتيجة الاتفاقية نفسها لم يعد يتركز المفهوم كله على موضوع الحرب، بل على بديل آخر هو السلام. وعند ذاك فقط، وبالذات لأن السلام لم يحل مشكلة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة ــ المرتبطة بالمشكلة الفلسطينية ــ نشأ في الواقع مفهومان امنيان: مفهوم الـ «صقور»، ومفهوم الـ «حمائم». وينادي المفهومان بجيش اسرائيلي قوي نوعا وكما، ويمكن تلخيص النقاش الرئيسي بينهم بالسؤال: هل يؤدي تقديم تنازلات للعرب الى تعجيل السلام، ام الى الحرب؟ والجواب عن هذا السؤال هو جواب أيضا على موضوعنا، ذلك بأنه يملي التحديد السليم للمقادير في «رزم النوعية والكمية»، ليس في الجيش الاسرائيلي فقط بل أيضا في «معادلة الأمن القومي» الاسرائيلية كلها.

ولفهم ما قيل نعود فنذكر المعطيات الخاصة باسرائيل:

أ ــ اسرائيل دولة يهودية، تريد الحفاظ على خاصيتها هذه وعلى علاقاتها بيهود العالم.

ب ــ اسرائيل دولة «قلة في مواجهة كثرة»، محاطة بأعداء لا يعترف معظمهم بها، وينفذون ضدها عمليات ازعاج بل حربا كل بضع سنوات، وبايجاز: حرب استنزاف مستمرة.

ج ــ اسرائيل دولة معزولة في الساحة الدولية في حين ان أعداءها، وخصوصا بفضل مواردهم النفطية، يحسّنون مكانتهم الدولية باستمرار.

د ــ اسرائيل لا تزال تناضل من أجل وجودها بالذات، ولذلك فمشكلة الأمن على رأس اهتماماتها، بينما تخضع المشكلات الخارجية والداخلية للمشكلة الأولى.

هـ ــ اسرائيل دولة مع مشاعر عميقة صعبة ــ الكارثة النازية، حرب ١٩٤٨، فترة الانتظار عشية حرب الأيام الستة، حرب يوم الغفران وغيرها ــ ولذلك، فهي حساسة جدا للخسائر.

و ــ اسرائيل دولة تتعرض لضغط جيوستراتيجي، لا يمكنها ان تسلم بفكرة عودة حدودها الشرقية الى ما كانت عليه عشية حرب الأيام الستة: «عنق» ضيق في منطقة نتانيا، وعاصمة يشطرها سور يقف عنده جنود جيش الأردن.

ز ــ اسرائيل دولة لا تريد ولا تستطيع ان تهزم أعداءها تماما، لكنها مضطرة الى محاربتهم. وهي دولة احتلت مناطق واحتفظت بها لأغراض المساومة، لكنها تخشى اعادتها أيضا خشية احتمال ان يضر هذا بأمنها، حتى لو كلفها هذا ثمنا تدفعه من صورتها، وخسائر في أرواح البشر، وتأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي، وإضرارا بما لديها من «رزم النوعية والكمية».

ح ــ اسرائيل دولة تعيش تحت ضغوط موارد خاصة من القوى البشرية، لكن أيضا موارد اقتصادية ــ وهذا في الوقت الذي اصبح فيه لعنصر الزمن تأثير ذو مغزى أكبر مما هو مألوف. ولتجسيد ذلك، يكفي ان نذكر مغزى ومدلول مدة الانذار ازاء احتمال هجوم مفاجىء، او التأثير الاقتصادي لاستمرار خدمة رجال الاحتياط في حرب طويلة تتحول الى حرب سحق وتآكل.

وفي ضوء كل ما قيل حتى الآن، نجد ان الـ «صقور» والـ «حمائم» لا يتناقشون فيما بينهم في شأن مسألة التنازلات فقط: هل ستفيد ام ستضر؟ بل أيضا في مسألة: هل تستطيع «معادلة الأمن القومي الاسرائيلية»، بمعطياتها الخاصة والصعبة، ان تواصل الصمود في «حرب استنزاف» مستمرة منذ سنة ١٩٤٨، وان شئتم من قبلها أيضا؟

وهنا يقال على الفور ان المقصود ليس «نوعية في مواجهة كمية»، حتى لو كانت اسرائيل، بسبب معطياتها الخاصة، تتمتع بتفوق نوعي على أعدائها هو ثمرة مجتمعها وقدرتها على استغلال مواردها والاستفادة منها. ذلك بأن غياب الكمية والتغييرات في الظروف بالذات هي التي قادت اسرائيل، في أعقاب حرب يوم الغفران، الى استنتاج ان «معادلة الأمن القومي» الخاصة بها تجد صعوبة في الصمود في «حرب استنزاف» عمرها ٢٥ عاما. وكان من محاسن الصدف ان توصلت مصر أيضا الى الاستنتاج نفسه بالنسبة الى معادلتها الخاصة بها.

هذا، على اية حال، هو السبب الرئيسي لمبادرة السادات التي ادت، بوساطة أميركية ناجحة، الى اتفاقية سلام بين اسرائيل ومصر. وهي الاتفاقية التي دفعت اسرائيل في مقابلها ثمنا غاليا، سواء في الكمية

او في النوعية: فقط، عمق استراتيجي، ومطارات، وشرم الشيخ، وقيام جبهة رفض، وتعزيز مكانة م. ت. ف. ، وغير ذلك.

وقد أنزلت حرب سلامة الجليل بـ م. ت. ف. ضربة شديدة، لكنها لم تقض عليها وتصفيها، وبالتأكيد لم تحل المشكلة الفلسطينية ومشكلة السلام مع الأردن. والحلول المقترحة لهاتين المشكلتين معروفة، لكنها مثار خلاف:

أ ــ حكم ذاتي ــ يقول المعارضون له انه ينطوي على مشكلات.

ب ــ حل وسط اقليمي ــ يسأل المعارضون له: من الزعيم العربي الذي سيوافق عليه؟

ج ــ ضم من جانب واحد ــ يدعي المعارضون له انه سيزيد في حدة علاقات اسرائيل بالعرب وبالغرب معا.

د ــ اقامة دولة فلسطينية مقلصة ومنزوعة من السلاح ــ يدعي المعارضون لها ان الفلسطينيين أيضا لن يوافقوا عليها، لكونها أقل من حدود سنة ١٩٦٧.

وبهذا الشكل فإن اي حل من هذه الحلول ليس حلا يمكن ان نسميه «نوعيا». علاوة على ذلك، فإن حرب سلامة الجليل لم تحقق هدفها، وان كان هذا الهدف هو إيجاد ظروف تعزز نوعية احد الحلول. والسبب في ذلك مرتبط بحقيقة انه عندما يكون المقصود صداما بين «معادلة امن قومي» ــ وليس بين جيوش فقط كما يسود الاعتقاد ــ فاللعبة ليست من جانب واحد. بل العكس، هنا لاعبون آخرون لهم

أيضا دور في التحدي ورقعة الشطرنج تتغير أيضا، ناهيك بالحديث عن تغييرات في قواعد اللعبة. فحتى حرب يوم الغفران لعبت اسرائيل بقواعد لعبة «اللاخيار»، وخرجت رابحة. وفي يوم الغفران، اعتقدت اسرائيل ان «هناك خيارا»، ويمكن امتصاص الضربة الأولى، وخرجت خاسرة. وفي حرب سلامة الجليل، عادت الى قواعد اللعبة القديمة ــ كقواعد عملية «قادش» ــ ومجددا لم تخرج رابحة تماما.

أمامنا معضلة «نوعية» يجب ان يرد عليها، أولا وقبل كل شيء، المفهوم الأمني الذي يملي سياسة اسرائيل واستراتيجيتها، هذا على الرغم من ان المفهوم او المذهب ــ في حد ذاته ــ لا يضمن النجاح.

مفهوم الأمن الاسرائيلي ومسألة النوعية والكمية

ان المفهوم، او العقيدة، يأتي في «معادلة الأمن القومي» فوق السياسة والاستراتيجية، وبين القدرة وكفاءة التنفيذ والاستغلال وحرية العمل وعنصر «الاحتكاك» من ناحية، وبين الهدف من ناحية اخرى. وكي يكون المفهوم «نوعيا»، بكل معنى الكلمة، ينبغي له ألا يلبي الهدف فحسب، بل أيضا ان يوفر بواسطته ردا على التحدي. ومن ناحية اخرى، لا يجوز له ان يتعدى حدود القدرة وكفاءة التنفيذ والاستغلال، زد على ذلك انه يجب ان يكون قادرا على التغلب على قيود حرية العمل وعنصر الاحتكاك. ومن هنا، يجب ان يكون حقا ذا مبادىء مبلورة، وتتميز بالمرونة في الوقت نفسه.

والمبادىء التي ارتسمت لي (مبادىء الأمن، او نظرية الأمن الاسرائيلية) من دراسة ما كتب في هذا الموضوع ــ بقلم ميخائيل هندل،

وزئيف شيف، وأهرون ياريف، ودان هوروفيتس، وأفرايم عنبار، وماتي بيليد وغيرهم ــ ليست متطابقة في كل شيء مع ما وجدته في الأدب المصري الذي يتناول حرب يوم الغفران، في هذا السياق. ومع هذا، وجدت من الصواب ان اقدم في البداية التفسير المصري ــ وعلى ما يبدو التفسير السوري أيضا ــ ذلك بأن المصريين والسوريين معا فتشوا عن رد على مذهب الأمن الاسرائيلي كما فهموه سنة ١٩٧٣ لا كما عرضه المفكرون الاسرائيليون، قبلها وبعدها. وفيما يلي ــ وبايجاز ــ الأسلوب الذي صاغ به المصريون عقيدة الأمن الاسرائيلية:

أ ــ بلورة تفوق عسكري وتكنولوجي حاسم على العرب، يسبب يأسا واحباطا لدى الأمة العربية كي تتوصل الى انه ليس في قدرتها ان تفعل شيئا لاسرائيل فتسلم بسيطرتها في المناطق العربية وبوجودها ككيان يهودي مستقل.

ب ــ تشتيت الجهد العسكري العربي، من خلال افتراض ان العالم العربي منقسم ومفكك وغير قادر على العمل بجهد منسق، واستغلال الأمر لنقل جهد الجيش الاسرائيلي نقلا سريعا من جبهة الى اخرى (اعتمادا على «خطوط داخلية»).

ج ــ نقل الحرب، بأسرع ما يمكن، الى الأراضي العربية.

د ــ خوض حرب خاطفة لا تستمر، بأي حال، أكثر من اسبوع.

هـ ــ منع وقوع خسائر في الأرواح، لأن المقاتل الانسان في اسرائيل، ذات العدد القليل جدا من السكان، أغلى من اي سلاح آخر.

وتدل الدراسة المتعمقة لـ «عقيدة الأمن الاسرائيلية»، كما بدت في نظر العرب، على ان المصريين وشركاءهم السوريين لم يتجاهلوا في حرب يوم الغفران كمية الجيش الاسرائيلي، بل العكس فقد قالوا ان الجيش الاسرائيلي يتطلع الى تفوق حاسم على العرب، اي نوعية وكمية في آن. علاوة على ذلك، فقد تحدثوا عن رغبة الجيش الاسرائيلي في تشتيت الجهد العربي كي يصد على جبهة ويضرب على جبهة ثانية، وكذلك عن رغبته في نقل الحرب الى أراضي العرب، وإلحاق الهزيمة بهم بسرعة. بعبارة اخرى: يتحدثون عن رغبة الجيش الاسرائيلي في تحقيق مبادىء التوفير في القوة، وحشد القوة، وقابلية الحركة. كما ان تحقيق هذه المبادىء لا يستلزم نوعية فقط، بل كمية أيضا. ولم يبق ــ اذن ــ لمؤيدي مقولة «نوعية في مواجهة كمية»، سوى ان يتعلقوا بالقول المصري ــ السوري ان العقيدة الاسرائيلية تريد منع وقوع خسائر في الأرواح، بسبب موارد اسرائيل الضئيلة في القوى البشرية. وفعلا، فإن هذا هو الوضع، لكن ما يفهم منه ليس معناه بالضرورة «نوعية ضد كمية». ويكفي ان نذكر في هذا الشأن مصير أبطال مساده؛ فقد كانوا بحاجة الى الكمية لا الى النوعية.

ويدعي معظم من تناولوا مفهوم الأمن الاسرائيلي، على الرغم مما قيل، صحة مقولة «نوعية في مقابل كمية»، سواء أكانوا يتناولون الموضوع من وجهة نظر شاملة (مثل الدكتور ميخائيل هندل الذي يتحدث عن معطيات وافتراضات «تمخضت» عنها في اسرائيل عقيدة سياسية ــ عسكرية مرنة تنقسم الى ثلاثة مستويات: سياسي واستراتيجي وتكتي)، ام «يتناولون الموضوع من وجهة نظر مسائلية» (مثل البروفيسور دان هوروفيتس، الذي يفحص «المفهوم» الاسرائيلي

بمساعدة «مسائل» تناقش في «ادب الذرة» الأميركي، على سبيل المثال: ردع، اجبار، استخدام للقوة مراقَب، ضربة وقائية، ضربة مبكرة وغيرها). وهنا، يبرز غياب «قاسم مشترك» للبحث في الموضوع من جانب معظم الباحثين الذين تم ذكرهم. وينطوي هذا على ما يعتبر عيبا، ولو كان كل واحد من الباحثين قد قدم مساهمة مهمة من جانبه لهدف لم يتحقق بعد، وهو خلق نظرية امن مكتوبة ومتفق عليها ومؤسسة. ولتجسيد ذلك: يبدو انه لم تجر حتى الآن محاولة للاستعانة بـ «قاسم مشترك»، او معيار مشترك، مثل مبادىء الحرب المسلم بها لبلورة مفهوم الأمن الاسرائيلي، ناهيك بالحديث عن ان أحدا لم يحاول ــ في هذه الأثناء ــ وضع بديل من مفهوم «معادلة الأمن القومي» أفضل، بهدف التعريف ــ أولا وقبل كل شيء ــ بمصطلح «امن قومي» في حد ذاته. زد على ذلك ان الباحثين يتناولون في معظمهم الموضوع من دون ان يحددوه مطلقا. وأقصد القول: انهم يحددون مبادىء نظرية الأمن الاسرائيلية، وبينها نوعية في مقابل كمية، من دون ان يحددوا ما هو «الأمن القومي».

بحسب رأيي المتواضع، فإن «أمنا قوميا» اسرائيليا، او اي «امن قومي» آخر، لا يعني «تأمين الوجود القومي والدفاع عن مصالح قومية»، مثلما ان فولاذ الدبابة ليس «دفاعا عن الطاقم»، بل معدن. وفي ضوء مفهوم «معادلة الأمن القومي» اقدم التعريف التالي:

«الأمن القومي» هو نتاج عملية الاتصالات المتبادلة للدولة بمحيطها القريب والبعيد، التي تملي نوعية التحدي الذي يواجهها. ويعكس الأمن القومي ــ خصوصا في ساعة الاختبار ــ نوعية النخبة التي تقود الدولة، وقدرتها (مواردها، وسائلها، جاهزيتها)، وتكتيكها

(عقيدة، سياسة، استراتيجية)، وقدرتها على التنفيذ والاستغلال الأقصى لامكاناتها، وكذلك حرية عملها، لتحقيق هدفها في مواجهة عوامل «الاحتكاك» وعدم اليقين.

ويختلف الهدف القومي من دولة الى اخرى؛ فكل دولة تعطي تفسيرا خاصا بها لـ «تأمين الوجود القومي والدفاع عن المصالح القومية». والأمر على النحو نفسه، أيضا وطبعا، فيما يتعلق بالاجراءات التي تتخذها كل دولة كي تحقق الهدف القومي. ذلك بأنه حتى لو افترضنا للحظة ان اسرائيل، بسبب ظروفها الخاصة، تختار لهذا الغرض وضع «نوعية في مقابل كمية»، فإن شكل الأمور ليس كذلك بالنسبة الى جاراتها. ويقال في هذا السياق، على الفور، ان من تعريف الأمن القومي المقترح في حد ذاته، والذي يتحدث عن «عملية اتصالات متبادلة» وصمود أمام الـ «تحدي»، يفهم ان مسألة النوعية والكمية ليست مشروطة بالدولة المعنية فقط، بل أيضا بمن يحيط بها. وهذا يعني انه اذا كان العرب ينتهجون سباق تسلح، فليس أمام اسرائيل من خيار سوى ان تنافسهم أيضا في الكمية. اضف الى ذلك ان تعريف «الأمن القومي» المقترح، والذي يستند الى مفهوم «معادلة الأمن القومي»، يتيح بسط «رزم النوعية والكمية» الى جانب مركباتها على امتدادها بوضع مقادير اصح وأكثر دلالة، مما تعنيه مقولة «ان الأمن القومي (عندما يكون المقصود اسرائيل) هو تأمين وجودها القومي ومصالحها القومية، بواسطة نوعية في مقابل كمية».

ولتجسيد الأمور كي تصبح ملموسة، سنورد فيما يلي اقتراحا لتعريف مبادىء لمفهوم الأمن الاسرائيلي، وفقا لما يبدو لي ذلك، واستنادا الى

مفهوم «معادلة الأمن القومي» والمبادىء المألوفة للحرب، هذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار «رزمة الكمية والنوعية»:

أ ــ يجب ان تكون «معادلة الأمن القومي» الاسرائيلية مبنية بصورة تتيح حرية عمل سياسية وعسكرية. ومن الأمور الأخرى، يجب ان تكون «رزم الكمية والنوعية» مدرجة فيها بمقادير سليمة، خصوصا بالنسبة الى حد ادنى من الكمية لا يمكن تجاوزه، فكم بالأحرى عندما يكون المقصود الحفاظ على هوامش الأمن التي يستوجبها خط هجوم مفاجىء. ويجب ان تكون «معادلة الامن القومي» أيضا مرنة، بما فيه الكفاية، كي يكون في امكانها التكيف مع الظروف. وبين ما يعنيه هذا: تبديل داخلي في «رزم النوعية والكمية في المعادلة» وفقا للحاجة.

ب ــ يجب ان تكون النخبة التي تتولى القيادة، والتي تشكل العنصر الأساسي في المعادلة، نخبة نوعية، ومثلها يجب ان تكون القيادة العسكرية الخاضعة لسلطتها. ويجب ان تكون العلاقات بين هاتين القيادتين وثيقة ووطيدة، بصورة يكون من الممكن فيها التحدث عن جهة واحدة (مبدأ وحدة القيادة) تهتم من جانبها بوحدة الشعب؛ هذه الوحدة هي الخاصية التي تحول الكمية الى نوعية.

ج ــ ان القدرة، التي هي أيضا عنصر مهم في «المعادلة»، وتتألف من موارد (أساسها الكمية)، ووسائل (أساسها النوعية)، وجاهزية، هي بمثابة «رزمة» (مثل «رزمة النوعية والكمية»). هذه الرزمة، والتي تشمل في داخلها التهيؤ والاستعداد والتأهب، لها اهمية خاصة، وعلى ذلك يجب تنميتها لأنها من دون ذلك ستفقد قدرة قوتها كليا (على سبيل المثال: الأميركيون في حرب فيتنام).

ويستوجب التهيؤ استغلالا واعيا للكمية المتاحة من الموارد من أجل بناء امكانات بأقصى قدر من النوعية والكمية. وهذا ــ بالمناسبة ــ سعي لتقليص التبعية لجهات خارجية. أما الاستعداد فيستوجب وجود جيش نظامي نوعي ومتوازن (جوا وبرا وبحرا)، وبكمية كافية. كما يستوجب أيضا وجود استخبارات، بنوعية وكمية أيضا يتيحان تقديم الانذار، في الوقت الملائم، لتأمين تعبئة وتنظيم وانتشار وتأقلم رجال الاحتياط على جبهات القتال.

ويستوجب التأهب وجود ايديولوجية ترص الصفوف وتكتلها، ونخبة موحدة، وأهداف متفق عليها.

د ــ لكي ندعم القدرة وحرية العمل يجب ان نستند الى دولة واحدة، على الاقل، من الدول العظمى، لكن بشرط ألا يتحول الأمر الى تبعية «تجمد» حرية عمل السياسيين في استخدام القدرة.

ه ــ لكي نضمن القدرة على تنفيذ المعادلة والاستفادة القصوى منها، يجب ان نحرص على توازنها، اي على نسبة سليمة بين الموارد والوسائل، قوة صمود وقوة حسم، ونوعية وكمية في «الرزم» المختلفة. كذلك يجب ان نحرص على الملاءمة بين المفهوم (العقيدة) السياسي والاستراتيجية في داخل الرزمة، وبينه وبين باقي العناصر في «المعادلة».

و ــ لكي نوسع حرية العمل ونقلل الاحتكاك الداخلي والخارجي، يجب ان نحرص على تعاون داخل المعادلة من ناحية، وعلى الاكثار من الأصدقاء خارج المعادلة في الأوساط المحيطة بها، من ناحية اخرى. كما يجب ان ندرس، قدر الامكان، ما يحدث خارج المعادلة، خصوصا بالنسبة الى الخصوم، بواسطة جهاز الاستخبارات.

ز ــ يجب ان يكون الهدف القومي، بكل أهدافه وغاياته، «نوعيا». وهذا يعني ان يكون واضحا، ومفهوما، ومتفقا عليه، كي يوحد الجميع. كما يجب أيضا ألا يرد على التحدي فحسب، بل ان يكون الرد متلائما مع القدرة والتكتيك (المفهوم الأمني، والسياسة، والاستراتيجية)، ومع القدرة على التنفيذ والاستفادة القصوى من الامكانات، ومع مدى حرية عمل الدولة وجيشها.

ح ــ المفهوم (العقيدة)، مثله مثل السياسة الاسرائيلية، هو دفاعي، لكن استراتيجية تحقيقه هجومية. من هنا، اذا نشبت حرب فيجب نقلها بأسرع ما يمكن الى ارض العدو. زد على ذلك، من هنا أيضا التطلع الى توجيه ضربة مبكرة، واذا كان هناك سبب جيد، وظروف ملائمة لذلك ــ ضربة وقائية أيضا. كل هذه الأمور تستوجب نوعية، لكن تستوجب أيضا وجود «كمية»، خصوصا عندما يكون المقصود استراتيجية هجومية.

ط ــ يجب ان تكون الحرب قصيرة، سواء للتقليل من الخسائر او لتسريح رجال الاحتياط واستئناف النشاط الاقتصادي، او للحؤول دون تدخل دول كبرى لوقف الحرب في توقيت غير مريح لاسرائيل. وليس في امكان النوعية وحدها ان تضمن هذا، اذ يجب ان تنضم الكمية اليها لضمان حسم سريع. زد على ذلك انه كلما تم استنفاد الكمية والاستفادة القصوى منها ــ والمقصود في هذه الحالة قوات الاحتياط ــ كان في الامكان تسريحها وتوجيهها الى مجالات اخرى في وقت اسرع.

ي ــ كي تصبح الحرب قصيرة يجب استغلال المفاجأة والمناورة،

وحشد القوة (بما في ذلك حشد قوة نيران)، لزعزعة توازن العدو وإلغاء رغبته في القتال. ومن المرغوب فيه ان يتم هذا الأمر بتوجه غير مباشر. يمكن ان نعود فنقول ان تنفيذ مبادىء الحرب تلك لا يمكن ان يتم بمساعدة النوعية فقط بل بدمج سليم بين النوعية والكمية.

ي/أ ــ في أساس المفهوم الأمني والسياسة والاستراتيجية الاسرائيلية، يقف التطلع الى منع الحرب عن طريق الردع الأقصى، لكن اذا لم يصمد هذا في الاختبار فإنه يجب تحقيق الحسم وتجديد الردع. ويقال، في هذا السياق، انه حدث أكثر من مرة فقدان الردع بسبب توهم ان النوعية وحدها تكفي، من دون تغطية كافية من الكمية (راجع حرب يوم الغفران)، ناهيك بالحديث عن ان الكمية غير الكافية تطيل الحرب وتحول دون حسم حقيقي.

ي/ب ــ بما ان قوة الحسم الاسرائيلية ــ كلها تقريبا ــ مكونة من رجال الاحتياط، فيجب ان تحصل هذه القوة على كمية كافية من الوقت كي تتم تعبئتها وتنظيمها، وكي تنتشر وتتأقلم في ميادين القتال. وشروط ذلك ليست فقط فترة انذار كافية، و«سماء نظيفة» بفضل سلاح جو قوي من الناحيتين النوعية والكمية، واستغلال واع لـ«خطوط داخلية»، وقدرة لوجستية، بل أيضا قوة صمود لائقة لدى قوات الدفاع الاقليمي والجيش النظامي. ومعنى الأمر هو، مجددا، وجود جيش نظامي بكمية كافية، لأنه من دون ذلك لن تفيده النوعية ساعة الاختبار.

«نوعية وكمية في مواجهة كمية ونوعية»
أفضل من «نوعية في مواجهة كمية»

يحكم على المفهوم الأمني (العقيدة) طبقا للطريقة او الأسلوب الذي يصمد به أمام الاختبار، وأولا وقبل كل شيء وقت الحرب. وينطبق هذا الكلام، طبعا، على كل واحد من مبادئها، مثل مقولة «نوعية في مواجهة كمية».

ويتم تقويم الحرب، بصورة عامة، طبقا لنتائجها وفي ضوء المقاييس التالية:

أ ــ الى اي مدى تحققت الأهداف التي حددت لها؟

ب ــ حجم تدمير قوات العدو والمناطق التي انتزعت منه.

ج ــ ماذا كان ثمن الحرب من الخسائر البشرية والممتلكات، من الناحيتين الاقتصادية والمعنوية.

في معظم الحالات يحكم على الحرب طبقا لمقياسين آخرين لهما، في نظري، اهمية خاصة.

د ــ ما هو وضع «معادلة الأمن القومي» للدولة في أعقاب الحرب؟ على سبيل المثال: هل قويت النخبة التي تتولى قيادتها ام ضعفت؟ هل قويت قدرتها ام تضررت؟ هل اتسع نطاق حرية عملها ام تقلص؟

هـ ــ هل تحسنت ام تضررت مكانة الدولة على المستوى الدولي؟ هل يبشر المستقبل المنظور، على محور «التوجه التاريخي»، بالخير ام بالشر للدولة؟

يبدو لي ان عدم قياس نتائج الحروب بين اسرائيل والعرب أيضا، في ضوء هذين المقياسين الأخيرين، كان له يد في ظهور مقولة «نوعية في مواجهة كمية». ذلك بأن من الطبيعي، عندما تناضل قلة ضد كثرة وتنتصر عليها، في ضوء المقاييس الأولى، ان يُستنتج ان «النوعية تغلبت على الكمية»، وأن يتم تجاهل انه ــ في معظم الحالات ــ نجحت القلة في التغلب على الكثرة بسبب الاستغلال الواعي لمبادىء الحرب ولظروف خاصة نشأت (مثل مساعدة دولة عظمى اجنبية)، او بسبب ضعف الكثرة وغير ذلك. كما ان على اسرائيل ألا تنسب انتصاراتها الى النوعية فقط. زد على ذلك، انه ينبغي لنا ان نتذكر جيدا ان لعامل الزمن تأثيرا حاسما في مسألة النوعية والكمية.

ويدل التاريخ العسكري العالمي على ان الكمية ستنتصر، في نهاية الأمر، في الحرب الطويلة اذا لم تقف ضدها الى جانب النوعية، كمية ضرورية أيضا. ويبدو أننا أحسسنا أول مرة بهذه الحقيقة التاريخية في حرب يوم الغفران، عندما لم يستطع سلاح الجو والقوة النظامية النوعية ــ لكن الضئيلة ــ لدى الجيش الاسرائيلي، في أيام القتال الأولى، ان يواجه وفرة قوة العدو. هذا، علاوة على ان «الزلزال» والشعور بالاحباط في أعقاب الحرب والكلام عن انهيار مفهوم الأمن الاسرائيلي، كما يقال، نبعت ــ في سياق ذلك ــ من ان مقولة «نوعية في مواجهة كمية» التي صدقوها جدا، قد فسرت بصورة مغلوط فيها. وبدلا من ان يتحدد ان المقولة لم تكن صحيحة من البداية، ترددت أقوال عن أننا فقدنا نوعيتنا، في حين حسّن العدو نوعيته. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن ما كان ينقصنا في بداية حرب يوم الغفران في ميادين القتال هو الكمية لا النوعية. بعبارة اخرى: في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، كان

ينقصنا من جبل الشيخ شمالا حتى حصون القناة جنوبا، توازن سليم فيما اسميه «رزم النوعية والكمية» لدينا.

وما يفهم من كل هذا هو انه يجب تعديل مقولة «نوعية في مواجهة كمية» تعديلا جوهريا. ذلك بأنه حتى اذا كان ما يميز امن اسرائيل هو صراع «قلة في مواجهة كثرة»، فليس معنى هذا ان النوعية فقط ستساعد الأولى بل العكس، ان النوعية والكمية فقط (في «رزم» متوازنة ومقادير سليمة) تستطيعان مساعدة القلة في مواجهة كمية ونوعية الكثرة.

ومع هذا يقال: بما ان اسرائيل محدودة في الكمية، أكثر منها في النوعية، في حين ان لدى أعدائها كمية ضخمة ونوعية محدودة، فإنه يجب على اسرائيل ان تحرص جدا على تعيين مقادير «رزم النوعية والكمية» المنتشرة على سطح «معادلة الأمن القومي» الاسرائيلية. والأمر مشروط ــ أولا وقبل كل شيء ــ بالنخبة التي تتولى قيادتها، والتي تلقى على عاتقها مهمة بناء «المعادلة» وقيادتها على محور «التوجه التاريخي»، بل الأمر مشروط أيضا بالشعب كله. واذا لم يهتم الشعب بالحرص على زيادة الموارد القومية، كما ونوعا، فلن يكون من الممكن عندئذ زيادة الوسائل القومية نوعا وكما، كما يتطلب التحدي الذي يواجه الدولة. وفي مثل هذه الحالة، لن يكون للتكتيك السياسي والاستراتيجي فعالية وتأثير، وستتضرر قدرة الدولة التنفيذية وقدرتها على الاستفادة القصوى، ناهيك بالحديث عن حرية العمل السياسي والعسكري. وبهذه الطريقة ينكمش التوجه القومي او يتحول الى ادعائي مظهري، في غياب تغطية لصموده في الاحتكاك والتحدي. زد على ذلك ان «معادلة الأمن القومي» تصبح غير متوازنة لا في داخلها فقط، بل أيضا تجاه الخارج، وتأفل مكانة اسرائيل الدولية بينما تزداد تبعيتها في المقابل.

ان وضعا كهذا هو حلم أعداء اسرائيل، الذين يأملون بالتغلب عليها بقوة كميتهم ونوعيتهم. وقد شجعتهم أخطاء اسرائيل، عشية حرب يوم الغفران، على هذا الاتجاه. ويجب ان نستخلص الدروس المترتبة على ذلك. وأحد اهم هذه الدروس هو ان لدى اسرائيل نوعية، وعليها ان تنميها باستمرار ومن دون توقف، لكن لا يجوز لها ان تهمل الكمية بالذات لأنها تفتقر اليها. وكما يقال: لم يعد الأمر «كمية في مواجهة نوعية»، بل «نوعية وكمية في مواجهة كمية ونوعية».

هل تمت المحافظة فعلا على فارق النوعية بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية؟

العقيد (احتياط)
دكتور زئيف ايتان*

ان استخدامي لتعبير (نوعية) هو الاستخدام اليومي المألوف بمعنى «جودة». وأنا لا ادعي ان هناك اي تناقض بين النوعية والكمية. فالقوات العسكرية المختلفة تتطلع الى تحقيق اي مستوى من الجودة، والى بناء ــ من دون تناقض مع ذلك ــ قوة بأية كميات. ومن السهل تقدير الكميات (٢٠ طائرة إف ــ ١٦، ٢٠٠ دبابة ام ــ ٦٠ اي ٣، وهكذا). ومن الصعب تحديد الجودة على الرغم من أننا نفعل ذلك في كثير من الأحيان: فالتلميذ الفلاني في الجامعة يعطيه مدرّسه درجة ٨٥، وطالب آخر من دورة قادة السرايا في الجيش يعطيه مدربه درجة «ب»، وهكذا. ومثل هذا التقدير ليس دقيقا بصورة أساسية، بل بصورة ترتيبية فقط.

فالطالب الذي يتخرج من الدورة بتقدير «أ» لا يعتبر في جودته ضعف الطالب الذي يتخرج بتقدير «ب»، لكنه أفضل منه بحسب النظام الترتيبي.

---

* مركز الأبحاث الاستراتيجية، تل ابيب.

مقاييس النوعية

ان لتعبير نوعية عدة مقاييس. فمن الممكن النظر الى النوعية من ناحية (بمقياس) القرار البشري (قرار سليم جدا او بدرجة أقل)، والمال (الاستغلال الناجح لكل دولار او شيكل انفق بالنسبة الى النتائج)، والتكنولوجيا (الاستغلال الناجح جدا او بدرجة أقل للتكنولوجيات الموجودة)، وجودة التنفيذ. فهذا يشبه تماما ايضاح ذلك الواقع نفسه من ناحية اخرى في كل حالة من الحالات. وأنوي الحديث عن النوعية وعن الكمية في الجيوش العربية في ضوء هذه الأبعاد الأربعة.

نوعية القوات العسكرية كمفهوم نسبي

نحن نهتم بنوعية القوات المسلحة في الدول العربية والمنظمات الفلسطينية، وكذلك بمنشآتها الدفاعية ــ بما في ذلك ايجاد وتطوير وتأهيل القوة البشرية التي تساهم في أمنها وكفاءتها العسكرية. وتعتبر النوعية، في هذه المجالات من النشاط، نوعية نسبية بالمقارنة مع العدو المحتمل للدول العربية والمخربين. ويسري هذا الكلام أيضا على الجيش الاسرائيلي. فعندما نهتم بموضوع نوعية قوات عسكرية او تشكيل دفاعي، فإنه لا يكفي ان نقول انه «منذ سنة ١٩٧٨ حدث تحسن نوعي بنسبة ٨٠ في المائة» (على سبيل المثال). فالمسألة المهمة هي ما اذا كان التحسن النوعي الذي حدث عند الطرف الأول يسد الحاجات فيما اذا حدث، وعندما يحدث صراع عسكري مع الطرف الثاني. واذا كان الأمر كذلك، فمن المهم جدا ــ سواء في تقديرنا للجيش الاسرائيلي او في تقديرنا للجيوش العربية ــ ان نفكر بمفاهيم نسبية. وليس لدي شك في ان الجيوش العربية الأساسية قد أثبتت، خلال قتالها في حرب الأيام

الستة سنة ١٩٦٧، انه قد طرأ عليها تحسن نوعي بالمقارنة مع سنة ١٩٥٦، او مع سنة ١٩٤٨. غير ان التحسن الذي طرأ في الجانب العربي، في تلك الحرب، لم يكن كافيا للصمود على نطاق كامل أمام الجيش الاسرائيلي.

سنرتكب خطأ فظيعا اذا استهنا بالتحسن النوعي الذي يطرأ حاليا (في الماضي القريب، وفي المستقبل القريب) على الدول العربية. فاذا أحسسنا بالرضا التام ــ لا سمح الله ــ عن الانجازات التي حققناها، ونسينا ان نوعية اي جيش تعتبر اصطلاحا نسبيا، فقد نتعرض لمفاجآت غير حسنة في أي حرب مقبلة اذا نشبت وعندما تنشب.

«كل الجيوش العربية»؟

تختلف مصر، وسوريا، والأردن، والعراق، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والقوات العسكرية للمنظمات التخريبية الفلسطينية وباقي الدول العربية، بعضها عن بعض، اختلافا كبيرا. ويمكن الكتابة عن تحسن النوعية ومحاولة القيام به في كل واحدة من هذه الدول او المنظمات: ويمكن التشعب في الكتابة والبحث في التحسن النوعي في الصناعة العسكرية في كل دولة من الدول. ومن ناحية اخرى، فقد واجهت اسرائيل في معظم الحروب تحالفا عربيا ضم، في سنة ١٩٤٨ وفي سنة ١٩٦٧، كل الجيوش العربية تقريبا، او ضم في سنة ١٩٧٣ كثيرا منها. وهناك حدود مفتوحة بين الدول العربية كافة، ولغة واحدة، ونظام تدريب متبادل. ولذلك سأسمح لنفسي باجمال التحسن النوعي الذي تم او الذي يحاولون ادخاله في الجيوش العربية جميعها.

وهذا كله بشرط ان نتذكر ان هناك اختلافات جوهرية بين الدول المختلفة، من حيث الحجم والخبرة ومستوى التطور.

الوعي لدى الجيوش العربية بأهمية محاولة تحسين نوعية القوات

كي يهتم اي انسان، او مجموعة أفراد، او جيش كامل، بمشكلة ما، يجب ان يكون لديهم – أولا وقبل كل شيء – ادراك لوجود المشكلة. فاذا وجد مثلا هذا الادراك، فمن الممكن ان يقوم الجيش (مثله مثل الانسان الواحد، او مثل مجموعة أفراد) بخطوات لحل المشكلة التي يدرك وجودها. وأنا ادعي ان الدول العربية تدرك ان «من الأفضل» لها (وهذا في مصلحتها) ان تحسن نوعية جيوشها.

هناك دليلان على ذلك: (١) يتحدث قادة هذه الجيوش عن تحسن نوعي تحقق او سيتحقق في جيوشهم؛ (٢) يشير بعض الأعمال او الانجازات الفعلية الى انه قد حدث تحسن نوعي في هذا الجيش العربي او ذاك. ولا اعتقد ان هناك تحسنا نوعيا «قد حدث من تلقاء نفسه». ومن هنا يفهم ان التحسن النوعي تحقق بفضل جهود ذلك الجيش العربي الذي حققه.

أحاديث بشأن تحسن نوعي

سمعنا مرات كثيرة تصريحات من زعماء عرب بأنه حدث تحسن نوعي كبير في قواتهم المسلحة. وقد حدث ذلك قبل حرب الأيام الستة، وبعد حرب عيد الغفران، وفي حالات كثيرة اخرى. فقد صرح وزير الدفاع المصري في السنة الماضية، مرات كثيرة، ان الجيش المصري تحسن بدرجة كبيرة جدا، وحقق انجازات جيدة جدا في أثناء المناورات.

وصرح بذلك أيضا رئيس هيئة الأركان العامة المصري، الفريق عرابي.[١] كما اثنى الجيش الأميركي على الجيش المصري، بعد ان قاما بمناورات مشتركة واسعة كل سنة تقريبا خلال السنوات الأخيرة. وفي سنة ١٩٨٣، جرت في سوريا مناورة اشتركت فيها عدة فرق عسكرية. وقيل، هنا أيضا، ان المناورة كانت جيدة.[٢] وفي شباط / فبراير ١٩٨٤، سمعنا ان جيش الامارات العربية المتحدة اجرى مناورة وأظهر تحسنا نوعيا.[٣] وفي حزيران / يونيو ١٩٨٤، قيل في مناورة الحرس الوطني السعودي ان الحرس أظهر مستوى نوعيا عاليا من التدريب.[٤] وقيل كلام مماثل أيضا في الجيش الأردني الذي حقق، في منتصف سنة ١٩٨٤، مستوى عاليا من التدريب خلال المناورة.[٥] وأثنى طه ياسين رمضان، نائب رئيس الوزراء العراقي،

---

(١) امتدح رئيس هيئة الأركان العامة المصري، الفريق أول عرابي، «الانجازات التي حققها الجيش المصري في مناورة أورورا، التي اجريت في شهري أيار – حزيران / مايو – يونيو ١٩٨٤. وأشار، بصورة خاصة، الى ان صواريخ ارض – جو من طراز هوك قد حققت اصابات مباشرة، في غضون ٦٠ ثانية. وقال المشير ابو غزالة، وزير الدفاع المصري، مرات كثيرة ان الجيش المصري تحسن بصورة كبيرة جدا. وفي مناورة أورورا، أشار ملحقون عسكريون أجانب، أيضا، الى ان الجيش المصري أظهر قدرا عاليا من الكفاءة في أثناء المناورة». أنظر:

Heracles (May — June 1984), p. 39.

(٢) أنظر: مجلة «الوطن العربي»، ١٩٨٣/٧/٢٢.

(٣) أنظر: *Heracles* (January — February 1984)

(٤) أنظر: *Heracles* (May — June 1984)

(٥) أنظر: *Heracles* (May — June 1984)

على الجنود المتطوعين من مصر (ويبدو انهم من المصريين الذين كانوا في العراق بغرض العمل) الذين أظهروا تفوقا، على حد قوله، خلال القتال ضد ايران.(٦)

انني غير مستعد لأن أقبل، في جميع الأحوال، تصريحات زعماء الدول العربية وقادة الجيوش العربية بأن تحسنا نوعيا قد طرأ عندهم فعلا. لكنني غير مستعد، أيضا، للحكم بأنهم يكذبون. وأعتقد انهم يتحرون الدقة في بعض الحالات، لكن من خلال بعض التحفظ. اذ ان المقارنة النوعية النسبية (كيف تتطابق او تقارن هذه النوعية مع نوعية الجيش الاسرائيلي، العدو المحتمل للجيوش العربية) تعتبر صعبة جدا. وبالاضافة الى ذلك، فمن كثرة التصريحات بشأن التحسن النوعي الذي طرأ، او كأنه طرأ، يتضح ان هؤلاء الزعماء العرب الذين يتفاخرون بوجود تحسن نوعي حقيقي او وهمي، هم على دراية فعلا ــ أيضا ــ بأن تحسنا نوعيا من وجهة نظرهم، يعتبر شيئا مهما لاكتساب القدرة على التصارع ومحاولة هزيمة الجيش الاسرائيلي.

ان ادراك وجود مشكلة تجعل من الواجب عليهم اجراء تحسن نوعي في قواتهم، يعتبر خطوة أولى وضرورية كي يتم التحسن النوعي فعلا. والتصريحات بشأن التحسن النوعي تدل على ان هذه المرحلة الأولى تجري فعلا في معظم الجيوش العربية.

---

(٦) نشرت تصريحات في صحيفة *International Herald Tribune* بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤. وعلى حد زعمه، فإن ١٧,٠٠٠ متطوع مصري، من هؤلاء الذين سافروا الى العراق للعمل، يشتركون في الحرب العراقية ــ الايرانية.

اجراءات تنفيذية ذات نوعية عالية في الحروب السابقة

كي نشير الى ان العرب يبذلون الجهود لتحسين نوعية قواتهم المسلحة، يكفي ان نتذكر بعض الحروب الماضية التي أظهرت هذه القوات فيها نوعية. ففي حرب الأيام الستة، على سبيل المثال، قاتل المصريون بتشكيل دفاعي في جيرادي بين العريش ورفح. وقد اختُرق هذا التشكيل مرتين متتاليتين على يد كتيبة دبابات اسرائيلية، ولم ينهر الا بهجوم اسرائيلي ثالث قضى عليه، وفتح المحور الممتد من رفح الى العريش أمام قواتنا. وفي حرب يوم الغفران، وعلى محور «طرطور»، وفي «المزرعة الصينية» قاتلت القوات المصرية بعناد وبلا هوادة، وحتى عندما انسحبت لمسافة بسيطة لم تنهر وكبدت جيش الدفاع الاسرائيلي خسائر فادحة. وفي الليلة التي عبر فيها الجيش الاسرائيلي قناة السويس (ليلة ١٥/١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣) عند مفترق «طرطور» ــ «لكسيكون» ــ «نحلة»، قاتلت قوة دبابات ومشاة مصرية صغيرة (لا تزيد على السرية) وكبدت الجيش الاسرائيلي خسائر فادحة. وفتح هذا المفترق، بعد العديد من الهجمات التي قامت بها دبابات اسرائيلية. وفي تلك الحرب، أظهر سلاح الهندسة المصري مهارة ومستوى نوعيا عاليا في عبور القناة وفي حل المشكلات الهندسية المرتبطة بنقل قوة كبيرة فوق مانع مائي، وعملت القوات المضادة للدبابات والمزودة بقذائف آر. بي. جي. ــ ٧ وبصواريخ ساغر بصورة فعالة، سواء من الجانب المصري للقناة او بين مواقع الجيش الاسرائيلي. وأظهرت قوات الكوماندوس السورية، التي احتلت موقع جبل الشيخ في بداية حرب يوم الغفران، مستوى جيدا من النوعية. وحاربت السرية الأردنية، التي قاتلت بمهارة وكفاءة حتى آخر قطرة من دماء أفرادها تقريبا، في هضبة

الذخيرة بالقدس، وكبدت القوة الاسرائيلية المهاجمة ٣٦ قتيلا وعشرات الجرحى.

قرارات ذات نوعية في المجال الاستراتيجي والتنظيم للقتال

اتخذ العرب في الماضي عدة قرارات استراتيجية وتنظيمية، أشارت الى مستوى عال في اتخاذ القرارات العسكرية. وكان أولها القرار المصري بشأن خطة «محدودة» في حرب عيد الغفران. ومن المعروف ان رئيس هيئة الأركان العامة المصري في حرب عيد الغفران، الفريق الشاذلي، أراد تبني خطة طموحة أكثر للجيش المصري. فمن وجهة النظر المهنية العسكرية، ومن دون الأخذ في الاعتبار القدرات التنفيذية للقوات المصرية، فإن اية خطة مصرية تعتمد على عبور القناة في جبهة ضيقة نسبيا ومن ثم الاقتحام السريع بقوات ميكانيكية ومدرعة الى عمق سيناء والسيطرة على الأهداف ذات الأهمية القتالية ــ ناحال يام، ورفيديم، وممرا الجدي ومتلا ــ تبدو من الناحية النظرية خطة جيدة. وعارض وزير الحربية المصري في ذلك الوقت، الفريق أول (المشير بعد ذلك) احمد اسماعيل، هذه الخطة. ونبعت تحفظاته من التقدير الجيد للقدرة التنفيذية للقوات المصرية. فقد كانت القوات المصرية قادرة على ان تنفذ في الوقت نفسه خطوة (بسيطة نسبيا) عملية بعبور القناة بعرض الجبهة كله، وبعد ذلك تتحصن وتنتقل الى الدفاع من شرقي القناة، من خلال انتظار هجوم مضاد اسرائيلي متوقع وتحطيمه اذا حدث وعندما يحدث. وكان اسماعيل يعرف ان الجيش الموجود بإمرته ليس الجيش الألماني الذي يقوده جودريان. فكلفه مهمة متواضعة نسبيا. وقد تدرب الجيش المصري واستعد لتنفيذ تلك المهمة، ونفذها بنجاح فعلا. ويمكن ان

نسجل لمصلحة الرئيس السادات انه عندما ثار النقاش ايد الخطة «الأكثر تواضعا» التي نادى بها اسماعيل، وعن حق.(٧)

ويعطي العميد (احتياط) أبراهام أدان(٨) مثلا آخر للقرار النوعي. فقبل حرب عيد الغفران فهم المصريون، وفي اثرهم السوريون، انه ليس في استطاعتهم اقامة سلاح جو ينجح في تحقيق أفضلية وتفوق في الجو فوق ميدان المعركة في مواجهة اسرائيل. ونتيجة هذا التقدير، قرر المصريون اقامة تشكيل من صواريخ ارض ــ جو لم يعطهم فعلا تفوقا شاملا، في المجال الجوي، لكنه سمح لهم بتحقيق تفوق محلي في جبهة القناة، وسمح لقواتهم البرية بتنفيذ الخطة (الأكثر تواضعا) التي تتمثل في احتلال موطىء قدم على امتداد جبهة شرقي القناة، والاستعداد للدفاع عن موطىء القدم هذا.

وهناك قرار نوعي آخر اتخذه العرب، هو قرار شراء احتياطي من وسائل القتال الحديثة لتغطية الخسائر في اية حرب مقبلة. صحيح انه اذا بقيت وسائل القتال عشرة أعوام من دون استخدام فإنها تصبح قديمة، لكن اذا نشبت حرب في المستقبل القريب فيمكن لوسائل القتال المخزونة في ليبيا، وسوريا، والمملكة العربية السعودية، ان تساعد دول المواجهة

---

(٧) لمزيد من التفاصيل عن الخطة المصرية في حرب عيد الغفران، أنظر: آفي شاي، «مصر على عتبة حرب عيد الغفران: أهداف الحرب والخطة الهجومية»، «معراخوت»، العدد ٢٥٠ (تموز / يوليو ١٩٧٦)، ص ١٥ ــ ٤٠؛ وكذلك زئيف ايتان، «برج الحمام: تخطيط وتنفيذ في اختبار ضرب النار»، «معراخوت»، ٦ ــ ٢٧٧ (تشرين الأول ــ تشرين الثاني / اكتوبر ــ نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٣٩ ــ ٤٠.

(٨) أنظر مقاله المنشور في هذا الكتاب.

في ان تغلق بسرعة الفجوات الحيوية التي تنشأ نتيجة الخسائر خلال المعركة من دون الحاجة الى غطاء جوي او بحري، او الارتهان لارادة الموردين اليهم. هذا القرار يعد قرارا نوعيا اذا نشبت حرب فعلا في المستقبل القريب، لكنه يصبح سيئا اذا نشبت الحرب المقبلة في موعد متأخر أكثر.

دراسات تكميلية في الخارج

تؤكد الحاجة الى الاستعانة بخبراء ومستشارين أجانب حقيقة ان الدول العربية، في معظمها، تفتقر الى الخبرة والقوة البشرية المحلية ذات مستوى التعليم التكنولوجي او العسكري اللازمين لاقامة جيش كبير وحديث. ومن الناحية الايجابية، فإن كثرة المستشارين والمرشدين العسكريين الأجانب في الدول العربية، تشير الى ان الدول العربية على دراية بقيودها، وتبذل جهودها لسد هذه الثغرات. وبما ان لدى بعض الدول العربية أموالا كثيرة (ايرادات استخراج البترول)، فقد اتخذت قرارا نوعيا بجلب خبراء أجانب بالأجر يهتمون برفع مستوى القوة البشرية المحلية. فقد استعانت الجزائر، مثلا، ومنذ الستينات المتأخرة حتى السنوات الأخيرة، بخبراء سوفيات. وفي الآونة الأخيرة، خفضت عددهم. ويمكن ان يكون سبب ذلك الرغبة في عدم تخليد التبعية، ويمكن ان يكون أيضا اعتقاد الجزائريين انه طرأ تحسن كبير على الخبرة والتعليم العسكريين والتكنولوجيين لدى أبناء شعبهم. وابتداء من الستينات حتى ما بعد حرب عيد الغفران، استعانت مصر بآلاف المستشارين العسكريين من الكتلة السوفياتية. ولا يوجد حاليا مستشارون سوفيات في مصر. كذلك، فإن عدد المستشارين من الدول

الغربية اصبح محدودا للغاية. ولا يرتبط بعضهم بالجيش فحسب بل بالصناعة العسكرية المتطورة هناك أيضا. فترسل مصر الطلبة لأخذ دراسات تكميلية في الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والبرازيل. واستعانت القوات المسلحة في سوريا، في الماضي والحاضر، بمستشارين من الكتلة السوفياتية ومن الدول المرتبطة بها (كوبا، وكوريا الشمالية)، ويقدر عددهم بـ ٢٥٠٠. (بالاضافة الى ذلك يوجد في سوريا جنود سوفيات يقومون بتشغيل صواريخ ارض ــ جو من طراز SA-5). ويأخذ السوريون دراسات في مدارس عسكرية وتكنولوجية في الاتحاد السوفياتي، وفي دول اخرى من الكتلة الشيوعية، وكذلك في فرنسا. وتستخدم ليبيا مستشارين عسكريين ومستشارين فنيين، بما في ذلك في الصناعة العسكرية التي تحاول الدولة تطويرها، من الكتلة السوفياتية والاتحاد السوفياتي، ومن فرنسا وبريطانيا وباكستان ويوغسلافيا وكوبا وكوريا الشمالية، وعلى أساس شخصي أميركيين أيضا.(٩) وتستخدم المملكة العربية السعودية نحو ألف عسكري اميركي، وكذلك عدة آلاف من الفنيين الأميركيين المدنيين. فمع وصول طائرات إف ــ ١٥ الى السعودية وصل أيضا ٨٠٠ ــ ١٠٠٠ من رجال الشركة المنتجة، ووصلت أعداد مماثلة مع طائرات إف ــ ٥ وطائرات النقل من طراز هيركوليس ــ وعلاوة على ذلك يوجد في السعودية مرشدون عسكريون بريطانيون (للتدريب على طائرات لايتنيج)، وفرنسيون (للتدريب على

(٩) على حد قول وزير الدفاع المصري، المشير ابو غزالة، وكما نشر في صحيفة *International Herald Tribune* بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٤، فإن في ليبيا حاليا ٦٠٠٠ مرشد من كوبا، و ٥٠٠٠ من الاتحاد السوفياتي، وعدة مئات من كوريا الشمالية، وكذلك طيارين باكستانيين وفلسطينيين.

استخدام الأسلحة الفرنسية)، وألمان، وباكستانيون، ويابانيون، وهنود، وغيرهم من أبناء جنسيات مختلفة. وقد تم الاتفاق على ان يأتي مع شبكات الأسلحة الألمانية (ناقلات جند مدرعة من طراز ماردر، ومدافع مضادة للطائرات من طراز جفارد، وربما في المستقبل دبابات ليوبارد) ولسنوات عديدة، مرشدون ألمان. وترسل المملكة العربية السعودية طلبة للدراسة في مدارس بالولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا. ويعمل في الأردن مرشدون عسكريون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وفي الماضي أيضا من بريطانيا. ويرسل الأردن طلبة للدراسة في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفياتي. وكان في العراق قبل حرب الخليج، ويوجد حاليا أيضا، عدة آلاف من المستشارين السوفيات، وكذلك مستشارون ومرشدون فرنسيون. ويرسل العراق طلبة للدراسة في الاتحاد السوفياتي، ودول الكتلة الشيوعية، وفرنسا، وبريطانيا، وايطاليا. وتعج دول الامارات العربية المتحدة ــ البحرين وقطر والكويت ــ بالمرشدين العسكريين الأجانب. وترسل هي الأخرى طلبة للدراسة في الخارج. وفي عُمان يعمل مرشدون بريطانيون كثيرون.

وتتحمل الدول العربية الغنية نفقات تشغيل المرشدين الأجانب في الدول الأقل ثراء. ويجري هذا كله وفقا لقرارات مؤتمرات القمة العربية (وبصورة خاصة مؤتمر بغداد، ١٩٧٨). وتظهر المرة تلو الأخرى صعوبات في نقل المعونة المالية العربية. لكن الحالة الاستثنائية بالذات تؤكد وجود القاعدة الأساسية؛ فقد تحملت السعودية، والكويت، وامارات الخليج، وليبيا، طوال سنوات عديدة، نفقات تشغيل المرشدين الأجانب في مصر وسوريا. وفي سنة ١٩٧٩، اوقفت الدول العربية دفع الأموال الى مصر في أعقاب اتفاقية السلام المصرية ــ الاسرائيلية. وقد

استؤنفت الآن المعونة المالية، وإن كانت بنسب أقل من الماضي أيضا. ويعطي الجدول التالي فكرة عن حجم هذه المعونة المالية:

معونة من دول منظمة اوبك لدول المواجهة مع اسرائيل
(بملايين الدولارات)

الدولة التي تأخذ معونة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مصر	٦٠٩	١٦٦	توقفت	توقفت
سوريا	٤٣٠	١,٣٤٦	١,٢٦٢	٤٤٤
الأردن	٢٣١	٩٠٨	٩٣٢	٦٨٨

المصدر: OECD 1983.

تدريب عربي

تساعد الدول العربية بعضها بعضا بالمدربين. فالدول الأكثر تطورا وخبرة وتقدما من الناحية التكنولوجية، ترسل مدربين ومرشدين الى الدول الأفقر في هذا المجال. وهذه الأخيرة ترسل طلبة للدراسة في الدول الأكثر تطورا. فقد أرسل الأردن مدربين الى العراق، والامارات العربية المتحدة، والكويت، ولبنان، وعُمان، والبحرين، وقطر، والمغرب، وتعلم في مدارسه العسكرية طلبة من هذه الدول، ومن جيش التحرير الفلسطيني، ومن السودان، ومن اليمن (الشمالية). وأرسلت سوريا مدربين الى المملكة العربية السعودية (لتدريب الحرس الوطني السعودي)، وايران، وليبيا، واليمن الجنوبي، وتعلم في مدارسها طلبة من منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا. وأرسلت مصر مدربين عسكريين الى العراق، وعُمان، والامارات العربية المتحدة، والكويت،

والصومال، وتعلم في مدارسها العسكرية طلبة من السودان، وعمان، وتونس. وقامت ليبيا بتدريب طيارين سوريين، ورجال منظمة التحرير الفلسطينية.

ويشير التدريب المتبادل الى ان الدول العربية على علم بما يمكن ان يعلّم بعضها بعضا، في المجالات التي اكتسبت كل دولة خبرة بها، على الرغم من أنها نفسها ما زالت تستعين بمرشدين أجانب في مجالات اخرى.

مناورات مشتركة

اجرت الدول العربية في السنوات الأخيرة مناورات مع جيوش الدول العظمى، التي تعتبر هي الأخرى جيوشا ذات خبرة قتالية غنية، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة، وكذلك مناورات مشتركة مع جيوش عربية اخرى.

فقد اجرى الجيش المصري، في السنوات الخمس الأخيرة، اربع مناورات مشتركة مع قوات الولايات المتحدة. واشترك في هذه المناورات آلاف الجنود من كلا الجانبين. وتم تدريبهم على مهمات معقدة مثل: نقل قوات جوا من الولايات المتحدة واستخدامها في الشرق الأوسط، والتعاون بين المدرعات والمشاة وسلاح الجو وطائرات الهيليكوبتر المقاتلة، والانزال من البحر، والقتال ضد اي انزال من البحر، والقتال في أثناء النهار وخلال الليل، والدمج بين وسائل قتال سوفياتية ووسائل قتال أميركية، واستغلال المعلومات التي تجمعها طائرات الرصد الجوي، وكذلك مهمات تدريب متقدمة. وتضمنت المناورات أيضا تعاونا أميركيا

مع السودان، والصومال، وعُمان، وتعاون المصريين مع هذه الجيوش. وفي سنة ١٩٨٣، جرت مناورة بحرية مشتركة بين سوريا والاتحاد السوفياتي. وفي سنة ١٩٨٤، جرت تدريبات ومناورات مشتركة بين الدول الست المشتركة والأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (GCC) ـ المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، وعُمان، والامارات العربية المتحدة. وأجرى المغرب مناورات مشتركة مع قوات أميركية، ومع قوات فرنسية. وأجرت عُمان مناورات مع قوات بريطانية.

وتشير المناورات المشتركة التي تجريها الجيوش العربية مع قوات من الدول الكبرى، ومع قوات من الدول العربية الأخرى، الى ان الدول العربية تحاول ان تتعلم قدر الامكان من الدول الكبرى ومن بعضها البعض. وهذه تعتبر محاولة لتحسين النوعية.

«استيراد» نظرية؟

اعتاد جيش الدفاع الاسرائيلي ان يتفاخر بأن نظريته العسكرية والدفاعية تعتبر نظرية أصلية، وموضوعة وفق حاجاته. وصاحب ذلك، في بعض الأحيان، توجيه النقد للنظريات المستوردة بكاملها وتطبيقها من دون التدقيق في كل ما يتعلق بملاءمتها للدولة المستوردة لها والمطبقة لها. وقد تردد في جيش الدفاع الاسرائيلي، في الأعوام الأولى لانشائه، نقد للضباط الذين خدموا في الجيش البريطاني، والذين علّموا في الجيش الاسرائيلي ما تعلموه هم انفسهم قبل ذلك بعدة أعوام في الجيش البريطاني. ويبدو لي ان من خدموا في الهاغناه والبلماح قد ابتلعوا في ذلك الوقت، في الخمسينات، الدين الذي يدينون به هم انفسهم

للنظرية البريطانية. فقد بدأت الهاغناه والبلماح بتطوير نظريتهم على أساس ما تعلموه من وينجيت الذي كان ـ كما نعرف ـ ضابطا بريطانيا، وذلك على الرغم من كونه استثنائيا في تفكيره العسكري، ومن نظام غفر الحراسة، ومن ادب التدريب البريطاني، ومن عهد التعاون بين البلماح والبريطانيين حتى ١٩٤١ ـ ١٩٤٢.

وكانت المرحلة التالية، في النقد الذي وجهه الجيش الاسرائيلي للنظريات الخارجية، هي الاستهانة بالنظرية السوفياتية التي استوردتها الجيوش العربية، وبصورة خاصة في الستينات.

وفي رأيي، انه يوجد هنا خطأ فكري مزدوج: (١) تجاهل ان الجيش الاسرائيلي أيضا في المرحلة الأولى استورد نظرية بريطانية، وفي مرحلة لاحقة فقط طور منها لنفسه نظرية أصلية له؛ (ب) تجاهل وضع الدول العربية، التي يوجد بعضها في مراحل تطوير غير متقدمة، والتي يوجد فيها نقص في القوة البشرية المتعلمة والتي تتحكم فيها أنماط سلوكية لا تشجع على المبادرة والتجديد. وتواجه الجيش، الذي يمر بمثل هذه الحالة، مشكلة الخيار بين «عدم وجود اية نظرية» (اذ انه ليس في استطاعته، في تلك الفترة الزمنية، وضع نظرية أصلية له من لا شيء) وبين «النظرية المستوردة». وفي رأيي، ان الخيار الثاني (وهو النظرية المستوردة) أفضل من عدم وجود اية نظرية. ويسري ذلك بصورة خاصة اذا كان استيراد النظرية (السوفياتية، في حالة مصر والعراق وسوريا) مرحلة أولى على طريق «الانطلاق» في المستقبل وتطوير النظرية المستوردة الى نظرية عامة «محلية» تتلاءم مع حاجات ذلك الجيش وقدرته. ويعتبر قرار «استيراد» النظرية قرارا نوعيا.

يزعم المصريون والسوريون والعراقيون، حاليا، ان نظريتهم تعتبر

«مصرية» و«سورية» و«عراقية»، وهم على حق، اذ ان هذه الدول نجحت في تطوير وتجديد النظرية المستوردة وتكييفها بما يوافق حاجاتها. ومن ضمن الأمثلة، يكفي ان أشير الى عبور المصريين القناة في حرب عيد الغفران، الذي تضمن اختراق السواتر الترابية على طول القناة بمساعدة خراطيم مياه بضغط عال. وكذلك النظام الدفاعي السوري بـ «ارغفته» المختلفة.

ان الجهد الذي بذلته الجيوش العربية في الستينات للتعلم من خبرة الآخرين، بعد ان توصلت الى استنتاج مدى ما تحتاج اليه من تكنولوجيا وخبرة وقدرة، ساعدها في وضع النظرية الأصلية والملائمة لها ـ على الأقل بدرجة معينة. ويعتبر الاعتراف بأنك لا تعرف «كل شيء» أساسا للتعلم وتحقيق تحسن نوعي.

تدريبات متقدمة

لا يكفي ان الجيوش العربية تتدرب، فهي تخضع لتدريبات متقدمة باستمرار. فقد اجرى الجيش المصري مناورة ثنائية على مستوى جيش ميداني (والجيش الميداني المصري يشبه مجموعة العمليات الغربية Corpus، اي ٣ الى ٥ فرق عسكرية).[١٠] وقاموا بمناورات في الليل والنهار مع ومن دون طائرات حربية وطائرات هيليكوبتر، وبالذخيرة الحية، وفي الصحراء الغربية وسيناء، اي على الساحات التي قد تصبح بالنسبة اليهم ساحات قتال في المستقبل. وقد اشرت الى

---

(١٠) تصريحات وزير الدفاع المصري، المشير ابو غزالة، أنظر:
Heracles (May — June 1984).

المناورات الأردنية التي وصفت بأنها ناجحة. وقام الجيش السوري بتدريبات لتشكيلات عسكرية فوق مستوى الفرقة، وضمت هي الأخرى جزءا ثنائيا.(١١) وأجرى الجيش العراقي تدريبات واسعة في أثناء الحرب مع ايران. وهذا كله بالاضافة الى تدريبات على نطاق اضيق، وبالاضافة الى مناورات مع جيوش اجنبية اشرت اليها آنفا.

ويشير كل هذا النشاط الى محاولة تحقيق تحسن نوعي. وبما ان النوعية المهمة هي النوعية النسبية، فكل ما أستطيع قوله هو انه قد جرت فعلا محاولة، على الرغم من عدم امكان تحديد مدى جودة الانجازات التي تحققت.

الاستثمار في دراسة العدو

بذلت دول المواجهة، وكذلك مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، جهودها في السنوات الأخيرة لدراسة أوضاع عدوها. وتكثر الدول العربية من نشر المطبوعات عن دولة اسرائيل. فتبذل الجهود في تعليم اللغة العبرية. وقد اجرى لواء من منظمة «فتح»، وهي أكبر تنظيم في منظمة التحرير الفلسطينية، حتى قبل حرب سلامة الجليل، مناورة على مستوى لواء هوجم فيها هدف كان مبنيا على شكل مستوطنة اسرائيلية. ويعتبر التركيز على دراسة العدو المحتمل تركيزا واستثمارا نوعيا، واذا نفذ بصورة جيدة فإنه سيؤتى ثماره ان آجلا او عاجلا.

نوعية الشراء، او بُعد المال

لقد قيل ان لدى الدول العربية أموالا كثيرة. والسؤال هو ما اذا

(١١) أنظر: مجلة «الوطن العربي»، ١٩٨٣/٧/٢٢.

كانت هذه الأموال تستغل استغلالا جيدا، وطبقا للقواعد الاقتصادية. اذ ان الاستثمار الجيد استثمار يحقق في النهاية عائدا مساويا لأي استثمار بديل. ومن الصعب طبعا الحكم بما اذا كان كل دولار، او جنيه او ريال في الدول العربية، يصرف على احسن وجه. ويحتم بُعد المال في النوعية ان يعطي كل دولار انفق عائدا ايجابيا (اذ انه ليس في استطاعتنا تقدير ان العائد يمثل الحد الأقصى فعلا). فلا بد من ان يحقق كل دولار فعلا شراء عائد يساوي دولارا واحدا، لا أكثر ولا أقل. ومن هذه الناحية، فإن شراء طائرة «تستحق كل دولار» يعتبر شراء جيدا، وشراء طائرة تستحق أقل من دولار (بالمقارنة بكل دولار انفق فيها) يعتبر شراء سيئا.

سيؤدي الشراء السليم لوسائل القتال الى ان تجد الجيوش العربية نفسها في المستقبل مسلحة بوسائل قتال ملائمة لها. ويجب ان تكون وسائل القتال بمستوى نسبي، اي يجب الأخذ في الاعتبار وسائل القتال التي تسلح بها العدو المحتمل للدول العربية ــ جيش الدفاع الاسرائيلي. ويجب ان تكون هذه الوسائل من الأنواع التي تستطيع الجيوش العربية استخدامها.

لا يوجد اي جيش في العالم، بما في ذلك جيش الولايات المتحدة وجيش الاتحاد السوفياتي وجيش الدفاع الاسرائيلي، خاليا من الأخطاء في مجال الشراء. فقد اشترت هذه كلها، في وقت من الأوقات، شبكة أسلحة اتضح بعد ذلك أنها ليست جيدة بما فيه الكفاية، او بمفاهيم المال: لا تساوي الأموال التي انفقت على شرائها. كذلك في الجيوش العربية، ارتكب العديد والعديد من الأخطاء في الشراء. وفي بعض الحالات، اشترى العرب أيضا وسيلة القتال نفسها التي تسلح بها الجيش الاسرائيلي. وبصورة عامة، فإن هذا الشراء يعتبر جيدا بالنسبة الى كلا

الجانبين، إلا اذا اتضح فعلا ان الجانب العربي غير قادر من ناحية مستوى قوته البشرية الفنية على تشغيل (استعمال) الشبكة المذكورة. ويختلف الوضع حاليا على الرغم من ان القوات المسلحة في الجيوش العربية صادفت، هنا وهناك، صعوبة في استيعاب وتشغيل بعض شبكات الأسلحة الحديثة.

وهناك أمثلة بارزة لشبكات الأسلحة من الدرجة الأولى في العالم، التي استوعبت في الجيش الاسرائيلي او في الجيوش العربية، وهي: الطائرات المقاتلة إف ــ ١٦ والفانتوم التي استوعبت في مصر؛ طائرات إف ــ ١٥ التي استوعبت في المملكة العربية السعودية؛ طائرات الانذار الجوي هوك آي، وطائرات النقل هيركوليس، وصواريخ جو ــ جو من طراز سايدوايندر، التي تستخدمها حاليا اسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية؛ صواريخ بحر ــ بحر من طراز هاربون، لدى السلاح البحري في كل من اسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية؛ مدفع بحري مضاد للطائرات ومضاد للصواريخ من طراز فولكان ــ بالانكس، لدى اسرائيل والمملكة العربية السعودية؛ صواريخ ارض ــ جو من طراز هوك المعدل، لدى اسرائيل ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت. واشترت اسرائيل ومصر والمغرب صواريخ ارض ــ جو من طراز تشابرال. وتوجد صواريخ ارض ــ جو التي يحملها جنود المشاة من طراز ردآي، في خدمة اسرائيل والأردن والمملكة العربية السعودية. وتوجد دبابات ام ــ ٦٠ ــ اي ٣ في الجيش الاسرائيلي والأردن ومصر. وتقوم المملكة العربية السعودية بتعديل دبابات ام ــ ٦٠ ــ اي ١ من طراز اقدم وتحويلها الى الطراز الحديث. وتوجد ناقلة الجند المدرعة ام ــ ١١٣، وكل الأسرة المتفرعة منها، في

الجيش الاسرائيلي وفي جيوش الأردن ومصر والعراق وليبيا ولبنان. وتوجد المدافع الآلية عيار ١٥٥ ملم (ام ــ ١٠٩) في جيوش اسرائيل والمملكة العربية السعودية والأردن وليبيا، كما طلبت مصر شراءها. ويوجد المدفع ذاتي الحركة عيار ٢٠٣ ملم (ام ــ ١١٠) في خدمة اسرائيل والأردن. وتوجد الصواريخ المضادة للدبابات من طراز تاو في جيوش اسرائيل والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والبحرين. واشترت اسرائيل والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية المدفع المضاد للطائرات من طراز فولكان.

وبخلاف ذلك، فإن لدى الجيوش العربية عددا من شبكات الأسلحة التي تعتبر أفضل (على الأقل جزئيا) من الشبكات الموجودة لدى الجيش الاسرائيلي؛ ففي المجال الجوي: لدى العراق وليبيا قاذفات اسرع من الصوت من طراز تي. يو ــ ٢٢ لا يوجد لدى الجيش الاسرائيلي مثلها. ولدى سوريا والعراق وليبيا طائرات هيليكوبتر هجومية ثقيلة من طراز ام آي ــ ٢٤ لا يوجد لدى الجيش الاسرائيلي مثلها. واشترت المملكة العربية السعودية طائرات انذار جوي ورصد من طراز ايواكس لا يوجد مثلها في اسرائيل (ستصل الطائرات بعد عام تقريبا). وتستطيع هذه الطائرة نقل معلومات أيضا الى دول اخرى مثل: الأردن، وسوريا، ومصر. ولدى سوريا صواريخ ارض ــ جو بعيدة المدى.

وفي المجال البري: لدى سوريا والعراق صواريخ ارض ــ ارض يفوق مداها ولا يقل في دقة اصابتها عن الصاروخ لانس الموجود لدى اسرائيل. ولدى سوريا ومصر والعراق وليبيا والجزائر ناقلة جند مدرعة ومتقدمة من طراز بي ام في ــ ٢٩، تفوق من عدة نواح ناقلة الجند المدرعة الموجودة لدى اسرائيل. ولدى سوريا والعراق وليبيا والجزائر أكثر

من ١٥٠٠ دبابة تي ــ ١، تفوق في جودتها كل الدبابات الاسرائيلية باستثناء الدبابة مركفاه. ولدى جيوش سوريا ومصر والأردن والعراق والكويت وليبيا مدافع مضادة للطائرات ذاتية الحركة من طراز زد ــ اس ــ يو ــ ٢٣ × ٤، تفوق بنواح كثيرة المدافع المماثلة في الجيش الاسرائيلي. ولدى المملكة العربية السعودية الصاروخ ارض ــ جو من طراز ستينجر، الأفضل من صاروخ ردآي الموجود لدى الجيش الاسرائيلي. ولدى الأسلحة البحرية في الدول العربية طرادات صواريخ وفرقاطات صواريخ (في مصر وسوريا وليبيا والمملكة العربية السعودية وفي العراق ــ تحت الطلب). ولدى سوريا صواريخ ارض ــ بحر، وهو سلاح غير موجود لدى الجيش الاسرائيلي.(١٢)

وبالاضافة الى شراء وسائل القتال المماثلة لتلك الموجودة لدى اسرائيل، وتلك الأفضل منها، فقد اشترت الدول العربية أيضا وسائل كثيرة تعتبر مماثلة، في نوعيتها، لتلك الموجودة لدى اسرائيل. ففي المجال الجوي: طائرات مثل ميج ــ ٢٥ (موجودة في سوريا وفي العراق وفي ليبيا وفي الجزائر)؛ ميج ــ ٢٣ (اشترتها سوريا والعراق وليبيا ومصر والجزائر)؛ ميج ــ ٢١ المعدلة (لدى العراق وسوريا وليبيا والجزائر)؛ طائرات هيليكوبتر غازيل (اشترتها سوريا ومصر والعراق)؛ أما الطائرة الفرنسية الهجومية من طراز ميراج ٢٠٠٠، فقد طلبتها مصر وبعض دول الخليج (العربي)؛ الطائرة الفرنسية ميراج إف ــ ١ اشتراها الأردن والعراق والمغرب وليبيا وموجودة لديها؛ صواريخ ارض ــ جو من

(١٢) أنظر تصريحات رئيس شعبة الاستخبارات، العميد ايهود براك، بشأن اكتشاف صواريخ ارض ــ بحر لدى سوريا، «عال همشمار»، ١٩٨٤/١٠/٥.

طراز SA-7 موجودة في معظم دول الشرق الأوسط (مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت وليبيا، وغيرها)؛ صواريخ ارض ــ جو من طراز SA-8 موجودة في الأردن وسوريا والعراق وليبيا، وربما أيضا في الكويت؛ صواريخ ارض ــ جو من طراز SA-6 لدى جيوش مصر وسوريا والعراق؛ واشترت مصر والعراق والمملكة العربية السعودية صواريخ ارض ــ جو فرنسية الصنع من طراز كروتال. وفي البر: الدبابات من طراز تي ــ ٦٢ (في مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر. وقد اخذت اسرائيل هذه الدبابة غنيمة في الحرب وأدخلتها الخدمة، وهذا يعني ان الجيش الاسرائيلي اعتبرها دبابة تستحق ان تدخل ضمن نظام قواته)؛ المدافع ذاتية الحركة من عيار ١٢٢ ملم موديل ١٩٧٤، و١٥٢ ملم موديل ١٩٧٣، وكذلك المدافع المجرورة مثل المدفع ١٣٠ ملم (الذي اخذته اسرائيل أيضا غنيمة في الحرب وأدخل الخدمة في الجيش الاسرائيلي). وفي المجال البحري: اشترت الدول العربية سفن صواريخ من طُرز: أوسا (مصر واليمن الجنوبي وسوريا وليبيا والجزائر)، وكومباتانت الفرنسية (ليبيا وتونس)، وبي جي جي ــ ١ الأميركية (لدى المملكة العربية السعودية)؛ وسفن صواريخ ألمانية (الكويت والبحرين).

وبالاضافة الى عمليات شراء وسائل القتال، التي تعتبر مماثلة او أفضل او مساوية لوسائل القتال التي اشترتها اسرائيل، فقد اشترت الدول العربية في بعض الحالات أيضا وسائل قتال تعتبر احسن بمقابلتها بالأسلحة الموجودة لدى اسرائيل. وفي النهاية، فإن عددا كبيرا من عمليات الشراء العربية في السنوات الأخيرة يتفق مع معايير العائد الموافق لكل دولار في عملية الشراء. وتعتبر الحالات الشاذة قليلة،

وكذلك يشير جانب انفاق الأموال الى تحسن نوعي في الجيوش العربية. ويعتبر القرار الخاص بانفاق الأموال قرارا بشريا، والنتيجة المترتبة عليه، سواء كانت ناجحة او غير ناجحة، تمكننا من وصفه بأنه قرار نوعي من النواحي كافة.

السباق الى ادخال وسائل القتال في الساحة

بالاضافة الى حقيقة شراء كل شبكات الأسلحة التي اشرت اليها، والتي يعتبر جانب منها «عمليات شراء نوعية»، فمن الجدير بالذكر ان الدول العربية كانت أيضا، في بعض الحالات، أول من أدخل شبكات أسلحة معينة في الخدمة. فاذا كانت هذه الشبكات تعتبر شراء جيدا بمفهوم العائد الموافق لكل دولار أُنفق، فإن قرار ان يكونوا الأوائل نفسه يعتبر، عندئذ، قرارا نوعيا. والأمثلة الدالة على ذلك هي: طائرات ايواكس التي أشرنا اليها (في السعودية)، وسفن الصواريخ (التي أدخلت في الخدمة في الأساطيل العربية قبل ان تتسلم اسرائيل سفنها الصاروخية)، وفرقاطات الصواريخ والاستخدام الواسع لقواذف الصواريخ ولشبكات صواريخ ارض ــ جو التي توفر شبكة واقية لمنطقة كاملة، كما استخدمتها مصر في حرب الاستنزاف وفي حرب عيد الغفران، وسوريا في حرب عيد الغفران.

التحسينات التكنولوجية في وسائل القتال في الدول العربية

أدخلت الدول العربية، في بعض الحالات، تحسينات تكنولوجية حقيقية في شبكات الأسلحة الموجودة لديها. وقد تم ذلك، في معظم الحالات، من خلال الاستعانة بمستشارين أجانب في مقابل اجر

او بشركات اجنبية، ولكن ليس في ذلك اي عيب. فقد فعلت اسرائيل ذلك أيضا. وبصورة عامة، فإن تلك الدول التي امتازت بادخال تحسينات تكنولوجية في شبكات الأسلحة الموجودة لديها، هي أيضا الدول التي وضعت الأساس لصناعة عسكرية مستقلة. وسوف نناقش هذا الموضوع لاحقا.

ان الفائدة المترتبة على ادخال تحسينات تكنولوجية في شبكات الأسلحة الموجودة، تعتبر فائدة مزدوجة: (أ) فهذا يضع أساسا لانتاج عسكري مستقل، ويوفر قوة بشرية ماهرة وآلات ملائمة لادخال تحسينات وبعد ذلك أيضا لانتاج محلي؛ (ب) ويوفر الأموال. فتستطيع الشبكات، التي لولا ادخال التحسينات فيها لكانت قد اخرجت من الخدمة او بيعت بثمن زهيد، ان تستمر في خدمة الدولة التي اجرت التحسينات. وما زال هذا الموضوع، وهو ادخال التحسين والذي يتم في الخارج لمصلحة دولة عربية، يحقق الميزة الثانية التي اشرت اليها لا الميزة الأولى.

وسأشير الى بعض الحالات البارزة في ادخال تحسينات تكنولوجية في شبكات أسلحة موجودة (ومتقادمة). فقد أدخل الأردن ضمن أراضيه (بمساعدة اجنبية) تحسينا جوهريا في دبابات السنتوريون الموجودة لديه، بما في ذلك استبدال المدفع بمدفع من عيار ١٠٥ ملم، واستبدال المحرك بمحرك ديزل. وأدخلت مصر تحسينات في الدبابات السوفياتية لديها، واستغلت أجزاء غربية لهذا الغرض. كما أدخلت أجزاء غربية في صواريخ ارض ــ جو السوفياتية من طراز SA-2، واستعانت أيضا بالصين في ادخال مثل هذه التحسينات. وأدخلت أيضا تحسينات في سفنها الصاروخية بمساعدة بريطانيا، وسلحتها بصواريخ بحر ــ بحر من

انتاج فرنسا. وأدخلت سوريا تحسينات في الدبابات السوفياتية الموجودة لديها (من طرازي تي ــ ٦٢، وتي ــ ٥٥) بمساعدة سوفياتية او من دونها، وأدخلت فيها تحسينات في مجالات مثل قياس المدى والرؤية الليلية. وفضلت المملكة العربية السعودية، وهي الدولة التي لا شك في أنها لا تفتقر الى الأموال والتي كانت تستطيع شراء أسلحة جديدة، ان تدخل تحسينات (داخل أراضي الدولة وبمساعدة اجنبية)، في دبابات ام ــ ٦٠ اي ١، الموجودة لديها، وتحويلها الى طراز أكثر تقدما. كما استثمرت أموالا في ادخال تحسينات في الطائرة اف ــ ١٥ الحديثة الموجودة لديها، بما في ذلك اضافة خزانات وقود يمكن فصلها لزيادة المدى.

وفي كل الحالات المذكورة، حققت الدول العربية بادخال التحسين التكنولوجي، اطالة المدى العملاني لوسائل القتال، وتوفير أموال، ووضع أساس لصناعة عسكرية محلية. وتشير هذه كلها الى نوعية في عملية اتخاذ القرارات.

استثمار في صناعة عسكرية محلية

بدأ بعض الدول العربية تطوير صناعة عسكرية. ويمكن ان يكون هذا القرار، لاعتبارات المدى الطويل، قرارا نوعيا. فاذا نضب البترول وعندما ينضب، سيكون من الأجدى لدول مثل السعودية والعراق ان تطور قدرة صناعية، بشرط ان يكون الانتاج بمستوى نوعي معقول، ويتم بسعر يقبل المنافسة، اذ ما قوبل باحتمال شراء الصنف من الخارج. ويجب الوفاء بهذين الشرطين بعد فترة «الانتاج الوليد»، التي لا تزال فيها الصناعة الجديدة تكتسب المهارة اللازمة للانتاج بسعر زهيد وبالنوعية الملائمة. ومن ناحية تقليل التبعية للموردين الأجانب، فإن

انتاجا عسكريا يعتبر قرارا نوعيا بالشروط نفسها (نوعية الانتاج والسعر). وقد تم ذلك، على الأقل، في دولة واحدة هي مصر، وفي بعض المنتوجات. فمصر تنتج أنواعا كثيرة ابتداء بالمنتوجات البسيطة وانتهاء بالمنتوجات المعقدة للغاية. وقد بدأت بعض المنتوجات كعملية تجميع بترخيص من منتج اجنبي. وفي المرحلة التالية، أدخلت تحسينات محلية في المنتوج، او جرى انتاج أجزاء من المنتوج النهائي في مصر نفسها. ومن هذه الناحية، فإن مصر تشبه اسرائيل في المراحل الأولى من انتاجها العسكري.

وتنتج مصر حاليا مدافع هاون عيار ١٢٠ ملم، وقواذف صواريخ تعتبر تقليدا معدلا لقواذف الصواريخ السوفياتية، ومدافع مضادة للطائرات عيار ٢٣ ملم تشبه الطراز السوفياتي، وناقلة جند مدرعة بعجلات، وصاروخ ارض ــ جو يعتبر تقليدا ونسخة معدلة عن الصاروخ السوفياتي. وهي تنتج بنادق، وتنتج أيضا ــ بترخيص من بريطانيا ــ صواريخ مضادة للدبابات من انتاج بريطاني، اضافة الى المدافع ومعظم أنواع الذخيرة الخفيفة، وذخيرة الدبابات، وذخيرة المدفعية اللازمة لها. وتستعد مصر لدخول مجال انتاج الدبابة، ويحتمل ان يكون هذا المنتوج بترخيص من دبابة اجنبية. وفي المجال الجوي، فقد مضت عشرات السنين منذ ان بدأت مصر تجميع طائرة التدريب (مكبس) جهورية، التي كانت منتوجا بترخيص من طائرة صنعت في ألمانيا وفي اسبانيا. وهي تقوم الآن، وبترخيص من فرنسا، بتجميع طائرة التدريب النفاثة الفرنسية ألفا ــ جت، وطائرات هيليكوبتر من طراز غازيل، وبدأت بناء مصنع لتجميع طائرة التدريب (طوربو ــ بروف) البرازيلية EMB-312.

وتنوي مصر بناء طائرة مقاتلة (بترخيص). وهي تجري مفاوضات

بشأن بناء الميراج ٢٠٠٠، او طائرة إف ـ ١٦، او إف ـ ٢٠. وفي المجال البحري، انتجت مصر سفن صواريخ من طراز أكتوبر، استكملت بعد ذلك من ناحية الأجهزة الالكترونية بمساعدة بريطانيا. كما بنت زوارق حراسة. وتصدر مصر منتوجها الى العراق والسودان والمغرب، وفي الماضي أيضا الى الجزائر، وكذلك الى بعض الدول الافريقية. ويبدو ان قيمة الصادرات قد تجاوزت مبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويا. ويشير شراء المنتوجات من جانب دول اخرى الى نوعيتها المعقولة. وبدأت مصر أيضا دخول مجال الصناعات الالكترونية. وصادفت مصر أيضا عثرات في عملية الانتاج العسكري ـ وبصورة خاصة في الماضي البعيد ـ مثل الطائرة المقاتلة التي لم تستكمل مطلقا HE-300، وصاروخي ارض ـ ارض الرائد والقاهر في عهد عبدالناصر. لكن من ذا الذي لم تصادفه عثرات في اقامة صناعة جديدة؟ وأنشأ العراق صناعة ذخيرة، وبدأ يقيم بمساعدة فرنسا صناعة الكترونية، فأقام (بنجاح) مصنعا لانتاج الغاز السام، وبمساعدة فرنسا مفاعلا نوويا (دمرته اسرائيل سنة ١٩٨١).

وبدأت ليبيا باقامة مصنع لتجميع طائرات تدريب (مكبس) بمساعدة ايطالية. وينتج المغرب ذخيرة، ويقوم بتجميع ناقلات، ويعتبر في مراحل متقدمة في عملية بناء طائرة التدريب (طوربو ـ بروف). وتنتج سوريا ذخيرة. وتجري المملكة العربية السعودية مفاوضات لاقامة صناعات الكترونية. وينتج الأردن ذخيرة، ويدخل تحسينات في الدبابات. وتنتج الجزائر سفن انزال، وسفن حراسة.

وباستثناء الصناعة المصرية، ما زالت الصناعة العسكرية العربية لا تثير الاعجاب والانفعال. لكن بعض الدول العربية اتخذ الخطوات الأولى،

ويمكن الاعتقاد ان البقية ستأتي. ويمكن لمصر، التي تعد أكبر الدول العربية وأكثرها تطورا، ان تصبح أيضا مصدِّرا الى الدول الأصغر، شرط ان تتم «العودة الى أحضان العالم العربي» بنجاح.

ويشير اتخاذ القرارات بشأن اكتساب القدرة على الانتاج، وبشأن تطوير تكنولوجيات في مصر وفي الدول الأخرى، الى نوعية القرار، وكذلك الى نوعية في مجال انفاق الأموال.

الاستثمار في التعليم وفي التعليم التكنولوجي

تكرس الدول العربية، كلها تقريبا، جهودها حاليا على التعليم عامة، وعلى التعليم العسكري والتكنولوجي خاصة. ففي جيشي سوريا والمملكة العربية السعودية يتلقى الجنود غير المتعلمين تعليما ابتدائيا. وفي مصر يتعلم سلك الضباط المتخصصين بجميع الفروع، في الكلية العسكرية لمدة ثلاثة أعوام او اربعة. وفي نهاية الدراسة، يحصل الطالب المصري على شهادة أكاديمية (وأنا لا أحكم فيما اذا كانت هذه الشهادة «جيدة» ام لا، فمن المؤكد ان من شأنها ان تعبر عن ان من نالها قد حقق مستوى نوعيا ما). وتجري في الدول العربية قاطبة محاولة لزيادة عدد خريجي المدارس الثانوية والمدارس الفنية والجامعات، وتستهدف هذه الاستثمارات تحسين الصناعتين المدنية والعسكرية. وبالدرجة التي يكون فيها التعليم ناجحا، فإنه يساهم في رفع مستوى المجتمع عامة والقوات المسلحة خاصة.

وفيما يلي بيانات مختارة عن فئة تلاميذ المرحلتين الثانوية والجامعية في بعض الدول العربية:

في سنة ١٩٧٧، كان في العراق ٥٥٠,٠٠٠ طالب في جهاز التعليم الثانوي، و ٢٨٠,٠٠٠ في التعليم الثانوي الفني، و ٢١,٠٠٠ في معاهد المعلمين، و ٧١,٠٠٠ في الجامعات. وفي سنة ١٩٧٨، كان في مصر ٤١٦,٠٠٠ طالب في المدارس الثانوية، و ٤٣٧,٠٠٠ في المدارس الثانوية الفنية، وكذلك ٥٥٠,٠٠٠ في الجامعات. وفي الوقت نفسه، كان في الأردن ٢٠٠,٠٠٠ طالب في جهاز التعليم الثانوي، و ١٧,٠٠٠ في جهاز التعليم العالي. وفي سنة ١٩٨١، ضم جهاز التعليم في الأردن ٧٣٠,٠٠٠ تلميذ. وفي سنة ١٩٨٠، كان في سوريا ١٣٤,٠٠٠ طالب في جهاز التعليم الثانوي الحكومي، وكذلك ١٩,٠٠٠ في التعليم الثانوي الخاص، و ٢٤,٠٠٠ في التعليم الثانوي الفني، و ١٠,٠٠٠ في معاهد المعلمين، و ٩٤,٠٠٠ في التعليم العالي. وفي سنة ١٩٧٩، كان في المملكة العربية السعودية ١١٦,٠٠٠ طالب في التعليم الثانوي (ووفقا لرواية اخرى ــ أكثر من ٢٠٠,٠٠٠)، و ١٩٠٠ في التعليم الخاص، وكذلك ٤٨٠٠ في التعليم العالي، وكان في الدولة ١٢ جامعة. وفي سنة ١٩٧٦، كان في الكويت ٦٥٠٠ طالب في التعليم العالي. وفي سنة ١٩٧٦، كان في ليبيا ١٦,٨٠٠ طالب في جهاز التعليم الثانوي، و ١٣,٥٠٠ في الجامعات. وفي سنة ١٩٧٩، كان في الجزائر ٥١,٠٠٠ طالب في الجامعات.

وقد جرت محاولة للتركيز على التعليم في الدول العربية كافة، وخصوصا في مصر. ويفوق عدد طلبة مؤسسات التعليم العالي في مصر ثماني مرات عددهم في اسرائيل. صحيح أيضا ان هناك عددا أكبر في بعض هذه الدول، لكن من الواضح انه كلما ازداد عدد الخريجين زاد احتمال ان يظهر بينهم الممتازون والمتفوقون الذين يدفعون عجلة

التكنولوجيا والمجتمع. ولا يأتي الاستثمار في التعليم من أجل تحسين نوعية القوات المسلحة فقط، بل يساهم أيضا بصورة مباشرة في تحسين نوعية القوة البشرية التي تجند في الجيش، كما يساهم في اقامة الصناعة العسكرية.

النوعية والكمية في الجيوش العربية

رأينا، في السنوات الأخيرة، ان الدول العربية تحاول قدر استطاعتها تحسين نوعية قواتها المسلحة، واقامة صناعة عسكرية. وطبقا لمفهوم العرب، فليس هناك تناقض بين المحاولة النوعية التي تتم بهذه الدرجة او غيرها من النجاح، وبين الكمية. ففي أثناء الحرب، زاد العراق في حجم جيشه ليصل الى ما يقرب من ٢٢ فرقة عسكرية، وهناك من يقول انها أكثر من ذلك أيضا. ولديه قوة عسكرية قوامها ٧٥٠,٠٠٠ جندي، و ٤٠٠,٠٠٠ فرد آخر في الجيش الشعبي. ويخدم في سوريا، في اطار القوات المسلحة، ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ فرد و ٤٠٠,٠٠٠ فرد آخر في الميليشيات العاملة. وتضم القوات المسلحة المصرية، في الجيش النظامي والاحتياط، ٨٥٠,٠٠٠ فرد وهناك من يقولون انهم مليون تقريبا.[١٣] وعلى الرغم من الحجم الكمي المثير

(١٣) معظم المعلومات عن حجم القوات المسلحة في دول الشرق الأوسط، وعن وسائل القتال الأساسية الموجودة لديها والمذكورة في هذا المقال، مأخوذ من: مارك هلر، دوف تمري وزئيف ايتان، «ميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط»، الجزء الثاني، مطبعة يديعوت احرونوت، لمصلحة مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل ابيب (١٩٨٣). ولمزيد من التفاصيل، أنظر الطبعة الجديدة التي ستصدر قريبا، وتتحدث عن سنة ١٩٨٤.

وآلاف الدبابات ومئات الطائرات المقاتلة في كل واحد من هذه الجيوش، فإن هذه الجيوش الثلاثة تبذل جهودا كبيرة لتحسين النوعية، في كل مجال من المجالات التي ذكرتها: مجال القرار، ومجال التنفيذ، والجانب المالي من نوعية الانفاق على الشراء، والمجال التكنولوجي. وهناك أمل كبير جدا بأن يظهر بين خريجي المدارس الثانوية والجامعات الكثيرين، الممتازون (القليلون نسبيا) اللازمون لمواصلة حركة التحسين النوعي للقوات المسلحة والصناعة العسكرية. وليس هناك «نوعية في مقابل كمية»، بل محاولة لتحسين النوعية من خلال الاحتفاظ بكمية كبيرة.

خاتمة

تدرك الجيوش العربية ان من المهم لها تحسين المستوى النوعي. ويتحدث قادتها عن ذلك، كما حققت انجازات في أثناء القتال في الحروب السابقة، واتخذت قرارات تنظيمية استراتيجية بمستوى نوعي جيد، على الرغم من انه كانت هناك أيضا عثرات وأخطاء طبعا. وهناك تعليم متبادل، كما يستعينون بمرشدين أجانب. وتجري تدريبات متقدمة، كما تستثمر الأموال العربية في اقامة بنية أساسية عسكرية، ويشترون وسائل قتال نوعية. وبمفاهيم «عائد الدولار المستثمر»، فإن بعض الاستثمارات العربية يعبر عن مستوى نوعي. وتشبه الدول العربية السائق الذي سار على الطريق السريع المؤدي الى الاتجاه الصحيح: انها تبدي رغبة قوية في التقدم، وهي تتمتع بموارد مالية كبيرة ستساعدها في شراء جانب كبير مما يلزمها، وتتوفر لديها قوة بشرية كبيرة، وهي تستثمر الأموال في تحسين نوعيتها.

وحيث ان الفيصل في مقارنة نوعية الجيوش المتنازعة هو المعادلة

النسبية، فلا يجب الحكم بأن الدول العربية ستتحرك، في يوم معين، على الطريق السليم وبسرعة أكبر من سرعة دولة اسرائيل، وتلحق اسرائيل. لكن، بما أنها تبذل هذه الجهود الكبيرة لتحسين نوعية قواتها، في جميع المجالات التي ذكرتها (نوعية القرار، ونوعية التنفيذ، والنوعية التكنولوجية، ونوعية استغلال كل دولار في مجال الأمن)، فإنني افترض ان تحقق انجازات نوعية في المستقبل.

ومن ناحية المنافسة في تحسين النوعية، فإن اسرائيل تواجه خصوما نشيطين ولا يثبتون على حال. واذا استعنا بتشبيه من المجال الرياضي، فإن المنافسة ليست ضد مجموعة من الدرجة الثالثة، بل ضد مجموعة من الفريق القومي. ولا اقول اننا لن نفوز في المنافسة النوعية، لكن كي نفوز فيها يجب ان نبذل مجهودا كبيرا جدا، ويجب ألا نستهين بالخصم في اي حال من الأحوال. والقول ان «لدى الجيوش العربية كميات كبيرة من الأفراد ووسائل القتال، بينما نمتاز نحن بتقدمنا النوعي» يعتبر خطرا، وذلك بسبب تجاهل ان الجيوش العربية تبذل جهودها لتحسين نوعية قواتها. فيجب ان نبذل قصارى جهدنا، ونحسّن نوعية قواتنا وصناعتنا العسكرية، من دون الاستهانة بخصمنا المحتمل.

النوعية والكمية في حرب يوم الغفران

اللواء (احتياط)
أبراهام أدان (بيرن)

ثمة عدم تماثل حاد بين اسرائيل والعرب في العناصر الأساسية للقوة القومية: الموارد الديموغرافية والاقتصادية والجغرافية. وعلى الرغم من عدم التماثل هذا، فقد نجحت اسرائيل في تحقيق قوة عسكرية من خلال استنفاد اقصى قدر من مواردها القومية، مستعينة بمساعدة الولايات المتحدة. كما نجحت في الحفاظ على علاقات قوى كمية بنسبة ١:٣ في جزء ملحوظ من عناصر القوة العسكرية (تشكيلات ميدانية ودبابات وطائرات). وكانت علاقات او نسب القوى في الجزء الآخر من عناصر القوة ــ سلاح المشاة، والمدفعية، ووحدات الكوماندوس، والسفن الميدانية والغواصات ــ اسوأ من ذلك.

ولقد تغلبت اسرائيل على أعدائها في حرب الاستقلال، وفي حرب الأيام الستة، على الرغم من دونيتها العسكرية على صعيد الكمية. وتحقق ذانك الانتصاران بفضل الميزة النوعية التي أجادت اسرائيل، بواسطتها، استنفاد قوتها العسكرية أكثر من أعدائها. ولقد اخذ الجيش الاسرائيلي بزمام المبادأة، وحقق مفاجأة عسكرية تنظيمية من ناحيتي الوقت وأسلوب العمل. ونجح الجيش، في مرحلة البداية، في توجيه

ضربات مبرحة الى أسلحة الجو المصرية والسورية والأردنية، وهي لا تزال جاثمة على الأرض، وفي احراز تفوق جوي مطلق. وساعد هذا التفوق الجوي الجهد الأرضي للجيش الاسرائيلي في هزيمة جيوش مصر والأردن وسوريا بصورة تدريجية من خلال نقل قوات من جبهة الى اخرى. وهكذا نجح الجيش الاسرائيلي في حشد القوة في نقاط الحسم، وفي احراز الانتصار هناك بفضل علاقات قوى ممتازة.

وفي حرب يوم الغفران انقلبت الأمور رأسا على عقب. فقد نجحت مصر وسوريا في مفاجأة الجيش الاسرائيلي بهجوم منسّق في آن على جبهتين. وكانت المفاجأة كاملة من النواحي السياسية والاستراتيجية والعملانية والتكتية. وقد واجهت قوات الجيش الاسرائيلي النظامية، وحدها، القوة المنسّقة لجيشين عربيين على جبهتين مختلفتين، بينما بدأت القوة الأرضية الأساسية عملية التعبئة والتزود بالأسلحة. وتركت المفاجأة تأثيرها على كل مسارات حرب يوم الغفران.

ولقد اضيرت، وتآكلت بسرعة القوات النظامية التي تصدت ودافعت ببسالة أمام قوات تفوقها حجما عشرات المرات. وأدى المساس بالقوات النظامية الى دفع قوات الاحتياط الأولى، التي وصلت الى ساحة المعركة، في اتجاه قتال الصد بصورة متسرعة وغير مخطط لها، حتى قبل تنظيم صفوفها تنظيما أمثل. وقد حاربت القوات النظامية، التي تضاءلت وارتبكت، مع طليعة قوات الاحتياط، في ظل علاقات قوى اسوأ أضعاف المرات من تلك التي عرفناها ذات مرة في الحروب السابقة، وتكبدنا مرة اخرى خسائر فادحة. والى ان استقرت الجبهات، وانتشرت تشكيلات الجيش الاسرائيلي كافة، كان قد حدث تآكل في العنصر

الأساسي للقوات البرية ـ الدبابات ـ الى النصف. وقد بذلت أطقم سلاح التسليح جهودا مضنية، ليلا ونهارا، من أجل تحقيق تلك القوة.

ونجحت الأطقم في اصلاح الدبابات، في ساحات القتال وفي ورش المؤخرة، وارسالها الى الجبهة بصورة مستمرة، عوضا من الدبابات التي كانت لا تزال تتعرض للضرر في القتال.

وعلاوة على ذلك، عندما انتقل الجيش الاسرائيلي الى الهجوم المضاد ـ من خلال قتال شرس وبثمن فادح من التآكل ـ ونجح في تدمير قوات ضخمة للعدو وفي ايجاد ظروف لدحره، ظهرت في ساحات القتال عمليات تعزيز من الوحدات العسكرية التي أُرسلت من دول عربية نائية، وحالت دون إلحاق هزيمة نكراء بالعرب (هذا الى جانب الضغوط السياسية لوقف اطلاق النار). ولقد وضع مثل ذلك المسار للحرب الجيش الاسرائيلي الضئيل منذ البداية، في علاقات قوى كمية أقل بأضعاف المرات قياسا بحروبه السابقة، وربما انه وضع عنصر النوعية على المحك بصورة أكبر. وسأحاول في هذا المقال استقصاء وزن وأهمية عنصري القوة العسكرية ـ عنصر الكمية وعنصر النوعية ـ بحسب ما تمثّلا في حرب يوم الغفران.

الاستعدادات للحرب

أ ـ سباق التسلح من ناحيتي الكمية والنوعية

بعد فترة وجيزة من حرب الأيام الستة، بدأت الأطراف المتخاصمة ـ في نزاع متواصل ـ سباق تسلح جديدا، توطئة لاحتمال حدوث «جولة» اخرى من الحرب. وفي نهاية سباق التسلح هذا، وبعد

استثمار موارد ضخمة، بات الطرفان ـ دول المواجهة العربية (مصر وسوريا والأردن والعراق) من ناحية، واسرائيل من ناحية اخرى ـ في علاقات قوى كمية كانت تتشابه تقريبا مع علاقات القوى في الحروب السابقة. وكانت علاقات القوى لأغلبية عناصر القوة، جوا وبحرا وبرا، بنسبة ١ : ٣ تقريبا في غير مصلحة اسرائيل.

وتعتبر المقارنة النوعية بين أنظمة السلاح أمرا معقدا. فلأنظمة السلاح خصائص متنوعة، وفي بعض الأحيان يأتي تفضيل جزء من الصفات على حساب صفات اخرى. وعندما نقوم بالمقارنة، ندرك أحيانا ان نظام سلاح احد الطرفين يفوق النظام لدى الطرف الثاني في بعض صفاته فقط، بينما يقل عنه في البعض الآخر. وسوف أتناول في هذا المقال نوعيات السلاح بتعميم كبير، مشيرا فقط الى الأفضلية او الدونية القاطعة، عندما تكون الهوة التقنية ـ النوعية كبيرة جدا الى حد استصعاب احد الطرفين محاربة الآخر.

وقد اشتمل سباق التسلح أيضا على مجال النوعية التقنية لأنظمة السلاح. واشترى الطرفان أنظمة سلاح، او قاما بتحديث جزء ملحوظ من الأنظمة التي في حيازتهما، اذ ارتفعت نوعية تلك الأنظمة لديهما.

● **في مجال القتال الجوي**: تم الحفاظ على التفوق التقني لطائرات سلاح الجو الاسرائيلي على طائرات الدول العربية، وخصوصا في نوعية التزود بالأجهزة، ومدى العمل، والقدرة على حمل الذخيرة.

● **في مجال القتال البحري الأسلسي** ـ القتال بين سفن صواريخ: عانى الاسرائيليون دونية، خصوصا بسبب وجود فروق في المدى الفعال للصواريخ. فبينما كان مدى الصاروخ «غبريئيل» ٢١ ك/م، كان المدى

الفعال للصاروخ «ستيكس» ٤٥ ك/م. وقد أتاح هذا الفارق في المدى للعرب بدء القتال وهم خارج المدى الفعال للصاروخ الاسرائيلي.

● **في المجال البري**: بالنظر الى علاقات القوى التقليدية التي ليست في مصلحتنا، وبالنظر الى موارد القوى البشرية المحدودة للجيش الاسرائيلي، تم بناء القوات البرية في ضوء السعي لمنح القوى البشرية المستخدمة وفرة في قوة النيران، وفي القدرة على الحركة. وقد اصبح الجيش البري في معظمه مدرعا.

الجدول رقم (١)

علاقات القوى الكمية بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية*

حزيران / يونيو ١٩٦٧

	مصر	الأردن	سوريا	العراق	اجمالي الجيوش العربية	اسرائيل	علاقات القوى
جنود	٢٥٠,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٤٥٦,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠	١:١,٦
دبابات	١٣٠٠	٢٧٠	٥٥٠	٦٣٠	٢٧٥٠	١٠٩٣	١:٢,٥
مدفعية (فوهات)	٨٤٠	١٨٤	٤٦٠	٦٠٠	٢٠٨٤	٦٨١	١:٣
طائرات مقاتلة قاذفة	٢٩٩	٢٤	٩٤	١٥١	٥٦٨	٢٤٧	١:٢,٢
اعتدة بحرية مقاتلة	٩٢		٢٦		١١٨	١٥	١:٧,٨

* وضع هذا الجدول استنادا الى البيانات الواردة في أطلس كارتا لتاريخ دولة اسرائيل العقد الثاني، كارتا، القدس ١٩٨٠، ص ٥٢.

الجدول رقم (٢)

علاقات القوى الكمية بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية*

أيلول / سبتمبر ١٩٧٣

	مصر	الأردن	سوريا	العراق	اجمالي الجيوش العربية	اسرائيل	علاقات القوى
جنود	٦٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	١:٣,١
دبابات	٢٢٠٠	٥٧٠	١,٦٥٠	١,٥٠٠	٥,٩٢٠	٢١٠٠	١:٢,٨
مدفعية(فوهات)	٢٢٠٠	٣٢٠	١٢٥٠	١٠٠٠	٤٧٧٠	٨٠٠	١:٦
طائرات مقاتلة قاذفة	٤٠٠	٥٥	٢٨٢	٢٥٠	٩٨٧	٣٥٨	١:٢,٧
اعتدة بحرية مقاتلة	٨٢		٢٩		١١١	٣٩	١:٢,٨
بطاريات صواريخ ارض – جو	١٤٦		٣٤	٥	١٨٥	١٠	١:١٨,٥
منصات اطلاق صواريخ ارض – ارض	٤٨		٣٦		٨٤		٠:٨٤

* وضع هذا الجدول استنادا الى البيانات الواردة في أطلس كارتا لتاريخ دولة اسرائيل العقد الثالث، كارتا، القدس ١٩٨٣، ص ٤٨.

كانت العناصر الأخرى للجيش البري أقل من اللازم، وكان مطلوبا منها ان تلائم نفسها مع القتال المتحرك. وفي المقابل، تم في الجيوش العربية بناء وتشكيل قوات مدرعة اشتملت على كل عناصر القوة المطلوبة (دبابات، وسلاح مشاة مدرع، ومدفعية، وسلاح هندسة مدرع، وما شابه ذلك)، والى جانبها قوات مشاة عديدة بكل عناصرها المكملة:

(ـ) دبابات: كان للطرفين عدد من أنواع الدبابات. وفي بعض الأنواع تفوقت دبابات العرب على دباباتنا، لكن في الأنواع الأخرى كانت لنا ميزة وتفوق على العرب. وعلى سبيل التعميم يمكن القول ان نوعيات دباباتنا ودبابات العرب كانت متشابهة (باستثناء اجهزة الرؤية الليلية التي زودت بها كل الدبابات في الجيوش العربية، بالمقارنة بالتزود الضئيل بهذه الأجهزة لدينا).

(ـ) سلاح المشاة المدرع: افتقر سلاح المشاة في الجيش الاسرائيلي الى الأسلحة المدرعة المتحركة. وكانت الأسلحة التي في حيازته قديمة وتفتقر الى التدريع، وكان امكان نقلها محدودا في مناطق الكثبان الرملية والمناطق الجبلية التي كان مطلوبا ان تعمل فيها تلك الأسلحة. وكان للجيوش العربية حاملات جند مدرعة من أنواع حديثة للغاية.

(ـ) سلاح المشاة: كان تسليح سلاح المشاة في الجيش الاسرائيلي أقل من ذلك الذي لدى الجيوش العربية، وخصوصا بالنسبة الى الأسلحة المضادة للدبابات والأسلحة المساندة.

(ـ) المدفعية: كانت المدفعية الاسرائيلية تعاني تدنيا كميا مطلقا. وقد غطى على ذلك، بعض الشيء، حقيقة أنها مدفعية متحركة، بالمقارنة بالمدفعية المجرورة التي كانت في حيازة الجيوش العربية.

وبينما لم يطرأ تغيير واضح على علاقات القوى بالنسبة الى أنظمة السلاح المشار اليها آنفا، اضيفت في الجانب العربي أنظمة سلاح كان الهدف منها الرد على الدونية في القتال الجوي والقتال البري المتحرك. وتعتبر تلك الأنظمة بمثابة مثال لتطبيق الدروس المستفادة من هزيمة

العرب في حرب الأيام الستة، كما أنها تشير الى تفكير سليم مؤداه انه ليس من المحتم محاربة طائرات الجيش الاسرائيلي بواسطة طائرات فقط، ومحاربة الدبابات الاسرائيلية بدبابات فقط.

ولقد منح العرب القوات الميدانية مزيدا من القدرة الدفاعية في مواجهة القوة الضاربة للمدرعات وسلاح الجو الاسرائيلي، عن طريق التزود ـ بوفرة ـ بالأسلحة المضادة للدبابات وبأسلحة الدفاع الجوي، ونشرها على النحو الصحيح.

- أنشئت قيادة دفاع جوي استوعبت صواريخ ارض ـ جو، ثابتة ومتحركة، تم دمجها في نظام المدفعية المضادة للطائرات.
- تم شراء صواريخ ارض ـ ارض بعيدة المدى، يستطيعون بها ضرب أهداف استراتيجية في عمق ارض اسرائيل.
- كذلك تزودت الجيوش العربية بأسلحة مضادة للدبابات بكميات ضخمة.

وقد اشتملت كل فرقة سلاح مشاة تقريبا على ١٠٠ منصة اطلاق صواريخ «ساغر»، و ٨٠ مدفعا عديم الارتداد، و ٦٠ مدفعا مضادا للدبابات، ومدمرات دبابات، و ٤٥٠ قاذف صواريخ مضادة للدبابات.

ب ـ تدريبات وتنظيم

اتخذت الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي اجراءات عديدة لتحسين المستوى النوعي للقوة المحاربة. فقد استعان جيشا مصر وسوريا، بصورة محمومة، بالسوفيات الذين زودوهما بأنظمة السلاح، وقاموا بتأهيلهما عسكريا. وأُوفد ضباط كثيرون لاستكمال دراساتهم

العسكرية في الاتحاد السوفياتي، والتحق مستشارون سوفيات عديدون بالمراكز القيادية والتشكيلات والوحدات أيضا. وتبنى جيشا مصر وسوريا الأشكال التركيبية والتنظيمية العسكرية السوفياتية، وكذلك النظرية العسكرية السوفياتية.

وتم التركيز تركيزا جيدا على تحسين مستوى القوة البشرية المجنّدة. وجند طلبة وخريجو جامعات، وتقرر الاحتفاظ بهم في الجيش حتى تحقيق النصر. كما أُنشئت في الجيشين وحدات خاصة ووحدات كوماندوس. وتدرب الجيشان بكل وحداتها وقياداتها، بصورة مكثفة ومن دون اية مقارنة بالماضي. وجرت مناورات واسعة النطاق لتدريب القيادات وقيادة الأركان. وعلاوة على ذلك، فإن جزءا لا بأس فيه من تلك التدريبات والمناورات جرى على غرار النموذج الذي وضع بصورة تلائم المهمات الملموسة لكل وحدة وقيادة، طبقا للخطط العملانية التي تم اعدادها.

وتم في الجيشين انشاء أسلحة هندسة ضخمة، ومزودة جيدا بالسلاح. وبحثت تلك الأسلحة عن حلول واقعية للعقبات التي تواجهها، فوجدت الحلول وتدربت عليها. وعلى سبيل المثال، ركّز المصريون على تنمية القدرة على عبور قناة السويس واقتحام السواتر الترابية والعوائق التي تواجههم.

ولقد تعاظم الجيش الاسرائيلي طبقا للنظرية التي ارتأت نقل الحرب الى ارض العدو، والسعي لتحقيق حسم سريع. وفي بناء القوة، تم تفضيل العناصر الهجومية الضاربة. وقد ضوعف تقريبا سلاح المدرعات وسلاح الجو، وتم تدعيم سلاح الهندسة وتزود بالأسلحة

وتدرب على التغلب على العقبات الفعلية في خط التماس، وتم انتاج اعتدة للعبور والانزال البحري، وتبلورت نظرية التشغيل.

وعلاوة على التحسينات في أنظمة السلاح، حرص الجيش الاسرائيلي على تحسين أسلوب تنظيمه للقتال وتحسين أساليب التدريب والمناورة. وأدى تعاظم الجيش الاسرائيلي في البر الى تحويله الى جيش مدرع في أغلبيته. وقد ظهرت ضرورة لتحسين السيطرة على القتال المتحرك، من أجل استنفاد القدرة الكامنة في الأسلحة، واتاحة العمل المنسق في معارك المدرعات الضخمة. وتحولت «فرقة المهمات» (أوغداه المهمات) الى فرقة مدرعة، وتم في سيناء انشاء فرقة مدرعة نظامية كنموذج لتطوير وحدات الدبابات: تم تقليص الفصيلة والسرية والكتيبة، ولكن اللواء والفرقة حصلا على مزيد من الدبابات ومنحا قدرة على تشغيل المزيد من وسائل المناورة. ونظمت وحدات الاتصال والوحدات اللوجستية، وزودت بالسلاح من أجل انضمامها الى القتال المتحرك، وتم تطوير سلاح المدفعية بالتركيز على خفة الحركة، وتقديم الدعم في معارك الحركة.

وفي اطار الاستعدادات للحرب، انشئت بنية ارضية عملانية ولوجستية، اشتملت على شبكة من المواقع والملاجىء على طول خطوط التماس في الجولان وسيناء، كما تم اقامة منشآت صيانة وتعبيد طرق.

وحرص الجيش الاسرائيلي، في شبكة التدريبات المتشعبة والمكثفة، على تنمية مستوى المحاربين المهني في البر والجو والبحر. وتم تدريب الشكل، والتنظيم الجديد، ووسائل القتال، والوحدات، والتشكيلات، على مختلف المهمات العسكرية طبقا للخطط العملانية.

ج ـ حرب الاستنزاف وتأثيرها

من غير الممكن البحث في فترة الاستعداد لحرب يوم الغفران من دون التعرض للحرب المحدودة ـ بواسطة الارهاب والاستنزاف ـ التي دارت في الفترة ما بين حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران.

لقد مثّلت تلك الحرب، على الصعيد العربي، الخط السياسي لعدم التسليم بنتائج حرب الأيام الستة. وعلى الصعيد العسكري، كانت تلك هي الحرب التي بادر اليها العرب في ظروف مريحة بالنسبة اليهم: استخدام الارهاب من قواعد وسط سكان متعاطفين في المناطق (المحتلة)، ومن دون مجاورة، ضد مواطنين وأهداف مدنية في اسرائيل وفي الخارج، واستنزافنا عن طريق القيام بعمليات هجومية وتوجيه ضربات مدفعية ثقيلة من داخل خط التماس المشبع بالقوات والمدفعية في اتجاه خطوط الجيش الاسرائيلي التي كانت تحافظ عليها قوات تشغيل عملانية محدودة تعاونها مدفعية ضئيلة. وفي ظل ظروف عدم التماثل بالنسبة الى القوات الميدانية وقوة النيران التي نشرها الطرفان على خطوط التماس، استخدم الجيش الاسرائيلي نظام ردع (حصون ومواقع)، ورد بضربات المدرعات، وبغارات، وباستخدام سلاح الجو استخداما مكثفا.

واستخدم المصريون في مواجهة المدرعات الاسرائيلية دبابات وعددا وفيرا من صواريخ (ساغر)، كما استخدموا في مواجهة سلاح الجو طائرات وأنظمة الدفاع الجوي. ولقد واجهتنا مشكلات جديدة لكن لم ينجح المصريون في الحؤول بيننا وبين ان ننشط. وفي المدرعات تم تطوير تقنيات تتعلق باطلاق النيران على مستوى الفصائل، كان من شأنها تقليص مدة بقاء الدبابة الواحدة في الموقع بضع ثوان، كما ان احتمال اصابتها اصبح ضئيلا. وقد احرز سلاح الجو تفوقا جويا وحرية

عمل في أجواء العدو أيضا، من خلال مهاجمة بطاريات الصواريخ ارض ـ جو ومدفعية العدو، مسببا له خسائر عديدة، لدرجة ان مدى انهاكه واستنزافه كان يفوق كثيرا مدى استنزافنا، وهو الأمر الذي حمله في النهاية على الموافقة على وقف اطلاق النار.

وقُرْب وقف اطلاق النار في سنة ١٩٧٠، ظهرت على الأرض صواريخ متحركة مضادة للطائرات من طراز سام ـ ٦، وهي الصواريخ التي مثلت تحديا وخطرا جديدين على طائراتنا. ولم يغير ظهور تلك الصواريخ المتأخر ـ قُرْب وقف اطلاق النار ـ من نتائج حرب الاستنزاف، لكنه اوقف استمرار الحرب بين الطائرة والصاروخ. ولقد كانت حرب الاستنزاف بمثابة حقل تجارب لاختبار أنظمة سلاح جديدة، وساد لدينا فكر مفاده انه على الرغم من قيام العرب بشن حرب مريحة لهم، فإنهم اضطروا الى وقفها، وكذلك لم ينجحوا في جعلنا نحيد عن نشاط التدريبات الواسعة وعن التعاظم في التزود بالسلاح، والتعاظم في الوحدات والتشكيلات؛ باختصار، لم ينجحوا في جعلنا نحيد عن الاستعداد للحرب القادمة. معنى ذلك ان الهوة النوعية بيننا وبينهم لم تتقلص، بل ربما اتسعت. وتعزز احساس بالاستخفاف بالعدو، كما زادت الثقة المفرطة بالنفس، التي ظهرت لدينا منذ حرب الأيام الستة.

وكان حجر الزاوية في تقديرنا العسكري للوضع ان العرب ما زالوا يدركون ان ليس في قدرتهم التصارع معنا في حرب شاملة، على الأقل ليس قبل ان يتغلبوا على تفوقنا الجوي المطلق، ويوفروا لأسلحتهم الجوية القدرة على تهديد المؤخرة الاسرائيلية.

ومن الناحية النوعية، ثمة قيمة ايجابية كبيرة للثقة بالنفس، بينما توجد للثقة المفرطة بالنفس او انعدامها قيمة سلبية. وسوف تظهر تلك

القيم في حرب يوم الغفران، التي وضعت الميزان الكمي ـ النوعي للطرفين في الاختبار.

ولقد اعتقدنا، طبقا لدراسة علاقات القوى في الماضي، والتي ما زالت كما هي، وطبقا لنتائج الحرب المحدودة التي دارت رحاها، ان العلاقات الكمية قد حُفظت، بينما زادت الهوة النوعية. لكن لم يُعطَ في تقديرنا اهتمام كاف للتحسينات النوعية التي طرأت على العالم العربي، وللتحسن في مستوى تدريب القوات والقيادات، وبصورة خاصة لم يعط رأي في مغزى أنظمة السلاح الجديدة. وسيتضح خلال سير الحرب ان سلاح المشاة التابع للعدو قبل حرب يوم الغفران، الذي كان شبه عاجز ضد المدرعات، ليس كسلاح المشاة المزود بالعديد من الوسائل القتالية المتطورة المضادة للدبابات، والتي تعمل تحت غطاء من مظلة صواريخ ممتازة. كذلك سيتضح ان سلاحنا الجوي الذي سيطر دائما على أجواء ساحات القتال، كان مقيدا في عمله بسبب المناطق المحمية بالصواريخ، والتي لم يستطع التغلب عليها في بداية الحرب.

نوعية الخطط العملانية

تحدد الخطط العملانية أهدافا وغايات، وترصد القوات، كما تحدد أسلوب تحقيق تلك الغايات. ويعبر حجم الغايات المحددة وحجم القوات، الذي رصد لاحرازها، والجدول الزمني الموضوع، عن مدى طموح المخططين. وقد تحدد هذا المدى بصورة كبيرة استنادا الى تقدير الطرفين لعلاقات القوة العسكرية. ومن الممكن تقويم عنصر الكمية في علاقات القوة بسهولة نسبية، لكن عنصر النوعية يتمثل في الادراك (Perception) القيمي مثل: الاستخفاف، والاحترام، والخوف،

وانعدام الثقة بالنفس او الافراط فيها، وما شابه ذلك. والآن، وبعد حرب يوم الغفران، يمكن تناول الخطط التي وضعتها الأطراف المتخاصمة ودراستها من ناحيتي الكمية والنوعية.

خطط الجيش الاسرائيلي

اعدّ الجيش الاسرائيلي خططا هجومية ودفاعية متنوعة وواسعة، وذلك طبقا للظروف السياسية والعسكرية التي تم التكهن بها. وقد عكست تلك الخطط، بصورة عامة، قدرا كبيرا من الثقة بالنفس نبع من وجود العمق الاستراتيجي الذي تم احرازه بعد حرب الأيام الستة، ومن الاحساس بأن الهوة النوعية بيننا وبين العرب قد اتسعت. وتم ايجاد حل لتأمين الحدود ضد عمليات التسلل وللصمود في حرب الاستنزاف، عن طريق جزء من القوات النظامية أساسا. وقد وجد التوتر الذي نشأ بسبب حشود قوات العدو، او المخاوف من مغبة وقوع عملية اغارة او اختطاف، حلا له في خطط تكثيف قوات الاستخدام العملاني، بواسطة القوات التي انتشرت وتدربت في مناطق قريبة من خطوط التماس، وفي وقت الضرورة عن طريق تكثيف آخر من القوات التي تدربت في وسط البلد.

وفي مواجهة الخوف من نشوب حرب شاملة، كان هناك خطة لتعبئة قوات الاحتياط ونشرها في خطوط دفاعية بهدف الانتقال الى الهجوم في اسرع وقت ممكن، ونقل الحرب الى ارض العدو. وهنا، أيضا، تم تخطيط تدرج مماثل لحشد القوة ـ كانت قوات الاستخدام العملاني في المقدمة، وبعدها قوات نظامية مدربة، بينما خصصت قوات الاحتياط للتحرك على القطاعات والانخراط في القتال في حال تطلب

القتال التبكير بانتشارها. وقد اعطي وزن كبير في كل الخطط لقدرة سلاح الجو على التأثير في القتال البري، بعد تدمير صواريخ ارض ــ جو، وعندما تتحقق حرية عمل جوية.

وبصورة عامة، كانت تلك الخطط ذات نوعية عالية وفّرت حلا لمشكلات اسرائيل الأمنية وللأخطار المتوقعة، عن طريق اتخاذ اجراءات محددة الأهداف. واستمرت الحياة في الدولة كعادتها، على الرغم من الارهاب والاستنزاف، من دون ان يكف الجيش الاسرائيلي عن بذل الجهود للتعاظم والاستعداد للحرب.

والواقع، ان من الممكن أيضا ايجاد شواهد على الثقة المفرطة بالنفس والاستخفاف بالعدو في تلك الخطط. وعلى سبيل المثال: الجداول الزمنية، المتفائلة جدا، التي خصصت لتنفيذ عمليات هجومية في مختلف المخططات. ويبدو ان وتيرة التقدم والقتال في حرب الأيام الستة قد ترسخت في أذهاننا، من دون ان نعلّق اهمية كافية على الأسلحة المضادة للدبابات وأسلحة الدفاع الجوي التي تزود بها العدو.

وكما أشرنا آنفا، فقد استعد الجيش الاسرائيلي لخوض حرب شاملة بكامل قواته النظامية والاحتياطية. وكانت الفرضية الأساسية القائلة بأنه سيتلقى انذارا مسبقا بنشوب الحرب، تتسم بالواقعية.

ويجب ألا نعزو المفاجأة التي وقعت في حرب يوم الغفران الى نقص المعلومات عن الحرب الوشيكة، وانما الى «المفهوم» الذي انطوى أساسا على الاستخفاف بالعدو. وقد كان هذا الاستخفاف سبب وجودنا لدى نشوب الحرب ــ على النقيض من الخطط ــ مستعدين بالقوات النظامية فقط. والأكثر من ذلك، ان جزءا كبيرا من القوات النظامية كان

بعيدا عن الجبهة لدى نشوب الحرب ــ وهذا أيضا على النقيض المطلق من الخطط التي تم إعدادها وتدربت القوات عليها.

خطط العدو ونوعيتها

لقد ادى تنسيق الحرب والخطط العملانية بين مصر وسوريا الى انقسام استراتيجي، حمل الجيش الاسرائيلي على القتال على جبهتين في آن. وحدّدت الخطة المنسّقة شن الحرب بتوجيه ضربة جوية مفاجئة، وتجهيز مدفعية مكثفة، والقيام بانقضاض بري. ولا يوجد اي علم عن وجود مبادرة او خطة للقيام بنشاط قتالي هجومي من البحر أيضا.

ومن قبيل المفاجأة ان ندرك الى اي مدى لم تكن تتسم بالطموح تلك المهمات التي اسندت الى سلاحيّ الجو المصري والسوري في المرحلة الأولى من الحرب، عندما كان زمام المبادأة في ايديهما، وكانا يأملان بتحقيق المفاجأة، وخصوصا اذا ما قابلنا خططهما بخطة سلاح الجو الاسرائيلي وفق ما تم تنفيذها سنة ١٩٦٧. وكانت مهمات الضربة الأولى تتسم بعدم «التطلع الى عظائم الأمور»: عدد ضئيل من الطائرات، طلعة واحدة ضد أهداف ضئيلة وفي عمق محدود. ولم يكن هناك اي طموح الى ضرب أهداف استراتيجية حيوية في عمق ارض اسرائيل (باستثناء حالة واحدة تنطلق فيها صواريخ جو ــ ارض من طراز «كيليت» من طائرتي نقل في اتجاه أهداف بضاحية تل ابيب). وكل ما كلّفت به أسلحة الجو العربية هو ضرب معسكرات وقيادات ومطارات أمامية، وبطاريات مدفعية بعمق ٤٠ ــ ٧٠ ك/م في سيناء وفي شمال مرتفعات الجولان فقط. وتتسم خطط عمل أسلحة الجو العربية بالرغبة في الحفاظ على سلامة القوة، وبانعدام الثقة بالنفس، والاهدار

الكبير لفرصة قطف ثمار المفاجأة. ويشير كل ذلك الى النوعية الآخذة في التدني للتخطيط العملاني لاستخدام تلك الأسلحة.

وقد اتسمت الخطط الهجومية للقوات البرية السورية والمصرية بأسلوب واقعي، وضع تقويما صحيحا لقدرة تلك القوات، وحدّد أهدافا، ورصد قوات ضخمة لتحقيق تلك الأهداف.

خطة الهجوم السورية

كُلِّف الجيش السوري احتلال مرتفعات الجولان، منطقة صغيرة نسبيا تمتد الى نحو ١٥ ــ ٦٠ ك/م، والتحرك في اتجاه الجليل مستفيدا من النجاح. وكانت الخطة بسيطة، وأسندت مهمات صحيحة الى عناصر القوة البرية.

وأسند الى قوات الكوماندوس الهبوط من طائرات هيليكوبتر في مؤخرة الجولان، واحتلال معابر نهر الأردن لعزل ساحات المعركة والحيلولة دون وصول التعزيزات، وكذلك احتلال جبل هحيرمون الاسرائيلي (جبل الشيخ).

وأسند احتلال الجولان الى النسق العملاني الأول، الذي يشمل ثلاث فرق مشاة تم تعزيز كل منها بنحو ٢٥٠ دبابة. وأسندت الى المرتبة التكتية الأولى، التي تضمنت ألوية مشاة معززة بدبابات، مهمة الاختراق، واجتياح حقول الألغام، والتغلب على الخندق المضاد للدبابات، واحتلال المواقع الأمامية والمنطقة حتى ٨ ك/م من خط التماس، وذلك من الساعة (١٤:٠٠) حتى ساعات المساء. وأسند الى النسق التكتي الثاني من فرق المشاة ــ الألوية الميكانيكية والمدرعة ــ العمل منذ ساعات المساء ومهاجمة قوات الاحتياط المدرعة الاسرائيلية

واستكمال احتلال مرتفعات الجولان حتى نهر الأردن (بعمق ١٥ ــ ٢٥ ك/م من خط التماس) والاستعداد للدفاع عنها.

وكان يفترض بقوات النسق العملاني الثاني ــ فرقتان مدرعتان ــ الدخول الى وسط مرتفعات الجولان والمرابطة كقوات احتياط، وذلك منذ صباح السابع من تشرين الأول / أكتوبر حتى ساعات الظهيرة. ويبدو ان الهدف كان استغلال النجاح في التوغل داخل اسرائيل. وليس ثمة شك في ان هذه الخطة ــ التي كان قد خُطط لتنفيذها بتغطية من مدفعية ثقيلة ومظلة مكثفة من الدفاع الجوي ــ كانت جيدة، مع مراعاة علاقات القوى الكمية المتوقعة وساحة القتال المحدودة.

الخطة المصرية

على الرغم من التطلع الى تحرير كل الأراضي المحتلة، فقد أسندت الى الجيش المصري مهمة محدودة: تحرير جزء من سيناء يصل الى عمق ٧٠ ك/م تقريبا. وكانت الأهداف التي تحددت: الممرات الجبلية في غرب سيناء، ومنطقة رفيديم بير ــ ثمده، وشاطىء خليج السويس حتى جبل الطور شرقا، واحتلال المنطقة حتى ناحال ــ يام في شمال سيناء على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. ورصد لتنفيذ تلك المهمة جيشان ميدانيان اشتملا على ١٠ فرق، منها ٥ فرق مشاة، و ٢ مدرعتان، و ٣ فرق ميكانيكية.

وكان الهدف تنفيذ الخطة المصرية على ثلاث مراحل:

المرحلة أ: عبور القناة بجبهة واسعة بواسطة قوات النسق العملاني الأول، الذي تضمن ٥ فرق مشاة تعززها ألوية دبابات،

واحتلال رؤوس جسور ميدانية بعمق ١٠ ــ ١٢ ك/م، حتى اليوم الثاني من الهجوم.

المرحلة الوسطى، التي سميت «الصد العملاني»، وكانت تهدف الى صد الهجمات المضادة المتوقعة للمدرعات وسلاح الجو الاسرائيلي والقضاء عليها. وكان الهدف، طوال تلك المرحلة، ان تعبر الفرق الميكانيكية المدرعة من النسق العملاني الثاني، وصواريخ ارض/ جو متحركة، القناة في اتجاه الشرق.

المرحلة ج: كان الهدف منها احتلال ممري الجدي ومتلا ومنطقة رفيديم بير ــ ثمده، ومدّ خط من الطور جنوبا الى ناحال ــ يام شمالا. وكان من المقرر ان تستمر تلك المرحلة ٤ ــ ٥ أيام، وتشترك فيها فرقتان مدرعتان وفرقتان ميكانيكيتان من النسق العملاني الثاني، بمعاونة فرق مشاة من النسق العملاني الأول.

وقد اخذ المصريون على عاتقهم قدرا كبيرا من المخاطرة بتخطيطهم عزل ساحة المعركة وتعطيل او الحيلولة دون وصول قوات الاحتياط، عن طريق انزال وحدات كوماندوس في عمق سيناء، وفي الممرات الجبلية، وعلى طول محاور الحركة. وكان مخططا للواء البرمائي ان يعبر البحيرة المرة، وأن يتغلغل في العمق ويحتل ممر الجدي. وكان التخطيط متلائما مع قدرة ومستوى القوات، بحسب ما قدّرنا، كما قدم التخطيط ردا أصليا وتحديا للعناصر الضاربة للجيش الاسرائيلي: المدرعات وسلاح الجو.

وقد حاد المصريون في خطتهم عن النظرية السوفياتية التي تقول بالعبور والانتشار السريع على الضفة البعيدة، مع دفع المدرعات في

اقرب وقت ممكن الى العمق والى الأهداف العملانية. وبدلا من ذلك، خطّط المصريون للانتشار على رؤوس جسور مكدسة، احتمت بمظلة من نظام متنوع من المدفعية وصواريخ الدفاع الجوي من مختلف الأنواع. وكذلك حشد المصريون في وحدات المشاة الأمامية كل الوسائل القتالية المتحركة المضادة للدبابات، والتي جلبوها أيضا من الوحدات الخلفية.

وكانت تقديرات المصريين تقوم على ان سلاحيّ الجو والمدرعات الاسرائيليين لن يتأخرا في شن الهجوم، وهكذا سيتم تدميرهما عند «حائط» الدفاع الجوي والدفاع المضاد للدبابات، الذي صمّموه.

وعلى الرغم من ان خطتهم تتسم بالأصالة والواقعية، فإنها تنطوي على دلائل عدم الثقة، والخوف من الجيش الاسرائيلي. ويتمثل ذلك في أسلوب احتلال رؤوس الجسور، الذي آثر التوسع بالعرض على التغلغل في العمق، كما يتمثل أيضا في حقيقة انهم لم يحددوا وقتا لانتهاء مرحلة «الصد العملاني».

وأيا تكن نوعية الخطط، فإن الاختبار الأساسي لها يكمن في التنفيذ. لقد دارت رحى الحرب في قطاعين، وشارك فيها ثلاثة أسلحة. ولكن من أجل تحليل مسألة النوعية في مقابل الكمية، فإنني سوف استقصي قتال كل سلاح على حدة.

لقد تأثر سير الحرب في البر، في عملية «قادش» (سنة ١٩٥٦) وفي حرب الأيام الستة، الى حد كبير، بدور سلاح الجو الاسرائيلي في ارباك أنظمة العدو. وفي هذه المرة، كان الوضع مختلفا. وسوف أصف أولا القتال في الجو والبحر، ثم أخيرا في البر.

النوعية والكمية في القتال الجوي

لدى نشوب الحرب في السادس من تشرين الأول / أكتوبر، كان سلاح الجو ــ على خلاف الأسلحة البرية ــ مستعدا بكامل قوته وبدرجة عالية. فقد ردّ فورا على الضربات الجوية لسوريا ومصر، واعترض بعضا من طائراتهما، وحدّ من تأثير تلك الغارات المحدودة.

على الرغم من ذلك، فقد كان للمفاجأة الاستراتيجية الشاملة تأثير بالغ في استخدام سلاح الجو. وطبقا للمخططات المسبقة، كان على سلاح الجو ان يحارب أولا من أجل احراز تفوق جوي، وبعد ذلك يتفرغ لمعاونة القوات البرية. غير ان الوضع الحرج الذي ظهر على الأرض في بداية المعركة، أجبر هيئة الأركان على استدعاء سلاح الجو للمساعدة في الصد، وفي شن غارات على المنطقة المحمية بالصواريخ، والتي تضررت بصورة بالغة على صعيد الأطقم والطائرات. وعندما تفرغ سلاح الجو في صباح يوم السابع من تشرين الأول / أكتوبر لبدء عملية مخططة وموسعة على الجبهة المصرية ــ ضد المطارات ومنشآت الرقابة والسيطرة، وضد بطاريات الصواريخ ــ بهدف احراز حرية العمل الجوي، تم ايقاف العملية بعد الطلعة الأولى لمجموعة طائرات. واستدعي سلاح الجو الى الجبهة الشمالية. وقبيل ظهيرة السابع من تشرين الأول / أكتوبر، فشل سلاح الجو عندما حاول ــ بعد إعداد سريع ــ ضرب شبكة الصواريخ السورية. وبعد ظهر اليوم نفسه، عاد سلاح الجو فضرب جسورا مصرية أقيمت على قناة السويس، وعطل أيضا عبور دبابات في القطاع الجنوبي طوال ٢٤ ساعة.

وفي مراحل لاحقة جدا من الحرب، لم يكرر سلاح الجو تجربته في تدمير جميع شبكات الصواريخ ارض ــ جو، بصورة منهجية، على الرغم

من ان الوضع في الحرب البرية كان يسمح بذلك. صحيح ان مثل هذه العمليات قد تم في قطاعات محدودة ــ مثلما حدث في منطقة بور سعيد او في الاسماعيلية في وقت لاحق جدا ــ لكن الانجازات كانت نسبية اذ ان العدو نجح في نصب بطاريات صواريخ جديدة بدلا من تلك التي ضربت. وفي أواخر الحرب فقط، وبعد ان دمرت قوات مدرعة بطاريات صواريخ عديدة في غربي القناة، استكمل سلاح الجو تدمير شبكة الصواريخ على الجبهة المصرية، وحظي بحرية عمل كاملة في المنطقة. ولقد اثبت قتال سلاح الجو ضد شبكة الصواريخ ارض ــ جو في حرب يوم الغفران انه طوّر فعلا أساليب لمحاربة الصواريخ، لكن هذه الأساليب لم تكن متطورة بالقدر الكافي، ولم تكن ذات كفاءة على نحو ما عرضه الجيش الاسرائيلي قبل الحرب. وعلى هذه الخلفية، ونتيجة فقدان طائرات بسبب الحاجة الحتمية الى المعاونة في المنطقة المحمية بالصواريخ، لم يحقق سلاح الجو هدفه في احراز حرية عمل جوية، كما ان معاونة القوات البرية كانت محدودة وصعبة، بالمقارنة بالحروب السابقة. ان الصعوبات والاختبارات التي واجهت سلاح الجو في هذه الحرب، تتيح دراسة نوعيته بصورة مهمة.

كانت علاقات القوى الكمية في الطائرات المقاتلة (الاعتراضية والهجومية) على الجبهات كافة، ١ : ٢ تقريبا في غير مصلحة سلاح الجو. غير ان كثافة استخدامه كانت تفوق كثافة استخدام سلاح الجو التابع للعدو. ففي مقابل كل ٥ غارات للعدو، كان سلاح الجو ينفذ ٤ غارات. وتحققت نسبة اسقاط تقدّر بـ ٣,٧٥ من طائرات العدو في مقابل كل طائرة واحدة من طائراتنا. وعلاوة على ذلك، تم اسقاط كل طائرات العدو تقريبا في المعارك الجوية، بالمقارنة بطائراتنا التي ضربت

خريطة رقم (١): خطة الهجوم المصرية

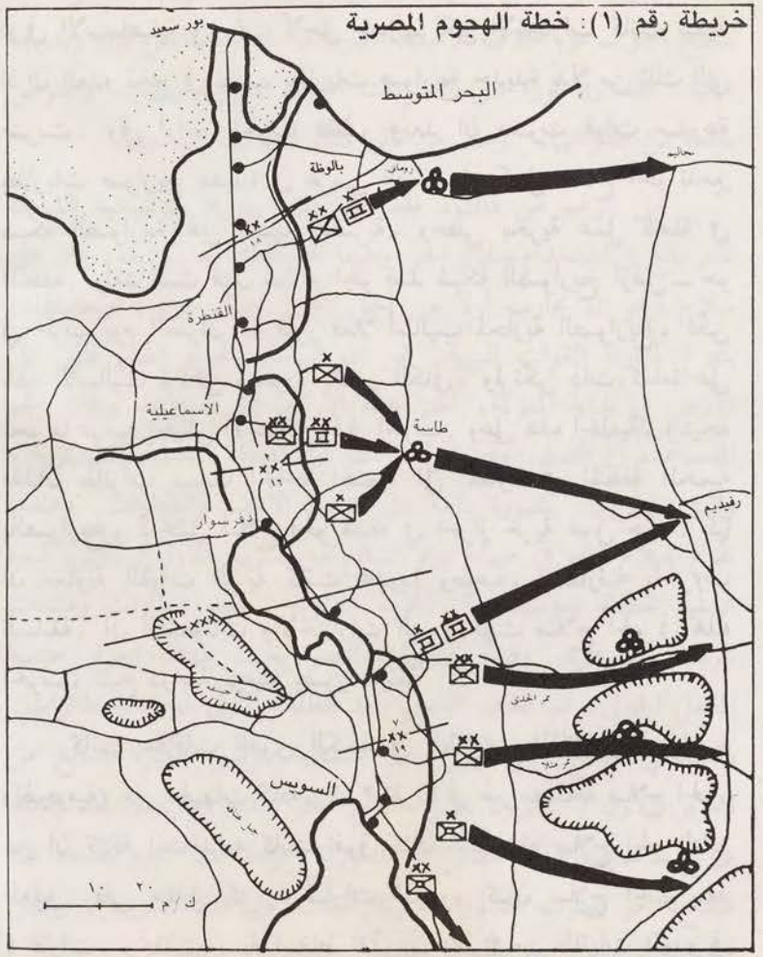

خريطة رقم (٢): خطة الهجوم السورية

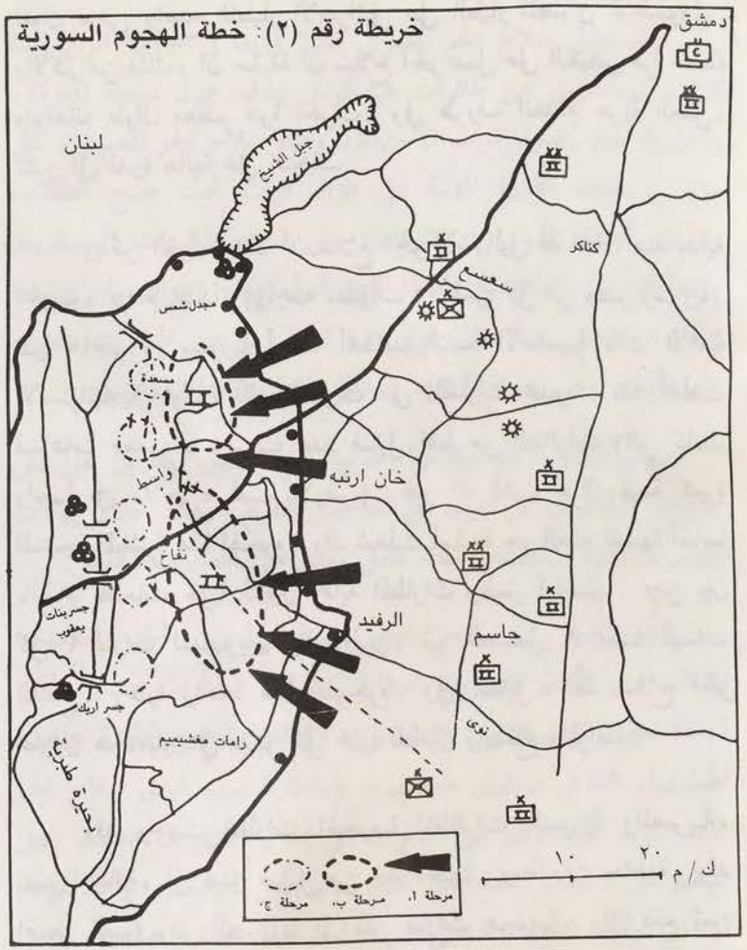

٥٠ ٪ منها بصواريخ ارض ــ جو، و ٣٠ ٪ منها بنيران الدفاع الجوي، وأسقطت بضع طائرات في المعارك الجوية. وتشير البيانات الاحصائية الى تفوق نوعي واضح للطيار الاسرائيلي على الطيار المصري او السوري. والأكثر من ذلك، ان حقيقة ان سلاح الجو عمل على النقيض من خططه وتوقعاته طوال معظم فترة الحرب، وفي ظروف انعدام حرية العمل، تشير الى قدرة عالية على التكيف.

ويمكن القول اجمالا ان سلاح الجو الاسرائيلي قد اخذ، منذ بداية الحرب، بزمام المبادأة: بمهاجمته مطارات في عمق كل من مصر وسوريا. كما هاجم في سوريا أيضا أهداف البنية الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية. وكان تأثير الغارات على المطارات محدودا: فقد أُغلقت لساعات معدودة، وضرب عدد ضئيل فقط من الطائرات (التي كانت رابضة في ملاجىء تحت الأرض). غير انه كانت هناك قيمة كبيرة للنتيجة المباشرة لهذا الهجوم. وقد شغلت أسلحة جو العدو نفسها أساسا بالقيام بطلعات جوية لتأمين حماية المطارات وعمق أراضيها. ومن بين كل ٩ غارات للمصريين والسوريين، تم تخصيص ٨ منها لمهمات الدفاع، وغارة واحدة فقط للهجوم. وفي المقابل، نفّذ سلاح الجو غارتين هجوميتين في مقابل كل غارة للتأمين والدفاع والمرافقة.

وقد وجهت الغارات الهجومية للطائرات السورية والمصرية، بصورة عامة، الى عمق ضئيل من خط الجبهة، وبطلعات خاطفة. وقد اضطر السوريون والمصريون الى شن غارات هجومية، والى دفع ثمن تمثل في فقدان العديد من الطائرات، وذلك فقط عندما أحدثنا تحولا في ساحات القتال، وأصبح وضعهم في البر يائسا. وكانت سيطرة سلاح

الجو الاسرائيلي على أجواء الدولة وأجواء الجبهات فوق قواتنا الميدانية، سيطرة كاملة.

وقد فشل سلاح الجو المصري فشلا ذريعا في محاولته انزال عدة كتائب كوماندوس من طائرات هيليكوبتر بهدف عزل ساحة المعركة، والحيلولة دون وصول قوات الاحتياط. وكان سلاح الجو المصري، على ما يبدو، يفتقد القدرة المهنية على انزال قوات تحت جنح الظلام، وكذلك أحيانا القدرة او الشجاعة على تزود طائرات الهيليكوبتر بـ «مظلة» من الطائرات المقاتلة التي تحول دون اعتراضها. ونتيجة لذلك، اعترض سلاحنا الجوي ٤٥ ٪ تقريبا من طائرات العدو الهيليكوبتر، وهي محملة بالجنود، وعطّل تماما مهمتها العملانية.

وفي المقابل، قام سلاحنا الجوي بنقل كتيبتين مظليتين على متن طائرات هيليكوبتر على مقربة من قمة جبل الشيخ، وذلك خلال جولات استمرت بضع ساعات وبغطاء كامل وفعال من الطائرات المقاتلة.

والخلاصة: ان سلاحيّ الجو المصري والسوري أظهرا استعدادا للقتال حتى عندما كان يتم اسقاط عشرات الطائرات منهما. لكن استخدامهما الاستراتيجي والعملاني، وكذلك القدرة التكتية والمهنية لطياريهما، هما في مستوى منخفض. وبالمقارنة بهما، أبدى سلاح الجو الاسرائيلي، على الرغم من اضطراره الى الخروج عما كان مخططا، وعلى الرغم من الخسائر الفادحة، قدرة عالية على التكيف، وأخذ بزمام المبادأة، وثبّت الجزء الأساسي من أسلحة الجو العربية، وأسقط المئات من طائرات العدو. لقد حافظ سلاح الجو الاسرائيلي على أجواء منطقتنا نظيفة، وساعد القوات البرية حتى في الظروف الصعبة للمنطقة المحمية

بالصواريخ، وبعد تدمير صواريخ ارض ــ جو (بالتعاون مع القوات البرية) طوّر أيضا دعمه للقوات البرية. وليس ثمة شك في ان الحرب بين أسلحة الجو تشير الى وجود هوة نوعية كبيرة لمصلحة سلاح الجو الاسرائيلي.

النوعية التي انتصرت في الحرب البحرية

تعتبر حرب سلاح البحرية الاسرائيلي ضد أسطوليّ مصر وسوريا بمثابة نموذج جلي لنوعية القتال التي اتسمت بالمبادأة والهجوم والاستنفاد الأقصى للقوة.

ولم تكن علاقات القوى في البحر سهلة:

في ساحة البحر الأحمر، كان لدينا فقط خمس سفن حراسة من طراز «دفور»، مزودة بأسلحة خفيفة فقط، وفي مقابلها كان لمصر اربع سفن صواريخ، وغواصتان، وسفينتان لزرع الألغام، وست سفن طوربيد.

في ساحة البحر الأبيض المتوسط كانت علاقات القوى في البحر على النحو التالي:

	اسرائيل	مصر وسوريا
سفن صواريخ	١٤	٢٣
سفن حراسة / سفن طوربيد	١٢ سفينة حراسة	٤١ (سفينة طوربيد، وسفن قاذفة للصواريخ)
غواصات	ــ	١٠
مدمرات وفرقاطات	ــ	٥

وقد وقع القتال البحري أساسا بين سفن الصواريخ في ساحة البحر الأبيض المتوسط. واتسم هذا القتال بتقدم سفن الصواريخ الاسرائيلية في اتجاه مياه العدو ومحاربته هناك. وجرى اطلاق النيران على مرمى بعيد ٣٧ ــ ٤٥ ك/م لصواريخ بحر ــ بحر من طراز «ستيكس» التي كانت مزودة بها سفن «كومار» و«أوسا». وعلى الرغم من ذلك، فقد «أغلقت» سفن الصواريخ مدى النيران حتى ٢٠ ك/م باتباع تكتيك مضاد للصواريخ، وضربت سفن صواريخ العدو، وأخذت تقترب أكثر فأكثر لتأكيد التدمير.

وفي المعارك الأولى احرز سلاح البحرية تفوقا مطلقا في ساحة البحر الأبيض المتوسط. وانزوت أساطيل مصر وسوريا في موانيها عندما حاصرتها سفن الصواريخ التابعة لنا، وأخذت تقصف أهدافا على شواطئهم من أجل اغرائها بالخروج للقتال.

وقد تجرأت سفنهم الصاروخية على العمل فقط من مشارف موانيهم، حيث ضربت هناك. ولم يحول عدم وجود سفننا الصاروخية في البحر الأحمر دون اظهار سلاح البحرية القدرة على المبادأة والهجوم بمساعدة خمس سفن حراسة من طراز «دفور»، وأفراد كوماندوس بحريين. وقد اغرق رجال الكوماندوس سفينتي صواريخ في ميناء الغردقة. وانقضت سفن «دفور» على مجموعة من القوارب المطاطية وقوارب الصيد المحملة بأفراد كوماندوس في موانيهم التي ينطلقون منها، وأغرقتها، كما دمرت سفينة حراسة. وبصورة اجمالية، اغرق سلاح البحرية ١٢ ــ ١٤ سفينة صواريخ للأساطيل العربية، وعددا من السفن الميدانية، وكذلك العديد من السفن والقوارب. بينما لم نفقد نحن اية قطعة بحرية. ان قصة الحرب البحرية هي قصة الهوة النوعية المحصنة؛ قصة النوعية التي انتصرت على الكمية.

خريطة رقم (٣): الجبهة المصرية ــ الانتشار وعلاقات القوى في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر

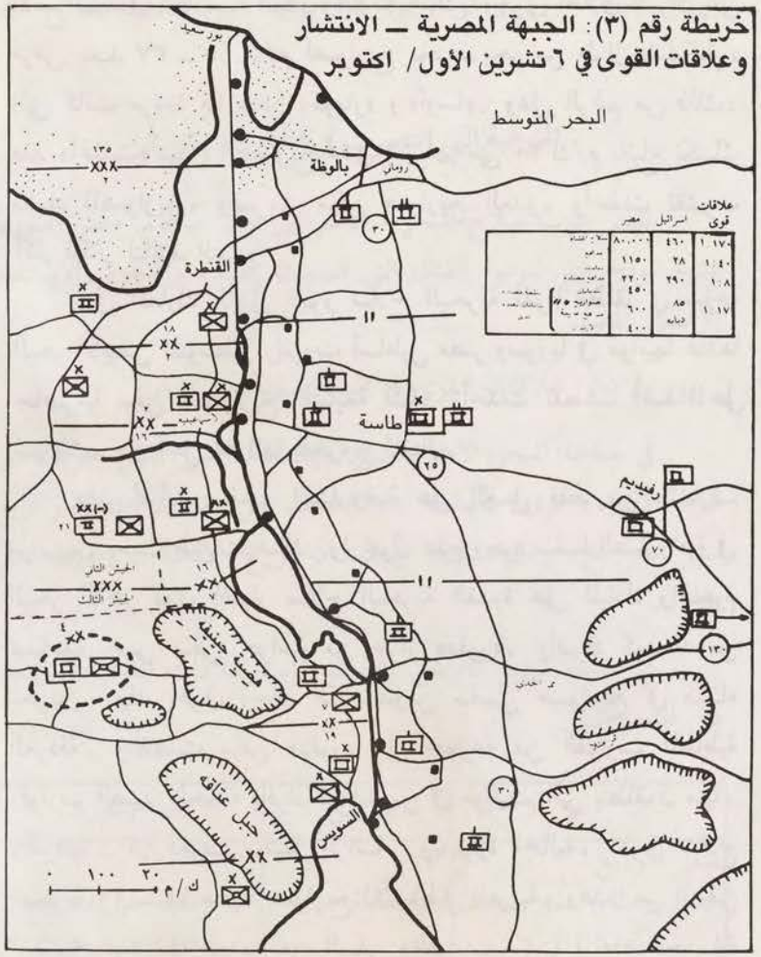

خريطة رقم (٤): الجبهة السورية ــ الانتشار وعلاقات القوى في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر

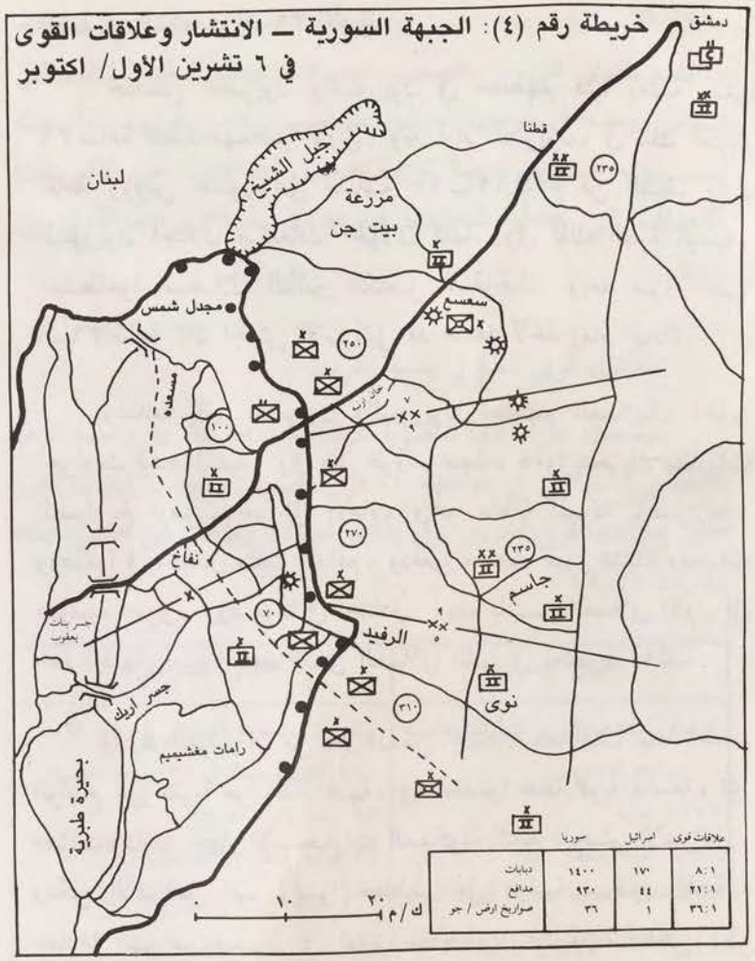

الصد في الساعات الـ ٣٦ الأولى

خصص المصريون والسوريون في خططهم فترة زمنية مدتها ٣٦ ساعة لتنفيذ مهماتهم الأولى. وقد أراد المصريون، في تلك الفترة، اقامة رؤوس جسور على مسافة ١٠ ــ ١٢ ك/م من القناة، وأراد السوريون احتلال مرتفعات الجولان كلها. وفي تلك الفترة الزمنية، استطاعوا استغلال التأثير الكامل للمفاجأة. وبعد مرور فترة الـ ٣٦ ساعة كان الجيش الاسرائيلي قد استعد لأخذ زمام المبادأة.

وعندما بلور المصريون والسوريون خططهم العملانية، اتخذوا اجراءات لبدء التنفيذ. وفي ظل ظروف سهلة، قاموا بتحريك بطاريات الصواريخ ارض ــ جو الى الأمام، وحموا منطقة المعركة بالصواريخ، ووضعوا في الخنادق مئات المدافع، ودفعوا بمعدات عبور عديدة ومعدات هندسية اخرى، ووضعوها في الخنادق. ودفع بالنسق العملاني الأول الى خط الجبهة، بينما استعد النسق العملاني الثاني في الخطوط الخلفية.

وأدرك العرب ان من غير الممكن اخفاء استعدادات بهذا الحجم الواسع على مقربة من خط الجبهة، واستخدموا خطة تمويه واسعة، تثير «هزات» داخل جهاز الاستخبارات العسكرية التابع للجيش الاسرائيلي. ويمكن الافتراض انهم لم يبنوا خططهم على فرضية ــ غير واقعية ــ مفادها انهم سينجحون في تحقيق مفاجأة استراتيجية، لكن يمكن التكهن بأنهم أملوا باستكمال مرحلة حشد القوات والاعداد للحرب من دون اية معوقات.

ولم يكن في قدرة العرب ان يتصوروا ــ حتى في أحلامهم ــ ما حدث على ارض الواقع. فبسبب «المفهوم» وخداع الذات، واجه الجيش الاسرائيلي مفاجأة استراتيجية على الجبهتين، وأيضا على صعيد علاقات القوى التي من الصعب حصرها. ووقف الجيش الاسرائيلي النظامي وحده في مواجهة جيشين مستعدين بكامل قوتيهما. وأُتيحت للمصريين والسوريين فرصة تاريخية لتحقيق أهدافهم، على الأقل تلك الأهداف التي خططوا لتحقيقها في غضون الـ ٣٦ ساعة الأولى من القتال.

علاقات قوى كمية في بداية الحرب

وضعت على الجبهة المصرية فرقة (أوغداه) مدرعة واحدة تابعة للجيش الاسرائيلي في مواجهة ١٠ فرق مصرية. غير ان القتال تطور فعلا بعلاقات قوى اخرى. وفي بداية المعركة، وضعت على ضفتي القناة القوات التالية:

الجيش المصري	الجيش الاسرائيلي
٥ فرق مشاة من النسق الأول (المهاجم)	قوات الاستخدام العملاني في الخط الامامي
٨٠,٠٠٠ محارب	٤٦٠ محارب مشاة في ١٧ موقعا حصينا
١٢٠٠ دبابة	٨٥ دبابة (لواء مدرع)
١١٥٠ فوهة مدفع	٢٨ فوهة مدفع (٧ بطاريات)
٤٥٠ قاذفا ومدفعا مضادا للدبابات	
٦٠٠ منصة اطلاق صواريخ «ساغر»	
٤٠٠ مدفع عديم الارتداد	
٢٢٠٠ قاذف صواريخ مضادة للدبابات	

كيف نقيس علاقات القوى هذه؟ المدفعية ١ : ٤٠، سلاح المشاة ١ : ١٩٠، دبابات في مواجهة دبابات العدو والأسلحة بعيدة المدى المضادة للدبابات ١ : ٦٠؟ لكي نجسد مغزى علاقات القوى اللامعقولة هذه في الساعات الأولى من القتال، نشير الى ان عرض القطاع، الذي خصص لفرقة مشاة مصرية واحدة للعبور منه، تراوح بين ١٠ و ١٥ ك/م، بالنظر الى المقاومة المتوقعة من جانب ١ ــ ٢ نقطة حصينة وسرية دبابات واحدة، بينما على الجانب الاسرائيلي امتد قطاع كل كتيبة دبابات من اللواء المدرع الذي في قوة الاستخدام الى ٤٥ ــ ٥٠ ك/م، كان ينبغي لها ان تحارب فيه ضد ١ ــ ٢ فرقة مصرية.

ولم يقتصر الأمر على ان علاقات القوى الكمية كانت خطرة بصورة خاصة فحسب، بل ان الافتقار الى عناصر تكميلية من (الاحتياط) ــ مثل سلاح المشاة المدرع، وسلاح الهندسة، والمدفعية ــ قد قلّل من القدرة القتالية للدبابات في كل ما يتعلق بالقتال ضد أعداء الدبابة (وبالأخص سلاح المشاة المزود بالأسلحة المضادة للدبابات). وعلاوة على ذلك، ارتكبت أخطاء في نشر القوات واستخدامها. فبدلا من استخدام المدرعات بصورة مكثفة وبأسلوب القبضات، تم استخدامها بصورة متفرقة وبأسلوب القطرة ــ قطرة، وبذلك تم تسهيل عملية نصب الكمائن المضادة للدبابات، التي كانت تنتظر المدرعات على محاور الاقتراب، تسهيلا كبيرا.

وعندما بدأ العبور المصري، طلبت الملاجيء النجدة، وعملت الدبابات بأسلوب الاستجابة التلقائية المنعكسة ــ وكأنما المقصود ليس حربا شاملة بل حرب استنزاف وغارات متقطعة ــ اذ تفرقت وتوزعت على مساحة عرض الجبهة التي تبلغ ١٥٠ ك/م وهرعت الى الحصون

والخنادق. وقد عملت الدبابات في أطر سرايا مصغرة وفصائل وبشكل ثنائي أيضا. وقد اصيب العديد من تلك الدبابات بسبب الكمائن المضادة لها، لكن الباقي منها انضم الى الحصون، حيث قام بعضها باخلاء الجرحى مسرعا الى الخلف، وقدم بعضها الآخر يد العون في قتال الملاجيء.

وكان اللواءان المدرعان الآخران من فرقة سيناء (اوغداه سيناء)، لا يزالان مرابطين على مسافة ٧٠ ك/م تقريبا من الجبهة، وكان من المقرر لهما ان يكونا في منطقة الجبهة (طبقا لخطة برج الحمام). والى ان وصلا الى منطقة القتال بعد مرور ٣ ــ ٤ ساعات من بداية الهجوم، كانت قوة الدبابات التي كانت منتشرة على الخط قد ضعفت كثيرا. وقد واجه هذان اللواءان، اللذان انقسما الى كتائب وسرايا وتحركا الى الامام لمعاونة الحصون، سلاح مشاة مصريا متخندقا، فمنيا بخسائر عديدة. وحتى صبيحة السابع من تشرين الأول / أكتوبر، بقي في منطقة القتال نحو ١٠٠ دبابة عاملة، اي نحو ثلث قوة الدبابات التي رابطت في سيناء لدى بداية الحرب.

وعند نشوب الحرب كانت فرقتا الاحتياط ــ اللتان كان من المقرر لهما، طبقا لخطة «سيلع»، مواجهة حرب شاملة وهما منتشرتان في مشارف سيناء ــ معبأتين ومستعدتين على مسافة ٢٠٠ ــ ٢٥٠ ك/م من الجبهة. وتجدر الاشارة الى انه في صبيحة السابع من تشرين الأول / أكتوبر، بعد ٢٠ ساعة من اعلان امر التعبئة، وبعد مسيرة ٢٥٠ ك/م تقريبا، وصلت الدبابات الأولى من «اوغداه» أدان الى القطاع الشمالي، وفي مساء اليوم نفسه وصلت دبابات «أوغداه» شارون الى القطاع الأوسط. وكان يبدو في ساعات مساء السابع من تشرين الأول /

أكتوبر، ان المرحلة الحرجة من الصد بواسطة القوات النظامية الضئيلة بمفردها قد انتهت، وأصبح من الممكن ارساء الاستقرار على الجبهة.

وعلى الجبهة السورية أيضا، كانت علاقات القوى الكمية خطرة (لا مثلما كانت في سيناء فعلا). ففي مواجهة ٣ فرق مشاة سورية تشتمل على ٨٠٠ دبابة و ٨٠ بطارية مدفعية، كانت تقف قوة اسرائيلية قوامها كتيبتا مشاة في المواقع، ولواءان مدرعان، مع ١٧٥ دبابة، و ١١ بطارية مدفعية. وكان حجم القوات هذا يشير الى النسبة التالية في علاقات القوى: دبابات ١ : ٨، مشاة ١ : ١٠، مدفعية ١ : ١٠.

وفي النسق العملاني الثاني، استعدت فرقتان مدرعتان سوريتان، بينما كان يجري في جانبنا تعبئة فرقتين مدرعتين على مسافة ٢٥، ٥٠، ٧٠، ١٠٠ ك/م من الجبهة، حيث يتم تزويدهما بالسلاح وتنظيم صفوفهما استعدادا للاشتراك في القتال.

لقد كانت المسافات قصيرة في الشمال، وهذا القصر سهّل عملية تعزيز الجبهة على نحو سريع بالقوات النظامية التي رابطت في مرتفعات الجولان، ثم بعد ذلك بقوات من الاحتياط.

وهنا أيضا ارتكب خطأ تكتي فادح. فقد قسمت البنية الطبوغرافية لمرتفعات الجولان الى قطاعين: قطاع شمالي جبلي، وقطاع جنوبي «مفتوح» يتيح المجال للمناورة. وفور نشوب القتال، تم تعزيز القطاع الشمالي بالذات حتى بلغ قوام قواته ٣ كتائب مدرعة وكتيبة مشاة، بينما انتشرت في القطاع الجنوبي «المفتوح» والأكثر صعوبة من ناحية الدفاع عنه، كتيبتان مدرعتان وكتيبة مشاة. وحتى حلول الظلام، كانت قواتنا

قد صدّت القوات المهاجمة. صحيح أننا تكبدنا خسائر، لكن العدو تكبد خسائر افدح.

وعندما خيّم الظلام نجح السوريون في اختراق الجبهة في القطاع الجنوبي، وفي دفع قوات نحو الخشنية، ومن هناك شمالا نحو نفاخ. وقامت قوات اخرى بالاجتياح جنوبا في اتجاه تلة مغشيميم، وغربا نحو معاليه غملا. وانهار اللواء ١٨٨ الذي عمل في القطاع الجنوبي، على الرغم من ان فلوله واصلت القتال.

واعتبارا من منتصف ليلة ٦ ــ ٧ تشرين الأول / أكتوبر، بدأت تعزيزات وحدات الاحتياط، التي وصلت الى الجولان في مجموعات صغيرة، تصل رويدا رويدا: قائد لواء + قائد كتيبة + ٧ دبابات، ثم قائد كتيبة مع ٧ دبابات اخرى. وانضم كل أولئك الى القتال في القطاع الشمالي، وأخذوا يدافعون عن نفاخ وطريق القنيطرة ــ جسر بنات يعقوب، وكذلك أيضا عن مؤخرة اللواء السابع الذي عمل شمالي ذلك الطريق.

ومنذ صبيحة السابع من تشرين الأول / أكتوبر، دخلت فرقة مدرعات سورية منطقة الخشنية، وبدأت الهجوم في اتجاه الشمال. وفي تلك المرحلة، قامت بصد السوريين قوات احتياط ضئيلة تدفقت الى مرتفعات الجولان على عدة محاور في الوسط وفي الجنوب. وأُسندت مسؤولية القطاع الجنوبي الى فرقة الاحتياط بقيادة لينر، اذ انتشرت قواتها على المحاور التي ترتفع من نهر الأردن الى الجولان. وتم تعزيز تلك القوات طوال اليوم، وبدأت بمهاجمة قوات من الفرقتين التاسعة والخامسة السوريتين، وساعدت في تحقيق الاستقرار على خط الجبهة.

النوعية في مقابل الكمية خلال عملية الصد

ان القتال في ظل علاقات قوى كمية خطرة على الجبهة السورية، وفي ظل علاقات قوى كمية مرعبة على الجبهة المصرية، يستوجب بحد ذاته نوعية مهنية، وخصوصا نفسية. ويعتبر الوضع الذي ساد سيناء منذ مرحلة البداية، والوضع الذي ساد الجولان بعد حلول الظلام، بمثابة أوضاع يحدث فيها انهيار للجيوش، لكن برز لدينا تمسك القادة والجنود بالمهمة. ويبدو ان جنود المشاة او المدرعات التابعين لنا في اي موقع من المواقع، قد قاوموا بشدة وصدوا العدو، من دون اي انتباه الى علاقات القوى. غير ان نوعية المحاربين لا تكفي بحد ذاتها. وتأتي اللحظة التي يبدأ فيها عنصر الكمية بالتعبير عن النوعية الكامنة في الكمية. فعندما تآكلت وتضاءلت كتيبتا اللواء ١٨٨، لم يخفف عنه أنهما كبّدا العدو خسائر فادحة بأضعاف المرات. فالذي حسم القتال هو قدرة العدو على مواصلة ارسال التعزيزات من الدبابات وسلاح المشاة الميكانيكي. وعلى الرغم من خسائر السوريين، فقد واصلوا التقدم في كل القطاع الذي اضيرت وضعفت فيه قواتنا. وقد قلّص حلول الظلام، بصورة أكبر، من سيطرة قواتنا على المنطقة.

وكلما كانت القوة صغيرة تضاءلت احتمالات وجودها في كل المواقع والحيلولة دون اقتحام العدو. وفي المقابل، كلما كانت القوة ضخمة وشغلت المنطقة كلها كانت احتمالاتها كبيرة في ايجاد نقاط ضعف يمكن استغلالها في التسلل، وتوجيه الضربات، وعزل القوات او محاصرتها.

ومثل هذا الوضع، الذي اكتشفت فيه ثغرات في خطوطنا على الجبهة السورية بعد ٤ ــ ٥ ساعات من القتال، قد ساد فعلا في سيناء

منذ بداية الحرب. على سبيل المثال: تم تنفيذ العبور المصري في أجزاء خالية من اية قوة اسرائيلية بين الحصون ومن دون مقاومة، وكأن الأمر اشبه ما يكون بمناورة من جانب واحد.

وعندما ندرس سير الحرب في مرحلة البداية: اي علاقات القوى الكمية التي كنا فيها بسبب المفاجأة، والأخطاء التنظيمية والتكتية التي ارتكبها قادة قوات ميدانية على الجبهتين فيما يتعلق باستخدام القوات، والخسائر الفادحة التي تكبدناها، ونجاح المصريين في عبور القناة بقوات مشاة ضخمة وفي مد جسور على القناة ونقل مدرعات الى الشرق، ونجاح السوريين في اختراق خطوطنا في الجولان وادخال قوات ضخمة الى العمق ــ يثار السؤال: كيف يمكن تفسير حقيقة عدم نجاح المصريين والسوريين، على الرغم من كل ذلك، في تحقيق الأهداف المحددة في خططهم بصورة عامة؟

لقد خطط المصريون لاحتلال رأسي جسر ميدانيين بعمق ١٠ ــ ١٢ ك/م من خط القناة (بما في ذلك محور سلاح المدفعية)، وبعد ساعات عديدة استولوا على منطقة بعمق ٣ ك/م فقط. أما السوريون، الذين خطّطوا لاحتلال مرتفعات الجولان كلها، فقد احتفظوا فقط بإسفين في القطاع الجنوبي من مرتفعات الجولان.

ما الذي حال بينهم وبين تنفيذ أهدافهم؟

عندما تطورت الأمور وجد محاربونا انفسهم في أوضاع اصعب من ان يتحملوها. وعلى الرغم من ذلك فإن عزيمتهم لم تثبط، ولم ينسحبوا الى الوراء. فقد اتسم قتالهم بالتمسك بالمهمة وبالقوة. وفي سيناء، على سبيل المثال، لم تترك الدبابات التي غرزت في مستنقعات القناة في

المنطقة، بل واصلت الأطقم اطلاق النيران من داخلها، كما واصلت الحصون المحاصرة القتال، وانطلقت دبابات نحو القناة مرات ومرات.

وفي الجولان حاربت مجموعات صغيرة من الدبابات، جاءت في بعض الأحيان من وحدات مختلفة من بقايا القوات النظامية ومن قوات الاحتياط الأولى التي وصلت. وقد قامت تلك الوحدات باغلاق محاور وايقاف تشكيلات كاملة. وتتسم هذه المرحلة من قتال الجيش الاسرائيلي بفشل كل الاجراءات التنظيمية وأكثرية الاجراءات التكتية. لكن، فيما يتعلق بالمحاربين وأطقم الدبابات ومحاربي سلاح المشاة، فإنهم أبدوا بسالة وروح مبادأة ومستوى من الحرفية، كبدت العدو خسائر.

وعلى الرغم من التقدير والوقار للصمود الرائع والقتال الباسل لقواتنا، فإنها كانت ضئيلة جدا وغير منظمة بصورة تكفي وقف تشكيلات العدو، في حال عملها، كما يجب. لكن في ضوء المستوى النوعي، سواء مستوى الجيش المصري او مستوى الجيش السوري، فإن المقاومة الصلبة لقواتنا قد عززت الخوف المسبق الذي كان مترسخا لدى هذين الجيشين. والواقع ان المصريين آثروا التوقف والتخندق في المكان والانتشار وعدم ترك ثغرات خالية، على التقدم السريع الى العمق (١٠ ــ ١٢ ك/م) بحسب خطتهم. لقد آثروا «الزحف» البطيء والآمن والحفاظ على سلامة قواتهم، على التمسك بتحقيق المهمة كاملة.

وتشير دراسة سير القتال والعمليات، في تلك المرحلة، الى ان قدرا معينا من الخوف من الجيش الاسرائيلي، والذي تمثل في الخطة المصرية، قد تدعم الى حد كبير في أثناء التنفيذ. فقد نجحوا في المساس بالمدرعات الاسرائيلية بصورة فاقت كل توقع. وكل جيش يدرك اهمية

الاستفادة من النجاح. فلم يفتح لهم الطريق لاحراز المهمة كاملة فحسب، بل كان في استطاعتهم الاستفادة من فقدان الجيش الاسرائيلي لتوازنه، ومحاولة ايقاع الهزيمة به. وليس ثمة مناص من الاستنتاج ان الخوف وعدم المرونة لاستغلال الوضع الذي تطور في ساحة القتال، هما اللذان عبّرا عن مستواهم النوعي.

كذلك اتسمت عملية السوريين بالخوف والتردد وعدم المرونة من جانب القيادة الميدانية. فبدلا من استغلال النجاح في القطاع الذي تم اختراقه، وعبور أغلبية القوات من خلاله، فإنهم واصلوا محاولاتهم المتكررة لاختراق القطاع الشمالي. وبدأت القوات الضخمة بالتردد والتوقف، وكأنما تملكها الذهول من تغلغلها في العمق. وهنا أيضا لم يتم استغلال النجاح، وضاع الزخم من تلقاء نفسه. والواقع ان هذه المرحلة كانت حرجة جدا في حرب يوم الغفران. وكان وضعنا بالغ الصعوبة، وكانت علاقات القوى الكمية مرعبة، ولم يكن الاستنفاد النوعي لقتالنا على النحو الأفضل. وعلى الرغم من ذلك، فإننا اذا كنا قد أوجدنا نوعا من الاستقرار على الجبهات، في نهاية المرحلة، فإن هذه النتيجة تعكس الهوة في النوعية: الدافع والاصرار على القتال، والبسالة، وروح المبادأة، وفطنة بقايا القوات النظامية وقوات الاحتياط الأولى، في مواجهة التردد والبطء، وانعدام المرونة والخوف من الجيش الاسرائيلي لدى كل من السوريين والمصريين.

هجمات مضادة

في صباح ٨ تشرين الأول / أكتوبر، بعد مرور ٤٠ ــ ٥٠ ساعة على نشوب الحرب، بدأ الجيش الاسرائيلي هجمات مضادة على

جبهتين. وعندما اتخذ قرار شن الهجمات المضادة، كانت قوات الاحتياط الأساسية قد وصلت الى ساحات القتال، وكان بعضها قد بدأ تبادل النيران مع العدو، بينما كان بعضها الآخر لا يزال يشق طريقه الى الجبهة.

ولن أتعرض لسؤال ما اذا كانت هناك ضرورة ملحة لشن هجوم مضاد على جبهتين في الثامن من تشرين الأول / أكتوبر، لكن القدرة على التعبئة والتزود بالأسلحة ودفع قوات احتياط الى الجبهة بمثل هذه السرعة، وتطلع القيادة الاسرائيلية ــ على الرغم من المفاجأة ــ الى اخذ زمام المبادأة من يد العدو، والانتقال الى الهجوم المضاد المبكر جدا ــ كل ذلك يشير الى مستوى نوعي رفيع.

الهجوم المضاد في الشمال

اعتبر الوضع في الشمال أكثر حرجا: كان هناك خوف من استئناف الهجوم السوري في اتجاه نهر الأردن، ومن عزل القوة العاملة في القطاع الشمالي. ولقد كان تأجيل الهجوم المضاد يتيح للسوريين مواصلة الزج بقوات مدرعات «طازجة»، وتدعيم الجيب في منطقة الخشنية، والاستمرار في حركة الهجوم غربا وجنوبا.

وعلاقات القوى المألوفة والمقبولة بين المهاجم والمدافع هي ٣:١، بينما كانت علاقات القوى الكمية في الثامن من تشرين الأول / أكتوبر، في غير مصلحتنا. بالنسبة الى الدبابات، فقد كانت علاقات القوى ١:٢,٦، وبالنسبة الى سلاح المشاة والأسلحة المضادة للدبابات والمدفعية، كانت اسوأ من ذلك. وقد عزم الجيش الاسرائيلي على شن هجوم مضاد بحجم قوات تصل قوته الى ١٥٪ من المطلوب طبقا

للمعايير المألوفة. لكن اي انتظار آخر لم يكن من شأنه تحسين علاقات القوى الكمية. وبسبب تلك الاعتبارات، كان هناك مبرر للقيام بهجوم فوري في الشمال، على أمل ان يؤدي مثل هذا الهجوم الى تحسين الوضع. وفعلا، فقد نجحت قواتنا في احتلال كل المنطقة التي استولى عليها العدو في مرتفعات الجولان من جديد، وذلك في غضون ثلاثة أيام وبعد تكبيد القوة السورية التي اقتحمت مرتفعات الجولان خسائر واصابات فادحة. ويشير البحث الدقيق في سير القتال، في مرتفعات الجولان، الى العناصر التي أدت الى النصر الاسرائيلي.

ففي القطاع الشمالي من مرتفعات الجولان، وقف اللواء السابع الاسرائيلي بستين دبابة تقريبا، في مواجهة فرقة المشاة السابعة السورية، التي تم تعزيزها بدبابات من الفرقة الثالثة ومن قوة رفعت الأسد بعدد اجمالي من الدبابات يصل الى ٣٠٠ دبابة تقريبا. وكانت علاقات القوى ١:٥ تقريبا (بينما المعيار المألوف للقتال الدفاعي هو ١:٣ في غير مصلحة المدافع).

وقد نجح اللواء السابع في صد القوات السورية في قتال دفاعي فعال، من خلال الاستفادة من الأرض والمواقع المسيطرة على القطاع، وكبّدها خسائر فادحة. وفي الوسط، وفي مواجهة الفرقة المدرعة رقم (١) وقوات من فرقة المشاة رقم (٥)، والتي بلغت ٣٠٠ دبابة تقريبا احتشدت حول الخشنية، تم وضع لواءين مدرعين اسرائيليين قوام كل منهما ٤٠ دبابة. وقد احتوى هذان اللواءان الجهود السورية، ومنعا عملية الاقتحام في اتجاه الشمال والغرب، وذلك عندما كانت علاقات القوى ١:٣,٧٥ والتي تلائم القتال الدفاعي.

خريطة رقم (٥): الجبهة المصرية ــ الهجوم الاسرائيلي المضاد في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر

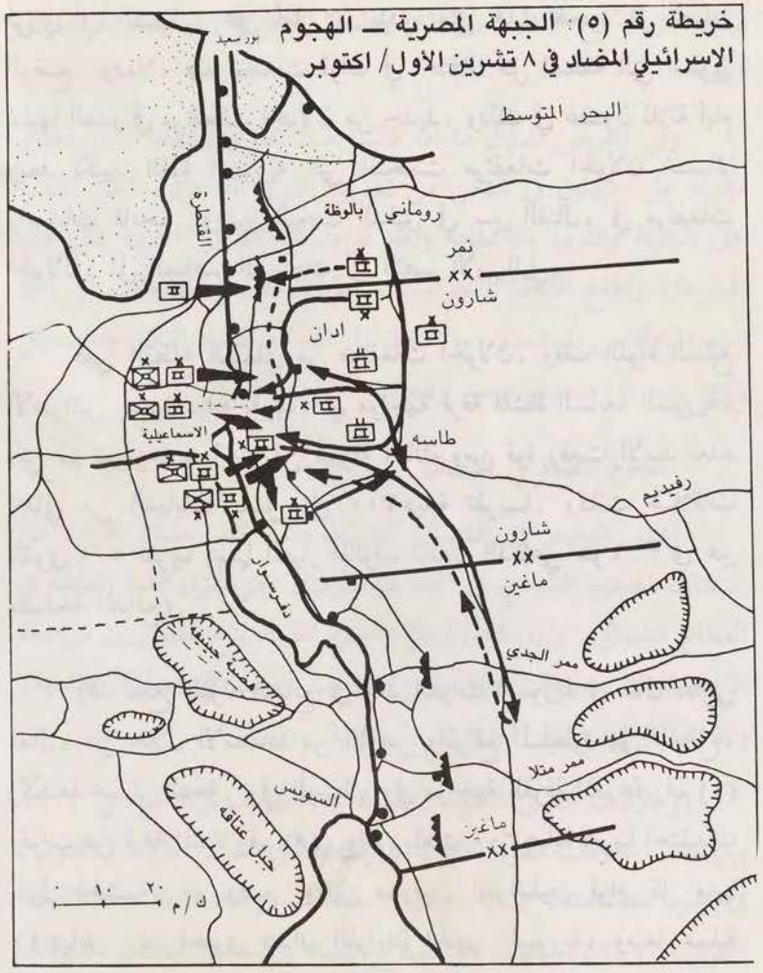

خريطة رقم (٦): مرحلة الدفاع، ٩ ــ ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر

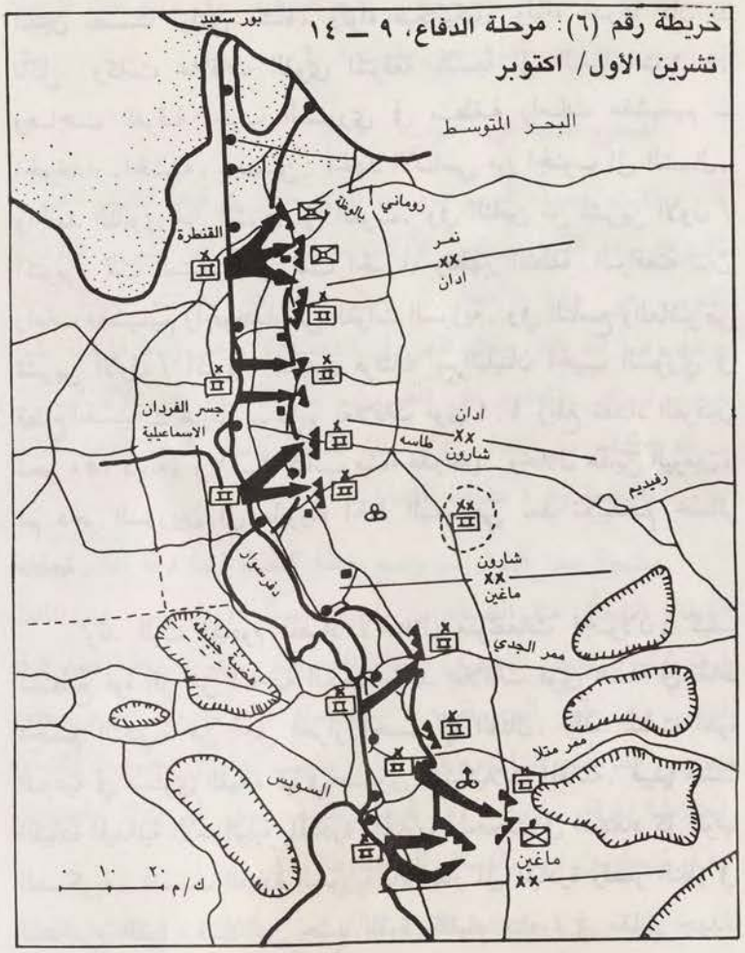

وتم استخدام الجهد الأساسي من الجنوب عن طريق فرقة بيليد. فقد عملت تلك الفرقة ضد قوات من فرقتي المشاة الخامسة والتاسعة ـ اللتين تضمنتا لواءي مشاة، ولواء ميكانيكيا، ولواء مدرعا كان قد تآكل. وكانت علاقات القوى المتوقعة بالنسبة الى الدبابات ١:١. وهاجمت الفرقة الجيب السوري في منطقة رامات مغشيميم ـ الجوخدار ـ الخشنية، بجهدين: الجهد الأساسي من الجنوب الى الشمال، والجهد الثانوي من الشرق الى الغرب. وفي الثامن من تشرين الأول / أكتوبر، تمت السيطرة على ثلث الجيب، وتطهير المنطقة الواقعة بين رامات مغشيميم والجوخدار من القوات السورية. وفي التاسع والعاشر من تشرين الأول / أكتوبر، هاجمت فرقتان اسرائيليتان الجيب السوري في قطاع الخشنية ـ هار ـ بيرس، بعلاقات قوى ١:١ (بلغ تعداد الفرقتين نحو ٢٥٠ دبابة، و ٢ ـ ٣ كتائب مشاة مدرعة). وخلال هذين اليومين، تم دحر السوريين الى ما وراء الخط البنفسجي بعد تكبيدهم خسائر فادحة.

وقد اثبت الهجوم المضاد لاحتلال مرتفعات الجولان، كيف تستطيع قوة أقل من الناحية الكمية حشد علاقات قوى محسّنة في نقاط الحسم التكتي، من أجل احراز الحسم في القتال. ولقد تمثلت الهوة النوعية في مستوى القيادة كما في مستوى التشكيلات المقاتلة. فبينما تحلت القيادة الميدانية الاسرائيلية بالمبادرة والمناورة ونجحت في استنفاد كل قوتها العسكرية، اتسمت القيادة السورية بالافتقار الى المبادرة وقصر النظر في استخدام القوة. فبدلا من حشد القوة والقيام بمناورة في مقابل جهدنا الأساسي، ظل جزء ملحوظ من القوة السورية سلبيا او احتياطيا، بينما راح الجزء الآخر يواصل محاولاته لاقتحام خطوطنا في القطاع الشمالي.

وكانت نتائج تلك المرحلة هي دحر العدو الى ما وراء خطوط بدايته، مع المساس الشديد بكل تشكيلاته، وهو الأمر الذي تحقق في ظل علاقات قوى متدنية. وهذه النتائج تعكس الهوة النوعية. وفي نهاية تلك المرحلة تم تحسين علاقات القوى حتى بلغت ١:١.

الهجوم المضاد في الجنوب

كانت حصيلة تقويم الوضع، الذي جرى في قيادة المنطقة الجنوبية باشتراك قادة الفرق ورئيس الأركان مساء السابع من تشرين الأول / أكتوبر، هي عدم الانتظار الى حين حشد كل القوات حشدا كاملا (وخصوصا انه كان هناك نقص في المدفعية)، وأخذ زمام المبادأة بشن هجوم تدريجي ومحدود على المصريين، مع الامتناع عن الاقتراب الى مسافة ٣ ك/م من القناة، اذ ان تلك المنطقة كانت مشبعة بقوات المشاة المزودة بأسلحة وفيرة مضادة للدبابات.

ونتيجة هذا القرار تم وضع خطة كلفت فيها فرقة أدان مهاجمة القطاع الشمالي منذ الصباح من ناحية الشمال الى الجنوب، بينما كانت فرقة شارون تشغل العدو في القطاع الأوسط، وتعتبر احتياطيا لجهد فرقة أدان. وفي ظهر اليوم نفسه، استهدفت فرقة شارون القيام بهجوم جنوبي قطاعها، بينما تقوم فرقة مندلر بتثبيت العدو في الجنوب، وتشكل احتياطيا لفرقة شارون. وفي الوقت نفسه، صدر امر بترك الحصون، وقيام المحاربين فيها بالتسلل الى خطوطنا.

وقد بلغت علاقات القوى بالنسبة الى الدبابات في قطاع القناة، صباح الثامن من تشرين الأول / أكتوبر، نحو ١:١. (النقص في قوات المشاة، والمدفعية، والهندسة، والقدرة المحدودة على اعطاء مساعدة جوية

للفرق، كل ذلك ادى الى اتخاذ قرار بأن يكون الهجوم ذا طابع محدود). وقد أتاح أسلوب العمل المقرر ـ الهجوم من الشمال الى الجنوب ـ احتمالا معقولا لاحراز أفضلية كمية على الصعيد التكتي.

كما أتاحت علاقات القوى المشار اليها والمستوى النوعي الأفضل للجيش الاسرائيلي، احتمالا جيدا لنجاح الهجوم المضاد ـ اذن لماذا فشلنا؟ ان الهجوم المضاد في الثامن من تشرين الأول / أكتوبر، هو مثال لمدى تأثير مستوى نوعية القادة الذين يتخذون القرارات في درجة أعلى في سلم القيادة، كلما كان تأثيرهم بالغا للغاية على مجريات الأمور في المنطقة. ان الهدف والأسلوب اللذين فرضهما رئيس الأركان على القيادة لتنفيذ الهجوم المضاد، قد تآكلا بالتدريج بسبب الحماسة الكبيرة للقيام بعبور سريع للقناة في اتجاه الغرب، وحتى من دون ظهور ظروف اضطرارية لهذه الخطوة الحاسمة جدا. وقد دار القتال من دون اجهزة مؤثرة للسيطرة والأركان، كما ان القيادة لم تقف عن كثب على ما يجري في ساحة القتال. والأكثر من ذلك، ان القيادة غيرت في أوقات متعاقبة من مهمات الفرق، ولم تنقل اليها معلومات عن وضع قواتنا ووضع قوات العدو. كما ان القرارات الخطرة في شأن تحريك فرقة من قطاع الى آخر، قد اتخذت على وجه السرعة وقبل تحقيق المهمات التي كلف رئيس الأركان القيادة القيام بها (بشأن ما قيل حتى الآن، أنظر التقرير العلني للجنة أغرانات فيما يتعلق بالهجوم المضاد في الثامن من تشرين الأول / أكتوبر). والى هنا لم تنته بعد الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها القيادة. ان الخطة التي حولتها القيادة الى رئيس الأركان للموافقة عليها، لم يعلم بها قادة الفرق، بل انها كانت فعلا على النقيض من الخطة التي تم الاتفاق عليها قبلا بواسطة رئيس الأركان وبحضور قائد المنطقة الجنوبية وقادة

الفرق: بدلا من الامتناع عن الاقتراب الى مسافة ٣ ك/م من القناة ـ يتم تطهير المنطقة حتى القناة؛ وبدلا من اخلاء الحصون ـ يتم الارتباط بها، وعلاوة على ذلك الاستعداد للعبور على جسور مصرية (لم يكن في قدرتها حمل دباباتنا) أمام الفردان والسويس.

وعندما بدأت القيادة تنفيذ تلك الخطة، صدر امر الى فرقة شارون ـ التي كان من المقرر لها ان تمثل احتياطيا لفرقة بيرن وأن تثبت قوات مصرية على الجبهة ـ بالاندفاع الى الخلف والتحرك جنوبا، بينما صدر امر الى فرقة بيرن بالانتشار جنوبا واحتلال قطاع فرقة شارون. وكانت منطقة القطاع الذي انتقلت مسؤوليته الى فرقة بيرن: من مشارف القنطرة شمالا، حيث حاربت الفرقة ضد دبابات تي ـ ٦٢، حتى المناطق المواجهة للاسماعيلية جنوبا ـ اي قطاعا جبهويا طوله نحو ٥٠ ك/م. وقد قطعت فرقة شارون، التي كلفت مهمة التحرك في مواجهة مدينة السويس، اتصالها بجبهتها وبذلك انكشف جناح فرقة بيرن أمام هجمات المصريين. وقامت فرقة بيرن بالهجوم مرتين أمام الفردان من دون مساعدة مدفعية وجوية، ومن دون حشد قوات مدرعة كافية. ومن ثم فشلت ومنيت بخسائر. ولقد تكررت ظاهرة العمل على النقيض من تقويم الوضع واصدار الأوامر، في التاسع من تشرين الأول / أكتوبر، عندما شنت فرقة شارون هجومين، وفشلت وتكبدت خسائر فادحة، وكأنما لم يكن يكفي فشل الثامن من تشرين الأول / أكتوبر.

وتعتبر المقارنة بين العمليات على الجبهتين أمرا مفيدا. في القيادة الشمالية كانت علاقات القوى اسوأ من تلك التي كانت على جبهة القناة. وعلى الرغم من ذلك، فقد نجح الهجوم بسبب التخطيط

خريطة رقم (٧): الجبهة السورية ــ احتلال «الجيب» والدفاع عنه ١١ ــ ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر

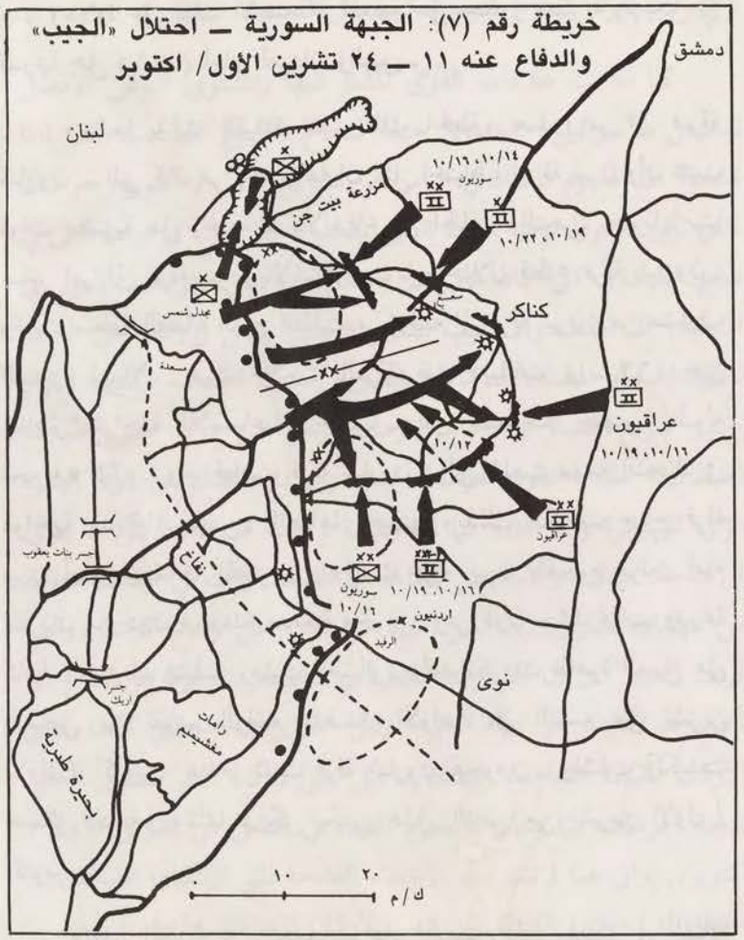

خريطة رقم (٨):
الجبهة المصرية ــ العبور غربا
١٥ ــ ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر

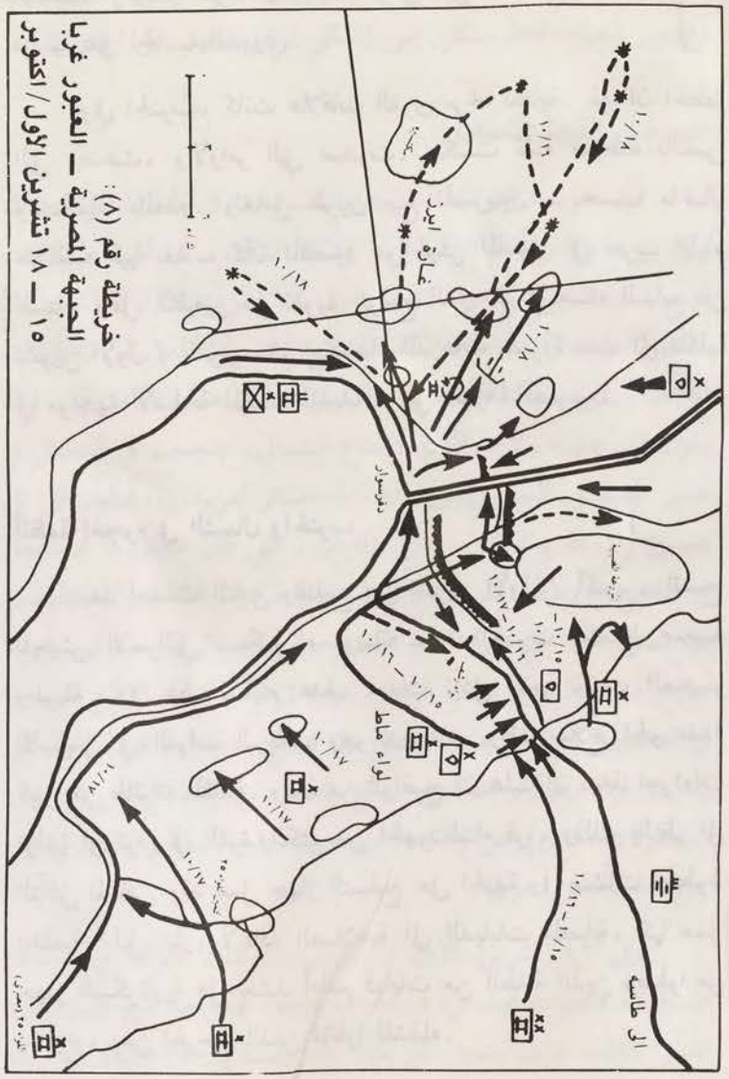

السليم، وحشد القوة، والتنفيذ النوعي من جانبنا في مواجهة نوعية متدنية على الجانب السوري.

وفي الجنوب، كانت علاقات القوى مريحة للغاية. غير ان الخطط التي وضعت، والأوامر التي صدرت، عكست ثقة مفرطة بالنفس واستخفافا بالعدو. وتعامل غونين مع المصريين ـ بحسب ما قال هو نفسه فيما بعد ـ كأن المقصود هو الجيش المصري في حرب الأيام الستة. وعلى النقيض من تقويم الوضع الذي تم في مساء السابع من تشرين الأول / أكتوبر، تم استخدام المدرعات بصورة ادت الى تآكلها في مواجهة الأسلحة المضادة للدبابات التي جهزها المصريون.

أنظمة الهجوم في الشمال والجنوب

بعد أحداث الثامن والتاسع من تشرين الأول / أكتوبر، اتضح للجيش الاسرائيلي ـ بكل مستوياته ـ ان الحرب ستكون صعبة وطويلة. وفي غضون أيام عدة، حدث تآكل لنحو نصف العنصر الأساسي في القوات البرية ـ وهو الدبابات. وفقد سلاح الجو عددا كبيرا من طائراته المقاتلة. وكان من الواضح ان علينا ان نتخذ اجراءات تؤدي الى توفير في القوة والكثير من الجهود لبناء قوة، وذلك بالنظر الى التآكل المنتظر. وقد عمل جهاز التسليح على الجبهة وفي منشآت الخطوط الخلفية، ليل نهار، لاعادة الصلاحية الى الدبابات المصابة، كما عمل جهاز السكرتارية على حشد أطقم دبابات من الطلبة الذين وصلوا من الخارج، ومن الجرحى الذين تماثلوا للشفاء.

وقررت هيئة الأركان الانتقال الى الدفاع على الجبهة الجنوبية،

وحشد الجهود في الشمال ومواجهة السوريين بغية فرض وقف الحرب عليهم. فحينئذ فقط سيكون من الممكن تركيز الجهد على الجنوب.

الهجوم في الجبهة الشمالية

لقد ضربت القوات السورية وتآكلت جدا في المعارك التي دحرت فيها الى ما وراء الخط البنفسجي. وهكذا نشأت، كما أشرنا، علاقات قوى بنسبة ١:١ على تلك الجبهة. وفي ١١ تشرين الأول / أكتوبر بدأ الهجوم. وبعد الاستخدام المكثف لسلاح الجو ولتشكيلين من تشكيلات المدفعية، استخدمت القيادة الشمالية فرقتين في عملية الاختراق، فرقة رفول التي قامت بالاختراق في القطاع الشمالي، ونجحت في التغلغل في عمق التشكيل السوري من دون اية خسائر تقريبا، ووصلت الى تل شمس ومزرعة بيت جن. لكن فرقة لينر، التي كان مخططا لها ان تعمل في القطاع الاوسط، تم استخدامها بصورة مبكرة، فقامت بالاقتحام قبل ان تصل اليها التعزيزات مما تسبب بوقوع خسائر في صفوفها. وهنا يُطرح سؤالان: هل كانت هناك ضرورة لاقتحام أنظمة الدفاع السورية في قطاعين؟ ألم يكن من الأفضل ان تتسلل فرقة لينر من الثغرة التي فتحتها فرقة رفول، فتحاصر مواقع العدو التي كانت تدافع عن محور القنيطرة ـ دمشق، من الخلف؟ ويبدو ان هذه العملية، أيضا، تنطوي على ثقة بالنفس مفرطة.

وفي ١٢ تشرين الأول / أكتوبر، توغلت قواتنا في المنطقة السورية، وظهرت أول مرة في الحرب ظروف تمكن من هزم السوريين، الذين تآكلت قوتهم بنسبة أكبر منا. لقد عملنا بـ ٢٥٠ دبابة، بينما كان لديهم ١٩٠ دبابة فقط. لكن الطرفين كانا متآكلين الى حد كبير،

اذ خاضا على مدى ستة أيام قتالا مستمرا وقع خلاله الكثير من الاصابات. ومن المعقول جدا ان تحقيق الهدف ــ وهو اخراج سوريا من الحرب ــ قد استوجب بذل جهد آخر. لكن عندها، اي بعد ظهيرة يوم ١٢ تشرين الأول / أكتوبر، تغيرت علاقات القوى الكمية في غير مصلحتنا عندما بدأت قوات تعزيز «طازجة» تصل الى ساحة القتال من الأردن والعراق. في البداية، وصلت فرقة مدرعات عراقية، ولواء مدرع اردني، ثم فرقة عراقية اخرى ولواء اردني آخر. وهنا تمثل بُعد آخر للميزة الكمية التي أتاحت للعرب ارسال تعزيزات استراتيجية «طازجة».

ولقد نجحنا، بسبب الميزة النوعية، في توجيه جهود لاحتلال التلال التي أتاحت لنا السيطرة على نقاط المراقبة والنيران في كل منطقة، وساعدت القوات على المناورة وادارة القتال المتحرك. فقد حركنا قوات بسرعة الى مناطق الحسم، وسيطرنا على مواقع أساسية، ونجحنا في صد الهجمات المضادة لقوات التعزيز في ١٢ و١٦ و١٩ تشرين الأول / أكتوبر. وقد كبدناها خسائر فادحة، وعدنا الى علاقات قوى بنسبة ١:١. غير ان الهدف ــ اخراج سوريا من الحرب ــ لم يتحقق. وقد اوجدت التعزيزات المستمرة من جانب قوات التعزيز، من جديد، علاقات قوى بنسبة ١:٢ في غير مصلحتنا، فأُجبرنا على الانتقال الى الدفاع عن الجيب.

وعندما انتقل الجيش الاسرائيلي للدفاع في الشمال، كان قد تقرر الانتقال الى الهجوم على جبهة القناة، ونقل الجهد الجوي الأساسي في اتجاه الجنوب. وفي جيب الجولان، تم اخراج «أوغداه» (فرقة) لاعادة التنظيم، وفي باقي سير الحرب أيضا تمكن لواء مصغر (٣٠ دبابة) من الوصول من مرتفعات الجولان الى الجبهة المصرية.

من الصد الى العبور على الجبهة الجنوبية

عملت القوات في سيناء بصورة دفاعية اعتبارا من ٩ حتى ١٤ تشرين الأول / أكتوبر. وكانت علاقات القوى بالنسبة الى الدبابات ١:١,٢٥ تقريبا (٥٦٠ دبابة لنا، و٧٠٠ دبابة للمصريين). لكن تجدر الاشارة الى ان المصريين كانوا يملكون أيضا ٥ فرق مشاة مزودة بكثير من الأسلحة المضادة للدبابات. وخلال سير العمليات الدفاعية، صدّت قواتنا مرات ومرات هجمات «زاحفة» لقوات مشاة ومدرعات مصرية، حاولت السيطرة على المناطق المشرفة على خط «محور المدفعية». وقد فقد المصريون في تلك الهجمات ٢٠٠ دبابة تقريبا، بينما استطعنا ان نعزز قواتنا لتصل الى ٧٠٠ دبابة.

وبعد ان تجمع على الضفة الشرقية للقناة نحو ١٠٠٠ دبابة، بدأ المصريون في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر شن هجوم واسع النطاق. وقد جسّدوا في هجماتهم، في ذلك اليوم، مستواهم الآخذ في التدني في القتال المتحرك. فبدلا من حشد الجهد في قطاع واحد، قاموا بالهجوم بصورة متفرقة في تسع محاولات. وتعكس نتائج المعارك الهوة النوعية بين أطقم الدبابات والقادة الميدانيين الاسرائيليين والمصريين. فقد اصيب ودمر أكثر من ٢٠٠ دبابة مصرية، في مقابل ٢٥ دبابة اسرائيلية. وبعد ذلك اليوم، تحسنت علاقات القوى على صعيد الدبابات، وأصبح من الممكن عبور القناة وشن هجوم حاسم غربيها.

معركة العبور

منذ بدء الحرب نجح المصريون في التمركز على رأس جسر ضيق، يستعين بأسلحة من الضفة الغربية للقناة، وخصوصا مظلة الصواريخ

المضادة للطائرات. وكانت خيارات حسم الحرب في الضفة الشرقية ترتبط بانتظار مبادرة هجومية مصرية، تخرجهم من الانتشار الدفاعي القوي، الذي تمسكوا به في مرحلة «الصد العملاني»، او ترتبط بهجوم جبهوي من جانبنا، من دون ان يكون في قدرتنا القيام بمناورة على خطوطهم الخلفية. ولذلك، لم يكن ثمة شك في ان الحرب سوف تحسم فقط بعد ان نعبر الى الضفة الغربية للقناة وندمّر أساس جيش العدو. ولم يكن هناك سؤال عما اذا كنا سنعبر القناة، لكن السؤال كان متى وكيف؟

وكانت عملية العبور ومحاصرة الجيش الثالث المصري عملية بالغة الصعوبة والتعقيد. فقد كان للعدو شرقي القناة ٥ فرق مشاة، وفرقة مدرعة، وفرقة ميكانيكية، ونحو ٧٥٠ دبابة. وكنا نملك ٣ فرق قوامها ٧٠٠ دبابة تقريبا. وكان علينا ان نحشد القوات للهجوم، وأن نعبر من قطاع فرقة المشاة ١٦، حيث ينتشر هناك نحو ١٤٠ دبابة من الفرقة ٢١، وأن نعمل على الضفة الغربية في مواجهة نحو ٣٥٠ دبابة للعدو. كذلك، كان هناك خطر يكمن في انه عندما نعبر قناة السويس ونعمل على ضفتها الغربية بقوتنا الأساسية، فسوف يرد المصريون بالهجوم في الضفة الشرقية بالذات حيث حشدوا أكثرية قوتهم، في مواجهة القوة المحدودة التي نتركها هناك.

وعلى الفور، قام الجيش الاسرائيلي ـ الذي حارب بثلاث فرق تقريبا ـ بتشكيل ٣ قيادات اقليمية حتى ذلك الوقت، وهي القيادات التي أُسندت اليها مسؤولية القطاعات: القيادة الأولى هي التي اشرفت على منطقة «شلومو»؛ والثانية هي قوة «نمر» بـ ٧٥ دبابة، وتولت الدفاع عن القطاع الشمالي في مواجهة الجيش الثاني الميداني؛ والثالثة هي قوة

خريطة رقم (٩): الجبهة المصرية ـ حصار الجيش الثالث غربا، ١٩ ـ ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر

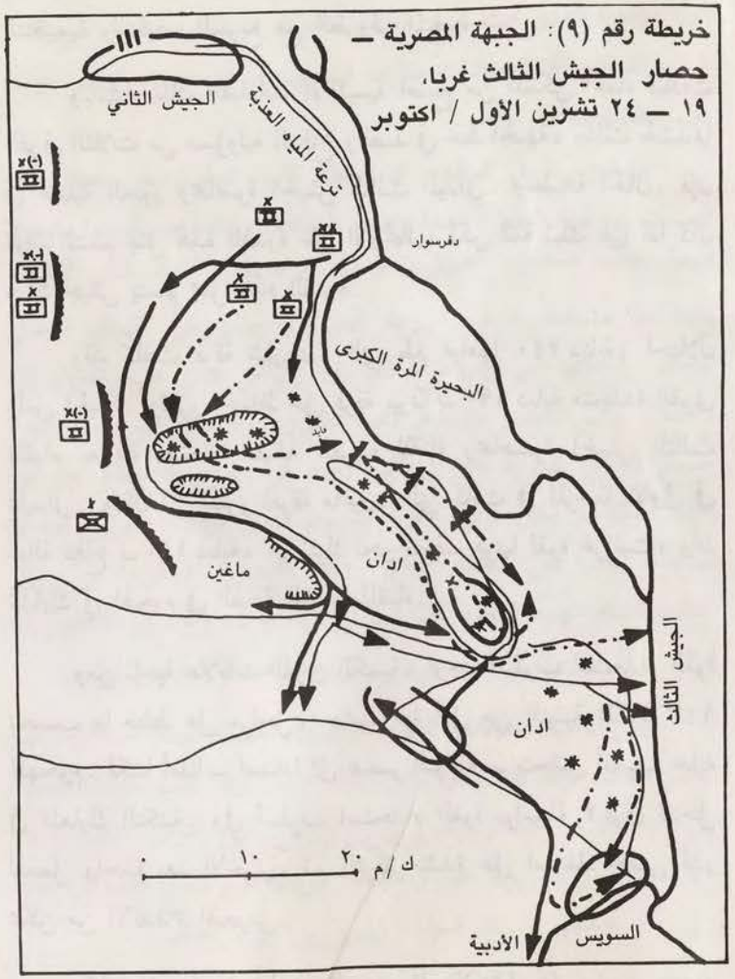

«غرانيت» بـ ٦٠ دبابة، وتولت الدفاع عن القطاع الجنوبي في مواجهة الجيش الثالث الميداني. ويشير هذا الحل التنظيمي الى المرونة والقدرة التنظيمية والتكيف السريع مع الظروف المتغيرة.

وبانشاء تلك القيادات الاقليمية اصبح من الممكن اعفاء قيادات الفرق الثلاث من مسؤولية الدفاع والصد في خط الجبهة، وذلك لحشدها في عملية العبور ومحاصرة الجيش الثالث الميداني. وبطبيعة الحال، فإن قواتنا تتسم بمثل هذه القدرة على الارتجال، لكن ثمة شك فيما اذا كان هناك جيش يتسم بمثل هذه القدرة.

وقد كُلِّفت فرقة شارون، التي بلغ قوامها ٢٤٠ دبابة، احتلال رأس الجسر. وتقرر الحفاظ على فرقة بيرن بـ ١٩٠ دبابة متجددة القوى للقيام بعملية اقتحام الضفة الغربية للقناة ومحاصرة الجيش الثالث الميداني. وكان من المقرر لفرقة ماغين، التي كانت في المرحلة الأولى في حالة دفاع بـ ١٤٠ دبابة، ان تترك نحو نصف قوتها لقوة غرانيت، وأن تشارك في الهجوم في الضفة الغربية للقناة.

ومن ناحية علاقات القوى الكمية، اوجد أسلوب استخدام القوة بحسب ما خطط على مراحل، حشود قوة أقل من النسبة المألوفة ٣ : ١ للهجوم. لكننا أملنا ــ استنادا الى عنصر النوعية ــ بتحقيق أفضلية محلية في المعارك التكتية. وفي أسلوب استخدام القوة بواسطة ٣ فرق تدخل للعمل واحدة بعد الأخرى، تم التركيز بشدة على استنفاد اقصى قدر ممكن من الاندفاع الهجومي.

وكانت نتيجة ميل الجيش المصري الى الانتشار على رؤوس جسور مركزة ومكدسة القوات، ان ٧ فرق أيضا لم تكف تغطية الجبهة كلها.

وهكذا ظهرت منطقة خالية من القوات والرقابة في خط الالتحام بين الجيشين الميدانيين. وقد تسللت فرقة شارون من خط الالتحام هذا في اتجاه مؤخرة العدو تحت جنح الظلام، حيث عبرت واحتلت رأس جسر غرب القناة، لكنها صادفت مقاومة في جهودها لتوسيع ممر ارضي يربط بين منطقتنا ورأس الجسر.

ويبدو لي، في الواقع، ان الخطة كانت تنطوي على خطأ. فقد اسندت الى فرقة شارون مهمة واسعة النطاق. وكان احد ألويتها مشغولا بمهمة جلب معدات العبور وتأمينها، وخصص اللواء الثاني للقيام بعمليات مشاغلة شرقي المزرعة الصينية، بينما بقي للقتال الفعلي لواءان: أحدهما عبر الى الضفة الغربية، والآخر تحمل عبء القتال كله لاحتلال رأس الجسر وتوسيع «ممر» العبور. وعندما تكبد ذلك اللواء خسائر وتآكل بصورة بالغة، طلب رصد قوة اضافية للحفاظ على قوة زخم الهجوم. لكن لم يبق لفرقة شارون سوى لواء واحد قام بعملية المشاغلة بعيدا عن منطقة القتال. ولقد كان من الممكن، على سبيل المثال، اسناد مهمة التمويه الى قوة من فرقة بيرن، وكان من الأفضل ان تحشد فرقة شارون ٣ ألوية غربي المزرعة الصينية بدلا من لواءين.

ومن ناحية علاقات القوى الكمية، حشد لمهمة احتلال رأس الجسر نصف فرقة فقط، ولم يكن ذلك كافيا. وقد كانت مرحلة العبور حرجة؛ فقد تم احتلال رأس الجسر في قتال ليلي شرس تكبدت فيه فرقة شارون والمصريون خسائر فادحة. وكان الممر الذي امتد الى القناة والى رأس الجسر لا يزال ضيقا، وفي مرمى نيران العدو.

وعندما ادركت القيادة المصرية العليا ــ بعد تأخير ــ ما يجري في ساحة القتال، ردت بسرعة وأصدرت أوامرها بشن هجمات مضادة من

الشمال والجنوب في القطاعين. لكن القيادة المصرية على ارض المعركة تجاوبت ببطء وتردد.

وقد مرّ وقت الى ان تم تحديد حجم رأس الجسر، وحشد القوات، وصدور الأوامر. وحينئذ هاجم المصريون بعنف بقوات مشاة مزودة بصواريخ مضادة للدبابات وبمدفعية وبطائرات ودبابات. لكن قواتنا، في تلك المرحلة من الحرب، كانت قد عملت من خلال الدمج والتعاون الكاملين بين عناصر القوة: المدرعات، والمشاة، والمدفعية، والهندسة، وسلاح الجو. وقد تمثلت نوعية القتال لقوات الجيش الاسرائيلي الآن، ليس في معارك النيران مع مدرعات العدو وفي القتال المتحرك فحسب، وانما أيضا في تغلبها على حشود الصواريخ التي استخدمها سلاح المشاة المصري.

وقد قامت فرقة بيرن بتدمير الدبابات التي هاجمت الممر من الشمال، وبنصب كمين مدرعات تقليدي استخدمت فيه لواءين، ودمرت لواء دبابات تي ـ ٦٢ كان يقوم بالهجوم من الجنوب، من دون وقوع اية خسائر تقريبا في صفوفنا.

وكانت تلك هي معارك الدروع ضد الدروع، التي برز فيها تفوقنا النوعي الذي سبب انهاك المصريين في الضفة الشرقية، وتقليص الخطر على مؤخرتنا قبل نقل الجهد الأساسي الى الضفة الغربية. وقد فقد العدو في معركة العبور ٢٥٠ دبابة، في مقابل ١٣٠ دبابة فقدتها قواتنا.

وكان شرط العبور اقامة الجسور. ولسوء الحظ اضطر أفراد سلاح الهندسة الى اقامة الجسور على قناة السويس في غضون ساعات طويلة،

على الرغم من نيران المدفعية الشديدة ووقوع الخسائر. ان الحماسة وقوة الدافع اللذين أبدوهما، وتمسكهم بالهدف، هي بمثابة نوعيات تفصل بين الاخفاق والانتصار. ولقد تم استكمال توسيع الممر الأرضي وتدمير لواء الدبابات تي ـ ٦٢ في الوقت نفسه تقريبا، وتشكلت الظروف الملائمة للعبور ولمواصلة قوة زخم الهجوم بهدف محاصرة الجيش الثالث الميداني.

حصار الجيش الثالث

بعد معركة العبور، التي استمرت اربعة أيام، تمسكت هيئة الأركان بالهدف العملاني لمحاصرة الجيش الثالث الميداني، والمساس به من الخلف، والعمل على انهيار التشكيل المصري في الجنوب. وكانت هناك ضرورة للعمل بسرعة، وذلك بالنظر الى المخاوف من ان يفرض علينا وقف اطلاق النار، وبالنظر الى انتشار وحدات وتشكيلات معادية تدفقت من جهات مختلفة بهدف الصد وشن هجوم مضاد. وقد واجه الجيش الاسرائيلي مشكلة كيفية الاحتفاظ بقبضات فولاذية ـ بنسبة علاقات قوى ملائمة للهجوم ـ لمحاربة تعزيزات العدو، ولاحتلال مواقع ومعسكرات في أثناء التغلغل في عمق المنطقة المصرية، حيث كانت اجنحته مكشوفة وخطوط مواصلاته طويلة وغير محمية.

وقد تم ايجاد الحل في صيغة مدرعات نوعية خالصة ـ مناورة وحدات في المنطقة لمهاجمة نقاط الضعف، والحشد السريع لتلك الوحدات ضد عدو قوي، والاستخدام الواسع لحركات التطويق. وانطلقت فرقة بيرن من رأس الجسر نحو الجنوب، حيث هاجمت بطاريات صواريخ في سهل ومرتفعات جينيفة، واحتشدت لاحتلال معسكرات القناة ولصد قوات مدرعة مصرية، حتى اتمام الحصار، بالسير

الى خليج السويس. وقد عملت فرقة ماغين بصورة مماثلة في جناح ومؤخرة فرقة بيرن، حيث كانت تقوم بتأمين خطوط المواصلات ومواصلة الرقابة على المنطقة كلها حتى رأس الجسر. وفي المرحلة النهائية، استغلت النجاح لاحتلال ميناء غذبية، وتوسيع الجيب الاسرائيلي في اتجاه الغرب حتى الكيلو ١٠١.

وقد امتدت عملية العبور ومحاصرة الجيش الثالث الميداني الى منطقة واسعة في مواجهة مقاومة، وفي سباق مع الوقت لمواجهة خطر فرض وقف اطلاق النار قبل اتمام الحصار. ولم تكن مطالب شارون للقيام، في الوقت نفسه، بمحاولة اخرى في اتجاه الجيش الثاني الميداني والاسماعيلية، واقعية من ناحية علاقات القوى الكمية. كما ان هذه المطالب تعارضت مع مبدأ حشد القوة. وفعلا، فقد وسّع شارون رأس الجسر نحو الشمال حتى قناة المياه العذبة جنوبي الاسماعيلية.

وقد حوصر الجيش الثالث الميداني بعلاقات قوى كمية نسبتها ١ : ١ على الضفة الغربية للقناة، بينما قامت القوات على الضفة الشرقية بمناورات دفاعية بعلاقات قوى نسبتها ١ : ٤. وتم الحصار بقوات غير كافية، من خلال الاستنفاد الأقصى للقوات المتاحة لنا، وهو الأمر الذي يعكس تفوقنا النوعي.

الخلاصة

ان حرب يوم الغفران بدأت في ظل ظروف مثلى بالنسبة الى الجانب العربي، وفي ظل ظروف مرعبة بالنسبة الينا. وعلى الرغم من ذلك، فقد أُوقفت الحرب وأحد الجيوش الميدانية المصرية يرزح تحت

الحصار، وأغلبية الجيش السوري في حالة من الانهاك، بينما وقف الجيش الاسرائيلي عند مشارف عاصمتين عربيتين. وقد حقّق الجيش الاسرائيلي تلك الانجازات، أولا وقبل كل شيء، بفضل الهوة النوعية بين الأطراف. ولقد كانت خسائرنا في الحرب فادحة جدا، لكن خسائر العرب كانت تفوقها أضعاف المرات. وفيما يلي جدول مقارنة بين خسائر الجيش الاسرائيلي وخسائر الجيوش العربية.*

	الجيوش العربية	الجيش الاسرائيلي
قتلى	١٥,٠٠٠ تقريبا	٢٢٢٢
جرحى	٤٠,٦٠٠ تقريبا	٥٥٩٦
اسرى	٨٨١١	٢٩٤
دبابات	٢١٥٠ تقريبا	٤٠٠ تقريبا
حاملات جند مدرعة	٨٥٠ تقريبا	١٠٠ تقريبا
طائرات	٣٧٠	١٠٢
طائرات هيليكوبتر	٥٥	٥
بطاريات صواريخ		
صواريخ ارض ــ جو	٤٧	١
مدافع	٥٥٠ تقريبا	٢٥
سفن صواريخ	١٢	ــ
سفن طوربيد وسفن حراسة	٥	ــ
زارعات ألغام	١	ــ

* هذا الجدول مأخوذ عن أطلس كارتا لتاريخ دولة اسرائيل العقد الثالث، كارتا، القدس ١٩٨٣، ص ٩٨.

واذا عرضنا سير الحرب ــ المفاجأة، وعلاقات القوى المرعبة التي نشأت في ظلها، والأخطاء في الاستخدام التنظيمي والتكتي لقواتنا،

والتي اتسمت بها الأيام الأولى للحرب، والخسائر الفادحة التي تكبدناها بسبب كل ذلك ــ واذا عرضنا تأثير قوتنا التي تضاءلت مع استمرار القتال، وقوّمنا النتائج العسكرية للحرب، فسوف نفهم حجم التفوق النوعي الذي يتمتع به الجيش الاسرائيلي. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا ان نشير الى خلل نوعي من الطراز الأول كان السبب رقم واحد في الضربات التي وجهت الينا وفي الثمن الفادح الذي دفعناه في هذه الحرب. وأقصد بذلك الاستخفاف بالعدو، والثقة المفرطة بالنفس، اللذين ظهرا أيضا في مرحلة الاعداد ووضع الخطط، ولكنهما تمثلا بصورة بارزة جدا في التمسك بـ «الرأي»، وتجاهل هيئة الأركان للأدلة الوفيرة التي أشارت الى احتمال نشوب حرب وشيكة، وكذلك في أخطاء الاستخدام التنظيمي والتكتي الذي خرج عن الخطط وتقويمات الوضع التي وضعت بروية واتزان.

وكان هناك من استنتجوا أننا اذا كنا قد انتصرنا في ساحات القتال في تلك الحرب المروعة، التي عملنا فيها في ظل علاقات قوى متدنية جدا ــ قياسا بالحروب السابقة ــ فليس من الواجب علينا ان نستثمر موارد في التعاظم الكمي. فمن طبيعة مثل هذا التعاظم ان يضعف النوعية، وأن من الأفضل استثمار موارد في تحسين النوعية عن طريق تكثيف التدريبات وزيادة فرق العمليات الخاصة. ولا اتفق مع هذا الاستنتاج، لأن حرب يوم الغفران ابرزت "النوعية الكامنة في الكمية.

ان العرب يحرصون على رفع مستواهم النوعي، سواء بشراء أسلحة متطورة تلغي او تقلل من الحاجة الى مستوى استخدام عال، او برفع مستوى قوتهم البشرية. ولذلك ينبغي للجيش الاسرائيلي ان يحرص

اشد الحرص على الحفاظ على الهوة النوعية بينه وبين الجيوش العربية. ولكننا تعلمنا وعرفنا أيضا مدى تأثير النقص في القوات وفي الوحدات.

لقد برز في تلك الحرب التآكل السريع في الأسلحة والمحاربين، والمساس بقوة الوحدات والتشكيلات. وكانت تتم ادارة القتال، في معظم الوقت، بقوات تقلصت قوتها الى الثلث بل الى الثلثين من قوتها الطبيعية. ويمكن الافتراض انه كلما ابتعدنا عن مرحلة البداية اصبح وضع القوات المحاربة للعدو شبيها بوضعنا، بل ربما اسوأ منه. ومع استمرار الحرب، ظهرت نوعية جهاز الصيانة الاسرائيلي الذي قام باصلاح المعدات بسرعة وأعادها الى ساحة القتال. وهكذا اتيح لنا طول النفس.

ان قوة وتعداد القوات المحاربة قد تغيرا وتراوحا ــ طبقا لمجريات الأمور في ساحة القتال ــ بين نقاط الانهيار، في أعقاب حالات الأزمة التي واجهتها الوحدات والتشكيلات، وبين الأوضاع التي تدفق فيها من جديد جزء من القوة التي تآكلت.

ويمكن القول عموما، انه في كل مرة يشار فيها الى «كتيبة» يكون من المقبول الافتراض ان قوتها لا تفوق قوة سرية معززة، كما ان قوة «لواء» تضاهي قوة كتيبة او كتيبة معزّزة (٣٠ ــ ٦٠ دبابة)، وقوة «فرقة» (أوغداه) تضاهي قوة لواء او لواء معزّز الى لواءين (٨٠، ٢٠٠، ٢٤٠ دبابة). وعلى الرغم من ذلك، فقد أُسندت الى تلك القوات ــ بصورة عامة ــ مهمات وكأن قوتها قوة كاملة، وعلى هذا النحو ادت القوات عملها. وقد اجبر هذا الوضع القيادات، في المستويات كافة، على الاستفادة القصوى من القوة المتاحة لها.

واتضح خلال سير القتال ان الدفع بتعزيزات قوى بشرية محترفة امر حيوي، ولا يقل اهمية عن الدفع بالدبابات التي تم اصلاحها. كما ان الحفاظ على بقاء الوحدات المتجانسة يتيح المرونة في استيعاب التعزيزات خلال القتال. والقائد الذي سقط بصورة عامة تم استبداله بقائد آخر من المحاربين في الموقع، الذين لهم خبرة وحنكة في ساحة القتال، ويعرفون العدو وقدرة وحدتهم.

كذلك اندمجت تعزيزات جديدة في التشكيلات والوحدات التي كانت «متأقلمة» مع ساحة القتال ووضعه في المنطقة. وهذه القدرة على البقاء وأداء المهمات ومواصلة القتال على الرغم من الضربات والخسائر الفادحة، وعلى الرغم من المكابدة المفجعة وتآكل المعدات، وكذلك القدرة على استيعاب التعزيزات والتعاظم خلال القتال ــ هي سمة نوعية من الطراز الأول، أعطت الجيش كله قدرة على الصمود والهجوم عندما حارب في ظروف تعتبر من اصعب الظروف التي تواجهها الجيوش في اي وقت من الأوقات.

وعلى صعيد العدو، اخذت القوات في التضاؤل، وتوقف بعضها عن أداء مهماته، وأخرج من حجم القوات. لكن تفوقها الكمي، الذي أتاح لها الدفع بتعزيزات استراتيجية متجددة القوى، قد حال دون هزيمتها هزيمة نكراء.

ولم نكن نفتقر الى القوة الكمية في القوات الموجودة فحسب، بل استشعرنا أيضا نقصا في القوات على مستوى التشكيلات. وبفضل القدرة على الارتجال تم تشكيل قيادات اخرى اخضعت لها قوات على حساب الفرق الموجودة. ولو كان هناك ٢ ــ ٤ تشكيلات اخرى، لأمكن

ان نحارب بصورة أفضل، ولحافظنا على قوات الاحتياط ودفعنا بها الى القتال للاستفادة من قوة زخم الهجوم.

وتجدر الاشارة الى ان الجبهة الأردنية، هذه المرة، كانت معطلة، وفي قطاع لبنان تم الاحتفاظ بأساس قوات الدفاع الاقليمي. وهكذا اتيح لنا استنفاد مبدأ التوفير في القوة من ناحية، وحشد كل القوات الميدانية على جبهات النشاط من ناحية اخرى.

ان الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من حرب يوم الغفران ــ من ناحية الكمية في مواجهة النوعية ــ هو عدم تفضيل النوعية وعدم التركيز عليها بدلا من الكمية، وانما بناء قوة كمية، والاهتمام في الوقت نفسه بتحسين المستوى النوعي لتلك القوة. فدولة اسرائيل لم تمنح الاختيار بين النوعية والكمية. ولذا ينبغي لنا ان نحرص على استنفاد اقصى قدر من قوتنا، وأن نهتم ــ في الوقت نفسه ــ بنوعية تلك القوة.

$12.00

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED

ISBN 9963-570-52-8 ردمك